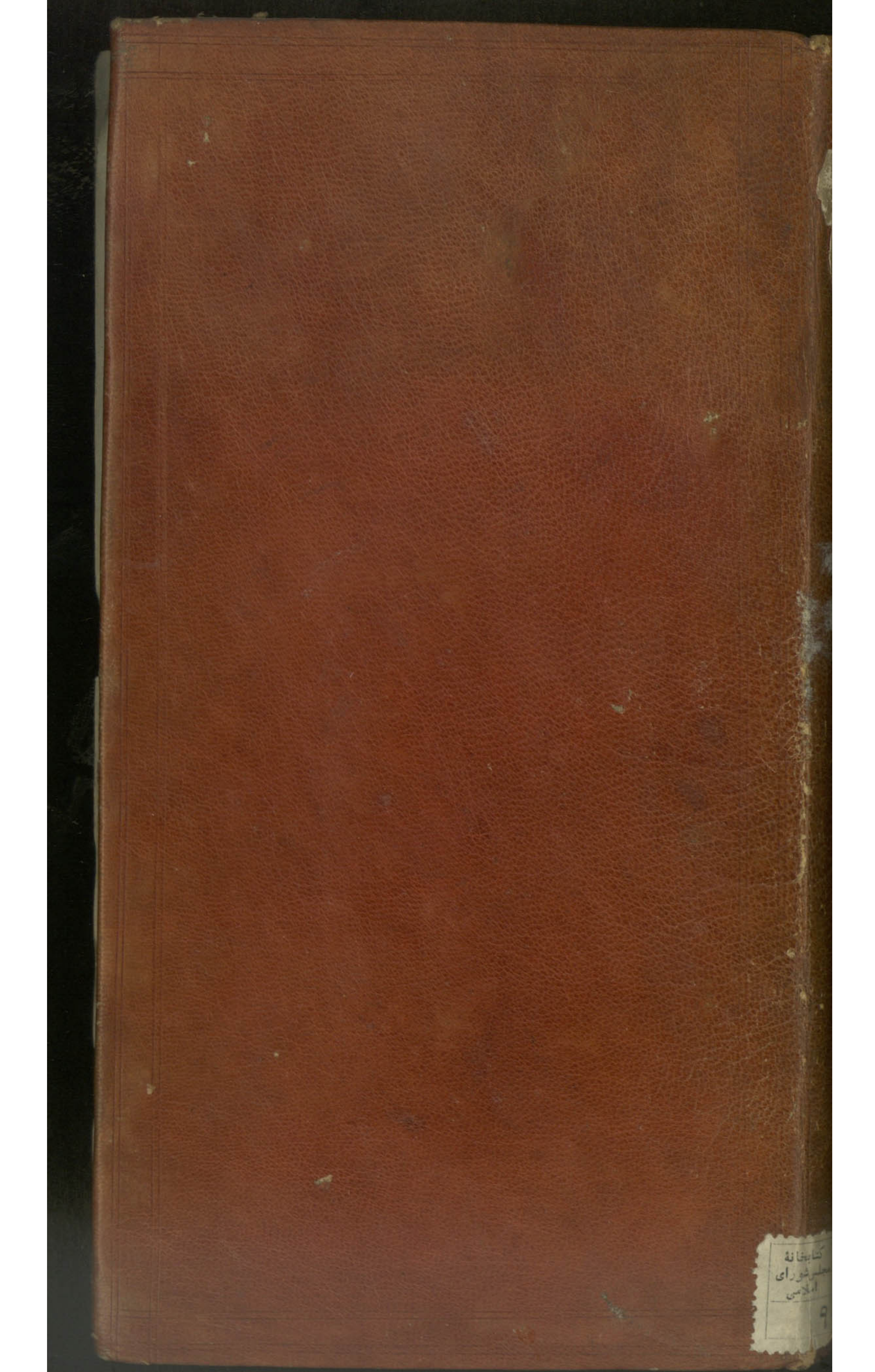
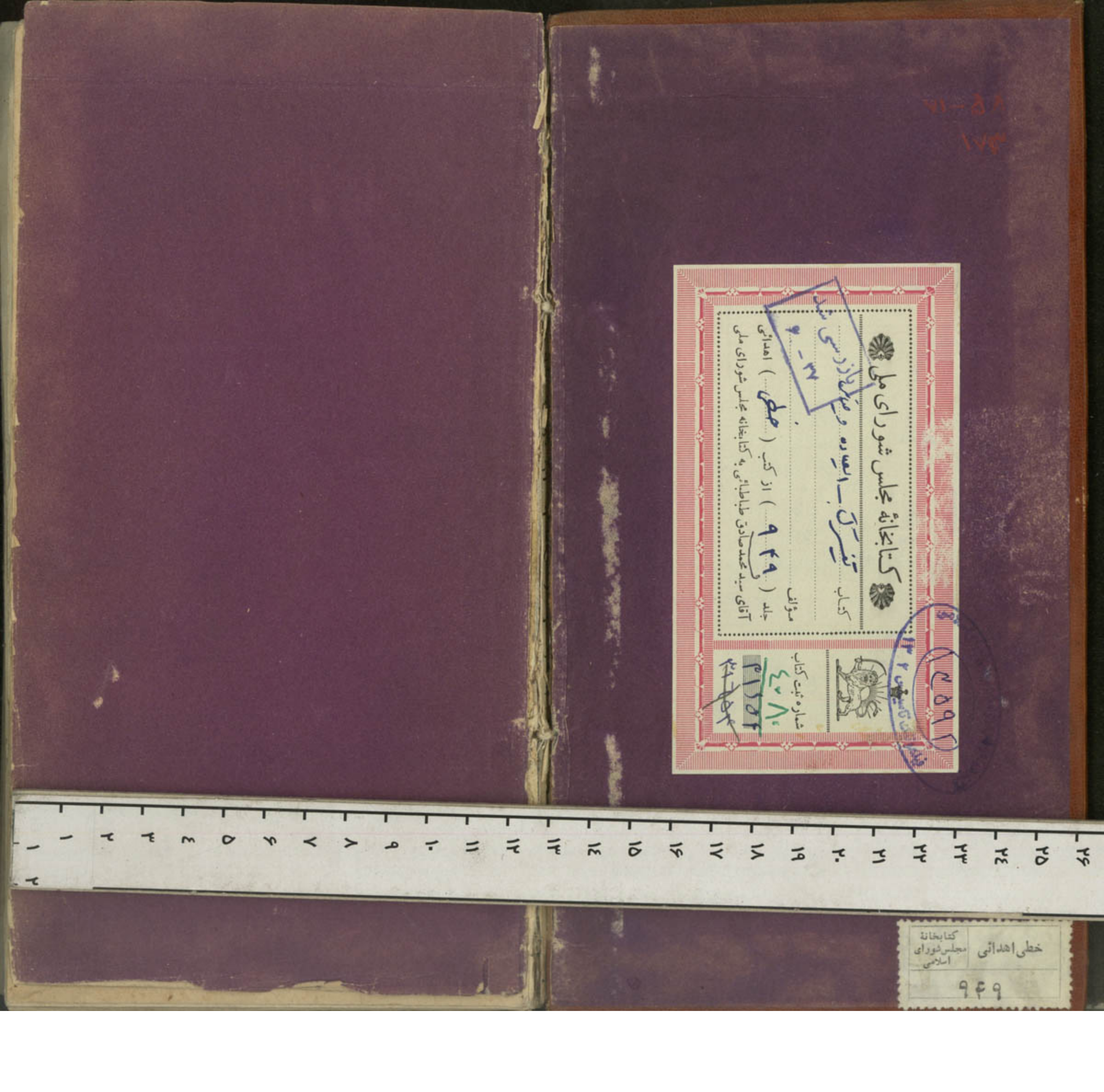

کتابخانهٔ
مجلس شورای
اسلامی





خطی اهدائی
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
۹۶۹





اللهم اغفر لمستغفرك
محمد باقر
کتابیست در علم منطق از تصنیف فارابی هر که کبری
شرح شمسیه و حاشیه ملا عبدالله را خوانده باشد با فهمیدن
این کتاب را لاکلام فایده بسیار خواهد برد
منطق فارابی

بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم بالخير

غرض ارسطوطاليس في كتاب العبارة هو البسيط من جهة تأليفه لا من جهة مادته في المادية
البسيطة المتقابلة من جهة تأليفها وكيف يأتلف وبماذا يرتبط وانه يأتلف من اسم حتى
حصل منها الاقاويل الجازمة معنى الوجود وما يلفظه الخاص مثل قولنا موجود ووجد ويوجد
ما اشبه ذلك من الالفاظ التي تسمى الكلم الوجودية التي تسمى الكلم على الاطلاق فان بنية
الكلمة نفسها لانها اذا استعملت محمولة دلت على معنى مرتبطة الدلالة معنى الارتباط
ومعنى ارتباط المحمول بالموضوع هو ان يوخذ المحمول للموضوع فيحصل الاقاويل الجازمة
ضربين منها ما يحتاج الى ان يكون الموجود مصرحا به اما في اللفظ واما في الضمير ومنها ما يكون
في قوة نفس المحمول لانه يدل على الوجود فذلك يسمى [illegible] وهذه الثنائية ومعنى الموجود اما
ان يوجد مطلقا واما ان يوجد بشريطة تبنى على الكيفية وجود المحمول للموضوع فالشريطة هي
التي تدل على كيفية الوجود تسمى الاقاويل ذوات الجهات فينقسم الثنائية والثلاثية كل
واحدة منهما الى ذوات الجهة والى غير ذوات الجهة فينقسم كذلك المتقابلات الى هذه الاصناف
واجزاء الكتاب خمسة فالجزء الاول يشتمل على صدر الكتاب وعلى تحديد الاسم والكلمة و
احصاء اقسامها التي يحتاج اليها في تأليف القول الجازم وعلى تحديد القول الجازم الحملي
البسيط من جهة تأليفه وصدر الكتاب يشتمل على نسبة المعقولات الى الموجودات
نسبتها الى الالفاظ من قبل انه انما ينظر في صناعة المنطق في المعقولات الى الموجودات من
جهة دلالة الالفاظ عليها ومن جهة نسبتها الى الموجودات بطريق ما وبين فيه مشابهة الالفاظ
المعقولات لانه قد يستعمل الالفاظ مقام المعقولات في المواضع التي تشبه فيه الالفاظ
المعقولات واحتاج الى تحديد الاسم والكلمة لان الاقاويل الجازمة الحملية البسيطة
انما يأتلف من الاسم والكلم وفي الجزء الثاني يبين فيه الاقاويل المتقابلة وباي شريطة
يصير متقابلة ثم احصى اصناف المتقابلات الثنائية كم هي وبين في كل واحد منها كيف
حال بعضها من بعض في الصدق والكذب وفي الجزء الثالث ذكر فيه صنف الاقاويل

الجازمة

انها

معنى ارتباط المحمول بالموضوع

الثلاثية الثنائية

الجازمة الحملية البسيطة الثلاثية المتقابلة وقصد احصاءها واصنافها كلها وبين حال بعضها
من بعض في الصدق والكذب وصرح فيها بالاسباب التي بان بها الاقاويل الثنائية واما
فيما يشارك فيه الثنائية فانه اجتزأ بما ذكر منها في الثنائية والثلاثية والجزء الرابع التمس فيه
بين الاقاويل الحملية المتقابلة ذوات الجهات وكيف وبماذا يحدث واحصاء اصنافها
وكيف وباي حال كل متقابلين منها في الصدق والكذب الا انه اقتصر من بين جميع الجهات
على الاضطراري والممكن فقط لانهما الجهتان الاوليان مقدمان جميع الجهات فاذا عرف
الحال فيهما وقف الحال في سائر الجهات الاخر غير انه انما صرح منها ما يخالف فيه الثلاثية
والثنائية واختزل ما يشارك فيه الثلاثية والثنائية بما ذكره فيهما ثم شرع في ان بين
في الممكن والاضطراري امورا فيها شكوك يوجب تلك الشكوك نحو الجهات كم هي وان
الممكن والاضطراري يقالان باشتراك الاسم على انحاء كثيرة الا انه بين في اخر الامر هذه الشكوك
وان الممكن يقال على ثلثة انحاء على ما هو اضطراري على الاطلاق وعلى ما هو اضطراري الى وقت ما
وعلى ما ليس موجودا الان بالفعل وهو في المستقبل ان يوجد والا يوجد وان الجهات
الاتي هي هذه الثلثة وان الاضطراري يقال على نحوين من الانحاء التي يقال عليها الممكن و
هما الاضطراري على الاطلاق والاضطراري الى وقت ما وان الممكن اعم من الاضطراري
وان الممكن الحقيقي هو المعنى الثالث الذي يقال على ما ليس موجودا بالفعل وهو في المستقبل
ان يوجد والا يوجد وان الاضطراري الحقيقي هو الاضطراري على الاطلاق واما الاضطراري
الى وقت ما فانه خصه في كتاب القياس باسم الوجودي والمطلق ويستعمل في كتاب القياس
عند تأليفه اصناف القياس من الجهات الثلث علة ذلك لما كانت هذه الجهات الثلاث
ضرورية في ان يتقوم بها القياس من جهة تأليفها احتاج الى بيانها ولما كانت
لا سبيل الى [illegible] فحص عنها في هذا الفصل وسهلها عن يستعملها في كتاب
القياس والفصل الخامس بين فيه الاقاويل من جهة تأليفها وفحص عن اي هذين الصنفين
اشد تقابلا اهي التي موادها متقابلة او التي تأليفاتها متقابلة فبين ان التي تقابل تأليفها

بالفعل

هي اشد تقابلا من التي تتقابل موادها وعرف ان المطلوبات ينبغي ان يكون من هذه المتقابلات
اشدها تقابلا وهي التي تتقابل تاليفاتها فهذه اغراض الكتاب واما عنوانه فانه كتاب العبارة
لان معنى العبارة هو القول التام والتام على الاطلاق هو اتم الاشياء التي يقال انها تامة
وانقص الاقاويل التامة واقدمها اخص بهذا الاسم فقدم الاقاويل التامة وهو غرضه في
هذا الكتاب فحصل عنوانه يدل على جملة ما فيه واما نسبته فهو جزء من المنطق و
اما منفعته فان القياس لا يعرف ولا يلتئم الا بما في هذا الكتاب وذلك ان القياس انما
يولف عن المقدمات ولاجل المطلوبات والمطلوبات هو الذي يخص الصدق والكذب فيه
حتى يتفق ان الصدق في احد جزئيه والصدق في الاخر من غير ان يعلم منه اولا اهم
ايما هو والقياس انما يلتمس ليعلم به الصادق من جزئيه وهذا الكتاب قد جمع الفصول
فيما كان يعلم به المقدمات والمطلوبات الا انه اعني بالمطلوبات من حيث هي مطلوبات ومن حيث
توجد لها الاشياء بخصها دون المقدمات ولم يذكر من امر المقدمات فيه الا ما شارك
فيه المطلوبات فكان الكتاب يلتمس به على القصد الاول تخص المطلوبات اكثر من تخص امر
المقدمات والمقدمة من حيث هي مقدمة انما هي بالاضافة الى القياس فلذلك اخر امرها
الى ان يذكر القياس ما هو ثم يلحق امرها بعد ذلك وهذا منفعته واما مرتبته فانه
قبل كتاب القياس واما انه بعد كتاب المقولات ففيه شك وهو وذلك ان ما في هذا
الكتاب اسهل على المتعلم مما في كتاب المقولات ويمكن ان يعلم ما في هذا الكتاب وان
لم يعرف شيء مما في كتاب المقولات فان ارسطو لم يستعمل في هذا الكتاب شيئا من
الاجناس والاحوال على شيء مما في كتاب المقولات في شيء وشيء مما في هذا الكتاب فمن هذه
الجهة قد يظن ان هذا الكتاب مرتبته قبل المقولات ومع ذلك فان الذي في المقولات
هي مواد المقدمات والمطلوبات وفي هذا الكتاب انما ينظر في المقدمات والمطلوبات
من جهة تاليفاتها لا من جهة موادها ولذلك في كتاب القياس فانما ينظر في القياس
من جهة تاليفه وصورته فلذلك جعل هو لا كتاب المقولات قبل الكتب التي ينظر فيها

في مرتبة كتاب العبارة ٥

مواد

مواد القياس وبعض الكتب التي تبين فيها تاليف القياس وصورته واما وجل المفسرين فانهم
مجمعون على ان هذا الكتاب بعد المقولات وقبل القياس قالوا وذلك ان التي في كتاب
المقولات لما كانت اجزاء المقدمات والمقدمات اجزاء المقاييس وكان عندهم ان هذا
الكتاب في المقدمات وكان تخص اجزاء الشيء وتعليمه يتقدم قبل تعليم الشيء وجب ان يتقدم
كتاب المقولات كتاب العبارة ويتقدم مركبات العبارة كتاب القياس غير ان اولئك
لهم ان يقولوا ان اجزاء الشيء من جهة مادته غير جزئه من جهة تاليفه والمقدمات يلخص
في كتاب العبارة وامر تاليفها فلذلك لم يوجد اجزاؤها الى الهامش طريق موادها ولكن اجزاؤها
من طريق تاليفها واجزاؤها من طريق تاليفها هي الاسم والكلمة وبالجملة الالفاظ التي في
الوضع الثاني واما يدل عليه الالفاظ التي في الوضع الاول فانها يحتاج اليها من جهة تاليفها
ولذلك يا خذ ارسطو في كتاب العبارة شيئا من المقولات عندما اراد ان يبين تاليف القول
لا الجوهر ولا الكم ولا الكيف وانما اخذ الاسم والكلمة وهذه هي الالفاظ الدالة في الوضع
الثاني ولذلك لما شرع ينظر في المقدمات من جهة موادها جعل المقدمة ينقسم الى ما جزؤه جوهر
والى ما جزؤه كم والى ما جزؤه كيف او غير ذلك من سائر المقولات على ما عمله في كتاب طوبيقا او في
كتاب البرهان من قبل ذلك فانه لما اراد ان يبين ان المحمولات ليست الى غير النهاية بين ذلك
في المقولات اذ كان هناك قصد النظر في المقدمات من جهة ما اجزاؤها طبايع قايمة
موجودة ولما لم يكن قصده في هذا الكتاب تخص المقدمات من هذه الجهة لم يستعمل في
هذا الكتاب شيئا من المقولات ويشبه ان يكون كتاب المقولات متقدما بجميع اجزاء
صناعة المنطق بحسب اضافته الى ما في الصناعة واما بحسب المتعلم فان كتاب العبارة اسهل على
المتعلم من كتاب المقولات واما في تعليمه فالتحديد والقياس والتمسك بالتمثيل وفي كتاب القياس
عرف المقدمة من جهة تاليفها لا من جهة مادتها ومن جهة ما هي جزء للقياس على الاطلاق
واما مرتبة الكتاب من صناعة المنطق فان هذا الكتاب يتبع كتاب المقولات ويتقدم
كتاب القياس واما تقدمه كتاب القياس فذلك ايضا بين بما تقدم واما انه بعد كتاب المقولات

فيه شك وذلك انه لم يقصد المعلم الاول ان يستعمل في هذا الكتاب شيئا مما يخص كتاب المقولات
بل كل ما في هذا الكتاب يمكن ان يتعلم ويفهم دون المقولات ولذلك نظن انه اول اجزاء المنطق غير
ان ارسطو كما احصى المقولات في اول كتابه في المقولات على طريق التمثيل قال عقيب ذلك ان هذه
التي اذا ذكرت على انفرادها لم يقل بايجاب ولا سلب وانما يحدث الموجبة والسالبة بتاليف
بعضها الى بعض فمن هذا يظن انه يجعل ذلك الكتاب مقدما لهذا الكتاب والمفسرون يزعمون
ان هذا الكتاب في المقدمات ويقولون انه لما كان ما في هذا الكتاب اجزاء القياس
صار لذلك مقدما للقياس كذلك لما كانت المقولات اجزاء المقدمات لزم ان يكون
هذا الكتاب الذي فيه المقولات مقدما لكتاب العبارة لكن قد يقول قائل ان
كتاب العبارة لم يتقدم كتاب القياس لاجل انما هو المقدمات بل ليس هو في المقدمات
بل انما يعرف في المطلوبات التي لاجلها القياس ولاجل ذلك صار مقدما لكتاب
القياس والدليل على ذلك انه لم يذكر شيئا من المقدمات في هذا الكتاب لان المقدمة
انما يصير مقدمة بحسب الاضافة الى القياس ولكن ذكر في هذا الكتاب المطلوبات مستقصاة
وذكر من المقدمات جنسها التي يعمها والمطلوبات وخلى عن ذكر المقدمات من حيث هي مقدمات
واقبل على ذكر المطلوبات وتمييزهما من ساير اصناف المتقابلات وكان قصده الاول
في هذا الكتاب هو تمييز المطلوبات من ساير المتقابلات ولذلك سمى باوفوسطس
كتابه الذي عمله في مثل الغرض الذي عمل هذا الكتاب فيه كتاب الموجبة والسالبة
ولم يسمه كتاب المقولات ولكن يشبه ان يكون هذا الكتاب بحسب الاضافة الى المتعلمين
يتقدم كتاب المقولات اذ كان تعلم ما فيه اسهل من فهم ما في المقولات ويمكن
ان يفهم ما فيه دون المقولات واما بحسب الاضافة الى صناعة فان المقولات يتقدم هذا الكتاب
من قبل ان ما في المقولات اول المنطق اذ كان شبيها بالمادة والموضوع لجميع اجزاء المنطق
وابسط مواده وموضوعاته التي فيها يعمل فلذلك صار كتاب المقولات متقدما لجميع
اجزاء المنطق بالذي يعم صناعة المنطق اعني المقولات بجنسها ويرسم كل واحد

وتقدم كتاب العبارة على كتاب القياس

ان ما فيه هو

العبارة

كتاب

وسم

ويرسم منطقي هو تأليفاتها لا باحوالها من جهة ما هي مواد وموجودات ولم يكن تأليفاتها
في النفس من حيث هي معقولة مدلولة عليها بالالفاظ فمن هذا يجب ان يكون هذا الكتاب
يتلوه الكتاب المقولات وذلك ان صورة الشيء تسير قبل مادته لانها اول ما يشاهد
من كل المركب من مادة وصورة فلذلك لما كان التأليف صورة الاقاويل لزم ان يتقدم
النظر في صورها قبل النظر في احوال موادها فلذلك صار النظر في تأليف القضايا قبل
النظر في احوال موادها وصار النظر في تأليف القضايا قبل النظر في صورة ما هو منها مركب فلذلك
صار هذا الكتاب متأخرا عن كتاب المقولات ومتقدما لكتاب القياس وذلك ان الذي
احصى في كتاب المقولات هي المواد المطلقة التي يذكر معها ما هو منها ذاتي وما ليس بذاتي
وما منها اول وما ليس باول وما هو منها ضروري وما ليس بضروري فان هذه كلها احوال
المواد من جهة وجودها وانما احصيت من غير ان يحصى معها شيء من احوالها من جهة ما هي
موجودة وذكرت من حيث يدل عليها بالالفاظ المفردة فقط ثم اسع ذلك بتعريف اول شيء
ينبغي ان يعلم منها وهو تأليفاتها وكيف متى تم تعدد للاحوال هذه المواد في انفسها
بعضها من بعض من حيث هي موجودات فهذه مراتب الكتب من جهة مراتب اجزاء الصناعة
واما مراتبها بحسب الاضافة الى المتعلمين فان هذا الكتاب يمكن ان يعلم ما فيه تاما وان لم يعرف
شيء مما في كتاب المقولات فلذلك جعل كتاب المقولات متقدما لكتاب طوبيقا و
سموه ما قبل كتاب طوبيقا وجعل هذا الكتاب هو اول اجزاء المنطق وذلك بالاضافة الى
المتعلمين واما بحسب مراتب اجزاء الصناعة فان كتاب المقولات متقدم لجميع اجزاء المنطق ومن
جهة اخرى فهو متقدم لجميع اجزاء الفلسفة لان الفلسفة ليست ينظر في شيء اخر
غير المقولات اولا لا التعاليم ولا العلم الطبيعي ولا العلم المدني واما العلم الالهي فانه
انما ينظر اكثر شيء ينظر فيه في المقولات واما عنوان الكتاب فهو العبارة فاراد به ان اول
ما يمكن ان يكون قولا مفهوما تاما واقومه هو القول الجازم الحملي البسيط فانه اقدم الاقاويل
التامة ومعنى العبارة هو القول التام خص بهذا الاسم اقدم الاقاويل التامة وهذا كان

نسخة

في شيء من المقولات

عرفه في هذا الكتاب فجعل عنوانه يدل على جملة ما فيه وما انحو تعليمه فانه استعمل فيه التصديق والتفهيم والقياس والتمثيل

بسم الله الرحمن الرحيم

تحرير صدر الكتاب

قال ابو نصر محمد بن محمد الفارابي من الاوايل التي ينبغي لمن شرع في المنطق ان يعلم فقال ان ههنا محسوسات وبالجملة موجودات خارج النفس ثم معقولات ومتصورات ومتخيلات في النفس والفاظ وخطوطا وينبغي ان يعلم نسبة هذه بعضها الى بعض لان نسبة الى خارج النفس والالفاظ وينظر صاحب المنطق ايضا في الالفاظ انفسها من حيث لها نسبة الى المعقولات فابتدأ ارسطو فعرف نسبة الالفاظ الى المعقولات ونسبة الخطوط الى الالفاظ فقال و

ما يخرج بالصوت دال على الاثار التي في النفس وما يكتب دال على ما يخرج بالصوت يريد بقوله ما يخرج بالصوت الالفاظ فاخبر ان الالفاظ دالة على المعقولات التي في النفس وليس فمعنى ان يزيد في ذلك فيقول ما يخرج بالصوت الالفاظ فاخبر ان الالفاظ دالة على المعقولات التي في النفس في معنى معولها او لا اي بلا واسطة فكانه قال ان الالفاظ دالة على المعقولات دلالة بلا واسطة وقال الاثار التي في النفس ولم يقل المعقولات لانه اراد ان يجمع كل ما يحصل في النفس بعد غيبة المحسوسات عن الحس فان النفس يحصل فيها معقولات وخيالات المحسوسات كما احست مثل احال الذي يرى في الحس واشياء اخر يخترعها النفس بتركيب الخيالات بعضها الى بعض مثل عنزايل واشباهه فاراد ان يجمع هذه كلها فسماها الاثار التي في النفس وقوله وما يكتب دال على ما يخرج بالصوت يعني به الخطوط وسعى ايضا ان يزيد في قوله دال اولا على ما يخرج بالصوت ... عند نفسك ان ما يخرج بالصوت دال على محسوسات المعقولات ... بتوسط المعقولات وما يكتب دال على الاثار التي في النفس والاثار التي في النفس مثالات للمعاني الموجودة خارجا عن النفس والمفسرون يزعمون ان المعقولات التي في النفس دالة على الموجودات التي خارج النفس ثم يقولون ان الموجودات خارج النفس هي مدلول عليها والالفاظ غير دالة عليها فالخطوط دالة غير مدلول عليها والمعقولات كل واحد منها دالة ومدلول عليها وارسطو لم يذكرها

٢ صاحب علم المنطق ينظر في المعقولات من حيث لها نسبة الى الطرفين وهما الموجودات ... نسبة

وانما صاحب المنطق ينظر في الالفاظ

بغير عهاط

ودلالة الخط على اللفظ

ثانيا

نسبة المعقولات الى من خارج والمعقولات والموجودات التي قالوا انها دالة فبين ان دلالتها على المحسوسات ليست على مثال دلالة الالفاظ على المعقولات بل ان كانت فانما هي معرفة ما هو المحسوس او غير ذلك من انحاء التعريف واما الالفاظ فانها دالة على انها علامات مشتركة اذا سمعت خوطب بها الانسان بالفعل الشيء الذي جعل اللفظ علامة له وليس لها من الدلالة اكثر من ذلك وذلك شبيه بساير العلامات التي يحفظها الانسان ليتذكر ما يحتاج الى تذكره فليس معنى دلالة الالفاظ شيئا اكثر من ذلك وتعريف المعقولات للاشياء التي من خارج ليس هو هذه الدلالة فليس سعى ان يعرف الى دلالة الالفاظ على المعاني واراد بهذا القول ان يعرف وجه دلالة الالفاظ على المعقولات التي في النفس وانها تشبه دلالة الخطوط على الالفاظ ثم قال وكما ان الكتاب ليس هو واحدا بعينه لجميع كذلك ليس ما يخرج بالصوت واحدا بعينه لهم واراد بهذا القول ان يعرف الالفاظ ان هذه الدلالة لها باصطلاح اذ كانت الخطوط شبيهة في الدلالة بالالفاظ وكان هذا الامر في الخط ابين منه في الالفاظ فقال كما ان الخطوط ليست هي واحدة باعيانها للامم بل خطوطهم مختلفة كذلك الالفاظ الدالة على المعقولات ليست واحدة عند جميع الامم بل لغات الامم مختلفة كما ان خطوطهم مختلفة فلو كانت الالفاظ طبيعية للانسان لكانت واحدة باعيانها لجميع الامم كما كانت المعقولات عن اللغات المختلفة واحدة باعيانها عند جميع الامم والمحسوسات ايضا مشتركة عند جميع الامم وكل ما يمكن ان يقال في الالفاظ فانه ممكن ان يقال بعينه في الخطوط فلما كانت الخطوط دلالتها على الالفاظ بشرع في الامم كما يشرع باصطلاح كذلك دلالة الالفاظ على المعقولات التي في النفس باصطلاح ووضع وشريعة فان الالفاظ يشرع في الامم كما يشرع الشرايع في افعالهم يعني ان الالفاظ يشرعها الامم ويضعها كما يشرع الشرايع في الافعال وغيرها وواضعوا الالفاظ هم واضعوا الشرايع فكما ان الشرايع في الافعال ربما كانت باصطلاح جماعة من جمهور او مدينة او بان يشرعها لهم جماعة مدبرون لهم او يشرعها لهم مدبر واحد يجعلها لهم

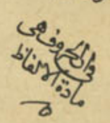
عليها كذلك الالفاظ وكذلك الخطوط ونسبة المعقولات التي في النفس الى الموجودات الخارج النفس
نسبة تحاصل انها بالطبع واما النسبة الى المعقولات الى الالفاظ وهي نسبة دلالة الالفاظ
عليها وهي نسبة وضع وشرع سادح ثم قال الا ان الاشياء التي ما يخرج بالصوت دال عليها
اولا وهي اثار النفس هي واحدة بعينها للجميع اثار النفس مثالها وهي المعاني يوجد انها واحدة
للجميع يعني ان المعقولات التي يفهمها الجميع على لغاتهم المختلفة معقولات لهم واحدة باعيانها
ومحسوسات المعقولات هي ايضا مشتركة للجميع فان الذي يحسه اهل الهند من اشخاص الناس وهم
باعيانهم اذا شاهدهم العرب ادركوا منهم ما يدركه اهل الهند منهم وقوله الاشياء
التي يخرج بالصوت دال عليها اولا وهي اثار النفس اراد به المعقولات التي تدل عليها الالفاظ
اولا اي بلا وسايط وقوله الاشياء التي اثار النفس امثلتها ولم يقل الاشياء التي اثار النفس
دالة عليها بل سماها مثالات ولا فرق بين المثالات وبين ان يقال انها صور لها او خيالات
لها ولم يكن ارسطو يحتاج في هذا الموضع الى ان يذكر نسبة المعقولات الى الموجودات
التي من خارج النفس وانما كان يحتاج الى ان يذكر نسبة المعقولات الى الالفاظ او نسبة الالفاظ
الى المعقولات فلما ذكرها عرف وجه دلالة الالفاظ اي وجه من الدلالة هو وانه مثل
وجه دلالة الخطوط على الالفاظ ووجه دلالة الخطوط على الالفاظ وجهان احدهما مثل
علامات التذكر والثاني انها باصطلاح وهذا هو مشترك لجميع اجزاء المنطق ثم ان
الالفاظ ينظر فيها في المنطق على ضربين اولهما احدهما ان ينظر باي احوال يمكن ان يوجد
حتى يكون لها ضرب كذا من الدلالة فان من احوالها احوالا اذا اخذت لها دلت على
خدع وضلالات وغموض ودلالات مغلطة واحوالا اخر اذا اخذت الالفاظ بها
كانت اجود ابانة بحسب موضع موضع فهذا هو ضرب النظر في الالفاظ في كتاب السوفسطائية
والخطابة والشعر وكذلك مقدار ما ينظر فيه من الالفاظ في الجدل وفي كتاب البرهان
والثاني ينظر فيها من جهة محاكيتها المعقولات على ان يقام مقامها ويبدل مكانها
كالنظر فيها في هذا الكتاب فان الالفاظ المركبة اذ كانت يقام ههنا مقام المعقولات

وط
يفهمها
ودلالة الخطوط على الالفاظ
والالفاظ ينظر فيها في المنطق

المركبة اذ كانت يلحقها اشياء متشابهة فلا فرق بين ان يذكر تركيبات الالفاظ او تركيبات المعقولات
المدلول عليها بالالفاظ والمقصود اولا هو تركيب المعقولات ولما عسر الوقوف عليها ابدل مكانها
تركيب الالفاظ الدالة عليها فلم يراس تركيب الالفاظ الدالة عليها المعقولات فرق فلذلك لما ذكر
وجه دلالة الالفاظ على المعقولات صار بعد ان ذكر مشابهة ما بينهما واخذ من تشابه ما بينهما مقدارا
يحتاج اليه في كتابه هذا فقال وكما ان في النفس في قوله مطلقا او في زمان يقصد بذلك
ذكر مشابهة الالفاظ للمعقولات في الصدق والكذب وفي اجزاء الالفاظ تشبيه المعقولات وكما ان
المعقولات في النفس على ضربين معقولات يصدق ويكذب ومعقولات لا يصدق ولا يكذب
كذلك في الالفاظ الفاظ يصدق ويكذب والفاظ لا يصدق ولا يكذب ثم اخبر اي ان المعقولات
يصدق ويكذب وايها لا يصدق ولا يكذب فقال ان المعقولات التي يصدق ويكذب
هي المعقولات التي يولف بعضها الى بعض وهي المعقولات المركبة والمفصلة والمركبة هي
التي اثبت فيها معقول لمعقول والمصل والمفصلة هي التي سلب فيها معقول عن معقول
والالفاظ التي يصدق ويكذب هي الالفاظ المولفة التي بعضها موجبات تدل على
المعقولات المركبة وبعضها سوالب تدل على المعقولات المفصلة فان التركيب في النفس
نظير الايجاب في اللفظ والتفصيل هو في النفس نظير السلب في اللفظ واما المعقولات التي
لا يصدق ولا يكذب فهي المعقولات المفردة والالفاظ المفردة هي ثلثة اجناس اسماء
وكلم وادوات وهذه وكل واحد على حاله تشبه المعقول من غير تركيب ولا تفصيل مثال ذلك
قولنا انسان او بياض فان هذين اسمان احدهما اسم جوهر والاخر اسم عرض متى لم يشترط
معه شيء حمل عليه او شيء يوضع له لم يكن صدقا ولا باطلا الا ان كل واحد من الالفاظ
المفردة دال على المعنى الذي قصد الابانة عنه به والالفاظ المفردة منها ما يدل
على خيالات في النفس لا يستند الى موجود من خارج مثل عنز ايل وعنقاء مغرب ومنها الفاظ
تدل على معقولات يستند الى موجودات خارج والالفاظ المفردة كلها كانت دالة
على خيالات معقولات يستند الى موجود من خارج لم اذ كانت دالة على خيالات لا يستند

ان اّتي

الى موجود من خارج وليس شي منها لا صادقا ولا كاذبا فان التي يدل على ما يسند الى موجود من
خارج ليست هي صادقة فان ما لم يعقل انها يسند الى موجود و تدل على ما يسند الى موجود
ولا التي يدل على ما لا يسند الى موجود بكذب ما لم يعقل معها انها يسند الى موجود
او تدل على ما لا يسند الى موجود فان قولنا عنز ايل قد يدل على معنى متصور في الضمير
هو حيوان نصفه بدن ايل ونصفه بدن عنز لكن هذا اللفظ مما يفهم منه لا صادق
ولا كاذب بما لم يشترط معه انه موجود او غير موجود اما في الزمان كله او في زمان بعينه
مثل ما يقال في كثير من الحيوانات انها كانت في القديم مثل الهرنل وعلى مثل ما يقال في
كثير من الحيوانات ان حيوانا سيوجد في المستقبل من غير ان يكون وجد في الماضي وقوله
في تحديد الاسم لفظة دالة بتواطو مجردة من الزمان وليس واحد من اجزائها دالا
على انفراده قوله لفظة هو جنس للاسم وقد اشتمل على الاسم البسيط والاسم المركب جميعا
وذلك ان اسم المركب في قوته قوة الاسم البسيط فان الاسم المركب دال على معقول بسيط فكان
تحديد اللفظة كل لفظة دلت على معقول بسيط سواء كانت اللفظة بسيطة او مركبة
وليس ينبغي ان يظن ان الصوت هو جنس الاسم ولا يظن ان ارسطو اخذ مكان الصوت اللفظة
من قبل ان الاسم مركب من حروف والمركب من حروف نوع من انواع الكم المنفصل و
الصوت نوع من انواع الكيفية وهو داخل في انواع الكيفية وفي الكيفية وفي الانفعالية
اذ كان الصوت بحسب جوهره انفعالا لا انفعالات وهو جنس الحرف والحرف صوت
له فصل ما يحدث فيه بقرع شي من اجزاء الفم من لهاة او لسان او شي من اجزاء الحلق
او من اجزاء الشفتين بعضها بعضا وفصولها التي بها يتميز بعضها عن بعض انما يختلف
باختلاف اجزاء الفم القارعة او المقروعة وقال ارسطو في كتاب الحيوان ينبغي
لمن آثر ان يقف على فصول الحروف ان يوخذ ذلك من اهل صناعة اوزان اشعار
اهل ذلك اللسان فان المعني بفصول الحروف العربية هم اصحاب اوزان شعر العرب
وكذلك في اليونانيين والحروف هي مادة اللفظ كما ان الوحدات والاحاد هي مادة

(هامش:) وتحديد الاسم
(هامش:) وتعريف الحرف بالصوت
(هامش:) المقروعة
(هامش:) وزن الشعر فانا نرى المعني من اهل كل لسان بحروف لغتهم هم اهل صناعة


العدد

العدد والاحاد او الواحد او الوحدة ليس واحد منها جنسا للعدد بل مواد كذلك الحروف هي مواد اللفظ
والصوت هو جنس مادة اللفظ لا جنس اللفظ وقوله دالة فقد بين فيما تقدم من هذا الكتاب
كيف وجه دلالة الالفاظ على المعقولات ومن اين ادخل لانه بتواطو ولو قيل ههنا على اي شي
هي دالة لانه يفهم انها دالة على امر ما اما معقول واما محسوس بتوسط المعقول فانما سكت
لانه اراد ان يجمع فيها ما دلالته عليه اولا وما دلالته عليه ثانيا وقوله مجردة من الزمان
يعني به دالة على امر ما من غير ان يدل على زمانه لذلك لا ينبغي ان يشترط عنده قوله مجردة
من الزمان ان يحتاج الى ذلك خوفا من مطاعن المغالطين ان يقول براته ويشكلوا ان لو يحتج الى
ذلك لو يشترط واما انت فيما بينك وبين نفسك فليست بك حاجة الى هذا وقوله وليس واحد من
اجزائه دالا على انفراده هذه ينتظم الاسم المفرد والمركب جميعا وسواء اذا احتج خوفا من
مطاعن المغالطين ان يشترط فيه انه من حيث هو جزء اسم او يشترط فيه بذاته او يشترط
فيه لا بالعرض او يشترط في اخره ان نقول دالا على انفراده لكن ان كان ولا بد فبالعرض ثم قال وذلك
ان فاليس اذا افرد منه ليس لم يدل بانفراده على شي كما يدل ليس في قولك فالوس ليس اي فرس فارة
انما قال ذلك وهو يريد ان يبين ان الاسم المركب ليس واحد من اجزائه ايضا دالا على انفراده
فالوس ايس اسم مركب في اليونانية وهو قد يستعمل لقبا لشخص انسان مثل فالوس ابس
المنجم الذي يذكره ارسطو في كتاب ما بعد الطبيعة وقد يستعمل لقبا لفرس فاره واخبر
ان فالوس اسم حين ما يستعمل لقبا لشخص انسان اذا افرد منه ايس على انه جزء لهذا الاسم
المركب لم يدل وحده على شي كما يدل ايس اذا افرد عن فالوس ايس اذا اريد به نعت فرس فاره
فان ايس من حيث هو جزء لهذا النعت يدل ومن حيث هو جزء لقب شخص انسان فلا يدل
اللهم الا ان يقول انه يدل بالعرض ثم قال وليست الحال في الاسماء المركبة كالحال في
الاسم البسيطة وذلك ان الجزء من الاسم ليس البسيط ان الجزء من البسيط وليس يدل
اصلا على الشي فيه واما الاسم المركب فمن شان الجزء منه ان يدل على شي لكن ليس على الانفراد
فان قوله الجزء من الاسم البسيط ليس يدل على شي اصلا فيه موضع لمعان وذلك ان

(هامش:) فاليس

قولنا ابكم هو اسم بسيط في العربية وقولنا اب وكم اذا افرد كل واحد منهما دل على شيء ما
ولكن واضع لم يقصد به ان يجعل الاسم مركبا من لفظين ولكن ابتداء وضع على ان هذين
جزآ هذه اللفظة على انها بسيطة وليس كذلك الاسم المركب فان المركب يجب فيه ان اخذ
لفظين على ان كل واحد منهما دالة على معنى مركب منهما اسم على ان اسقطت عنه الدلالة
على الشخص المسمى باسم المركب لا له كل واحد من تينك اللفظين بعد ان كانا دالين فهذا
الجزء منه كان قبل ان يصير اسما دالا وهو الان لا معنى له يصير دالا اذا جعل بعضا ولذلك
شان الجزء من الاسم المركب ان يدل على شيء ما لكن بالعرض واما الاسم البسيط فليس يدل
جزوه على شيء لا بالذات ولا بالعرض وقوله مثل قولك هلوفس يريد انه ليس الاسم المركب
ايضا مثل هولس باسم وما بعد هذا غير له فمعنى ان يقول هذا قرانه واما قولنا
اذا
بتواطؤ فانه ليس شيء من الاسماء اسما بالطبع فان الاصوات ايضا التي لا يسحرها
تحدها
يريد بذلك مثل اصوات البهايم الا انه ليس شيء منها اسما فنقول من عند نفسه
واما قولنا دالة فمن قبل انه ليس شيء من الالفاظ اسما الا اذا صار دليلا وان بهذا الاسم
لم يشرط قوله بتواطؤ وقوم من المفسرين بل كلهم يزعمون ان جنس الاسم ان اخذ
قولنا لفظة كانت هذه الشريطة فضلا لان اللفظ ليس يكون الا بالاصطلاح
فقال هولا انا اذا اسقطنا قولنا بتواطؤ في حد الاسم لم يصلح ان يكون جنس الاسم لفظة بل
قولنا صوت فان الصوت قد يكون بالطبع وقد يكون بتواطؤ واما اللفظة فلا يكون
الا بتواطؤ ولكنا نجد ارسطو يقول في كتاب الحيوان ان كثيرا من الطيور وساير
الحيوانات قد يصوت باشياء كثيرة مركبة من حروف فاللفظ ان كان مركبا من
حروف فان هذه الحيوانات يصوت بما هو لفظ وان لم يكن من حروف بعرفها نحن
على انا نشاهد كثيرا من هذه الحيوانات التي لدينا مثل المعزى وغيرها يصوت باشياء
مركبة من حروف نعرفها وهي اصواتها التي لها بالطبع وليست اريد بها الطبع
التي يلقن الالفاظ مثل الببغا والعقعق بل التي يصوت التصويت الذي لها

قولنا ١٣
ان يحصل
اللفظة
القول

بالطبع

بالطبع فتلك الفاظ ولكن ليست بتواطؤ واجيب انه انما اشترط قولنا بتواطؤ لاجل
الالفاظ المسموعة من هذه الحيوانات وقوله الاصوات ايضا التي لا يكتب يعني بها الاصوات
التي لم يتفق ان دل عليها بالخطوط وحدها فقد يدل بعضها بدل البهايم التي تصوت بها
بعضها بعضا على ما في نفوسها من فزع او ملذ او موذ بان كثيرا من الحيوانات ينذر بعضها
بعضا وقوله مثل اصوات البهايم معنى ان يفهم منه على هذا التفسير مثل اصوات
البهايم التي ينطق بالفاظ وقوله واما قولنا لا انسان فليس باسم يعني ان قولنا لا انسان
وكل ما اشبهه من اسم قرن به حرف لا فصار مجموعهما في صورة لفظة واحدة لم يسم
الى هذه الغاية بلفظ الاسم ولا وضع ايضا لهذا الصنف اسم اخر وذلك انه ليس لاجل انه
من لفظين قولا ولا لاجل ان فيه حرف السلب سالبا فلنسمه نحن اسما غير محصل واما
قوله واما الاسم اذا خفض او نصب او غير تغييرا اخر فانه يريد به الاسم المايل فان
علامة الاسم المايل في العربية النصب او الخفض او ان يجعل مع الاسم حرف من حروف
النسبة فذكر ان هذا الاسم ليس يسمى ايضا اسما ولكن حاله هذه هي تصريف من
تصاريف الاسم ويسمى ان يسمى ايضا اسما مصرفا وما قاله بعد ذلك الى اخر الباب
فهو مفهوم وقوله مثال ذلك فلان بالخفض يعني انه اذا قال قايل فلان بالخفض
كان موضع الاسم موضعا سبيله ان يخفض فيه ويقرن به احدى الكلمات الوجودية
لم يصدق ولم يكذب والذي ذكره في حد الكلمة هو خلاف ما هي الكلمة والاسم وهو
ما يستعمل في حد الاسم وترك باقي ويسعى ان ينقل ما تركه فيقال في حد الكلمة
انها لفظة دالة بتواطؤ يدل مع ما يدل عليه على زمان وقولهم وهي ابدا دليل ما يقال
على غيره يسعى ان يفهم منه انها مثل الالفاظ المشتقة فانها يدل على موضوع
لم يصرح به مثل الاسم المشتق فانها يدل ايضا على ارتباطها بالموضوع الذي يحمل عليه
من غير حاجة بها الى كلمة وجودية يكون رابطة لها وتدل ايضا على ما شانه اذا
احذ وحده من غير صلة الا يكون موضوعا اصلا بل يكون محمولا ابدا ثم قوله والكلمة

تلك
مبني

دايما دليل ما يقال على غيره كانك قلت ما يقال على الموضوع او ما يقال في الموضوع
ينبغي ان يعلم ان الكلمة ان الكلمة دايما دليل ما يحمل على غيره من جهة ما هو محمول اي
دليل ارتباط المحمول بالموضوع وذلك ان المحمول لا يخلو من ان يكون كلمة او اسما فان كان
كلمة فقد جمعت امرين احدهما المحمول والاخر ارتباط المحمول بالموضوع وذلك ان المحمول
لا يخلو من ان يكون كلمة او اسما فان كان كلمة فان كان المحمول اسما فان الاسم ليس يصير محمولا
على اسم او يرتبط بكلمة وجودية به فيكون المحمول اما معرفا ذات الموضوع او
ان يكون في موضوع ففي احدى كلتي الحالتين يكون الكلمة هي التي تدل على ارتباطه
بالموضوع من جهة ما هو محمول فيكون هي دالة عليه من حيث هي محمول كان المحمول محمولا
على موضوع او كان في موضوع وقد فسر اخرون هذا القول بان قوله ان الكلمة تعنيها
دايما يكون محموله واحيانا يكون الكلمة محمولة على الموضوع على انها انما يقال على ذلك
الموضوع واحيانا يقال في ذلك الموضوع هذا تفسير عليه طعن وذلك ان الكلمة
مشتقة وهي التي يقال على موضوع لم يصرح به وكيف يعرف جوهر شي وهو منطوي
فيها موضوع الشي الذي اشتق اسمه من اسمه فان الجوهر ليس يمكن ان يكون له موضوع عنه
اللهم الا ان يشتق الجوهر المحمول على نوع ما او على شخصه كلمة تدل على ان ذلك المحمول
موجود لذلك الموضوع في زمان ما مثال ذلك قولنا زيد يوجد انسانا اذا اشتق من
الانسان اسم مثل قولنا في العربية يتانس فيكون هذه الكلمة لا فرق بينها وبين
قولنا زيد يوجد انسانا غدا فح يكون هذه الكلمة دالة على ما يقال على موضوع على
الجهة وقد يشبه ان يكون اسما فصول الجواهر هي احرى ان يحمل منها كلم وذلك
انها اما على طريق الاشتقاق مثل المستنشق والحساس والناطق الا ان العادة
لم يجر بان يحمل منها كلمة تدل على معاني هذه الفصول في ازمنة محدودة بالماضي
والمستقبل والحاضر وكذا قولنا ينطق ويتنفس اما هي الا انها ليست دالة على معاني الفصول
انفسها لكنها انما تدل على الافعال الكاينة عن الجواهر التي لها هي الفصول فان اسم

النطق في العربية قد يدل على ذات العقل وهي القوة التي بها يعقل الانسان ويدل
على فعل هذه القوة ويدل ايضا على النطق باللسان فقولنا ينطق ليس يدل على ان هذه القوة
يوجد للانسان في زمان مستقبل بل انما يدل على ما يدل عليه قولنا يفعل او يقول
او يتكلم ولذلك قولنا يحس ليس يدل به على ان القوة التي بها يحس الحيوان يوجد له في الزمان
المستقبل بل انما يدل على انه يفعل فعل هذه القوة في الزمان المستقبل كقولنا يبصر
ويسمع وكذلك قولنا يتنفس انما نعني به انه يستنشق النفس برئته او انه يتغذى
وذلك كله فعل من افعال النفس وهي القوة التي بها يتغذى الحيوان واسماء الجواهر
الثواني فاشبه انه لا يحمل كلها اذ كانت لا يقال على طريق الاشتقاق ولا يدل على
موضوع اصلا وقد سال سايل عن قولنا حي وهو اسم يستعمل في الدلالة على ما يدل عليه
قولنا حيوان وهو دال على جوهر ما ثان وهو اسم مشتق وقولنا يحيى كلمة فكيف
صار جوهر ما ثان اسمه مشتق وكيف صار يدل عليه بكلمة فان كان هذا كذلك
فان هذا الجوهر له موضوع اذ كان الاسم المشتق يدل ابدا على موضوع ولذلك قولنا
يحيى ان كان كلمة فانها يدل ايضا على موضوع وتدل ابدا على ما يحمل على غيره و
الجواب في ذلك ان قولنا حي لفظ مشكل مشترك وهو مشكل مشترك قد يكون
لما هو مشتق اسمه ولما ليس اسمه وذلك ان اخص شرايط المشتق اسما ان يكون دالا
على موضوع وقولنا حي قد نعني به احيانا ما نعني بقولنا ذو نفس فح يكون اسما مشتقا
في الحقيقة فانه لا فرق بين قولنا حي وبين قولنا متنفس فعند ذلك يكون دالا على فصل ما
فانا قد نقول جسم حي ونعني جسما متنفسا على هذه الجهة نعني بلفظ الحياة ما نعني بقولنا
النفس الغاذية فلذلك سمى ارسطو النبات حيا ولم يسمه حيوانا وافلاطن
سماه بالاسمين وذلك ان الحيوان انما يدل على ما له مع القوة الغاذية قوة الحس وقد
نقول في الشي او في الحيوان انه حي ونعني به انه باق على الحيوانية فمفاده ليس هو جوهر
المتحي بل انما يفاده بالاضافة الى الزمان ونعني به انه ممتد وجوده مع الزمان فان قولنا الحياة

انما نعني بها بقاء الحيوان ووجوده الممتد مع الزمان ثم يكون هذا المعنى من معاني
عرضا في الحيوان فلفظ الحي الدال على هذا المعنى من معاني الحيوة عرضا في الحيوان فلفظ الحي
الدال على هذا المعنى هو مشتق من الحياة الدالة على المعنى الذي قلنا انه عرض فيكون ح
دالا على موضوع ع فقد يمكن ان يحصل كلمة فيقال يحيى ويحي نعني به تبقى حيوانا مدة ما
وقد يقول الشي انه حي ونحن نعني به المجتمع من جسم وحس حساسة وهو المجتمع من
مادة وصورة ثم يدل به انه لا على فصل ولا على عرض في الحيوان ولكن لا على ما يدل عليه
بقولنا حيوان وعند ذلك يكون الحي اسما لجوهر ما فان ولا يدل على موضوع ولا يكون
مشتقا ولكن يكون شكله شكل مشتق ولا يحصل هذا الاسم كلمة ثم ذكر معنى قوله
انه يدل على زمان اي معنى اراد ثم جعل مثال ذلك من الاعراض فقال اما قولنا صحة فاسم
واما قولنا صح اذا عنينا به الان فكلمة وذلك ان هذه اللفظة يدل مع ما يدل عليه
على ان الصحة قد وجدت للذي قيل فيه انه قد صح في الزمان الحاضر وقوله على ان الصحة
قد وجدت للذي قيل فيه انه قد صح دل به على ان قولنا صح دل بشكله على موضوع لم يصرح به
وذلك بقوله الذي قيل فيه انه صح وعرف مع ذلك انه قد انطوى فيه معنى الكلمة الوجودية
بقوله على ان الصحة قد وجدت فقد جمع شكل هذه الكلمة وهو قولنا صح ثلثة اشياء
موضوعا لم يصرح به ومعنى الكلمة وهو قولنا صح الوجودية من حيث هي كلمة وجودية
والزمان وقوله يدل مع ما يدل عليه يعني به انها مع دلالة هذه اللفظة على معنى الصحة
التي هي طبيعة مجردة دون الموضوع يدل ايضا على تلك الثلثة المقرونة بهذه الطبيعة
وانما اشترط فقال اذا عنينا الان لانه انما يسمى الكلمة على الاطلاق ما دلت على الزمان
الحاضر وما دل على زمان الماضي والمستقبل فليس يسميه كلمة على الاطلاق بل كلمة مصروفة
وانما احتاج الى هذه الشرائط لان قولنا صح قد يدل على الزمان الماضي وقد يدل على الزمان
الحاضر وشكلها في العربية شكل مشترك الماضي والحاضر فلذلك احتاج الى هذه الشريطة
وقوله والكلمة دايما دليل ما يقال على غيره ينبغي يفهم منه ان الكلمة دايما انها دليل

ارتباط محمول بموضوع اما بالقوة واما بالتصريح اما بالتصريح فحيث نصرح فيها بالكلمة الوجودية
وذلك اذا كان المحمول اسما كقولنا الانسان يوجد عادلا او حيوانا واما بالقوة فحيث يكون
المحمول فيه شي من الكلم غير الوجودية كقولنا زيد يمشي فان قولنا يمشي يدل بشكله على ما يدل عليه
الكلمة الوجودية الا انها بالقوة ونعني ان في قوة هذا الشكل قوة الكلمة الوجودية ثم قال
كانك قلت ما يقال على الموضوع او ما يقال في الموضوع فقوله ما يقال في الموضوع يعني به
الاعراض من حيث هي اعراض في الشي الموضوع يعني به ان الاعراض لها هذه اذا دل عليها باسماء
مشتقة ارتبطت بموضوعاتها بالكلم الوجودية كقولنا الانسان يوجد عادلا واذا دل
عليها بالكلم ارتبطت بانفسها لاجل ما فيها من قوة الكلم الوجودية كقولنا الانسان
يعدل وقوله ما يقال على الموضوع يعني به الجواهر الكلية وكليات الاعراض اذا حملت على
انواعها ان كانت اجناسا او على اشخاصها ان كانت انواعا فان هذه انما يرتبط بموضوعاتها
بالكلم الوجودية لانه ليس من اسمائها كلم فانا لا نقول ان البياض يتلون بل نقول ان
البياض يوجد لونا ولا نقول في زيد انه يانس او يتانس بل نقول انه يوجد انسانا فيكون معنى
قوله والكلمة دايما دليل ما يقال على غيره ان الكلمة هي الدالة على ارتباط المحمول بالموضوع
فبعضها يدل على ارتباط اسم محمول باسم موضوع وهي الكلمة الوجودية وبعضها يدل
على ارتباطها لانفسها بالموضوع واما ان يكون في الجواهر وبالجملة فما يقال على الموضوع
ما ارتبط بانفسها على ان يكون الفاظها كلما غير وجودية فذلك لم تجر به العادة ولم يوضع
كلم يدل عليها وقد يمكن ان يفعل ذلك فانه قد يمكن ان يشتق من الحيوان كلمة تدل على ما يدل عليه
قولنا يوجد حيوانا ولكن لم يفعل ذلك الى غايتنا هذه وما نظن انه قد فعل ذلك
في اسماء الفصول مثل قولنا يتنفس ويتغذى ويحس وينطق فان هذه وما اشبهها يدل على
اعراض وهي افعال القوى التي يدل عليها فصول الجواهر لا انها يدل على ان القوى يوجد في
موادها في الزمان المستقبل او في زمان اخر غيره ولو فعل ذلك لجاز ولكنه لم يفعل و
كذلك قولنا يحيا فانه يدل على عرض كما قد قلنا قبل ثم قال واما قولنا لا صح او قولنا لا يمرض

ظ لونا

انماه

نحن م كم

فليست اسمه كلمة فانه وان كان يدل معما عليه على زمان وكان ايضا دايما يقال على شى
الا انه ليس لهذا الصنف اسم موضوع يريد بقوله ليست اسمه كلمه اى ليس تسميته كلمة على الاطلاق
بلا شريطة اى ليس له لا تسميه كلمة اصوذلك انه عرف انه داخل تحت حد الكلمة
وتحت خاصيتها بقوله انه يدل معما يدل عليه على زمان فانه عرف ان هذا الصنف داخل
تحت حد الكلمة وبقوله كان ايضا دايما يقال على شى عرفنا انه داخل تحت خاصيتها فهذا
الصنف نوع من انواع الكلمة وهو الذى يقترن به حرف لا حتى يصير مجموعهما فى صورة كلمة
واحدة وهو من انواع الكلمة مثل الاسم غير المحصل فى انواع الاسم وذكر ان هذا الصنف ليس له
اسم موضوع لا عند الجمهور ولا عند النحويين على مثال ما قال فى نظيره فى باب الاسم فسماه كلمة
غير محصلة وهذا الصنف من الكلم غير موجود اصلا فى اللسان العربى فنحن هو الموضوع كانه
قد قسم الكلمة الى كلمة محصلة والى كلمة غير محصلة ثم عرف على اى شى يدل الكلم غير المحصلة هذه
فقال وذلك انها يقال على شى من الاشيا موجودا كان وغير موجود على مثال واحد وقوله
هذا يفسره جل المفسرين على هذه الجهة على ظاهره فيقولون ان هذه الاصناف من الكلم يدل
على اى شى اتفق من الامور كان موجودا او غير موجود بعد ان يكون سوى الشى الذى يدل
عليه الكلمة المحصلة التى معها حرف لا بل لذلك قالوا دلالة الاسم غير المحصل انه يدل
على اى شى مما اتفق مما سوى ذلك الاسم مثل قولنا لا انسان فانه عندهم دال على اى شى
مما اتفق مما سوى الانسان كان ذلك الشى موجودا مثل الحمار الفرس او الحايط او
كان غير موجود مثل عنز ايل فان عنز ايل هو لا انسان والحايط هو لا انسان ولذلك قولنا
لا صح وبصحو ولا مرض ولا مرض يدل على كل ما عدا الصحة موجودا كان او غير موجود وعلى كل ما عدا
المرض موجودا او غير موجود قالوا ولذلك سموا الاسم اسم غير محصل ولما الكلمة فكلمة غير محصلة
اذ كانت لا يدل على معنى محصل واذ كانت لا يحصل فى النفس شيئا اصلا فهذا ما قاله المفسرون
وهو محتمله لفظ اللفظ واما ما عندنا فى ذلك فانا نقول ان معنى هذا القول ان الاسم غير المحصل
والكلمة غير المحصلة كل واحد منهما دال على شى ما من الاشيا موجبا كان او مسلوبا من على

فلسة

مثال

مثال واحد فى الحالين جميعا اى فى حال الايجاب وفى حال السلب فان ذاك المعنى يدل عليه كل واحد
من هذين غير المحصلين هو العدم الذى ذكره فى كتاب وهو فقد الشى عن الموضوع الذى شانه
ان يوجد فيه فان العدم قد يسلب عن الموضوع حينا ويوجب له حينا مثل قولنا البصير و
لا بصير فان الاول الاسم غير محصل والثانى كلمة غير محصلة فالاول يدل عليه ما يدل عليه
قولنا اعمى والثانى يدل على ما يدل عليه يعمى وكلا هذين يوجبان حينا كقولنا زيد اعمى وزيد يعمى
ويسلبان حينا كقولنا زيد ليس يوجد اعمى وزيد ليس يعمى وهذا العدم هو شى من الاشياء
وانما سماه كلمة غير محصلة لان العدم ليس هو طبيعة وذاتا ما مثل الكلمة وليس هو
محصلا بنفسه بل انما يصير العدم محصلا وشيئا من الاشيا بالاضافة الى الملكة
والى الموضوع فانا انما يقال فى العدم انه لا يوجد الملكة فى الموضوع الذى شان الملكة بقول ان
ان يوجد فيه فلاجل هذه الاضافة يصير محصلا وهو الاضافة الى الموضوع ولاجل هذا الامكان
الذى فيه ولذا اطلق القول فقيل لا يوجد الملكة او نفعت شريطة الامكان حتى يصير اذا ان لا
الا يمكن ان يوجد الملكة لكان حينئذ هذا القول لا يدل على شى له ذات اصلا لا بنفسه ولا بغيره
وحينئذ كان يكون دالا على ما يقوله المفسرون فان العدم هو لا وجود ما يمكن ان يوجد
واما ما يقوله المفسرون فى معنى الكلم غير المحصلة فانه دال على لا وجود ما لا يمكن وجوده
او دال على لا وجود المطلق الذى هو كالجنس للا وجود ما يمكن وجوده وارسطو يخالف
هذا وذاك انه يجعل فى الفصل الثالث قوله معدولات عند الناطق قوة العدميات
عندها وعلى هذا ينبغى ان نفهم ما يقوله هاهنا من ان يجعل الكلم والاسماء غير المحصلة
دالة على اصناف العدم وقد قال هذا ايضا بعينه فى كتاب ما بعد الطبيعة فانه
قال هكذا وبالجملة فان اصناف العدم هى التى يدل عليها قولنا كذا وقولنا كذا مثل قولنا
لا عادل ولا بصير فهذا قوله فيما يدل عليه اصناف الاسماء والكلم وكذلك قال ايضا فى
اخر المقالة الاولى من كتاب انالوطيقا الاولى وايه كلها فى دلالة الاسماء والكلم غير المحصلة
موافق بعضها البعض فى جميع المواضع التى يذكر فيها هذا الصنف من الاسماء والكلم وما اذا زيد

ط قولنا صم

والعلم والملكة

ان لا يوجد

ما يمكن وجوده ولا وجود ص

كيف ذهب ذلك على هولاء القوم المفسرين حتى فسروه على المعنى الذى لا يوافق ما قاله و
لا يوافق الحق بنفسه ثم قال — وعلى هذا المثال فقولنا صح الى قوله على الزمان الذى جزء له
وهو معقوم بنفسه فانه قصد الى ان يقسم كل واحد من صنفى الكلمة الى كلمة محصرفة و
كلمة غير محصرفة فجعل المحصرفة ما دل على الزمان الماضى والمستقبل وغير المحصرفة ما دل
على الزمان الحاضر وقوم من المفسرين ينكرون ان يكون كلمة تدل على الزمان الحاضر فانهم
يزعمون انه لا يوجد زمان حاضر اصلا وان الزمان اما ماض او مستقبل فان الحركات والافعال
انما يكون ابدا فى زمان و ممكن ان يكون فعل ولا حركة فى الان اصلا وخاصة الحركة فان
ارسطو قد بين هذا ايضا فى المقالة السادسة من كتاب سماع الطبيعى وانه لا يمكن
ان يقع فعل ولا حركة فى ان اصلا واذا كان كذلك فليس يمكن ان يقع فعل ولا حركة فى آن
والكلم انما يدل على الافعال والحركات فليست يكون كلمة تدل على الان ولا على زمان
حاضر اذا لم يمكن يكون ههنا زمان حاضر اصلا فان الزمان ينقضى اولا اولا وليس شىء
من اجزائه ثابتا وهذا شىء صرح به ارسطو فى كتاب المقولات ايضا فاذن ليست ههنا
كلمة غير محصرفة اصلا بل كلها محصرفة فاذ لا يمكن ان يبقى ان ههنا شىء من الاشكال الكلم
يدل على وجود الشىء فى الآن الحاضر الذى هو نهاية الزمان الماضى ومبدأ الزمان المستقبل
لان الكلم قد وجدت انها يدل على زمان لا على نهاية زمان واذن الذى قيل ههنا مناقض
لما قاله ارسطو ومناقض للحق سبب له واجب كثير من النحويين يتابعون هذا الراى وانه
ليس ههنا لفظة يدل على زمان حاضر اصلا فالجواب ان قولنا الان لا اله عند اصحاب العلم
الطبيعى وعند ارسطو اعم واكثر من لا انه عند الجمهور وذلك ان ارسطو واصحاب العلم
الطبيعى يوقعون اسم الآن على نهاية الزمان الماضى ومبدأ الزمان المستقبل الذى
هو شىء غير منقسم واما الجمهور فانهم يعنون به غير هذا المعنى فانهم ربما عنوا به
الزمان الذى بعده من هذا الان بعد يشتركان به فى الماضى او فى المستقبل [interlinear: وان الناس]
بقولهم فعل الآن وسافعل الآن ليس يعنون به نهاية الزمان الماضى ومبدأ المستقبل

لكن

[Margin: هو م / وان الزمان الحاضر / لا وجود له اصلا / ه]

[Margin: ثابتا ح]

[Margin: وعند الجمهور [illegible] ه]

لكن انما يعنون به الزمان القريب من نهاية الزمان الماضى ومن مبدأ الزمان المستقبل
وارسطو واصحاب العلم الطبيعى ربما عنوا بالان المعنى الاول وربما عنوا به المعنى الثانى و
يوقعون اسم الآن على هذين واما الجمهور فليس يعرفون المعنى الاول فاذا اخذ زمان له
عرض بعد محدود فى الماضى من الآن الذى هو نهاية ومبدأ وجمع الى مثله من المستقبل
وكان بعدهما جميعا من الآن الذى هو النهاية والمبدأ بعدا واحدا فى الماضى و المستقبل
وجمعا جميعا كان ذلك الزمان هو الزمان الحاضر وما قبل هذا الزمان هو الزمان الماضى
وما بعده هو الزمان المستقبل فهذا هو الزمان الحاضر والماضى والمستقبل الذى هو
الاعرف عندنا اولا وعلى هذه الثلثة يدل الكلم والزمان الحاضر الذى حددناه قد يكون
طويلا وقد يكون قصيرا وانه قد يكون مقدار ساعة واحدة ومقدار ساعتين ومقدار يوم
ومقدار شهر ومقدار سنة فلذلك يقول ساعتنا هذه ويومنا هذا وشهرنا هذا و
عامنا هذا ودهرنا هذا فانا انما نشير بكل واحدة هذه ان ما هو زمان واحد حاضر محدود
بالوجه الذى قلناه وهو مجموع زمانين بعدهما من الان الذى هو النهاية والمبدأ بعدا
واحدا فاذا كان كذلك فالكلم غير المحصرفة انما يدل على وجود الشىء فى الزمان الحاضر
الذى معناه هذا المعنى كان ذلك الشىء حركة او غيرها من الاعراض التى ليست بحركة
فاما على هذا الزمان فيدل بقولنا فيما هو دائما يمشى حين ما يمشى انه هو دائما يمشى و
كذلك يقول فى الشىء انه يمس الآن ويعنى انه يوجد حيوانا وانه يوجد حيوانا فى الزمان
الحاضر وانه يمتد وجوده مع امتداد هذا الزمان الحاضر المحدود من طرفيه وعلى منصفه
الان غير المنقسم الذى هو نهاية ومبدأ واخرون يظنون ان اسماء المشتقة هى الكلم
غير المحصرفة وانها هى التى تدل على وجود الشىء فى الزمان الحاضر وليس الامر كذلك لان بنية
الاسم المشتق وشكله ليس يدل على زمان اصلا الا على مثال ما يدل عليه اشكال الاسماء
التى هى مثالات اول اللهم الا ان يكون بالعرض والدليل على ذلك ان الاسماء المشتقة
لو كانت بالذات وبنيتها كلما دلالتنا بنية على ما يدل عليه الكلم الوجودية ولا [interlinear: شغلت]

على ان يرتبط اذا كانت محمولة بان يصرح معها بكلمة وجودية ولا يضمر ونحو هذا لا يرتبط بالموضوع
الا بكلمة وجودية تظهر في اللفظ او مضمرة في النفس كقولنا زيد يوجد عادلا وزيد يوجد ماشيا
ولو صرحنا بالكلمة الوجودية مع الكلمة المحمولة لكان هذيانا وفضلا كقولنا زيد يوجد يمشي زيد
يوجد مشى زيد سيوجد يمشي او يوجد يمشي وان قال قائل فانا نقول زيد كان يمشي ويقرن
الكلمة الوجودية بفعل فيصح العبارة ولا يكون هذيانا فالجواب ان قولنا كان في قولنا زيد
كان يمشي لم يدخل على ان يكون رابطا بل انما ادخل للدلالة على زمان ماض وذلك ان قولنا يمشي
في هذا المكان انما يدل به على زمان حاضر واذا اردنا ان يدل على حاضر ليس بعد منا او على ما كان
حاضرا من الزمان المتقدم لنا حين كنا في ذلك الزمان دللنا عليه بقولنا كان يمشي وعلى
ان لفظة كان انما يدل على قولنا يمشي متى اخذناها دالة على زمان حاضر لم يتقدمنا قبل
الآن الذي نحن فيه في اللسان العربي فقط وذلك ان الكلمة الدالة على الزمان الحاضر في
سائر الالسنة اليونانية بنفسها يدل ببنيتها على زمان حاضر لا غير واما في العربية فصيغتها
عن هذه الاشياء فان الكلمة الدالة على الحاضر شكلها شكل الدال على المستقبل فيوجد
في سائر الالسنة الكلمة الدالة على زمان الحاضر يقرن بها حرف تغير شكلها تغييرا ما
يدل به على زمان حاضر قد تقدم فمعنى تلك الزيادة ان يقرن به كان فتلك الزيادة انما دلت
على حاضر قد تقدم لا على ارتباط المحمول بالموضوع فلذلك صارت لفظة كان في العربية
تدل اذا قرنت بقولنا يمشي على ما يدل عليه ذلك الحرف الذي يقرن به الكلمة الدالة على
الحاضر لنا الآن فيصير به حاضرا قد تقدم واذا كان ذلك الحرف ليس يدل على الارتباط على
التقدم فقط كانت قوة كان هذه القوة بعينها ولم يلتفت بعد ذلك الى ما عليه دلالة
لفظة كان من معنى الوجود بل اشترط على لفظة كان معنى الوجود ومعنى الرباط حسن قرنه بيمشي
وذلك الاضطرار الداخل على اللسان العربي واما الاسماء المشتقة فان الكلم الوجودية يستعمل
معها على انها روابط والدليل على ذلك انها قد تصرف في الازمان كلها وانا نقول كان
ماشيا وسيكون ماشيا والآن ماش فليست الاسماء المشتقة كلما لانها غير مصرفة ولا



وهذا

وهذا انما ظن به اكثر ذلك في اللسان العربي اذ كان ليس لهم كلمة لها بنية خاصة بالزمان
الحاضر فجعلوا المشتق يقوم مقام الكلمة الدالة على الزمان الحاضر فلو ان لكل لسان كانت
فيه كلمة تدل على الزمان الحاضر لم يقع في ظن احد من عوي ذلك اللسان ان الاسم المشتق كلم
انه دال على الزمان الحاضر ولا على زمان ما وانما صار ثانيه هذا الظن عوز الكلمة الدالة
على الزمان الحاضر فهذه اقسام الكلم وقد بقي من اقسامها الفرق بين الوجودية وبين
غير الوجودية وارسطو لم يصرح بقسمة الكلم الى الوجودية وغير الوجودية ولكن في قوة
كلامه في المستقبل في هذا الباب ما يدل على انه قسم الكلم الى الوجودية وغير الوجودية

الفرق بين الكلم الوجودية وغير الوجودية ٥

ثم قال واقول ان الكلم اذا قيلت على انفرادها فهي تجري مجرى الاسماء فتدل على شيء فهذا
هو الذي تشترك فيه الاسماء والكلم وهو ان كل واحد منهما يدل بذاته وانفراده
على معنى ما ويطبعه نصح معقوله في النفس من غير ان يحتاج لا الكلمة ولا الاسماء الى
ان يقرن بغيرها من اجزاء القول وانما قصد بهذا الفرق بين الاسماء والكلم وبين اجزاء
القول التي تسمى ادوات ويسميها نحويو العرب حروف المعاني فان تلك ليس تدل على
معنى ما دون ان تقرن باسم او كلمة او بهما جميعا معا وهي مضطرة في ان تدل على شيء
الى اسم او كلمة والاسم والكلمة ليس واحد منهما مضطرا في دلالته على الشيء الى اداة
ثم جعل الدلالة على ذلك بان قال وذلك ان القائل لها يقف بذهنه عليه فاذا
سمعه منه السامع قنع به يعني ان الناطق بالاسم وبالكلمة وحدها دون شيء آخر
ليس يطلب بها الى ... وقد يقف بذهنه على معنى محصل واذا سمعه منه السامع او المخاطب
وان لم يسمع معه لفظة اخرى اكتفى به ولم يحتج الى زيادة تعرف بواحد منهما ثم قال
الا انها لا تدل بعد على ان الشيء او ليس هو يعني ان كل واحد من الاسم والكلمة وان دل
على معنى ما محصل فليس يدل بعد على ايجاب شيء لشيء او على سلب شيء عن شيء وقوله لو
قلنا كان او يكون دللنا على المعنى ولذلك قولنا لم يكن او لا يكون ولو قلنا ان مجردا
على حاله دللنا عليه وذلك في نفسه ليس هو شيئا لكنه يدل مع ما يدل عليه

اجزاء ر

على تركيب ما وهذا التركيب لا سبيل الى فهمه دون الاشياء المركبة فكان المفسرين يحملون هذا القول
موصولا بقوله ان الكلمة لا تدل على ايجاب وسلب فيحملون جملته على ان الكلمة لا تدل على ايجاب
او سلب فقالوا ان الكلمة الوجودية لما لم يكن يدل لا على ايجاب ولا على سلب كانت الكلمة غير الوجودية
اولى ان لا تدل لا على ايجاب ولا على سلب من قبل ان غير الوجودية انما توخذ الوجودية فيها بالقوة
فاذا كانت الوجودية انفسها مصرحا بها ليست يدل على ايجاب او سلب فالتي تكون
الوجودية فيها بالقوة احرى ان لا يدل على ايجاب وسلب واما انا فارى ان الغموض في
امر الوجودية انها دالة على ايجاب او سلب او غير دالة مثلهما في غير الوجودية اذا
اخذت الوجودية محمولة بانفسها وحدها لا لاجل غيرها واما اذا اخذت محمولة
لاجل غيرها كقولنا يوجد ما شيا ويوجد عالما فامرها اغمض وذلك انها احرى ان نظن بها
الاول
انها لا يدل على ايجاب او سلب فلذلك كان الاشبه عندي ان يحمل هذا جملة لذلك
ولكن يحمل القول المامه عن قوة الكلم الوجودية من حيث هي وجودية فكانه قيل و
الكلم الوجودية قد يوجد محمولة بانفسها من حيث هي وجودية وبذواتها وقد يوجد
محمولة لاجل غيرها وذلك ليرتبط الاسم بالاسم فيصير احد الاسمين محمولا على الاخر فاذا
اخذت محمولة وبذواتها جرت مجرى الكلم غير الوجودية فدلت على مثال ما عليه يدل
تلك واما اذا اخذت محمولة لاجل غيرها مثل ما كان او يكون واراد بها ان يكون وجودية
بمفردها
ومحمولة لاجل غير فانها لا يدل على معنى ما ولا على ذات محمولة ولا على غير محمولة عندما
وكذلك اذا قلنا لم يكن او لا لم يكن فقد سلبنا معنى معقولا وقوله ولا لو قلنا ان
مجردا على حياله دللنا عليه يعني بقوله ان ما يعني بقولنا فانا اذا قلنا موجود واردنا به
معنى الوجود الرابط لم يدل على شي ما وقوله دللنا عليه يعني به دللنا على المعنى ثم
قال وذلك انه في نفسه ليس هو شيئا يعني ان قولنا ان وموجود ويوجد ووجد
ليس هو وحده دالا على شي لكن انما يدل على تركيب ما او التركيب اضافة ما وهذا التركيب
الموضوع
الذي هو اضافة لا سبيل الى فهمه دون الاشياء المركبة وهي الاسم المحمول والاسم

غيره

كما لا يفهم الاضافات الا بان يحضر الاشياء المضافة وقوله يدل مع ما يدل عليه على تركيب ما
يوهم ان له دلالة اخرى على شي غير التركيب واراد به الزمان فان الكلم الوجودية يدل على
الزمان ويدل على التركيب اي الرباط هو ويدل ايضا على موضوع غير مصرح به وهذه
دلالات الكلم الوجودية من حيث هي وجودية وقد يسئل سائل عن الكلم الوجودية اذا اخذت
محمولات بانفسها او لاجل غيرها هل تشارك باقي الكلم وهي التي ليست وجودية في ان الكلم
الوجودية ينطوي فيها ايضا ارتباط المحمول بالموضوع فان كانت قد انطوى فيها ارتباط
فاي معنى من المعاني رابطها بالموضوع فان قولنا يمشي ويصح واشباه ذلك انما انطوى
ماشيا
فيها معنى يوجد فارتبطت به فصار لا فرق بين قولنا زيد يمشي وقولنا زيد يوجد
مقام
فهل الذي به ارتبط قولنا يوجد زيدا وموضوع ما من الموضوعات معنى يقوم
معنى يوجد حتى يكون لا فرق بين قولنا زيد يوجد وبين قولنا زيد يوجد موجودا فان
كان كذلك فان معنى الوجود قد تكرر في قولنا يوجد مرتين احدهما المعنى المحمول و
الثاني الذي ربط المحمول بالموضوع وكان قولنا فيه معنى محمول مقرون بمعنى الوجود
الذي هو الرابط كذلك قولنا يوجد وخاصة اذا كان محمولا بنفسه لا لاجل غيره واذا
كان كذلك ففي قولنا يوجد ايضا يتكرر فيه معنى الوجود مرتين و الجواب انه ليس في تكرير
المرتين
معنى الوجود مرتين شي من الحج ولا من الشنعة اذا انكرد على انه محمول في احدى
تبقى / بانفسها
ورابط في المرة الاخرى هذا في قولنا يوجد وما اشبهه متى اخذت محمولات
واما اذا حملت لاجل غيرها فليس فيها تكرير لانه ليس يدل قولنا يوجد الا على زمان وموضوع
ومعنى وجود رابط فقط ويكون معنى المحمول شيئا اخر غير معنى الوجود ولكن قد يسئل سائل
عن هذا الرابط ما نسبته الى الموضوع فان كان نسبته محمول فانه يحتاج الى رابط اخر
اما بالفعل واما بالقوة وان كان محمولا لا يحتاج الى رابط فما الذي اغناه عن الرابط
وهو محمول واحوج سائر المحمولات الى رابط وان لم يكن نسبته نسبة محمول و
النهاية
كان يحتاج الى رابط وكان الرابط ايضا يحتاج الى رابط مر الروابط هكذا الى غير

نسبته
محمولا يحتاج

التواني

فالجواب في ذلك انه ليس في شي مما لزم محال ولا شنعة اذا كان معنى الرابط هاهنا من المعقولات
وليس بمحال ولا ممتنع ان يمر المعقولات الثواني الى غير النهاية على ما سمعتني مرارا كثيرة وقوله
وعلى ما كتب غير ان المنكر فيما يمر الى غير النهاية من المعقولات الثواني اذا كانت اشياوا
ما عنا فان اخذناها يعم الجميع بغني عن التكرير ويقطعه على الوجه ان يفعل ذلك وان لم يفعل
ولا يسوف ان نكرره فليس يضر ولكن قد يسئل سائل عن قوله هاهنا ان مجردا على حاله
فانما اراد بقوله ان ما نعني بقولنا في العربية موجود وهو اسم وان كان هذا قد يوجد رابطا
حتى يصح قولنا زيد موجود عادلا فقد صح قول جازم محموله اسم من غير كلمة وارسطو يقول
ان القول الجازم لا يصح او يكون فيه كلمة اما محمولة بنفسها او محمولة لاجل غيرها وقولنا
زيد موجود عادلا ان كان قولا جازما صحيحا فهو بغير كلمة وان كان كذلك فما الذي مع
ان نقول زيد عادل فيصح حمل العادل على زيد من غير كلمة وجودية وان كان لا يصح فينبغي
ان نقول زيد يوجد موجودا عادلا وذلك هذيان وهذا الامر بعينه كذلك في جميع الالسنة
فانا نجد فيها كلما وجودية دالة على الزمان الحاضر وعلى الزمان المستقبل وعلى الزمان
الماضي ونجد فيها اسما مشتقا من مصدر الكلم الوجودية مثل ساير الاشياء المشتقة
التي لا يدل على زمان ويستعمل ايضا روابط في القضايا التي محمولاتها اسما لفظ ذلك بالعربية
قولنا موجود وهو باليونانية استين وادر وهو بالفارسية است هست وكذلك
في ساير الالسنة ويستعمل هذه الالفاظ روابط من غير ان يدل بها على زمان محصل
بل يدل به على ارتباط الاسم المحمول بالاسم الموضوع رباطا مطلقا اما لا في زمان او في
الزمان على الاطلاق وكيف قال ارسطو انه ليس يكون قول جازم خلوا من كلمة ونسبه
واذ ان يكون ارسطو لم ياخذ في كتابه هذا من القضايا الا ما كان محمولها مرتبطا بموضوعها
بكلمة دون قولنا او موجود من قبل انه اخذ منها الاعرف والاعرف هي هذه وهي التي
انما ترتبط بكلم ومع ذلك فكيف يصح القضايا في الاشياء التي ليس مجراها ... وفي
الاشياء الضرورية فقد يجيب مجيب عن هذه المسئلة فيقول ان الكلمة الوجودية

موجودٌ

التي يدل على زمان في امثال هذه القضايا ليس تدل على انها في ذلك الزمان فقط مثل قولنا
القطر يوجد مباينا للضلع فليس معناه ان يوجد في المستقبل من غير ان يكون في الماضي
كذلك بل انه يوجد في المستقبل من غير ان يعرض لحاله في الماضي والحاضر ولكن هذا الجواب
غير كاف فيما كانت القضية فيه صحيحة بحسب طبيعة الشي من ان لا يكون في زمان فكيف
يحكم عليها انها في زمان ماض او مستقبل او حاضر فانا ان حكمنا بذلك عليها كانت القضية
كاذبة على ان ارسطو قال في الفصل الثالث وقولنا يوجد شي ثالث مقرون بما في هذا
الكتاب اما اسم او كلمة الدال والمفسرون يزعمون ان قوله اما اسم او كلمة يريد الشي
الثالث الدال على الوجود فان كان ذلك كذلك فان الدال على الوجود هو الثالث الرابط قد
يكون كلمة وقد يكون اسما وقد سمي الجميع الكلمة الدالة على الوجود فعسى ان يكون بالكلمة
الدالة على الوجود في الفصل الثالث غير الكلمة التي حدها بعد حد الاسم فيكون الكلمة
يقال بعموم وخصوص احدهما ان يعني بالكلمة كل لفظة دالة فان هذا مشهور في لسان
جميع الامم والثاني ان يعني بالكلمة اللفظة الدالة على الوجود التي يستعمل بالنادر رابط
المحمول بالموضوع والمعنى الثالث هو الذي حده بعد الاسم فيكون ارسطو قد استعمل اسم الكلمة
في كل موضع على المعنى الذي يليق به فيكون قوله ليس يكون قضية خلوا من كلمة يعني به
خلوا من لفظة دالة على معنى الوجود الرابط المحمول مثل قولنا يمشي او مثل قولنا ماش فان
قولنا ماش مرتبطة بالموضوع اما بقولنا يوجد او بقولنا موجود فمرتبطة بقولنا يوجد
متى اردنا ان يدل على وجوده في زمان حاضر او زمان مستقبل ومرتبطة بقولنا موجودا
ان اردنا ان يدل على ارتباطه لا في زمان فنقول زيد يوجد عادلا او زيد موجود عادلا
فيكون الرابط في كلتي الحالتين كلمة على ان لا يكون معنى الكلمة هو المعنى الذي حده على
ما قلنا فان لم يقل هذا القول كان مخالفا لما استعمله ارسطو في العلوم وفي كلامه في
الاسماء الضرورية فانه انما استعمل معنى الوجود في القضايا التي لا يدل على زمان
او هو الذي يحتاج اليه في العلوم واما الكلم الوجودية الدالة على ازمنة محصلة فانها

والمفسرون

للمحمول

انما يصلح استعمالها في القضايا الخطبية والشعرية فقط وذلك في التخصيب منهما ابين واقتصر ارسطو من تحديد اجزاء القول على هذين فقط اعني الاسم والكلمة اذ كانا انما احتاج في العاجل اليهما دون الادوات واما الادوات فانه يذكرها في كتاب الشعر وفي كتاب الخطابة و

في القول

قوله واما القول فهو لفظ دال الواحد من اجزائه قد يدل على انفراده على طريق انه لفظة لا على طريق انه ايجاب هذا هو القول ويشبه ان يكون القول الذي حده اراد به جنس انواع القول كلها فالقول منه بسيط ومنه مركب فهذا الحد يشبه ان يكون عام للبسيط و المركب جميعا جازما كان او غير جازم فجعل جنسه ان قال انه لفظ ولم يقل لفظة لان القول ليس بلفظة واحدة بل هو لفظ واحد بذلك اخرج اللفظ على سنة الجمع لا على سنة المفرد و قوله الواحد من اجزائه وقد يدل على انفراده يعني ان يفهم من قوله الواحد من اجزائه الواحد الذي لا ينقسم بحسب دلالته وذلك ان القول المركب قد تدل الجزء منه على طريق الايجاب او السلب مثل القياس فانه قول مركب واجزاؤه قضايا ولكن ليست اجزاؤه الصغرى فاما اجزاؤه الصغرى وهي اجزاؤه التي لا ينقسم بحسب دلالتها فانما يدل كل واحد منها لا على انه ايجاب او سلب ولكن على طريق انه لفظة مفردة فعلى هذه الجهة يكون هذا الحد عاما للبسيط والمركب الا انه ان لم يحمل قولنا على طريق انه لفظة لا على طريق انه ايجاب جزءا من حد القول على ان القول يشتمل على البسيط والمركب فان قوله الواحد من اجزائه يفهم منه الذي لا ينقسم من اجزائه بحسب دلالته والا كان هذا الحد حد القول البسيط فقط وان جعل قوله على طريق انه لفظة لا على طريق انه ايجاب جزءا من حد القول لم يحتج ان يتاول في الواحد ما قلناه وكان الحد حد الجنس اعني جنس القول ويشمل البسيط والمركب جميعا وقوله الواحد من اجزائه وقد يدل على انفراده فصل ميز به القول من الاسم والكلمة وقوله فاما المقطع الواحد من مقاطع الاسم فليس بدليل لكنه انما هو صوت فقط يريد بالمقطع مجموع حرف مصوت وحرف غير مصوت فانه متى اخذ شيء منه جزء الاسم مفرد لم يدل الا على جزء المعنى الذي دل الاسم على جملته لكنه يكون انما هو حروف واحد

في المقطع

فلذلك جعله صوتا فقط وسعى ان توجد هذا على انه جزء بالاضافة الى الاسم ما مشار اليه فان كثيرا من اجزاء الاسم ربما كان اسما مفردا لو لم يقصد به حيث اخذ جزء للاسم المفرد ان يكون جزوا له على انه قد كان اسما دالا مثل قولنا الملم في العربية فان قولنا اب وقولنا لم كل واحد منهما دال على انفراده لا من حيث هو جزء الاسم ولكن يقال في امثال هذه ان اجزاءها دالة بالعرض وامثال هذه فيشبه الاسماء المركبة ولكن لم يقصد بها التركيب وانما اتفق وهي تحصل في جملة الاسماء المفردة وقوله واما في الاسماء المضعفة فقد يدل المقطع من مقاطعها الكرد لالة ليست بذاته على ما تقدم من قولنا والامر في هذا بين وذلك في مثل هذا الانسان المشار اليه اذا كان اسمه الدال عليه عبد الملك وكان مع ذلك العبد الملك من الملوك وقوله وكل قول فدلالته ليس على طريق الالة لكن كما قلنا على طريق المواطاة هذا راي ارسطو في القول وفي الالفاظ المفردة جميعا فان قوما يرون في الالفاظ المفردة الدالة انها ليست على طريق المواطاة فبعضهم يرى انها بالطبع وبعضهم يرى انها الة استخرجت بالارادة على ما يستخرج عليه الات الصنائع وذلك انهم يقولون ان كل لفظة دالة فينبغي ان يكون محاكية للمعنى المدلول عليه ومعرفة بطبعها الذات ذلك الشيء او لعرض يكون علامة المدلول عليه خاصة ويكون اللفظة بطبعها محاكية مثل قولنا هدهد للطائر الذي يحاكي هذه اللفظة صوته الخاص به ومثل العقعق ومثل خرير الماء وربما لم يكن اللفظة باسرها محاكية ولكن بعض اجزائها مثل دنبود وطنبور فان المقطع الاول من دنبود محاكي دمدمة اذا طار وطنبور يحاكي الجزء الاول من هذه اللفظة صوت الالة وربما كان حرف واحد من حروفه محاكية لها او لعرض من اعراضه وذلك ان كانت الة وكان كل الة معنيها وطبعها حاملة يصدر عنها الفعل المطابق للالة مثل النصل المعقب ومثل المنشار ومثل ساير الالات الاخر لذلك اللفظ الة تدل لما كانت الة للقوة الناطقة فينبغي ان يكون نفس صيغتها صيغة تعرف المدلول عليه وانما يكون ذلك بان يحاكيها واخرون راوا ان الالفاظ المفردة

انهم

انه ص

مشتق

الاولى بالاصطلاح وانما الزم طبيعة الامر المدلول عليه ان يدل عليه باسم مركب او باسم
من الالفاظ المفردة الاول وقوم اخرون اهذا في الاقاويل لا في الالفاظ المفردة بانهم
يزعمون ان تركيب الاقاويل تابع لتركيب الامور وانها تحاكي الامور المركبة فقول هؤلاء اشد
اقناعا لانا انما نركب الاقاويل عن الالفاظ التي يدل عليها اجزاء الامر المركب الذي يدل عليه
بالقول وارسطوطاليس يرى ان جميع ذلك بالاصطلاح وتواطؤ وان الاقاويل ليس تركيبها من نوع
تركيب الامور وانما اصطلح على ان يكون تركيب كذا دالا على تركيب امر ما ولو جعل القول
تركيب اخر يصطلح على انه دال على هذا التركيب لكان يدل عليه مثل ما يدل عليه التركيب
الاول ومحاكاة تركيب المعاني بتركيب اللفظ هي مصطلح عليها فكانه اصطلح على ان يكون
محاكيا على انه في طباع الامر ان يكون تركيبه مشابها لتركيب اللفظ بالطبع لكن بالاصطلاح
فان محاكاة الامور المتشابهة بعضها بعضا هي محاكاة بالطبع ومحاكاة التركيب
في اللفظ التركيب المشار اليه في المعنى هو بالاصطلاح واما الالفاظ المفردة فان
الالفاظ الاول هي انها ليست تحاكي شيئا من المعاني ام ولا عرضا من اعراضها واما المشتقة
منها فلها بالاصطلاح دلالة مثل ما دلت عليه غير المشتقة وكذلك الاسماء المركبة
في اللسان الذي توجد فيه الاسماء المركبة مثل الفارسية واليونانية ثم قال و
ليس كل قول بجازم ففي هذا الموضع ينبغي ان يقسم القول الى انواعه الاول اعني
الى الامر والطلب في التضرع والنداء والى الجازم وعلى انا نجد اشتراك الامر والطلب
والتضرع في الالسنة التي عرفناها اشكالا واحدة باعيانها وهي كلها داخلة تحت
قسم واحد من خمسة اشكالها وانما يختلف بالمخاطب فقط واما النداء ففيه
شك هل هو قول جازم او لفظة مفردة فان النداء المستعمل انما هو لفظة واحدة
مقرونة بحرف التصويت اما في اول اللفظة او في اخرها او فيهما جميعا فلذلك
يستعمل عند الامر وعند الطلب وعند التضرع وقوم يجعلون النداء قولا لاجل ان
للاسم المنادى المقرون بحرف التصويت يضمر معه عندهم اصح واسمع وما قام

والطلب

مقامها

التصويت

مقامها فلذلك جعلوه قولا والذي يرى انه لفظ مفرد يرد ذلك لان الاسم المنادى المقرون به
يقرن بالامر ولو كان اضمر معه اصح لكان يصلح ان يصرح به مع الامر فيقال يا زيد اصح اقبل
فيكون قولا تاما بعضه جزء القول وهو قولنا اقبل او يكون معنى ذلك كله يا زيد اصح يا زيد
اقبل فان الاسم المقرون بقولنا اقبل يصير قولا او الا فهي الامر ليس بقول بل كلمة مفردة
او يقول قايل ان الاسم الواحد حملت عليه كلمتان فلذلك صار قولين احدهما نداء و
الاخر امر فقد كان يجب ان يكون الاسم المقرون بالامر غير منادى به ومع ذلك مما احتاج
الى ان يضمر معه اصح وحرف التصويت فيه كفاية اللهم الا ان يكون قوة حرف التصويت
هو اصح فيجعل النداء قولا لاجل ذلك ولكن يكون قولا بالقوة وليس ينبغي ان يكثر في ذلك
لانه ليس المقصد تصحيح عدة الاقاويل كم هي وانما ينبغي ان يصحح ان القول فقط ليس هو الجازم
بل جازم ما شكله شكل الامر والنهي وما اشبهه تاليف الحد والرسم وهو الذي
تركيبه تركيب تقييدي واشتراط وهذه الثلثة هي اجناس الاقاويل الاول فلذلك
قال ليس كل قول جازما وانما الجازم الذي يوجد فيه الصدق او الكذب وليس ذلك بموجود
في الاقاويل كلها ومثال ذلك الدعا فانه قول ما لكنه ليس بصادق ولا كاذب بما هو
نفسه وقوم قالوا في قوله الجازم هو القول الذي يوجد فيه الصدق او الكذب
انه هو حد ما للجازم واخرون قالوا انه خاصة له ثم قال واما سائر الاقاويل عن
ما قصدنا منها فنحن تاركوها اذ كان النظر فيها يليق بالنظر في الخطب والشعر يريد سائر
الاقاويل الامر والطلب والنداء ان كان قولا ولم يرد بها الحد لانه انما اراد بالاقاويل
ههنا الاقاويل التامة والحد ليس بقول تام من قبل ان الحد والرسم كل واحد منهما
ممكن ان يوجد جزء قول جازم تام وما امكن ان يوجد جزء قول تام فليس بتام وقوله
اذ كان النظر فيها يليق بالنظر في الخطب والشعر دليل على انه لم يدخل الحد والرسم
في جملة الاقاويل ههنا لان الاقاويل التامة سوى الجازمة هي التي تعم الخطب و
الشعر واما النظر في الحد فانه انما يليق بالبرهان والجدل لا بالخطب والشعر فعرف ان ما سوى

وحد ما للقول الجازم

ما القول الجازم يوجد النظر فيه الى الخطابة والشعر وقال واما القول الذي قصدنا فهو
في هذا النظر يعني في هذا الكتاب في هذا الموضع الاول في القول الجازم من جهة تاليفه
لا من جهة مادته وهذا القانون ينبغي ان يتحفظ في جميع الاقاويل الجازمة كانت بسيطة
او كانت مركبة وفي هذا الكتاب خاصة انما ينطق في القول الجازم الحملي البسيط
وذلك ان القول الجازم منه حملي ومنه شرطي فهو ليس ينظر في تاليف الشرطي
في هذا الكتاب وينظر فيه في كتاب القياس نظرا يسيرا او قد نظر فيه اصحاب
الرواق ثاوفرسطس وغيره من الرواقيين نظرا مستقصى وافرطوا فيه واستقصوا امر
القياسات الشرطية ولذلك ما دعا فرسطس او دعى بعد ارسطو يزعمون ان لارسطو
كتابا في المقاييس الشرطية واما في كتبه في المنطق فما يعلم انه افرد قولا في المقاييس
الشرطية وانما وجد ذلك في مقاييس المفسرين بخلو عنا وفرسطس ويسرع الاهمها
في القول الجازم الحملي البسيط فقال اما قول ان القول الواحد الاول الجازم هو الايجاب
ثم من بعده السلب يعني بالواحد الذي محموله معنى واحد وموضوعه معنى واحد ويعني
بالاول المتقدم لساير الاقاويل كلها في البساطة وقلة الاجزاء والمتقدم في
الكمال هو الايجاب ثم من بعده السلب وانما جعل الايجاب متقدما للسلب لان السلب
اكثر الفاظا من الايجاب وذلك لزيادة حرف السلب فيه وهو قولنا لا او ليس وايضا فان
الايجاب يفيد معرفة اكمل من المعرفة التي يفيدها السلب فان الايجاب يعرفنا ما هو الشيء
وجوهره والسلب يعرفنا ما ليس هو الشيء وما هو خارج عن جوهره وايضا فان البراهين
اكثرها من مقدمات موجبة ينتج نتائج موجبة والسلب يوجد في البراهين اقل ولذلك
صار الايجاب اقدم من السلب ثم قال اما ساير الاقاويل كلها فانها يصير واحدة
برباط يربطها وسواء يعلم ان الاقاويل يصير واحدة بانحاء كثيرة احدها ان ينطق
باجزائه بعضها على اثر بعض بمهل متقاربة في الزمان جدا ويقال في هذا الصنف من
الاقاويل انه قول واحد على مثال ما يقال في حصة الجسم انها واحدة وفي الشيء المتصل

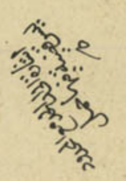
اي ثم

او الذي

او الذي اجزاؤه متماسة انه واحد ليس لاجل شيء غير تقارب اجزائه جدا اما في المكان فهي الاجسام
واما في الزمان ففي الاقاويل والثاني ان يكون اجزاء القول مرتبطة بعضها ببعض بالحروف
التي تسمى بالعربية حروف العطف وحروف النسق وباليونانية الروابط وهي في العربية
الواو والفاء وثم وما قام مقامها في ساير الالسنة وذلك مثل في اليونانية فان هذا
مقام واو العطف في العربية والثالث ان يكون اقاويل كثيرة تنتهي الى غرض واحد مثل
ما يقول حر وقصه بدجر واحد على انه اذا كتب فلذ اكثر من مائة ورقة لان الغرض فيها
كلها غرض واحد وقصيدة اوميرس المعروفة بالنا هو قول واحد لانه قصد به غرض واحد
مثل وهو اقتصاص الحرب الذي حدث بها مدينة ايليون والرابع ان يكون الاقاويل
كثيرة جازمة مقترنة فان ارتباطها بالاقتران يجعلها واحدا والخامس ان يكون قول
مقترن ينتج نتيجة واحدة والسادس ان يكون قول كثير الاجزاء هو في قوة اسم واحد
او لفظة واحدة بالجملة في الدلالة مثل ما يقول حد واحد ورسم واحد والسابع
ان يكون اقاويل كثيرة جازمة قرن بها او باحدها شريطة ترتبط بعضها ببعض فحدث
منها قول شرطي متصل او منفصل فانه يقال انه قول واحد لاجل الرباط الذي يربط بعضها
ببعض وهو الشريطة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والثامن ان يكون قولا
جازما يولف من محمول وموضوع ويكون كل واحد منهما لفظة واحدة والمعنى المفهوم منه
معنى واحدا ويكون القول اما ايجابا واما سلبا غير ان الايجاب لاجل البسط فهو احرى
ان يقال واحد من السلب وقوله القول الواحد الاول الجازم هو الايجاب يعني به القول
الذي لا ينقسم الى اقاويل فالاول منه هو الايجاب ثم من بعده السلب فان هذين
ليس ينقسمان الى اقاويل اذ كان معنى المحمول في كل واحد منهما معنى واحدا ومعنى الموضوع
في كل واحد منهما معنى واحد وقوله واما ساير الاقاويل كلها فانما يصير واحدا برباط
يربطها فان معناه عندي ساير الاقاويل الجازمة التي هي شرطية فانها ايضا يقال انها
واحدة ويقال في كل واحد منها انه قضية واحدة او مقدمة واحدة واقل ما يكون ذلك

الحروف

من جازمين حمليين ولكن يصير مجموعهما قضية واحدة لاجل الشريطة التي ربطت بينهما
يحتمل ان يكون الامر على ما يقوله كثير من المفسرين فهوان جوحد قوله ساير الاقاويل
انه اراد نفسه الاقاويل الجازمة كلها كانت شرطية او غير شرطية من ذلك الشرطية فان رباطها
رباطها من ذلك الاقاويل الجازمة المربوطة بحرف العطف ومنها القياسات فان الحد الاوسط
في كل قياس يربط المقدمتين احدهما بالاخرى وقد يمكن ان يحمل مع هذه ايضا الاقاويل
التي يقصد بها على كثرتها عرض واحد فان ذلك العرض الواحد يحصل مثل رباط يربط جميعها
وينبغي ان يخرج عن هذه الاقاويل التي يقال انها واحدة لانفراد اجزائها وهي التي سطرتها
المتكلم على ايراد اجزائها الى ان سكت وقطع الكلام وقوله قد يجب ضرورة في كل
قول جازم ان يكون جازما عن كلمة او تصرف من تصاريف كلمة تعرف بهذا القول
الشي الذي به يلتئم القول الجازم ولاجله يصير المحمول بالفعل محمولا على موضوع فانه
ما لم يكن شيء ما يربط الشيء بالشيء لم يصر احدهما محمولا والاخر موضوعا فاحرى الى
يربط بين الشيئين حتى يصير منهما قول جازم هو كلمة غير مصرفة او كلمة مصرفة و
ان يكون الزمان المدلول عليه بالكلمة ليس له مدخل في ان يصير القول به جازما فان
الزمان ليس يربط شيئا بشيء ولكن الرابط مما يدل عليه الكلمة وهو الموجود لها
اما مصرحا به واما مضمرا او ان يكون منظوما في كلمة ما ليست وجودية فكانه انما كان
القول جازما بالكلمة لا بكل ما يدل عليه الكلمة اعني لكن بمعنى الوجود الذي فيه
بالقوة او بالفعل ولذلك لا فرق اذا ابى ان يكون الدال على الوجود كلمة او اسما الا
الكلمة فقولنا زيد يوجد عادلا والاسم قولنا زيد موجود عادلا ولو كان الزمان
كما يظنه كثير من المفسرين فكيف يكون الاقاويل الجازمة في الامور الضرورية والتي
ليس يمكن ان يكون في الزمان فلما قال هذا القول امكن ان يسال سائل عن شيء في الحد
احدهما اما يقول في المدلول عليه باسم انه المدلول عليه بالحد كقولنا الانسان
هو الحي المشاء ذو الرجلين فيكون ذلك قولا جازما من غير ان يكون احدهما مرتبطا



بالاخر فكلمة اص فاخبر ان قولنا ان الانسان حي مشاء ذو رجلين اراد بانه جميعا دالان
على معنى واحد لم يكن احدهما محمولا على الاخر ولو يأتلف منهما قول جازم ولم يكن بين
الحد والاسم وبين اسمين مترادفين يدلان على شيء واحد فرق وكما ان الاسمين المترادفين ليس
يحمل احدهما على الاخر ولا يأتلف منهما قول جازم كذلك الحد الشيء واسمه فلذلك الرجح
في هذا الى كلمة اص واما اذا اردنا ان نحمل الحد على المحدود لم يصح الحمل الا بكلمة وجودية
فلذلك قال وذلك ان قول الانسان عالم ليس معه انه الان او كان او يكون او شيء من
نظاير هذه فليس هو بعد جازما بمعنى ان حد الانسان اذا قرن بالانسان ولم يشترط
معه ان الانسان كان حيا مشاء ذا رجلين او يكون او هو الان حي مشاء ذو رجلين او
شيء من نظاير هذه كان ويكون او هو الان فليس يكون المؤتلف منهما قولا جازما
كما ان قولنا السغر هو الحمل الحسن بقول جازم بل هما اسمان مترادفان يدلان على معنى واحد
وقد يحمل قوله هذا المعنى يمكن ان يسأله سائل في الحد وفيما اشبهه من الاقاويل
التي اجزاؤها يقال بعضها ببعض مثل قولنا حي مشاء ذو رجلين فيقول في المشاء
انه محمول على الحي وذو الرجلين محمول على الحي المشاء وعن كلمة فاخبر ارسطو ان
ان كان قد شرط في الحي او كان محمولا عليه فليس بهذا النحو من الحمل يصير جازما بل الجازم
هي ان يرتبط المشاء بمعنى الوجود فيقال الحي يوجد مشاء او الحي المشاء يوجد ذا رجلين
ثم يصير جازما ثم انه اردف هذا القول بكل سل يمكن ان يظن في قوله ان القول
الجازم يكون واحدا بان يكون محمولا معنى واحدا وموضوعه معنى واحد ثم
قوله ان الحد يمكن ان يجعل محمولا على المحدود فلنه في حمله ما هو قول واحد فقد
قابل فكيف يكون محمول القضية التي محمولها حد الشيء محمولا واحدا والحد قول اجزاؤه
كثيرة وان كان كذلك فقولنا زيد كاتب وابيض وطويل هو قول واحد بسيط
اذا كان المحمول معقولا متقاربا اجزائه بعض ولذلك قول جازم محموله ذا اجزاء متفاوته
يكون محمولا واحدا مثل قولنا زيد انسان كاتب ابيض طويل فان هذا المحمول اذا كانت

اجزاوه متفاربة فى النطق بها ينبغى ان يكون المؤتلف منه ومن موضوعه قولا جازما بسيطا
واحدا والا فكيف صار قولنا الانسان حى مشاء ذو رجلين قولا واحدا جازما وهل جاز
الحد محمولا واحدا الا لان اجزائه متفاربة فى النطق بها فيكون كل محمول ذا اجزاء كثيرة
متفاربة فى النطق بها محمولا واحدا واذا كان كذلك فقولنا زيد انسان كاتب ابيض طويل
واحد المقارب اجزائه بها فاخبر ان الحد لو يصر محمولا واحدا لاجل تقارب اجزائه وان كانت
اجزاؤه متفاربة فى النطق وكذلك انما صار واحدا لانه يدل على واحد لا من قبل تقارب
اجزائه ثم قال الا ان هذا المعنى مرعوما فحسن الله بعنى كيف صار الحد واجزاوه
كثيرة بصير واحدا ولا بصير قولنا زيد انسان ابيض كاتب بمعنى واحد فانه لو يقصد ههنا
ان يحصى من اى جهة صار الحد واحدا وهذا لو يصير واحدا وهو يتبين فيما بعد هذا
الموضع من هذا الكتاب الذى يبين فى ان صار الحد معنى واحد ثم قال فالقول الجازم يكون واحدا
متى كان دالا على واحد او كان بالرباط واحدا يريد ان معنى الواحد فى القول الجازم
هو احد هذين المعنيين اما فى الجازم الحملى البسيط فان يكون محموله واحدا او موضوعه
معنى واحد واما فى الجازم الشرطى فان يكون الشرطية بشريطة احد القولين بالاخر و
يكون القول الجازم كثيرا متى كان محموله او موضوعه دالا على معان كثيرة وان يكون اقاويل
كثيرة ليست مرتبطة بحرف الشرطية ثم قال فيحصل الان ان كل واحد من الاسم والكلمة لفظة
فقط اذا كان ليس لقايل ان يقول فى اللفظ على شىء يجاوره اما فى جواب مسئلة سائل
واما فى غير ذلك مما يبتدى الانسان من تلقاء نفسه يريد انه يحصل بحصول ما قد تقدم
من القول فى صدر الكتاب وفيما قيل فى تحديد الاسم وتحديد الكلمة وفيما قيل فى
جواب القول ان الاسم والكلمة كل واحد منهما لفظة مفردة ليست تدل على ايجاب
ولا على سلب ويمكن ان يسال السايل فيقول انا قد نرى الانسان يسال عن شىء فيقال له
مثلا من الحانى او من المودى فيجيب المجيب فيقول زيد فيفهم منه ان الحانى هو زيد فيكون
قوله زيد دالا على ان الحانى هو زيد وان زيدا هو الحانى فيكون هذه لفظة مفردة دالة

في النطق صح

معنى صح

فيهم عنه

على ايجاب شىء لها او يجاب بها الشىء ما ولذلك يبتدى الانسان من تلقاء نفسه فينطق بلفظة واحدة
السامع ايجاب شىء لشىء مثل انك لو رايت زيدا مقبلا من بعيد واردت ان يخبر من عندك
ان زيدا قد اقبل فانك كثيرا لما لا تقول اقبل زيد الى تقول زيد فيفهم منه على زيد فيفهم
السامع من ان زيدا قد اقبل فيكون هذه اللفظة الواحدة التى قد نطقت بها دلت
على ايجاب شىء لشىء فعرف ارسطو ان اللفظة وحدها من غير شىء اخر يعنون بها الوكن
متى التى دلت على ايجاب شىء لها اما اخاها الشىء ما الخر بل اللفظة والحاضرة فان اقتران
الحال هى باللفظة هما جميعا دلتا على ايجاب شىء لشىء فان تلك الحال قامت مقام لفظة
اخرى مقرونة بالاخرى الى صرح فلو كانت اللفظة مجردة دون شىء اخر حاضر فى
الوقت مى عند السامع وعند القايل لما كانت اللفظة الواحدة يفهم ايجاب شىء لشىء
ثم قال واما الحملى البسيط الكاين من هذه فبمنزلة ايقاع شىء على شىء او انتزاع شىء من شىء
يريد ان الحملى البسيط الكاين من الاسم والكلمة هو بمنزلة ايقاع شىء على شىء او انتزاع شىء
من شىء وهذا قول جيل على المتعلم معنى الحكم البسيط بتسميه اما من المحسوس واما من
المعقول وقوله ايقاع شىء على شىء مثال جيل به الايجاب وانتزاع شىء من شىء جيل به
السلب كان الشىء جسما او غير جسم محسوسا كان او معقولا ثم قال والمولف من هذه فبمنزلة
القول الذى صار مركبا يعنى المولف من الاحكام البسيطة مثل القياس فانه بمنزلة
القول الذى قد صار مركبا ثم قال والحكم البسيط لفظ ذلك على ان الشىء موجود
او غير موجود على حسب قسمة الازمان فهذا حد الحكم البسيط على ما يقوله المفسرون
وزعموا انه حده وهذا الباب بثلثة حدود احدها ان الجازم هو القول الذى
يوجد فيه الصدق والكذب والثانى ان الحكم البسيط هو بمنزلة ايقاع شىء على
شىء او انتزاع شىء من شىء للاقاويل المتناقضة دون المتضادين حتى يحتاج الى ان يزاد
مع شرايطه هذه شرايط التناقض بل معنى ان يوجد ههنا من الشرايط الشرايط التى
يعم المتناقضات والمتضادات وما يعم المتضادين والشخصيين واحسب ان الذى

الحكم د

الحكم د

يتشبهه د

والقول في الجازم

احوج المفسر الى هذا فليكن التناقض هو هذا فظنوا انه يريد بالتناقض على المعنى الاخص و
التناقض الذي هو اخص بل على العموم فانه كذلك التحرير اذ قال اعنى ايجابا وسلبا متقابل ثم قال
انه اراد بالتناقض ايضا فانه قال في الباب الذي يتلوه ما كان من المناقضات الكلية
كلا هو واجب ضرورة ان يكون احد الحكمين من كل مناقضة منها صادقا والاخر كاذبا ولذلك
ما كان منهما في معان كثيرة وليس بكلي فليس ابدا يكون احد الحكمين من المناقضة صادقا
والاخر كاذبا ثم قال في موضع اخر وانه ليس كل مناقضة فهي اما صادقة واما كاذبة
فجعل المهملتين تحت المناقضتين وانتم تعلمون ان التناقض لا يستعمل على المهملتين بل
اراد بالمناقضات التي دخل تحتها المهملات ما نعني بالمتقابلات ثم شرع في الفصل
الثاني في احصاء اصناف المتقابلات فلما احصاها نظر بعد ذلك في انقسامها الى الصدق و
والكذب وجعل افتتاح تقسيمه للمتقابلات اصنافها ان قسم المعاني التي يدل
عليها الالفاظ المفردة فقال المعاني التي يدل عليها الالفاظ المفردة منها
كلي ومنها شخصي وسمى الشخصي الجزئي وحد الكلي انه معنى الذي من شانه ان يحمل
على اكثر من واحد والشخصي هو الجزئي بانه المعنى الذي ليس شانه ان يحمل على اكثر
من واحد فلذلك صارت المتقابلات ينقسم اولا الى المتقابلات التي موضوعاتها
معان كلية والى التي موضوعاتها معان جزئية وهي الاشخاص فقال ولما كانت المعاني
بعضها كليا وبعضها جزئيا واعني بقولي كلي ما من شانه ان يحمل على اكثر من واحد واعني
بقولي جزئي ما ليس ذلك من شانه فواجب ضرورة متى حكمنا بوجود او غير وجود ان يكون
ذلك احيانا بمعنى من المعاني الكلية واحيانا بمعنى من المعاني الجزئية يعني المعاني التي
يدل عليها الالفاظ المفردة فلما كان بعضها كليا وبعضها شخصيا لزم ضرورة متى
حكمنا بايجاب شيء او سلبه ان يكون حكمنا ذلك احيانا على موضوع من الموضوعات
واحيانا على موضوع من الموضوعات الجزئية وهي الاشخاص فينقسم المتقابلات الى
هذين الصنفين اولا في هذا الموضع وينبغي ان نحصي نحن الاصناف التي ارشدنا

الى

الذي هو الاخص ح

في ان للتناقض معنيين ح

في تعريف الكلي ح

الى طريق احصائها فنقول ان الايجاب والسلب المتقابلين صنفان منه صنف موضوع كل
متقابلين فيه معنى كلي وصنف موضوع كل متقابلين منه ما هو مهمل من غير ان يكون
معه سور كلي في واحد من المتقابلين ومنه ما معه سور والذي يقترن بموضوعه سور منه
ما يقترن بموضوع المتقابلين منه سور كلي ومنه ما يقترن بموضوع كلي المتقابلين منه
سور جزئي ومنه ما يقترن بموضوع الموجب منه كلي فيحصل من ذلك ستة اصناف
فاذا كرر ذلك في المواد الثلث وهي الضروري والممتنع والممكن حصل من ذلك اربعة و خمسون
صنفا يقترن لموضوعهما جميعا سور كلي مع الموجب منهما قولنا كل ومع السالب قولنا
ولا واحد سماها متضادين والثاني يدل موضع كل واحد منهما سور جزئي
سماها متضادين المتقابلين المتضادين من شيء والثالث الحكم البسيط لفظ دال
على ان الشيء موجود او غير موجود على حسب قسمة الازمان يريد احد الازمان الثلثة
وقالوا انما حده بحدود مختلفة ليمكن في نفس المتعلمين معنى القول الجازم وما شرطه
في الحد الاخير من ذكر اقسام الزمان ما يدل على انه لو يحد به الحكم البسيط على الاطلاق
بل الحكم البسيط الدال على الاشياء التي في احد الازمنة الثلثة واما في الحدين الاولين
فلم يشترط فيهما الزمان فلذلك صارت تلك وان كانت حدودا فهي اعم من هذا
الحد الاخير ثم قال واما الايجاب فهو الحكم بشيء على شيء والسلب هو الحكم بنفي شيء
عن شيء فهذا مفهوم بنفسه غير انه لو يرد بالسلب ههنا السلب المقابل
للايجاب بل اراد به السلب على العموم كان مقابلا للايجاب او غير مقابل ثم شرع
بعد هذا في الايجاب والسلب المتقابلين فبين كيف يحدثان وكيف وجودهما
ثم بين معنى التقابل فيهما وباي شريطة او شرائط يصيران متقابلين فبين انهما
يحدثان في النفس من حيث يدل عليهما الالفاظ فقط لا من حيث هما مستندان
معا الى شيء من خارج النفس فانه لا يمكن ان يوجد خارج النفس ايجاب و سلب متقابلان
وذلك ان المتقابلات انما يكونان المتقابلين متى كانا موجودين معا والاشياء

في اصناف المتقابلين ح

في معنى الايجاب والسلب ح

الضرورية من الموجبات ليس يمكن ان يكون سوالبها موجودة خارج النفس كقولنا القطر مباين للضلع
لا معا ولا في وقت واحد واما الممكنات فان الايجاب والسلب المتقابلين يتعاقبان
عليهما الا انهما ليس يوجدان معا في وقت واحد وانما يمكن ان يوجدا معا في وقت واحد
في الاعتقاد وفي اللفظ فقط فان الاشياء ان تقسم في نفسه ايجاب في السلب لان الشريطة
يوجد فيها او شرايط اخر غيرها كتسمية الشيء غيره وبدل ان يكون واحد بعينه في العدد
وهذا المعنى من معاني الواحد بعينه ينبغي ان يفهم ههنا وهو ان يكون المحمول فيهما
والموضوع فيهما واحدا بعينه في العدد ولا تحملا فان يشتاص الا في ان يكون في
احدهما حرف لا وليس في الاخر حرف لا فيكونان متقابلين فلذلك لما كانت هذه
الشرايط كلها داخلة في تلك الشريطة الواحدة لم يحتج الى تلخيصها الا حيث اضطر اليها
في كتاب سوفسطيقا ولاجل ان الاشياء التي تحترز بها من مطاعن المغالطين ليس يحتاج
الى ان يوضع في الكتب السماعية على ما قد سمعتني اقوله مرارا كثيرة ثم ما يريده المفسرون
بعد هذا من انه ان كان المتقابلان متناقضين فينبغي ان يكون حرف السلب مع
السور ويكون في احدهما سور كلي وفي الاخر سور جزئي ليس يحتاج اليه في هذا
الموضع لان ارسطوطاليس لم يقصد في هذا الموضع ان يذكر شرايط نوع
واحد من انواع الاقاويل المتقابلة لا المتناقضين ولا غير المتناقضين حتى يتصل
هذا الكلام بقوله حتى يحتاج الى ان يراد مع شرايطه والمفسرون يسمونها ما تحت
المتضادين واللذان يقرن بموضوع احدهما سور كلي وبموضوع الاخرى سور جزئي
سماها المتناقضين كان السور الكلي مع الموجبة منهما او مع السالبة فلما مر من
هذين الاسمين بالالقاب شرع بعد ذلك في ان بين اقسامها للصدق والكذب
من المواد الثلث واخذ كل واحدة منهما في المواد الثلث من كيفية اقتسام المتضادين
الصدق والكذب في المواد الثلث واقتسام ما تحت المتضادين منهما ثم
اعتبر اقتسام المتناقضين الصدق والكذب في المواد الثلث ولذلك اعتبر ذلك

في الواحد بعينه

ان يذكر

واحتاج في ذلك الى ان يعتبر حال كل واحدة منهما كيف اقتسامهما الصدق والكذب

المحصلات والمهملات فلما اتى على ذلك كله احتاج الى ان يعتبر كل واحد من الثمانية عشر الصنف
في الازمان الثلثة فلما ميز هذه اصنافها قسم هذه الاربع والخمس قسمها الى ما موضوعه
محصل والى ما موضوعه غير محصل ثم ختم بذلك هذا الفصل وهذا جميع ما بينه من
امر المتقابلان في هذا الفصل وقوله فمتى كان الحكم كليا على معنى كلي بان له شيئا موجودا
او غير موجود كان الحكمان متضادين واعني بقولي حكما كليا على معنى كلي مثل قولك كل انسان
ابيض وقولك ولا انسان واحد ابيض هذا اول المتقابلان سماه باسم ميزه عن غيره وهو
الصنف الذي يقرن بموضوع كل واحد منهما سور كلي ويعني بقوله هذا متى كان
الحكم على موضوع كلي وكان الحكم على جميع ذلك المعنى بان له شيئا موجودا او غير موجود
يعني متى كان الحكم على جميع الموضوع الكلي بان شيئا اوجب له او سلب عنه كان الحكمان
متضادين فانه اذا اوجب شيئا لجميع ما يوصف بمعنى ما وسلب ذلك الشيء عن جميع
ما يوصف بذلك المعنى كان القولان المتقابلان متضادين وانما سماها متضادين
لان البعد بين هذين القولين غاية البعد في التباين فان احدهما يوجب المحمول
لجميع الموضوع والاخر يسلب ذلك المحمول بعينه عن جميع ذلك الموضوع بعينه فيشبهان
الامرين المتضادين مثل البياض والسواد والزوج والفرد وذلك ان البعد بين الامرين
المتضادين في التباين في الجوهر غاية البعد بعد ان يكون البعد محدودا فان
غاية التباين لا يمكن ان يكون فيما البعد بينهما غير محدود فلذلك يسمى ان يكون
البعد بين المتضادين محدودا الا انه بعد محدود يكون بين شيئين يوجد البعد
بينهما محدودا فلما كان هذان القولان في متقابلات الاقاويل مثل الامرين المتضادين
في الامور المتقابلة سمى القولين متضادين ثم قال ومتى كان الحكم على معنى كلي
ولم يكن هو كليا لم يكن الحكمان في انفسهما متضادين غير ان المعنيين اللذين
يستدل عليهما بهما قد يمكن احيانا ان يكونا متضادين يريد بهذا القول الامر
المهمل واراد انه متى كان الحكم بالايجاب والسلب على موضوع كلي ولم يكن مع

س ص

سورا، لم يكن القولان المتقابلان في انفسهما متضادين فانه ينبغي ان يفهم من قولي لهم لم يكن
هو كليا ما يفهم من قولنا ولم يكن فيه سور اصلا سور كلي ولا سور جزئي وليس يعني ان يفهم
منه ما يوجبه ظاهر اللفظة وهو قوله لم يكن الحكمان في انفسهما متضادين يعني لم يكن
القولان المتقابلان متضادين بحسب معنييهما والفاظهما اذ لم يكن معهما سور كلي
غير ان المعنيين اللذين يستدل عليهما بالايجاب والسلب قد يمكن احيانا ان يكونا
متضادين وذلك انه اذا اتفق ان كان الموجب منهما يوجب شيئا لموضوع ما وكان
ذلك الشي المحمول له ولم يكن بينهما متوسط وكان ذلك الشي الموضوع قابلا لاحدهما
فان سلب ذلك المحمول عن ذلك الموضوع يلزم عنه ايجاب ضد المحمول لذلك الموضوع
فيكون المعنى المستدل عليه من سلب ذلك المحمول ايجاب ضده لذلك الموضوع
المعنى واما اذا كان الشي المحمول لا ضد له او كان بينه وبين ضده متوسط لم يكن
مثلا عن ذلك الموضوع دالا على ايجاب ضد المحمول لذلك الموضوع فلذلك قال
لم يكن احيانا ان يكونا متضادين اذ كان انما يكون ذلك في المتقابلين اللذين
ليس بينهما متوسط فهذا ما يقوله المفسرون واما انا فلا ارتضي هذا التفسير
من قبل ان الذي قاله المفسرون ليس يخص المهملين دون المتضادين ودون
المتناقضين فان السالب من القولين المتضادين يلزم عنه ايضا ايجاب الضد فيما
ليس بينهما متوسط ولذلك كالمتناقضين وارسطو ذكر هذا على انه خاص بالمهملين
وايضا فان سلب احد الضدين اللذين ليس بينهما متوسط ليس يدل لفظه على الضد
الاخر بل يلزم ايجاب الضد الاخر وايجاب الضد الاخر قضية اخرى غير سلب
الضد الاول غير ان الايجاب يلزم السلب وليس اللازم عن السلب هو المستدل عليه
بلفظ السلب فان قولنا النهار غير موجود هو سلب وجود النهار فقط وليس هذا اللفظ
يدل على وجود الليل لكن وجود الليل لازم عن سلب النهار وارسطو يقول غير ان
المعنيين اللذين يستدل عليهما قد يمكن احيانا ان يكونا متضادين فجعل المدلول عليه

مثلا

بلفظ السلب هو المضاد للايجاب ليس اللازم عن السلب فانه لم يقل غير ان سلبه يلزم عنه
ايجاب ضده وايضا فانه انما قال المعنيان اللذان يستدل عليهما بالقولين قد يمكن احيانا
ان يكونا متضادين على ان يعني بالاثنان هو المضاد للمعنى المفهوم عن السلب وليس المعنى
المفهوم عن السلب هو اللازم عنه وايضا فان ارسطو في كتابه هذا ليس ينظر في تضاد
الاقاويل من جهة موادها لكن من جهة تضاد تاليفاتها فقط والذي قالوه انما جعل
المعنيين اللذين يستدل عليهما بهما متضادين من جهة تضاد موادهما لا من تضاد تاليفهما
فلهذا الاشياء لسنا نرضى ما يقوله المفسرون ولكن اقول شيئا هو اليق باللفظ و
للوضع وغرض الكتاب وذلك ان الموضوع في القولين المتقابلين المهملين يكون للعبارة
عنه بالف ولام التعريف وهذا عام في كل لسان فان العبارة عن موضوع المهمل بالعبارة
هي ان يقرن باسم الحرف الذي يقوم مقام الالف لام التعريف في العربية وكذلك
في التي باسمه والحرف الذي يقوم في اليونانية في الاسما مقام الالف لام التعريف
في العربية هو الحرف الذي يسمونه نحويو اليونانيين اوري والالف لام التعريف وما
قام مقامه في الالسنة يستعمل في اربعة امكنة احدها اذا ارادوا ان يدلوا به
على المعنى الكلي الذي اطلق بلا شريطة والثاني يعنى به احيانا ما يعنى بقولنا كل فان
ارسطو قد صرح بهما في اخر الفصل الخامس من هذا الكتاب فانه قال وذلك العقد
في الخبر انه خير الذي يعقد الخبر على المعنى الكلي هو العقد بعينه في اي خبر كان انه خير
ولا فرق بين هذا وبين العقد ان كل ما كان خيرا فهو خير والمفسرون متطابقون
جميعا في تفسير هذا الموضع مثل ان الف لام التعريف اذا اريد بها معنى كل فلا فرق
بين ان يقول الحر هو حر وبين ان يقول كل حر هو حر فهذان بهما معنى الف لام
التعريف على معنى بالف هو الاتحاد بالامر المعهود عند المخاطب قبل ذلك علامة
سماه نحويو العرب الف لام التعريف فقد يدل ايضا اذا اقترن بالمحمول على ان المحمول خاص
بالموضوع وان الموضوع مفرد بذلك المحمول كقولنا زيد هو الانسان وحده او عمرو

والوضع ٢

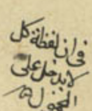
الفصل الخامس ص

الاذكار ح ٣

قام مقامه

هو الكريم وحده فهذه الاربعة للمعاني التي يدل عليها الالف واللام التعريف في العربية وما في جميع الالسنة عند كل الامم ودلالته في موضوع المهمل احدى نينك الدلالتين وذلك انه اذا اريد بالدلالة على ان المعنى مطلق غير مقيد بشريطة لم يكن للمعنيين اللذين يستدل عليهما بلفظيهما متضادان واذا اريد بهما وكل كان الحكمان متضادين وانه ان كان قولنا الانسان يعني به احيانا كل انسان كان قولنا الانسان ابيض معناه كل انسان ابيض وقولنا الانسان ليس بابيض معناه ولا انسان واحد ابيض فيكون المعنيان اللذان يدل عليهما الالف واللام التعريف في الحكمين صيرا الحكمين متضادين احيانا وذلك اذا اريد بالالف واللام السور الكلي واذا اريد بهما الدلالة على الاطلاق لم يكونا متضادين فهذا معنى قوله غير ان المعنيين اللذين يستدل عليهما بهما يعني بالحكم وقد يمكن احيانا ان يكونا متضادين وان التضاد فيهما من جهة دلالة الفاظهما عليهما لا من جهة اللازم اذا اريد بالفاظهما معنى كل ولا لاجل ان احد المتقابلين يلزمه الحال الضد الاخر ومع ذلك الذي قلناه هو خاص بالمهملين لا يوجد في ذوات الاسوار ولا في الشخصيات فان الالف واللام في الشخصيات لا يدل على كل واحد والسلب في الشخصيات والمتضادين اللذين ليس بينهما متوسط يلزم عنه ايجاب الضد الاخر وايضا فان هذا الذي قلناه من التضاد هو من جهة صور المتقابلات لا من جهة موادها فهذا هو ما قوله اما في تفسير هذا القول وقوله واما في المحمول فان حمل الكلي ليس نحو كانه قال واما الموضوع في المتقابلات اذا كان كليا فقد يقرن بالسور حينا ويحذف حينا فاما المحمول في المتقابلات فانه اذا كان كليا فانه ليس يسوغ ان يقرن به سور اصلا وذلك ان حمل المعنى الكلي اذا كان عنه سور كلي ليس بحمل صادق اصلا وانما يصدق فيه الحمل اذا لم يكن مع المحمول سور اصلا وقوله وذلك انه ليس يكون ايجاب يحمل فيه محمول كلي الكلي محمولا كليا يعني انه ليس يوجد ايجاب اصلا في ذلك الايجاب محمول مقرون بسور كلي والحكم في نفسه ای مثال ذلك قولك كل انسان هو كل حيوان فان الحيوان معنى كلي قد حمل على الانسان

يقرن بسوره



في الفصل بالمحمول

والانسان موضوع كلي قرن به سور واحترز الموضوع الكلي انه اذا قرن به سور كلي وحمل عليه معنى كلي قد حمل عليه معنى كلي وقرن بالمحمول سور كلي ليس يكون ايجابا صادقا اصلا كان المحمول كليا اعم من الموضوع الكلي او مساويا له في الحمل وذلك ان قولنا كل انسان هو كل حيوان يعني به كل ما يوصف بالانسان هو كل واحد من الحيوان وذلك كذب لان زيدا هو انسان وليس بفرس والفرس حيوان وكذلك قولنا كل انسان هو كل ضحاك فان معناه كل واحد من الناس هو كل واحد من الضحاكين فيكون زيد هو عمرو وذلك كذب لان عمرا هو احد الضحاكين وكذلك قولنا ولا انسان واحد هو كل حيوان حيوان او ولا انسان واحد هو كل ضحاك واما قولنا كل انسان هو بعض واشباه ذلك فانه وان كان صادقا فهو فضل فان معناه كل ما يوصف بالانسان هو بعض ما يوصف بالحيوان والمفسرون يكثرون في هذا الباب وفيما قلناه كفاية ثم قال فاقول ان الايجاب والسلب يكونان متقابلين على طريق التناقض متى كان يدل في الشيء الواحد بعينه ان الكلي ليس بكلي بريد متى كان في الموضوع الواحد المشترك لهما ان الحكم الكلي الذي فيه ليس بحكم كلي يعني انه اذا كان في احدهما سور كلي كان في الاخر سور جزئي وانه اذا كان في احدهما سور كلي كان في الاخر رفع ذلك الكلي فاذا كان الايجاب ايجابا كليا كان السلب المناقض له رفع ذلك الكلي واذا كان السالب هو الكلي كذلك كان المناقض له ايجابا فيه بابطال السلب الكلي ومثال ذلك كل انسان ابيض ليس كل انسان ابيض ولا انسان واحد ابيض ثم قال ويكونان متقابلين على طريق المتضادتين كان فيهما الايجاب الكلي و السلب الكلي مثال ذلك كل انسان ابيض ولا انسان واحد ابيض فقد ميز بهذين القولين بين المتناقضين وبين المتضادين ولم يذكر ما تحت المتضادين ولكن دل في قوة كلامه على انه قد ذكرهما بعد قليل ثم قال ومن قبل ذلك صارت هاتان لا يمكن ان يكونا معا صادقتين واما المتقابلتان لهما فقد يمكن ذلك فيهما في المعنى الواحد بعينه

بدله

مثل قولك ليس كل انسان ابيض وقد يكون انسان واحد ابيض شرع الان يعرف حال الصنف من اصناف
المتقابلات الستة في صدق ما يصدق منها معا وفي كذب ما يكذب منها معا وفي
اقسام ما يقسم منها الصدق والكذب دايما واحيانا فاخبر ان المتضادين لا يمكن ان يكونا
معا صادقين ولكن قد يكونان كاذبين احيانا ويقتسمان الصدق والكذب احيانا وذلك ان
المتضادين يقتسمان الصدق والكذب في المادة الضرورية وفي الممتنعة ويكذبان معا
في المادة الممكنة وانت تقدر على معرفة مثال هذه في المواد الثلث واما المتقابلتان اللتان
تحت المتضادين فقد يمكن ان يصدقا جميعا على موضوع واحد بعينه وذلك
انهما لا يكذبان معا ولكن قد يقتسمان الصدق والكذب في الضرورية والممتنع ويصدقان
معا في المادة الممكنة مثل قولك ليس كل انسان ابيض وقد يكون انسان واحد ابيض وقوله
ومن قبل ذلك ما رسمناه ان لا يمكن ان يكونا معا صادقين واما المتقابلتان لهما
فقد يمكن ذلك فيهما يعطي السبب في ان المتضادين لا يمكن ان يكونا معا صادقين وما تحتهما
ممكن ان يكونا معا صادقين والسبب في ان المتناقضين يقتسمان الصدق والكذب دايما في
كل مادة وهو ان القولين المتضادين لما كان البعد بينهما ابعد بعد محدود يمكن ان يكون
بين قولين متقابلين وكان اللذان بينهما ابعد البعد قد يمكن الا يكون بين الطرفين
اللذين هما في الغاية بين متوسط وقد يمكن ان يكون بين قولين متقابلين هو ما كان
الاصل من الطرفين فالذي يسلب المحمول عن جميع الموضوع هو في الطرف الاقصى من
الذي يوجب ذلك المحمول لجميع ذلك الموضوع والتضاد في الاقاويل سيما التضاد في
الامور فالطرفان بالشي مما لا يمكن ان يوجد لمعاني موضوع واحد فلذلك لا يصدق
القولان المتقابلان معا ولما ما هو ادخل من الطرفين وهو الذي يوجب ويسلب
البعض منها جميعا دون الطرفين فكانهما متوسطان فقد يمكن احيانا ان يوجد
المتوسطان معا فان المتوسط هو مجتمع شي من احد الطرفين الى شي من الطرف
الاخر فالقضيتان الجزئيتان اذا كانتا متقابلتين قد يجتمعا على الصدق لاجل انهما متوسطان

في اصناف المتقابلات الستة ه
على ص
بينهما متوسط والمتوسطة ص
فانهما د
في المتوسطين في الضدين ه

بين

بين الطرفين الا ان ذلك غير ممكن الا في المادة الممكنة فان الممكن لما كان كالمتوسط بين الذي
يوجد دايما وبين الذي هو غير موجود دايما لم كان يوجد بين القولين المتضادين متوسط
بينهما يصدقان في المادة الممكنة واما في الضرورية والممتنعة فغير ممكن لان المتضادين
في الضرورية والممتنعة لا يمكن ان يوجد بينهما متوسط ولان المتضادين قد يرتفعان
عن الموضوع ويوجد المتوسطان فلذلك يصدق ما تحت المتضادين في الممكن ويكذب
المتضادان عن انه في المادة الممكنة لا يمكن ان يرتفع الطرفان والاوسطان معا فانه
لا يخلو اما ان يوجد احد الطرفين وذلك اما الطرف الموجب واما الطرف السالب واما المتوسطان
ولا يجوز ان يرتفع الثلثة فكذلك صار احد الاوسطين اذا صدق كذب الطرف الاخر واذا
كذب صدق الطرف الاخر واذا صدق احد الطرفين كذب الاوسط الاخر الذي ليس من
حيزه واذا كذب احد الطرفين صدق الاوسط الاخر الذي ليس من حيزه ولا على صدق الامر ولا
على الكذب كما يجتمع الاوسطان على الصدق والطرفان على الكذب فيحصل المتقابلات ذوات
الاسوار باضطرار ثلثة وهي الطرفان اللذان هما في الاقصى والوسطان واحد والوسطين
مع الطرف الذي ليس من حيزه فيصير المتقابلات اللذان احدهما احد الطرفين والاخر
احد الوسطين لذلك ضربين وذلك انا ناخذ احد الطرفين مع الاوسط الذي يلي الطرف
الاخر متقابلين ثم ناخذ الطرف الاخر مع الاوسط الذي يلي الطرف الاول متقابلين فيحصل
المتناقض ضربين لاجل ذلك والمتضادان ضربا واحدا وما تحت المتضادين ضربا واحدا
وذلك لان المتضادين هما اللذان يقترن بكلي المتقابلين منهما سور كلي ابدا وما تحت
المتضادين هما اللذان يقترن بموضوع كل واحد سور جزئي ابدا والمتناقضان هما اللذان
ليس يقترن الجزئي بالموجبة منهما فقط ابدا او بالسالبة ابدا ولكن احيانا يكون في الموجبة
في المتناقض سور جزئي واحيانا يكون فيها سور كلي وكذلك السالبة فهذا هو السبب
في انقسام المتناقضين الصدق والكذب دايما في الممكنة والضرورية واجتماع المتضادين
على الكذب احيانا وصدق ما تحت المتضادين احيانا وان المتضادين لا يجتمعان على صدق

ان يرتفع ح

وما تحت المتضادين لا يجتمعان على الكذب دائما وقوله وما كان منهما في معنى كلية ليس بكلي فليس يكون
ابدا احد الحكمين من المتناقضين صادقا والاخر كاذبا يعني به المهملات بمرس ان ذلك انما
يكون في الممكنة وان المهملتين الممكنتين قد يكونان صادقتين مثل قولنا الانسان ابيض و
ليس الانسان ابيض والانسان جميل وليس الانسان جميلا فان هذين صادقان بمرس ان الدمار فان و
ذلك انما صار فيهما وليس بجميل يعني ان لم يحصل فيهما او كان فيهما امر او المرة هو انسان وليس
بجميل فان قولنا الانسان قد يقع على القبيح وقد يقع على الجميل فقد يجوز ان يكون القائل الانسان
جميل قاله على من هو من الناس جميل ومن قال ليس الانسان جميلا يعني الجمال عمن هو قبيح وكذلك
في قولنا الانسان ابيض لا انسان ليس ابيض فان الاسود ليس بابيض وهو انسان وقوله وما كان
مسلوبا فليس بموجود يعني انا اذا قلنا الانسان موجود لا انسان ليس بموجود فان هذين صادقان
فان الانسان الذي يتلون وقد حصل من جوهره الانسانية من قبل انه كامل جوهره وهو
قعد في التلون بالقوة انسان وهو انسان غير موجود بقولنا الانسان موجود دائما يصدق
على ما قد حصل بالفعل وانه غير موجود دائما يصدق على ما هو انسان وهو بعد في التكون
واراد بهذا التنبيه على جميع الاشياء التي هي ممكنة ان يصدق فيهما الحكمان المهملان
ثم قال وقد يسبق الى الظن على ظاهر النظر ان هذا خلف من قبل انه قد يظهر ان قولنا
ليس الانسان ابيض يدل معا على هذا القول انه وهو انه ولا انسان واحد ابيض يريد
ان الالفاظ الموضوعات في القضايا المهملة لما كانت انما يكون العبارة عنها بالف
لام التعريف وكانت الالف واللام انما يستعمل مكان قولنا كل صار قولنا الانسان
ابيض ليس الانسان ابيض قد يظن انه يريد به قولنا كل انسان ابيض ولا انسان واحد ابيض وايضا
فان الالف واللام المقرونين باسم الدال على الكل قد يدلان على المعنى مطلقا غير مقيد
بشريطة ومعنى الاطلاق يوهم في ظاهر النظر انه مشتمل على جميع جزئياته كلها فيظن
بقولنا ان الانسان ابيض ليس الانسان ابيض انهما قوة المتضادين وهو قولنا كل
انسان ابيض ولا انسان واحد ابيض ثم قال وليس ما يدل عليه هذا هو ما يدل عليه ذلك

يتكون در

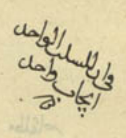
التكون در

التلون در

ولا

ولا هما ضرورة معا يعني ليس ما يدل عليه قولنا ولا انسان واحد ابيض هو الذي يدل عليه
دائما قولنا ليس الانسان ابيض ولكن انما يكون ذلك اما من طريق لفظه فلان ما يريد القائل ان اراد
بالف اللام التعريف كل صار القولان متضادين فان لم يرد به كل كانت الف لام التعريف
ح انما يدل على المعنى بلا شريطة وليس المعنى المطلق بلا شريطة هو المشتمل على جزئياته لانه
ليس في المعنى المطلق اكثر من انه احد طبيعة مجردة عن سائر ما يمكن ان يقترن به فح لا يكون الاخر
لا كليا ولا جزئيا لانه يوخذ بالاضافة الى موضوعاته اص فاذا كان كذلك فلم ينطو شيء
من موضوعاته وكذلك ان اخذ به على انه معنى كلي فان المعنى الكلي ليس انما يصير كليا بان يوجد
فيه جزئياته كلها فان هذا غير ممكن وذلك ان جزئيات الاشياء المتكونة الفاسدة
ليس يمكن ان يدخل تحته لا ما قد فسد فيما مضى من جزئياته ولا ما سيكون في المستقبل بل
ان كان ولا بد فانما يدخل فيه ما هو موجود الان وما هو موجود الان وما هو موجود
الان فقد يقل ويكثر واذا كان كذلك فالمعنى الكلي ليس يصير كليا بان ينحصر فيه جميع
جزئياته ولا جميع ما هو موجود الان بل يسعى ان يكون انحصر تحته اثنين فقط ومع ذلك
فانا لسنا نريد بالمعنى الكلي ما قد حصل منه من جزئياته اكثر من جزء واحد بالفعل
بل انما نعني بالكلي ما شانه ان يحمل على اكثر من واحد حتى يكون لو بقي من اشخاص الناس
الا انسان كان قولنا الانسان ابيض معناه كل انسان ابيض لان معنى الكلي ليس يصير معنى
كليا بان ينحصر من اشخاصه تحته اثنان بالفعل او اكثر بل الذي شانه ان يكون محمولا
على اكثر من واحد وان لم يحصل بالفعل فاذا كان كذلك لم يلزم ضرورة اذا قلنا
الانسان ابيض ان يكون معنى ذلك هو معنى كل انسان ابيض وايضا فان من الدليل على
ذلك انا لو قرنا كل بقولنا الانسان لم يكن الا فضلا ولا تكريرا ولو كان معنى
الكلي المطلق من جهة ما هو كلي مطلق انحصر فيه جميع اشخاصه بالفعل لكان
قولنا كل انسان ابيض مثل قولنا كل انسان ابيض فيكون ذلك فضلا وتكريرا وهذا باطل
فمن هذه الجهات يجب ان يكون قولنا الانسان ابيض ليس الانسان ابيض ليسا بالضرورة

مطلقا ص



السلب

يدلان على ما يدل عليه قولنا كل انسان ابيض ولا انسان واحد ابيض ثم قال ومن البين ان
الواحد انما يكون لايجاب واحد يعنى به انه انما اراد ان السلب الواحد انما يكون
لايجاب واحد متى كانا متناقضين فيصح ما حكم به على المتناقضين من انهما يقتسمان
الصدق والكذب دايما ويشبه ايضا ان يكون هذا ايضا شايعا فى المتضادين فانه يصح
ان يكون السلب الواحد على طريق التضاد انما يكون لايجاب واحد حتى يصح فى المتقابلين
على طريق التضاد ما قيل ان المتضادين قد يكذبان احيانا وكذلك فيما تحت المتضادين
وفى المهملين وانه يصح كل ما قيل متى حمل على ان السلب الواحد انما يكون لايجاب واحد
واما اذا اخذ السلب الكلى والسلب الجزئى فجعلا جميعا متقابلين لايجاب واحد كلى مثلا
لم يحفظ ذلك ما قيل فى كل واحد منهما على ما قيل بل يكونان كاذبين ويقتسمان الصدق
والكذب معا وكذلك اذا كانا متقابلين لايجاب واحد جزئى فانهما يكونان صادقين و
مقتسمين الصدق والكذب معا فلذلك ينبغى ان يحفظ هذه الشريطة فى كل واحد من اصنافها
بان يكون واحد متقابلا لواحد لا واحد لاثنين ولا اثنان لواحد ثم بين ذلك فقال
وذلك ان السلب انما يجب ان يسلب ذلك الشى بعينه الذى اوجبه الايجاب الموضوع من
شىء واحد بعينه يعنى ان السلب انما يجب ان يسلب ذلك المحمول بعينه الذى اوجبه
الايجاب من ذلك الموضوع بعينه الذى فيه اوجب المحمول كان ذلك الموضوع من
الاشخاص ومن المعانى الكلية كان معه سور او لم يكن كان السور كليا او جزئيا واما
ان كان المحمول فى السلب غير المحمول فيهما واحدا الا انه كان قد سلب من موضوع غير
الموضوع الذى اوجب المحمول فيه لم يكن هذا متقابلا لذلك الايجاب لكن يكون
كذلك الايجاب سلب اخر غيره ولهذا ايجاب اخر غيره ثم ذكر امثلة من المتناقضات
والمهملات وجعلها فى المادة الممكنة ثم قال فقد حصل من قولنا ان الايجاب
للواحد انما يكون على جهة المناقضة لسلب واحد وذكرنا ما هما يعنى انا ذكرنا
المتناقضين ما هما وانهما اللذان مع احدهما سور كلى ومع الاخر سور اخر ثم

بموضوعيهما
قال وان المتضادين غيرهما يعنى انا بينا ان المتضادين غير المتناقضين لانهما اللذان يقرن
سور كلى ثم قال وانه ليس كل المناقضة فهى صادقة او كاذبة يريد بالمناقضة ههنا
كل متقابلين يعنى انه ليس كل متقابلين فهما صادقان معا او كاذبان معا ولا كل متقابلين
يقتسمان الصدق والكذب دايما ثم قال ومن قبل اى شىء ومتى يكون صادقا او كاذبا
يعنى بينا من قبل اى شىء صار المتضادان بتلك الاحوال فى الصدق والكذب و
ما تحت المتضادين والمتناقضين ولما ذا لك انه ينبغى ان يكون السلب مقابلا للايجاب الواحد
والايجاب يوجد مقابلا لسلب واحد بين بما معنى الايجاب الواحد والسلب الواحد
وان هذا ايضا متى لم يحفظ به فى كل متقابلين لم يكن المتقابلان فى الصدق والكذب
على ما قال الان قولنا ان المتقابلين ينبغى ان يكون موضوعهما واحدا نصر غير قولنا ان
كل واحد من المتقابلين ينبغى ان يكون واحدا بعينه فان ههنا اشياء ثلثة ينبغى
ان يحفظ بها فى كل متقابلين وهو ان يكون موضوع المتقابلين واحدا بعينه
وكذلك محمولهما ثم ان يكون السلب الواحد مقابلا للايجاب واحد ثم ان يكون الايجاب
واحدا والسلب واحدا فاما ان يكون الموضوع فيهما واحدا فقد قاله فى شرايطها
للتقابل وقد شرحه فى الباب المتقدم وتبين مع ذلك ان السلب الواحد انما يكون
مقابلا على طريق التناقض لايجاب واحد فاخذ الان باى شريطة يقال فى الايجاب
انه ايجاب واحد واخبر انه انما يكون ايجابا واحدا متى كان لفظ موضوعه واحدا
يدل على معنى واحد ولفظة محموله لفظة واحدة يدل على معنى واحد وانه ليس ينبغى
ان يكون لفظ موضوعه لفظا مشتركا وقوله اما كلى على معنى كلى واما لا على مثال
واحد يعنى به كون الايجاب واحدا فهذه الشريطة هو فى الايجاب الذى محموله حكم به
حكم كلى على موضوع كلى ومما لم يحكم فيه بحكم كلى على مثال واحد وانه ليس يختلف كون
الايجاب واحدا فى الحالين فانه ليس شريطته لايجاب الواحد متى كان الايجاب مهملا
غير شريطته اذا كان ذا سور بل الامر فى ذلك على مثال واحد ثم اتى فى ذلك بامثلة

فههنا ثلثة اشياء ينبغى ان يحفظ فى كل متقابلين

لفظا مشتركا

من المتناقضات والمهملات وجعلها في المادة الممكنة ثم قال هذا ان كان قولنا ابيض انما يدل
على معنى واحد يعني ان كان لفظ المحمول او لفظ الموضوع يدل على معنى واحد ثم يكون هذه
الامثلة التي جئنا بها متقابلة ومتناقضة واما ان كان قد وضع لمعنيين اسم واحد من
قبل المعنيين اللذين هما ضاربين واحد لا يكون الايجاب واحدا يعني من قبل المعنيين اللذين
لاجل كونهما اسمين صار الاسم ابيض ليس باسم واحد لا يكون الايجاب واحدا وذلك ان
الاسم الواحد اذا كانت تحوته قوة اسمين متباينين فهو في المتقابلين كاسمين متباينين
دالين كل واحد منهما على معنى واحد فلا الايجاب واحدا ولا الموضوع له في المتقابلين
موضوعا واحدا باضطرار ولا يكون المقابل للايجاب الواحد سلبا واحدا بل سلبان
لايجاب واحد ثم قال مثال ذلك انه لو وضع واضع للفرس وللانسان اسما واحدا كقولك
ثوب مثلا كان قوله ان الثوب ابيض لا يكون ايجابا واحدا ولا سلبا واحدا وذلك
انه لا فرق بين قوله هذا القول وبين قوله الفرس والانسان ابيض ولا فرق بين هذا
القول وقوله الانسان ابيض والفرس ابيض وهذا كان بيّن بنفسه فانه لا فرق بين
ان يجمعهما باسم واحد ونحمل عليهما محمولا واحدا فنقول الثوب ابيض وبين ان ناخذهما
باسمين متباينين ونحمل عليهما محمولا واحدا في وقت واحد مثل ان نقول الفرس
والانسان ابيض وبين ان ناخذهما باسمين متباينين ونحمل ذلك المحمول على احدهما في وقت
وذلك المحمول بعينه على الاخر في وقت اخر كان الوقتان متقاربين او متباعدين لانا
انما اذا حملنا المحمول على كل واحد منهما في وقت غير الوقت الذي نحمل فيه على الاخر كانت
معرفتنا بانهما قضيتان لا قضية واحدة اكمل وابين ان نجمع المحمول عليهما في وقت واحد
وابين كثيرا من ان نجمعهما جميعا باسم واحد في وقت واحد ونحمل عليهما محمولا واحدا
في ذلك الوقت فجميع هذه انما يدل على قضيتين اثنتين مختلفتين ثم قال فاذا كان هذان
يدلان على اكثر من واحد وكانا اكثر من واحد فمن البين ان القول الاول اما ان يكون كثيرا
واما ان يكون لا يدل على شيء يعني اذا كان هذان اللذان اخذنا موضوعا لهما باسمين متباينين

وحمل المحمول على كل واحد منهما في وقت غير الوقت الذي حمل فيه على الاخر يدلان على اكثر
من معنى واحد وكان الاسمان ايضا اكثر من واحد فمن البين ان القول الاول يعني قولنا
الثوب ابيض اما ان يدل الثوب على كثير فلا يكون القضية واحدة بل قضايا كثيرة
واما ان لا يدل الثوب على شيء اذ كان انما وضع دالا على معنيين وليست دلالته على
احدهما احرى من دلالته على الاخر ودلالته عليهما بالسواء فما كان دلالته عليهما
بالسواء فانه اذا سلبت دلالته التي له على احدهما فقد سلبها عن الاخر ايضا اذا كانا
من ذلك على السواء فان المشترك متى قيل انه يدل على واحد دون الاخر فليس الاخر
ان يكون دالا عليه من الاول لانه لم يكن دالا على الاول فليس بدال على الثاني ايعلم
قال وذلك ليس انسان من الناس فرسا يعني به هذا كان يكون دالا على شيء واحد وعلى كثير لو
كان انسان من الناس هو بعينه الفرس فانه اذا كان دل على الفرس فقد دل على الانسان
والشيئان يكونان شيئا واحدا بالعدد بان يكون احدهما واحدا او يكون احدهما
تحت الاخر فانه لو كان كذلك كان قولنا الثوب ابيض يدل عليهما جميعا وكانت
يكون القضية واحدة اذ لم يكن كذلك بل مشتركا وكان الاسم المشترك يجعل
القضية الواحدة بالاسم قضايا كثيرة في المعنى وكانت القضية تكثر المعنى لا لتكثر
الاسم كذلك ثم ان يكون السلب والايجاب اذا كان موضوعهما واحدا بالاسم لا بالمعنى لا يكون
احد المتناقضين في ذلك صادقا والاخر كاذبا بل يمكن ان يكونا صادقين معا او
كاذبين معا وبالجملة لا يكونان متناقضين ولا في الجملة متقابلين ايضا واما اذا كانا
مختلفي الاسم بعد ان يكون المعنى واحدا بالعدد لم نترك ذلك تقابلهما ولا تناقض
المتناقضان فان الاسماء المترادفة لا يجعل القضايا كثيرة بل واحدة فانا لو قلنا الجمل
ابيض وليس البعير ابيض لكانا متقابلين فقد حصل الامر الثالث في هذا الباب ثم صار
الى الامر الرابع من امر المتقابلين وهو ان ننظر حال المتقابلات في الازمان الثلاثة
كيف انقسام كل واحد منهما الصدق والكذب في كل واحد من الازمنة الثلاثة بهل

اسما كان

الامر

يكون

ينقسم كلها على التحصيل او كلها لا على التحصيل وبعضها لا على التحصيل معنى التحصيل وهو ان
احد المتقابلين صادقا في نفسه وان لم نعلم نحن صدقه والاخر كاذبا وان لم نعلم نحن
كذبه ويكون صدق الصادق منهما متميزا في نفسه عن كذب الكاذب منهما من غير ان يكون
حالهما في انفسهما مثل حالهما عندنا واما ما ينقسم الصدق والكذب على غير التحصيل فان
في وجودهما مثل حالهما عندنا في عدم التحصيل فان المحمول غير محصل الصدق في انفسنا
وهو ان سطرفي المتقابلات المجهولة هل كلها في انفسها من عدم التحصيل مثل حالها
في عدم التحصيل في انفسنا وليس كذلك ونقول في الاشخاص الموجودة الان او الاشخاص
التي فيما مضى وتصرمت وفسدت وانه يلزم ضرورة ان يكون الايجاب والسلب فيها
اما صادقا واما كاذبا يريد ان يكون الايجاب والسلب المتقابلين فيها يصدق الصادق
منهما على التحصيل والكاذب منهما على التحصيل ما علمناه منها وما جهلناه مما علمنا
فان الصادق منهما صادق على التحصيل في نفسه وعندنا والكاذب منهما كاذب على
التحصيل في نفسه وعندنا ولان الموجبة منهما هو الصادق وحده دون السلب و
السالب هو الكاذب وحده دون الايجاب او الايجاب هو الكاذب وحده دون السلب
والسلب هو الصادق وحده دون الايجاب اما المتناقضان فاحدهما ابدا صادق والاخر
كاذب في التي هي موجودة الان والتي كانت وتصرمت وكذلك ان لم يشترط في
الكليات ابدا زمان كانت حالها الحال التي هي ضرورية وممتنعة وكذلك في الاشخاص
الموجودة الان التي كانت مما سلف والمهملات فليس احدهما صادقا والاخر كاذبا
دايما فهذه التي ينظر فيها ويفحص عنها ينبغي ان يوجد في المتقابلات على طريق
التناقض في المتقابلات الشخصية فقط ويترك الباقي فقال ان المتناقضان فيما
قد سلف والتي هي موجودة الان وكذلك الشخصيات التي سلفت فيما قبل والتي هي
موجودة الان فان الكاذب منهما كاذب على التحصيل والصادق صادق على التحصيل
علمناه او جهلناه على ما قلنا فاما المعاني الجزئية اي الاشخاص المستقبلة فليس يجري

في معنى التحصيل

في معنى غير التحصيل

ويترك

الكذب

الامر فيها على هذا المثال يعني ان الامر في المتقابلين فيها ليس الصادق منهما صادقا على التحصيل ولا
منهما كاذبا على التحصيل لا في نفسه ولا عندنا وان الايجاب والسلب المتقابلين منهما حالها
كحال وجودها لما كان غير محصل كان كذب احد المتقابلين منها غير محصل لا في نفسه ولا
عندنا وهذا الذي قاله ليس سعى ان يفهم في كل مستقبل بل في المستقبل التي الممكنة
ان يوجد والا يوجد وليس في المستقبل ان التي يوجد لا محالة مثل الكسوفات الجزئية واشبا
الكسوفات بل انما سعى لا محالة ان يفهم ذلك في الممكنة من الامور فهو الان سيدي
في الفحص عن المتقابلات في الامور الممكنة ضرورة ان يكون غير ابيض وهل الصادق
من كل متقابلين منها صادق على التحصيل والكاذب منهما كاذب على التحصيل او كل
واحد منهما في كل متقابلين على غير التحصيل ويعمل في ذلك على ان الممكن يوجد في
نفس الطبيعة الامور من الوجود بنفسه ويعمل فحصه عن الاقاويل والاعتقادات
المتقابلة فيها وليس الامر في ذلك على ما هو له جل المفسرين فانهم يقولون انه يفحص في
هذا الموضع عن الممكن هل هو موجود في طبيعة الامور ام لا او يا خذ حال المتقابلات في الامور
الممكنة في اقسامها الصدق والكذب على انها هي الاعرف او هي المعلومة بنفسها
حتى يكون علمنا ان المتقابلات في كثير من الامور الممكنة في اقسامها الصدق و
الكذب على غير التحصيل في انفسها معلوما بنفسه نعلم اول من لا يشك فيه وانتم تعلمون
ان الامر ليس كذلك بل عكسا والعمل وبما نظرنا عليه نعلم ان كثيرا من الامور ممكنة
او يكون وان لا يكون واول شيء هو الذي يعلم انه اختياريا او اراديا وانما قوم
يرفعون الامكان عن الامور لا بالمعرفة الاولى لكن بالوضع والشريعة والقول و
نظرهم يضطرهم الى ان يكون اعمالهم وافعالهم تابعة لما في نظرهم فليس
بالتفت فيما هو معلوم بالنظر الى ما يقول له قوم انه غير ذلك بالشريعة و
على ان الفحص في المنطق وفي الفلسفة انما هو بالجملة ما سعى على اشيا معلومة
بالفطرة واما اشياء لازمة عن الاشياء المعلومة بالفطرة من غير ان يستعمل بعدما

في المستقبل الممكن

المستقبلة

فطرهم

شرعنا ولو ثبت على اشياء غير شرعت ولا الاشياء صارت مشهورة في قوم ما لا زمنه
عن راى انسان مقبول القول عندهم فان الفلاسفة والمنطقيين يحتفظ فيها باشياء
هذه الامور فلذلك ليس سعى ان يجعل لما فطرنا عليه من بيان وجود الممكن لنا في الا
الارادية التي اختيارها الينا مطلوبا لان ارسطوطاليس هو لنا في كتاب البرهان ان
القضية البينة بنفسها ليس سعى ان يجعل بيانها ان يعرف الانسان بها بالطبع او
لا يعرف بل ان يكون الانسان بالفطرة يعرف ذهنه بها ونفسها سواء اعترف بلسانه
او لم يعرف فلذلك لا يجعل بيانها ان يكون مشهورة فاذا كان كذلك الحال وجود
الممكن بين لنا بالفطرة وهو مع ذلك مشهور عند الجميع فلذلك سعى ان يجعله من
المقدمات البينة بانفسها ومن الاوايل فيجعل ارتفاعه ممتنعا محالا ثم نفحص
عن امر المتقابلين هل الصدق في احدهما والكذب في الاخر على التحصيل ام لا فان جعلناه
على التحصيل وكان يلزم عنه رفع الامكان عن الامور علمنا ان قولنا في صدق
الصادق منهما انه على التحصيل وكذب الكاذب منهما انه على التحصيل في نفسه قول
كاذب وعند ما فعلنا ان صدق الصادق دون المتقابلين المقولين في الامور
الممكنة على غير التحصيل في نفسه فعلى هذا سعى ان يجرى امرنا في معرفه في هذا الفصل
لا على ما يقوله المفسرون فان ذلك ضلال وذلك انهم مع ما قلناه يلزمهم ان يجعلوا
المنطقي يفحص عن طبايع الامور الموجودة كيف وجودها وذلك ضلال منهم وهم انفسهم
يمنعون من ذلك فانهم امتنعوا في كتاب المقولات من ان يجعلوا احصاء الموجودات
فيها من حيث هي موجودات وامتناعهم ان يجعلوا شيئا من المنطق فحصا عن
طبايع الموجودات لنفسها احرى فان الفحص عن الشي هل هو ممكن الوجود في نفسه
او ضروري الوجود في نفسه هو فحص عن كيفية وجود هذا الموجود وليس ذلك بلايق
في المنطق فلذلك ليس سعى ان يلتفت على ما اجروا عليه تفسيرهم لهذا الموضع
بل يجريه على ما قلناه فان قوله دال على ذلك اسار وذلك انه يجعل كل ما يقوله في

هذا الموضع ان صدق المتقابلين في الامور وكذبه غير محصل في نفسه فكيف ناخذه في بيان الممكن وهو
قد جعله سبيل قوله وذلك في افتتاحه فاما المعاني الجزئية المستقبلة
فليس يجرى الامر فيها على مثال ما في الامور الماضية والتي هي الان فلذلك يضع بعض ما يريد
ان يبينه موضعا بشريطة فانه لما قال فليس يجرى الامر فيها على هذا المثال يعني على التحصيل
بل الامر فيها على غير التحصيل او الامر فيها هل هو محمول على التحصيل او على غير التحصيل او على
جهة اخرى او ان المتقابلين لا يقتسمان الصدق والكذب بل يصدقان معا او يكذبان معا
الامر فيه مجهول وسعى ان يفحص معلول انهما يقتسمان الصدق والكذب او يصدقان معا
او يكذبان معا او يقتسمانه على غير التحصيل فابتدا اولا بين انهما يقتسمان الصدق و
الكذب لا على التحصيل وان لم يكن كذلك فليكن كل ايجاب وسلب متقابلان في الامور
كانت في الضرورية او في الممكنة فليكن الصادق منهما صادقا على التحصيل والكاذب كاذبا
على التحصيل فلذلك قال وذلك لانه ان كان كل ايجاب وسلب اما صادقا واما كاذبا وجب
في كل شي ان يكون موجودا او غير موجود وهذه قضية كلية صحيحة بينة بنفسها وذلك
ان القول الصادق عنه يلزم وجود الامر والقول الكاذب يلزم عنه لا وجود الامر
وعكس ذلك هو ان وجود الامر يلزم عنه صدق قول القايل انه موجود ولا وجود
ضرورة يلزم عنه كذب قول القايل انه موجود ولا وجود ضرورة يلزم عنه كذب
قول القايل انه موجود فان كان الصدق على التحصيل وان كان على غير التحصيل كان
الوجود اللازم عنه على التحصيل وجوده وان كان على غير التحصيل كان وجود الامر غير محصل
وكذلك الحال في الكذب ثم يقال القول بعد هذه القضية الكلية الى الامور المستقبلة
فقال وان قال قايل في شي من الاشياء انه سيكون وقال اخر بعينه فيه لا فمن البين انه
يجب ضرورة ان يصدق احدهما ان كان كل ايجاب صادقا او كاذبا هذا بين بنفسه
ثم قال وذلك انه لا يمكن ان يكون الامران جميعا في ذلك وما اشبهه يعني انه لا يمكن
ان يحصل في المستقبل الكون واللاكون معا في آن واحد حتى يجمع الصدق والكذب معا

محض

هذا مثال ذلك يدل على ما قلناه وذلك انه انما يريد ان يبين ما ذكر انه على غير تحصيل الوضع

يصدقان معا

صادقا

في الايجاب او في السلب ثم ذكر مثال ذلك فقال فان قولنا في شيء انه ابيض او غير ابيض ان كان
فواجب ضرورة ان يكون هو ابيض واما غير ابيض وان كان الشيء اما ابيض واما غير ابيض
فقد ايجابنا او سلبنا فيه صادقا فان لم يكن فكرنا او ان كل كذا فليس هو يعني ان قولنا
في شيء انه ابيض ان كان صادقا فواجب ضرورة ان يكون ذلك الشيء ابيض وقولنا فيه
انه غير ابيض ان كان صادقا فواجب ضرورة ان يكون غير ابيض وبالعكس فانه ان كان
الشيء في نفسه ابيض فقد كان ايجابنا انه ابيض صدقا وان كان الشيء في نفسه غير ابيض
وقد كان سلبنا البياض عنه صدقا وان لم يكن الشيء في نفسه غير ابيض وقد كان
بسلبنا البياض عنه كذبا وقد كان ايجابنا له البياض كذبا فالشيء في نفسه ليس هو
ابيض وان كان سلبنا عنه البياض كذبا فليس هو في نفسه غير ابيض فان كان واجبا
ضرورة ان يكون صدق الايجاب من جهة الامور المستقبلة كلها صدقا على التحصيل
وكذب الكاذب منهما اما على التحصيل هو في جميع الامور المستقبلة فليس شيء من
الاشياء اذن مما يكون في المستقبل او مما هو موجود الان وقد كان غير موجود
فيما تقدم يكون وجوده بالاتفاق او باحد الامرين اللذين لا يخلو الامر منهما ايهما
كان ولا شيء من الاشياء مع ان يكون بالاتفاق ولا شيء من الاشياء من مع بان يكون
موجودا او غير موجود بالاتفاق من الامور المستقبلة بل كلها ضرورية كائنة
لا محيز وقوله بالاتفاق من الامور يعني ان لا يكون من ذي اشيء سبب يحصل بالذات او
باحد من الامور الامرين اللذين لا يخلو الشيء منهما ايهما كان يجري به الشيء الممكن ان يوجد
والا يوجد فانه ليس الوجود في نفس طبيعة الممكن احرى من لا وجود فمتى وجد شيء فانما
يوجد عن سبب غير محصل او عن سبب بالعرض فيرتفع من ذلك ان يكون شيء
من الاشياء ممكنا ان يكون وان لا يكون وما بعد هذا فهو بالدليل اللزوم ما يلزم
عن الوضع من ارتفاع الملزوم كلامه فيه بين اذا تامله ادنى تامل ثم قال بعد
ذلك في جميع الاشياء اذن المرتفعة الوجود فواجب ضرورة ان يكون فليس يكون اذا شيء

صدقا

في تقابل

من مع

المرمعه

من

العقل

من الامور على اي الامرين اتفق ولا بالاتفاق فهذا هو السبب المتمعه لساوي ايهما
الذي وضع فيه ان صدق احد المتقابلين في الامور المستقبلة صدق على التحصيل في نفسه وان
المتقابلين في جميع الامور المستقبلة تقتسما الصدق والكذب على التحصيل فلما الزم
المحال الذي يعرض في كل متقابلين في المستقبل ان يصدقان معا او ان يكذبان معا فقال
ليس يجوز ان يقال انهما يصدقان معا ولا يجوز ايضا ان يقال انهما يكذبان معا مكان ذلك
قوله وايضا فليس يجوز ان يقول انه ليس ولا واحد من القولين حقا يعني انه ليس يجوز ان يقول
في شيء من الامور المستقبلة انه يوجد وليس يوجد وانهما صادقان معا ولا يجوز ان يقول
ايضا انه ولا واحد من القولين حقا لا الموجب ولا السالب حتى بل كاذبان معا كانك
قلت بان الشيء سيكون والقول ان الشيء ليس يكون يعني ليس يجوز ان يقال في قولنا ان الشيء
سيكون وان ذلك الشيء ليس يكون في المستقبل انهما صادقان معا ولا انهما كاذبان
معا ايضا فانهما ان كانا كاذبين جميعا عنه او لا ان يكون الايجاب وهو كذب سلبه
المناقض له غير صدق والسلب وهو كذب ايجابه المناقض له غير صدق والسلب وهو كذب
ايجابه المناقض له غير صدق فيكون الايجاب والسلب المتناقضان لا يقتسمان الصدق
والكذب دائما في جميع المواد وفي الشيء قد تبين وكذلك ان كانا صادقين لزم ان يكون
الايجاب وهو صدق سلبه المناقض غير كذب والسلب وهو صدق ايجابه المناقض له غير
كذب فيكون ايجاب وسلب متناقضين لا يقتسمان الصدق والكذب في كل مادة و
ذلك شيء قد تبين فيما قبل فهذا المحال الاول الذي يكون عن قولنا في متقابلين للامور
المستقبلة انهما صادقان معا او كاذبان معا ثم صار بعد هذه الى ذكر محال اخر
يلزم عن هذا الوضع فقال ثم مع ذلك فانه ان كان القول في الشيء بانه ابيض و
انه اسود صادقا فيجب ان يكون الشيء لامرين جميعا وان كان القول فيه بانه يبصر كذلك
في غد صادقا فواجب ان يبصر كذلك في غد وان كان القول فيه بانه لا يبصر كذلك
في غد وليس يبصر كذلك في غد حقا فليس هو على اي الامرين فهذا هو سبب هذين

الاشياء

الوضعين

الوضعين جميعا ثم الى اخر وهو المح الذي لزم عن ذلك الوضع الاول فاستعمل فيه في شيا هذين
الاخرين الى هذا نظر ما المح استعمله فيه في شيا الوضع الاول الى هذا المح فانه سه اولا
في الاعرف وهو الوجود في الوقت الحاضر فقال بانه ان كان القول في الشي انه ابيض وانه
اسود معا ان يكون الشي للامرين جميعا فانه احد في المتضادين لا المتناقضين واحد في الوقت
الحاضر فان اللزوم ما يلزم في هذا اس م ينقله الى المستقبل فقال وان كان القول فيه
بانه يصير كذلك في غد صادقا فواجب ان يصير كذلك في غد يعني انه ان كان القول
في ذلك فانه يصير ابيض واسود معا في غد صادقا فبالضرورة يصير ابيض واسود معا في
غد [illegible] ذلك في متقابلي الايجاب والسلب فقال وان كان القول فيه بانه لا يصير كذلك
وليس لا يصير في غد حقا فليس هو اي على الامرين هو ومثال ذلك بالحرب فانه يجب الا يكون
حرب ولا الا يكون حرب يعني انه اذا صدق هذان المتقابلان معا او [illegible] لزم
ضرورة بان يوجد الامران معا يعني الوجود واللاوجود وذلك المح من جهتين احدهما
من اجتماع وجود ولا وجود معا في آن واحد وهو المح الذي لزم عنه اولا عن هذين
الوضعين والثاني ان يكونا ضرورة فيرتفع الامكان فهذا اخر شيئا [illegible]
التي وضعها في المتقابلات في الامور المستقبلة والمح الممتنع ثم قال فهذا اما يلزم في الامور
الشنع ان كل ايجاب وسلب حكم فيه بحكم كلي او يحكم فيه بحكم على موضوع جزئي
وهو الشخص هو واجب ضرورة ان يكون فيه احد المتقابلين صادقا على التحصيل و
الاخر كاذبا على التحصيل فانه كما تقدم لزم عنه ارتفاع الامور الممكنة وانه ان كان
ارتفاع احدهما صادقا على التحصيل والاخر كاذبا على التحصيل لزم ارتفاع الامكان
ولم يكن فيما يحدث ما يكون حدوثه على اي الامرين اتفق بل الاشياء كلها
وجودها وكونها واجب ضرورة ثم اخذ شنعه ما لزم ويظهر من جهة
الافعال الارادية من الروية فان الامور الممكنة من امرها انها تابعة للروية
وتابعة للافعال التي هي استعدادات لامر اخر فبين انها لو كانت في وجودها

توه

لافعال

الاحكام

في وجودها لا تجري مجرى انفسها بالطبع لما كانت ان يكون لنا بعمل التوجيه [illegible] سببا فيها من
بل كانت احكامها على تابعه لوجودها ولما كان وجودها تابعا لحكمنا الصادق
عليها انه يكون او لا امتناع لزمها من حكمنا الصادق عليها ان لا يكون بل كانت اقاويلنا
واحكامنا اسبابا لكونها لو كانت تجري مجاري انفسها بالطبع فذلك قوله و
على هذا القياس فليست حاجة الى ان نروي في شي و نستعد له او ناخذ له اهبته
انه اذا ارتفعت الامور الممكنة لغينا عن الاهتمام بشي من الاشياء ولم يكن منا
حاجة الى ان نروي في شي بعقولنا ولا ان نستعد له بامر ما او ناخذ له اهبته من
الاشياء الخارجة عنا من [illegible] او الالات وقوله كانا ان فعلنا [illegible]
وان لم نفعل لم يكن [illegible] هذه حكاية يرى الانسان في نفسه اذا اراد شيئا او
واراد ان يروي في نفسه ويزيل عن نفسه التواني الذي هو سبب لئلا يحصل ذلك
المشتوق فان الانسان انما يسعى نحو هذه الروية والاستعداد واخذ الاهبة متى
فاتتها [illegible] نفسه هذا القول كانه قال ولم يكن الامكان في الامور المستقبلة
موجودا لكان هو القول الذي به سعى انفسنا على التاهب لحصول الامر المتشوق فضلا
او غير موجود اصلا ثم قال فانه ليس مانع ان يمنع من ان يقول قائل في شي من
الاشياء انه يكون الى عشرة الف سنة ويقول اخر انه لا يكون فيصح لاجل هذا احد
الامرين اللذين كان القول فيه بانه يكون صادقا يعني انه ليس مانع يمنع من ان يكون
انسان روى في شي من الاشياء فحكم انه يكون في مدة طويلة حدا مثل عشرة الف
سنة ويكون اخر قد روى فحكم عن رويته انه لا يكون واحد كل واحد منهما
الاهبة اما الاول فلايجاده واما الثاني فلمنع وجوده فلا يكون اهبته من قصد ايجاده
اهبة نافعة له في حصول ذلك الشي ولو استعد له في طول هذه المدة التي هي
عشرة الف سنة لو اهمل فيها ولا ذلك سعيه اهبته في ان يمنع كون ذلك الشي فالوا
يشهد حتى يسعى في هذه المدة الطويلة بل لا يكون ما يفعله احد منهما سببا لوجوده

الامر او لا وجوده بل نحو ذلك من تلقاء نفسه اى زمان اتفق ان يتقدم او يتاخر عن المدة
التى قدرها كل واحد منهما او تقدرها غير محدود عند هما وذلك ايضا سمع مسلك
ثم قال وايضا لا فرق فى هذا المعنى بل ان يقال المناقضة ومن الانفعال يعنى انه
لا فرق اذا ارتفع الامكان من الموجودات الى ان يضع الانسان فى نفسه مطلوبا يروى
فيه بان يجعل ذلك المطلوب امرين متناقضين فى المستقبل وبسبب طلبهما المبيح و
انهما عن المبيح فلا فرق من ان يضع المطلوب حرفى مناقضه وبين الا يضع حرفى
مناقضه وبالجملة بين ان يروى فيه من ان لا يروى فيه ان يسقط الانسان احدهما
ومن لا يستنبط ثم قال وذلك انه من البين ان الامور يجرى مجاريها وان لم يوجب
موجب منهما او لم يسلب اخر وذلك ان الشى ليس انما يكون او لا من قبل
انه قد اوجبا وسلب ولا حكم بعد عشرة الف سنة غير حكمه بعد زمان اخر
لم كان مقداره هذا كله انما يلزم عند اسقاط الروية واحد الاهبه وان الامور
يجرى مجاريها فى انفسها فى ان يكون او لم يحكم المروى انه توجب بما الزمنه رويته
ومجاريها فى الا يكون ولم يسلب اخر عما اوجبت رويته وذلك ان الشى المستقبل
ليس انما يكون من قبل انه اوجب بالروية وحكم انه يكون او لا يكون بعد عشرة
الف سنة عن حكم بعد زمان اخر لم كان مقداره فان الانسان اذا قدر كون
شى الى عشرة الف سنة واحد اهبته فى طول هذه المدة ما كان يكون ما فضله
سببا لكون ذلك الشى فى الوقت الذى قد ركذبه بل يكون طول الزمان فى ذلك
لا غنى له فى الاستعداد ولا لو كان اكثر من عشرة الف سنة اى مقدار كان ما حرم
من المهلة حتى احترز من قبل ذلك سببا لم يكون ذلك الامر ثم قال اذا كانت
حاله فى الزمان كله حالا يصدق فيه معها احد القولين دون الاخر فواجب ضرورة
ان يكون ذلك الصدق حتى يكون كل واحد من الاشياء التى يكون حاله ابدا حال
حال ما يكون ضرورة يريد بهذا انه لو حكم حاكم فى شى بانه سيكون واحد

بينه

كم

اهبه ليحصل بسبب وجود ذلك الشى الذى اشتهاه الى ودبه واحدا احد تعوق بها كون ذلك
الشى الذى قدره او لا اول كونه ما كان يكون ما اخذ هذا من الاهبه مانعا من دون ذلك
ولا ما اخذه الاول من الاهبه رافعا للعائق الذى اخذه هذا فان ذلك الشى اذا لم يكن
ما قدر دونه ممكنا الا يكون واذا كان ما قدره لكونه ممكنا ان يكون كانت حاله من
الزمان كله حالا يصدق فيه معها احد القولين فقط على التحصيل دون الاخر حتى لا يكون له
عائق اصلا ولا الانسان احد قد دفع دونه بهم له ذلك محض ضرورة اذ ان يكون
ذلك الاول من غير عائق او يكون الثانى من غير ان يكون الاول فيكون كلها ضروريا
الكون ثم قال وذلك انه لكان القول فيه انه سيكون صادقا اصل ابدا بكل
هذا ان الروية بين المتضادتين اساس يلزم الا يكون سبيل اصلا لكون ذلك الشى
او لا كونه ولا ان يقع التغالب الساهر بتشوق الواحد دونه والا يتشوق لا كونه
ثم قال واذا كانت هذه الاشياء محالا يعنى ان هذه الاشياء اللازمة عن تلك
الاوضاع الاول فى المستقبل لانها ممتنعة ومحالة لانا نرى فنشاهد امورا يحدث
مبدؤها من الروية فيها واحد الاهبه لها وذلك كله على خلاف هذه الاشياء
التى اقتصصناها وذلك انا نرى فنشاهد امورا كثيرة يحدث عما يحكم عليها بانها
يكون وقد يعوقها او يقصد مضادها بروية اخرى ولو لم يكن الامر فى نفسه ممكنا
ان يكون والا يكون لما كان الذى يقصد دفع المنافر له عليه عزمه عن ان يكون
الامر على ما قدره ولا ايضا كان يمكن النافر له ان يعوقه بل نرى الامور مثلا اوله
من مروس متضادين ونرى المهلة كلما كانت اكثر فى احد الاهبه كان احرى
ان يجد واذا لم يمهل الانسان الى الوقت الذى ياخذ الاهبه واحترس من قبل ذلك
لم يكن الامر فهو ذلك بين ان هذه الامور كانت ممكنة ان يكون والا يكون ثم
ليس ذلك فى الامور الارادية فقط بل فى الامور الطبيعية وقد يحدث بالجملة فى الاشياء
التى ليست مما يفعل وانما الامكان لفعل الشى وبدفعل على مثال واحد حتى يكون

اشتاق

يمكن

فى وقت من الاوقات فليس يمكن الا يكون
وما يكون فقد كان القول فيه انه
سيكون صادقا صح

الامكان

فيها الامران جميعا ممكن ان يوجد في الامور الطبيعية الامثال في الفاعل والامكان في
ان يعرف الموجود من هذه بالمشاهدة في الامور الطبيعية الامكان في القابل للفعل وان
الامكان في الفاعل هو الفاعل الذي دايما على مثال واحد ما يفعل في الاجسام
السماوية من دوام الحركة مثل ان يحرك النجرة حينا ولا يحركها حينا وكذلك الشي
القابل الذي يوجد فيه الشي حينا ولا يوجد فيه حينا وكلامه في ذلك بين الى
قوله مما يقال على هذا الضرب من القوة يعني من القوة على ان يفعل حينا ولا يفعل حينا
او ان ينفعل حينا ولا ينفعل حينا فاما ما كان هكذا فان القوة التي فيه استعداد
المتقابلين وان ههنا ضربا اخر من القوة هو استعداد لاحد المتقابلين فقط
مثل القوة التي في الاجسام السماوية على الحركة المستديرة ثم قال افظ
اراد انه ليس جميع الاشياء وجودها وكونها ضرورة بل بعض الاشيا يجري على اي
الامرين اتفق الى قوله وكذلك ايضا ما ليس بموجود فانه يجري الان على سبيل الاقتناص
الامور الظاهرة البينة بانفسها فذكر ان ليس جميع الاشياء وجودها الان وكونها
في المستقبل ضروري بل بعض الاشيا المستقبلة يجري على اي الامرين اتفق وليس
الايجاب باحرى بالصدق من السلب فيها وبعضها احد الامرين فيها دون الاخر احرى
فيها واكثر فقد جعل الممكن على ضربين ممكنا وجوده ولا وجوده على التساوي والثاني
الممكن الذي وجوده احرى واكثر من لا وجوده او لا وجوده احرى واكثر من وجوده
ولم يذكر الممكن الكاين على الاقل لانه لازم عن الكاين على الاكثر وقد نبه على ذلك
بان قال الا انه قد يمكن ان يكون الامر الاخر ولا يكون ذلك يريد ان الامر الاخر الذي
ليس هو الاحرى ولا الاكثر ويريد بقوله ولا يكون ذلك الذي هو احرى واكثر ينبغي
ان يفهم من الاكثر في اكثر الزمان او في اكثر موضوع الشي وفي اكثر الزمان على ان يكون
في الشي حال الدوام في الجملة يجعله احرى بالوجود على امكان لا وجوده والممكنة اذن
على ثلثة اوجه وكلها انما سمي ان يوجد في المستقبل وعلى انها غير موجود الان

فيحصل

فيحصل الاشياء بعضها غير موجودة وممكن ان يوجد في المستقبل وبعضها هي موجوده الآن
فيقسم كل واحد منها فيحصل بعضه دايم الوجود لم يزل ولا يزال وبعضه غير دايم الوجود
ويقول ان الوجود للشي في حين ما هو موجود هو وجود ضروري ولا وجود الشي في حين ما
هو غير موجود هو لا وجود ضروري ثم قال وليس كل موجود ضروري اي على الاطلاق
بل بشريطة ولا كل ما ليس بموجود فعدم الوجود له ضروري اي على الاطلاق بل
بشريطة ثم ذكر ما تلك الشريطة فقال وذلك انه ليس قوله بان وجود كل موجود
فهو ضرورة اذا وجد هو القول بان وجوده ضروري على الاطلاق وكذلك ايضا
ما ليس بموجود فقد قسم الموجود الضروري الى ضربين ضرب هو ضروري ما دام موجودا
والاخر ضروري على الاطلاق الا ان الضروري المقيد بشريطة قسمه المفسرون
الى ضربين ضرب محموله ضروري ما دام موضوعه موجودا وضرب هو محموله ضروري
في الموضوع ما دام المحمول موجودا فيكون ضروب الضروري ثلثة ضروري ما دام
موضوعه موجودا او ضروري ما دام هو موجودا او ضروري على الاطلاق وهذا
فيما هو موجود وفيما هو غير موجود فان الذي هو غير موجود منه ما هو غير
موجود ما دام موضوعه موجود ومنه ما هو غير موجود ما دام غير موجود
ومنه ما هو غير موجود ابدا لم يزل ولا يزال وذلك الموجود ينقسم هذه الاقسام
الثلثة ثم قال وهذا بعينه قولنا في المناقضة يعني انا نشترط في المناقضة هذه
الشرايط ثم ابتداء بعلم المتقابلات المناقضة في اصناف الامور الممكنة والضرورية
فيخبر ان حال الصدق فيها والكذب مثل حال وجودها ولا وجودها وذلك
ان كل شي فوجوده الان او غير وجوده واجب ضرورة ووجودها فيما يستقبل او غير
وجوده واجب ضرورة غير انا اذا فصلنا قلنا احد الامرين لم يكن واجبا ضرورة
في هذا في المستقبل خاصة واما في الان فانا اذا فصلنا فقلنا احد الامرين
كان واجبا ضرورة ففي الان وجود احد المتقابلين محصلا ضروريا ثم قال

في الضروري ثلثة

فيجب من ذلك اذا كانت الاقاويل الصادقة انما تجري بحسب ما عليه الامور الى قوله بل الامور
تجري فيه على ما وصفنا يحصل صدق المتقابلين في كل صنف من اصناف الامور بحسب وجوده
فما كان وجوده على التحصيل فصدق منه احد المتناقضين على التحصيل وما كان وجوده على
غير التحصيل فصدق المتناقضين فيه على غير التحصيل واما الضروريات كلها فصدق احد
المتناقضين فيه على التحصيل واما اصناف الامور الممكنة فان صدق احد المتناقضين فيه
على غير التحصيل الا انه في الممكن على التساوي على غير التحصيل التام والصدق والكذب فيه
كيفما اتفق واما الممكن الكاين على الاكثر فان صدق احد المتناقضين احرى من كذبه
وفي الكاين على الاقل كذبه احرى من الصدق وكذلك الاعتقادات المتقابلة في
اصناف الامور الموجودة هذه حالها في الصدق والكذب وهذه كلها ينبغي ان نفهم
انها في انفسها وفي طبيعتها كذلك لا بحسب ما هي عليه عندنا فان المحمولات كلها فان الصدق في كل
متناقضين منها هو على غير التحصيل عندنا فاما في انفسها فان الصدق في متناقضين الضرورية
منها على التحصيل في انفسها وان لم يكن نعلمها نحن واما في الممكنة فان صدق احد المتناقضين
فيها على غير التحصيل عندنا وفي انفسها ولذلك صارت الممكنة من جهة ما هي ممكنة
مجهولة بطباعها فانها بطباعها يمتنع ان يكون معلومة عندنا من غير ان يكون
سبب جهلنا لها عجز طباعنا عنها بل نقص وجودها هي واما الضرورية فليس السبب في جهل
ما يجهل منها طبيعتها بل نقص طبيعتنا نحن فاذا كان كذلك فلو ارتفع النقص
من طبيعتنا لصار كل متناقضين في الضرورية عندنا في التحصيل على مثال ما هو في ذاته
وبقي عدم التحصيل في متناقضي الممكن على حاله فاذا كان الامر كذلك فقد يسال السايل
عن علم الله تعالى باحد المتقابلين في الامور الممكنة هل هو محيط به فان كان
كذلك فكيف حال صدق احد المتقابلين عنده جل ثناؤه هل صدقه عنده بحسب
علمه به على التحصيل الدايم ام لا فان لم يكن ذلك على التحصيل عنده فقد صار في عدم التحصيل
عنده مثل ما هو عندنا فاذا الله لا يعلم في الامور المستقبلة الممكنة اي المتناقضين

يحصل

يحصل هل الموجب او السالب فيكون ذلك مجهولا عند الله فيكون الله سبحانه وجل
غير عالم بالاشياء قبل كونها وذلك شنيع وغير مقبول وامثال ذلك كلها واردة بتعبير
ويشبه ايضا ان يكون صار مجدا في ان يكون اعتقاد الناس ذلك اذا كان كذلك وكان
الله يعلم صدق احد المتقابلين على التحصيل فليس عدم التحصيل فيه من نفس طبيعة الامر
ولا لجهلنا نحن بها ثم طبيعة الامور بل نقص طبيعتنا نحن فاذا كان كذلك فصدق
احد المتقابلين هو في ذاته على التحصيل وان لم نعلم نحن ذلك فيكون ذلك
على مثال عدم التحصيل عندنا في الضرورية المجهولة واذا اخرنا ذلك عاد الشك
الذي ذكره ارسطو وهو انه متى علم صادقا انه سيكون فلا يمكن الا ان يكون فيكون
وجود ما يوجد في المستقبل متى كان القول عليه قبل ذلك ضروري الوجود فيعود
الاشياء كلها فيكون ضرورية في انفسها فيصير يكون الاشياء ممكنة بحسب علمنا
فقط فيرتفع الارادة والروية وساير تلك الاشياء التي ذكرها ارسطو ويلزم
في المسايل كلها ان لا يكون الانسان مختار الفعل شيء اصلا فيكون ما يلحقه من العقاب
في الدنيا والاخرة لا على شيء منه كان بارادته وباختيار فيكون الله الذي هو
المثيب والمعاقب غير عادل في علمه وهذه ايضا كلها شنيعة ومستنكرة في الملل كلها
وصار ان يعتقد الناس انظر ذلك احدا احدا وسعى ان يقول منها قولا يحل
هذه الشكوك من غير ان يلزم الحل شنيع لا بحسب الامر الموجود ولا بحسب المشهور
ولا بحسب الممكن فقوم اجابوا في ذلك ان الله جل ثناؤه يعلم كل موجود بحسب وجوده
فيعلم الضروري ضروريا والممكن ممكنا ويعلم المتقابلات الضروري
على حسب ما هي عليها ويعلم متقابلات الممكن بحسب ما هي عليهما ولا يزيدون في
الجواب اكثر من ذلك فهذا القدر فجواب في سؤال من يسمع ما يحمل واذا
بعض قليلا فليس في هذا الجواب ان الله تعالى يعلم صدق احد المتقابلين على
التحصيل ولم يرد المجيب على ان اعترف بان الله سبحانه لا يعلم الشيء الممكن قبل

كونه ولكن الجواب الصحيح فيه ان يقال ليس لزوم الشيء عن الشيء ضرورة هو ان يكون الشيء
اللازم ضروريا في نفسه وذلك ان صدق القول الموجب يلزم عنه ضرورة وجود
الامر وليس يلزم ذلك ان يكون ضروري الوجود في نفسه ولكن يكون لزومه لصدق
القول لزوما ضروريا فليس اذا كان الشيء يلزم شيئا اخر لزوما ضروريا يكون هو في نفسه
لزومه ضروريا مثل ما يلزم التنايج التي هي ممكنة في ذواتها عن القياسات التي
ينتجها لزوما ضروريا من غير ان يكون القياس اللازمة ضرورية في انفسها وان امكانها
لا يرتفع باضطرارية لزومها عن المقدمات فعلى هذا المثال فانا ان صدقنا في
قولنا ان المطر يكون غدا او ان زيدا سيسافر غدا لزوما ضروريا من غير ان يكون
السفر الكاين من زيد في نفسه لا عن ارادة زيد ولا انه يرتفع من ان يكون في نفسه
ضروريا او ان زيدا تنفح قدرته على الا يسافر بل يكون امكان وجوده في بلده في
زيد وانما الضروري فيه ضرورية لزوم خروجه من بيته عن القول الصادق واذا
ابدلنا ان زيدا قادر على ان يقعد في بيته وعلى ان يسافر فهذين امران ضادان
بما متساويان في الامكان فاذا انزلنا ان قولنا صادقا او جب سفر زيد غدا لزم
ضرورة عن هذا القول الصادق ان يسافر زيد ولكن لا يرتفع الامكان فانه ليس يرتفع
الامكان عن سفر زيد حتى يصير سفره اضطراريا في ذاته فان لزوم الشيء للشيء اخر
باضطرار غير ان يكون الشيء في ذاته اضطراريا ولكن يلزم من ذلك ان يتوهم هل كان
يمتنع زيد من السفر ام لا هل كان يمكن ان يبطل صدق القول المتقدم فنقول ان زيدا
ما كان يمكنه ان يمتنع من فعل ما صدق عليه القول قبل ذلك انه سيفعله
فيكون غير ممكن الا يكون ما كان وذلك ممكنا الا يكون غير ان ارتفاع الامكان
انما هو في لزومه عن القول الصادق لا في ذاته فاذا كان كذلك فقد يكون الشيء
ضروري الوجود وقد كان في وقت ما هو موجود ممكنا الا يوجد او ان لا يكون
قد وجد وهذا قليل هو المسمه اذا تمسك بان الضروري فيه من غير جهة الامكان

فان افلاطن يرى انه قد يوجد شيء ما لم يزل ولا يزال غير انه ممكن الا يكون موجودا وان
وانه قد كان ممكنا فيما قبل ان لا يكون قد وجد على مثال ما يقوله ارسطوس ان الله ممكن له
ان يظلم ولكنه لم يظلم قط ولا يظلم ولا هو الان ظالم فان عدم ظلم الله هو شيء
لم يزل عن موجود ولا يزال غير موجود الا انه ممكن فقد لا يوجد له اذ ما يمكن ان يوجد
فلذلك هو ضروري من هذه الجهة وممكن من تلك الاخرى فمن راى انه قد يمكن ان يكون
شيء لم يزل ولا يزال عن موجود ويمكن ان يكون موجودا او شيئا موجودا لم يزل و
لا يزال غير انه ممكن الا يوجد يلزمه ان يطلق في ان الله تعالى علما يقينيا ان زيدا
سيسافر غدا لا محالة زيد ولا يرتفع من قدرته زيد الا يسافر فان كان كذلك
فالثواب والعقاب ليس انما يقع على ما يتوهم ان زيدا لا يمتنع من فعله او انه ممتنع من فعله
بل على فعل ما قدرته الا يفعله فاذا تقدم علم الله به انه سيفعل ذلك الشيء فعلم الله
انه سيفعل ليس يزيل قدرته على الامكان ولكن يلزم ضرورة ان يفعل ما قد
علم الله انه يفعله ولا يمتنع زيد من فعله ولكن هذه الضرورة في لزوم فعل زيد
عن علم الله لا هو ان فعل زيد صار اضطراريا بالاضافة الى زيد بل بالاضافة الى
الذي لزم عنه الفعل فان قال قايل انما كان لزومه عن صدق القول عليه القول المتقدم اضطراريا
فهو ايضا اضطراري في نفسه وبالاضافة الى موضوعه الذي هو فيه فقد اتى ما ليس
بين في نفسه انه كذلك ولا اولا الفحص العام عن ذلك هو ان ينظر هل يجوز ان يكون
شيء ما هو في طبيعته ممكن ان يوجد وان لا يوجد فيكون على احد الامرين على التحصيل
لم يزل ولا يزال فان ذلك شيء قد اختلفت اراء المتفلسفين فيه في القديم فقوم
راوا ان ما لم يزل ولا يزال موجودا لا يجوز ان يقال انه ممكن الا يوجد وكذلك ما لم
قط ولا يوجد في المستقبل لا يجوز ان يكون ممكنا فيه ان يتوهم انه ممكن ان يوجد
فلم يوجد وقوم جوزوا ذلك فمن جوز ذلك يجوز ان يعلم الله احد المتقابلين
انه سيكون على التحصيل فيكون ولا يرتفع امكانه ولا يكون المقابل الاخر ولا يرتفع

العدول في القضايا ه

امكانه فيكون مقابله الاخر لا وجوده دايم لم يزل ولا يزال ووجوده ممكنا وهذا الراى هو
انقع في الملك من راى غيره لكن تم قسم القضايا الى ما موضوعه غير اسم محصل والى
ما موضوعه اسم غير محصل وذلك انه لما كان الايجاب دليلا على ان شيئا يقال
على شي لان قوله يدل مع ما يدل عليه على زمان وقوله وهذا الشي هو اسم او ما
اسم له يريد بما لا اسم له غير المحصل وقال فيه انه لا اسم له لانه قال ان كان قوله لا انسان
باسم شخصه وقوله فليسمه اسما غير محصل لان الاسم غير المحصل انها انما يدل من وجه
على شي واحد وسعى ان يفهم من قوله هذا ان الاسم غير المحصل ان كان يدل على العدم
الذى ذكره في كتاب المقولات فانما يدل على شي واحد وانما قال من وجه على شي واحد
لان العدم ليس بطبيعة ودانه مثل الملكة فان الملكة هي طبيعة قايمة واما العدم
يصير شيئا بالاضافة الى الموضوع على ما ظننا في هذا الكتاب وقوله فواجب
ان يكون كل ايجاب او سلب مولفا اما من اسم وكلمة واما من اسم غير محصل و
كلمة غير محصلة يعنى اما من اسم وكلمة فالامر فيه بين واما من اسم غير محصل
وكلمة محصلة فمثل قولنا لا انسان هو ابيض واما من اسم غير محصل وكلمة غير محصلة
فهو مثل قولنا لا انسان لا يصح ولا يمشي غير ان العادة قد جرت ان يدل اهل على السلب
لا على العدم ولكن لما كانت الكلمة تجتمع منها الموضوع مثل ما في الاسم المشتق
ومعنى الوجود والمعنى الذى يحمل مثل قولنا يصح فانه يدل بنفسه على صحة
مقترنة بمعنى يوجد صحيحا وقولنا لا يصح متى قصد الانسان ان يقرنه بمعنى يوجد
كانت الكلمة دالة على السلب ومتى قصد ان يقرنه بمعنى العدم او الصحة كان شح
الكلمة غير محصلة غير ان العادة جرت ان لا يتميز للجمهور الذين هم اهل اللغة هذا
التمييز كله جعلنا قولنا لا يصح سلبا على ما جرت به عادتهم فلان المنطق انما يقصد
ان يحصى المعانى من حيث يدل عليها بالفاظ المشهورة وكان معنى الكلمة المقرون
بها حرف السلب من حيث يدل عليها الالفاظها سلبا جعلنا قولنا الانسان

في الفرق بين المعدول والسلب البسيط ه

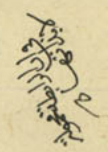
لا يصح وزيد لا يمشي سلبا لا ايجابا معدولا وانما يتميز المعدول في السلب البسيط في القضايا التي
تصرح فيها بالوجود كما نقول الانسان يوجد عادلا فانه اذا قرن حرف لا بيوجد كان سلبا
واذا قرن بالعادل كان ايجابا معدولا واما التي فيها معنى الوجود بالقوة فلا يتبين فيه
المعدول من المسلوب ولذلك لما كانت القضايا بحسب ما جرت به عادة العرب لا يصرح فيها
بلفظ الوجود في التي محمولاتها اسماء لم يوجد في لسانهم المعدول بحسب عادة جمهورهم
واهل صناعة علم لغتهم وانهم يقولون الانسان ولا يقولون الانسان موجودا يوجد عادلا لا عادلا
صاروا اذا قرنوا حرف السلب بالاسم المحمول دل عندهم على السلب كقولنا الانسان لا عادل
وزيد لا ماش فان هذا هو عندهم سلب بحسب عادة جمهورهم واهل صناعة لغتهم واما عند
الامم الذين لا يحملون اسما على اسم او تربطون احدهما بالاخر بكلمة وجودية مطرح بها
فانه يتميز عندهم السلب من المعدول فانهم اذا قرنوا حرف السلب بالكلمة الوجودية

في السلب البسيط ه

صار سلبا بسيطا واذا قرنوه بالاسم المحمول لا بالكلمة الوجودية مثل قولنا زيد
موجود لا عادلا وصار ايجابا معدولا فاما العرب فان الكلمة الوجودية لما كانت
مضمرة في القضايا التي محمولاتها اسماء صارت عندهم فيها مثل ما صارت
في مثل قولنا يصح ويمشي ويتكلم وما اشبه ذلك من الكلم غير الوجودية حيث
يكون الكلم الوجودية فيه مضمرة او بالقوة وبصطو وستعملوا القضايا
التي محمولاتها اسماء اذا كانت الكلمة الوجودية في فاقا وبلهم بالقوة لا بالفعل
ان يقرنوا حرف السلب بالاسم المحمول يحدث شح السلب كما حدث حيث كانت الكلم
الوجودية بالقوة في الكلم غير الوجودية وكانت اقتران حرف السلب بالاسم المحمول
يحدث شح السلب كما حدث حيث كانت الكلمة الوجودية بالقوة في الكلم غير
الوجودية وكان اقتران حرف السلب بها دالا على السلب لذلك عند العرب لما كانت
القضايا التي محمولاتها اسماء يستعمل فيها الكلم الوجودية بالقوة صار اقتران حرف
السلب بمحمولاتها دالة على السوالب وقوله ان ليس يكون ايجاب ولا سلب خلوا من كلمة

يسمى ان يفهم من هذا اما من كلمة غير وجودية فيما محمولا لانها اسما مظهرة في اللفظ او مضمرة او
بالقوة على ما عند العرب او بالفعل على ما عند سائر الامم ثم الكلمة الوجودية التي يفهم
فيما محمولا لانها اسما ليس يسمى ان توجد ما دل على الزمان فقط بل الاسم الدال على الوجود ايضا هذا
ان يدل على ارتباط الاسم المحمول بالاسم الموضوع مثل قولنا موجود فان هذه اللفظة وما قام
مقامها في سائر الالسنة يستعمل روابط فيما ليس يحتاج المتكلم الى ان يدل على زمان وجود
المحمول للموضوع وذلك في الاشياء الضرورية وفي القضايا التي ليست في زمان فهذا يسمى
ان يفهم من قوله خلوا من كلمة ثم اتى بامثلة تجعل محمولا فيها الكلم الوجودية الا انه جعل
الوجودية اسما لا كلما يدل على ان ما في هو باليونانية استين وبالفارسية است
فان هذه يدل على الموجودية الا ان المترجم لما راى قولنا موجود في اللغة اسما جعل
مكان موجود يوجد وقد اعتذر من ذلك والامر على ما قاله المترجم

وهذا اخر الفصل الثاني   وقوله واما اذا كانت الكلمة الدالة على الوجود ثالثا
محمولا الى ما يحمل فان التناقض حينئذ يكون على ضربين وهذا موصول بما تقدم ومعلوم
قولنا اما اذا لم يكن الكلمة الدالة على الوجود مصرحا بها في القضايا التي شانها
لا يصرح فيها بالكلمة الوجودية بل معناها فقوة محمولها فان عدد المتقابلات
فيه على ما بيناه واما اذا كانت الكلمة الدالة على الوجود بالفعل محمولا الى ما يحمل و
تلك هي التي تصرح فيها بالكلمة الوجودية فان عدد المتقابلات حينئذ يكون ضعف
عددها فيما تقدم هذا معنى قوله فان التناقض حينئذ على ضربين يعني بل التناقض التقابل
وقوله الكلمة الدالة على الوجود يعني على وجود المحمول للموضوع وقوله ثالثا
يعني به ثالثا باللفظ مصرحا به وقوله محمولا الى ما يحمل يعني به محمولا مضافا الى الاسم
الذي هو المحمول بذاته فان الاسم هو الذي قصد هو حمله على الموضوع قصدا
اولا والكلمة الوجودية انما يحمل على الموضوع لاجل الاسم المحمول وذلك لتربط اسم
المحمول بالاسم الموضوع فهي ليست محمولة بذاتها وعلى القصد الاول وانما يحمل لاجل غيرها



غيرها وهي مضافة الى المحمول لا الى الموضوع وقوله ثالثا اما في سائر الالسنة سوى العرب فان
الكلمة الوجودية يصير ثالثة في اللفظ وثالثة في الرتبة وذلك ان الموضوع هو الذي
في القول ثم تردف بالاسم المحمول ثم ينطق بالوجودية بعد الاسم مثل ما يقال في العربية
الانسان عادلا يوجد او الانسان عادل موجود وهو جائز في العربية وان يوتى به بالتاخير
ايضا ولكن ليس هو الافصح بل الافصح في العربية ان يكون متوسطا بين المحمول و
الموضوع في الرتبة كقولنا الانسان موجود او موجود عادلا او ان يجعل اولا في الرتبة
فقول يوجد الانسان عادلا فقوله ثالثا اما بحسب الافصح في لغته فينبغي ان يكون
ثالثا في اللفظ وفي المرتبة واما بحسب الافصح في العربية فهو ثالث في اللفظ وفي المرتبة
واما بحسب الافصح في العربية فهو ثالث في اللفظ وثان في المرتبة ثم قال ومثال ذلك
قولنا يوجد انسان عادلا وقولنا يوجد شيء ثالث مقرون بما في الايجاب اما اسم او
كلمة واما قال واما اسم واما كلمة لان اللفظة الدالة على الوجود ربما كانت كلمة
دالة على احد الازمان الثلثة وقد كانت اسما على ما قلناه مرارا وههنا ينبغي
ان يفهم من قوله اذا كانت الكلمة الدالة على الوجود الكلمة التي قلنا غير مرة
انها يقال على العموم لا الكلمة التي يدل على الازمان بل التي يعم الاسم والكلمة
الدالة على الازمان وفي قوله اما اسم واما كلمة فينبغي ان يفهم منه الكلمة التي
يقال بالخصوص وانت تقدر ان تدري فتعرف باي جهة صارت المتقابلات
في الثلاثية ضعف المتقابلات في الثنائية وذلك لاجل ان المحمول في الثلاثية
وقد يكون اسما غير محصل فلذلك اذا زيد على المتقابلات التي احصيناها هاهنا
المتقابلات التي محمولها اسم غير محصل صارت ضعف تلك وذلك ان السلب انما
يحدث في الثلاثية اذا جعل حرف السلب في الشخصية والمهملة مع الكلمة الوجودية
وفي ذوات الاسوار مع السور في الحالين جميعا اذا حرف السلب مع الاسم المحمول
حصل من ذلك محمول غير محصل والقضايا التي محمولها غير محصلة تسمى المعدولات

والتي محمولاتها محصلة يسمى القضايا البسيطة ولان قد يقدر ان يحمل من كل اسم اسما محصلا واسما غير محصل اذ عمدنا الى البسائط فجعلت محمولاتها اسما غير محصلة حصلت منها المعدولات فيكون المعدولات متساوية للبسائط فيصير المتقابلات في الثلاثية ضعف المتقابلات في الثنائية وقد الموجبة والسالبة ضعف عدد القضايا الموجبة والسالبة للثنائية والسالبة ضعف عدد القضايا الموجبة ثم قال فيحصل من قبل ذلك اربعة يعني من قبل المتقابلات في الثلاثية على ضربين وكل متقابلين قضيتان فيحصل في كل متقابلين اربع قضايا اثنتان بسيطتان واثنتان معدولتان وتلك موجبة بسيطة وسالبة بسيطة وموجبة معدولة وسالبة معدولة وينبغي في هذا الباب ان يميز التي موضوعاتها اسما محصلة غير التي موضوعاتها اسما غير محصلة فينظر اولا في التي موضوعاتها اسما محصلة ثم من بعد ذلك ينظر في التي موضوعاتها غير محصلة لان التي موضوعاتها غير محصلة لبسائط تناسب معدولات التي موضوعاتها محصلة واما التي موضوعاتها محصلة فان المعدولات منها تناسب البسائط فينبغي ان يفرد هذه عن تلك والتي موضوعاتها غير محصلة فيها اولا واما التي فينظرا ولا يتبين مناسبات للبسائط والمعدولات في التي موضوعاتها محصلة فيسرى فيقول فيحصل من قبل ذلك اربع اثنتان منها يكون حالها في المنزلة عند الايجاب والسلب كحال العدميين عندهما والاثنتان ليستا كذلك يعني انه يحصل من كون المتقابلات ضربان اربع قضايا موجبة وسالبة بسيطتين وموجبة وسالبة معدولتين اثنتان منهما وهما المعدولتان يكون حالهما في المنزلة عند الايجاب والسلب البسيطتين كحال العدميين عند البسيطتين والاثنتان البسيطتان ليست حالهما عند المعدولتين كحال العدميين عند المعدولتين وهذا الحال التي ذكران المعدولتين عند البسيطتين هي صدق ما يصدق فيه فيما يجمعا فيه وبما سا ان فهو مما س بين المعدولتين

وعدد القضايا

ابن بطلان موسى

وبين البسيطتين فيعرف حال السالبة المعدولة عند الموجبة البسيطة اي حال هي في الصدق هل هما متساويتان في الصدق ان يحصل احدهما الاخرى وكذلك يماس الموجبة المعدولة والسالبة البسيطة فينظر هل هما متساويتان في الصدق او احدهما يفصل الاخرى ويذكر ان حال السالبة المعدولة عند الموجبة البسيطة في الصدق والكذب كحال السالبة العدمية عند الموجبة البسيطة وكذلك حال الموجبة المعدولة عند السالبة البسيطة كحال الموجبة العدمية عند السالبة البسيطة ثم انه قد وقفت على معنى القضية العدمية وتلك هي التي محمولها دال على عدم مثل قولنا الانسان اعمى والانسان جاهل والانسان فقير والانسان عريان واشباه هذه فسمى مماسه بين المتقابلات اولا ثم من بعد ذلك كله مماس من المتقابلات ذوات الاسوار غير ان من العدم ما يقرن اليه ضد وسمى ما لا يقرن اليه ضد بل سمى فقد الشي على حالين غير ان صدمك العمى والصلع والعري والفقر فان هذه كلها فقد لا يخلف المفقود موجود هو ضد واما العدل والجور والفضيلة والرذيلة والحرارة والبرودة فان هذه كلها ما كان منها ولكل واحد عدم الا انه اذا فقد احد هذه لم يمتنع ان يخلف ما فقد ضده فيصير الفصل العدمية على ضربين ضرب عدمي مقرون بملكة هي ضد الملكة التي فقدت من الموضوع كقولنا الانسان عادل والانسان جاير فان قولنا جاير الانسان هي مقدمة عدمية من جهتين في الذي يوجد له الجور ان يوجد له العدل الا انه خلف من كان العدل الذي فقد ضد العدل وهو الجور وايضا فان كثيرا من الناس يسمون الاخس من المتضادين عدم الضد الاخر مثل العدل والجور فان الجور يسمونه عدم العدل والملكة والشجاعة والجبن فان الجبن يسمونه عدم الشجاعة وما اخسهم يسمون التهور عدم الشجاعة وكذلك في ساير الاشياء الامر مثل الحرارة على البرودة فان البرودة يجعلونها عدم الحرارة ولا يجعلون الحرارة عدم البرودة وكذلك في

اوهام

والعدمية في العدمية

ما الاه م

الرطوبة واليبوسة فان اليبس يجعلون في باب العدم الرطوبة ملكة فقوم من المفسرين
ياخذون القضايا العدمية عند هذه المقايسة احد من المتضادين على انه هو عدم
الضد الاخر وقوم منهم يجعلوا المقدمة العدمية اي ضد اي بعد ان يكون ضدا
مقرونا بعدم الملكة التي فقدت فعلى هذا القياس يكون العدل عدم الجور
والحرارة عدم البرودة فيكون قولنا الانسان عادل عدمه قولنا الانسان جاير لكن
كثيرا من المفسرين ما ترون ذلك يستشنعونه ويجعلوا المقدمة العدمية هي التي
محمولها اخس الضدين الضد الاخس والبسيطة القضية التي محمولها الافضل
ثم قال واعني بقولي هذا ان قولنا يوجد اما ان يقرن او يضاف الى قولنا عدل والى
قولنا لا عدل وكذلك السلب العامي فيصير اربعة قوله هذا مفهوم فانه عرف
فيه كيف يحصل اربع قضايا اثنتان بسيطتان واثنتان معدولتان ثم قال
وانت قادر على فهم ما نقوله من رسمنا هنا يتقابل هذا القول لا يتقابل هذا القول

يوجد انسان عدل	ليس يوجد انسان لا عدل
ليس يوجد انسان عدل	ليس يوجد انسان لا عدل

فان قولنا في هذا الموضع يوجد ولا يوجد قد اضيفت الى قولنا عدل ولا عدل
ايهما من نفسه ثم قال فهذه الاقاويل تشكل هذا الموضع على ما يقال عليه في
العكس انما قال هذا القول لانه قد تبين بينهما في اخر المقالة الاولى من كتاب انولوطيقا
الاولى واستقصى امرها هنالك فذكر ان هذه ههنا مسبوقة وهي مرتبة على
ما يستقصى امره هناك هذه ان الاقاويل يريد بها البسيطة والمعدولة والعدميات
فلذلك ينبغي ان يرتب ههنا على مثال ما رتبها هناك وينظر في نسبة بعضها
الى بعض في الصدق والكذب فيجعل اولا الموجبة البسيطة ويحاذيها السالبة
البسيطة ويحاذي الموجبة البسيطة السالبة العدمية ويحاذيها السالبة
البسيطة الموجبة العدمية ويحاذي السالبة العدمية السالبة المعدولة

كتبنا في التحليل

الاخس د ر

يشكل ح

مسبوقة ح

ويحاذيها

المفسرون
ويحاذيها عن الموجبة العدمية الموجبة المعدولة ويجعل العدميات التي يسميها
العدمية وهي القضايا التي محمولاتها احدى الضدين ويجعل البسائط هي التي محمولاتها
افضل الضدين ولكن اكذب المهملات او الا في المواد الممكنة على هذا النسق المعمول
الموضوع بحذاء النص

الانسان يوجد عادلا	الانسان ليس يوجد عادلا
الانسان ليس يوجد لا عادلا	الانسان يوجد لا عادلا

المفسرين
ولكن الموضوعات التي يفسر هذه هذه المقدمات من المواد الاعم التي احدها
فانهم ياخذون موادهم من الانسان العادل حين ما هو عادل والانسان الجاير حين
ما هو جاير والانسان الذي يجور في بعض ويعدل في بعض وهو الذي شر عندهم
متوسطة او مختلطة من الجور والعدل اي الانسان الذي شانه ان يقبل العدل و
الجور ويزعمون انه مثل الطفل والصبي اذ كان شانه اذا عقل ان يقبل الجور والعدل
والانسان الذي لا يقبل الجور والعدل وهي ثم منهم يقولون انه الانسان الميت
واخرون يجعلوه المجنون الذي يوسوس مرافق ثم من بعد ذلك يقيسون بهذه
القضايا ويفسرون بكل واحد منها هذه الخمسة على حسب ما جرت العادة
من اهل اللسان ان يركبوا عليها بالفاظ هذه القضايا ومن لهم من ذلك ما هو اكثر صدقا
وما هو اولى صدقا غير ان ادخالهم الصبي في الطفل في جملة ما شانه ان يقبل العدل
والجور هو خلاف ما قاله باب المتقابلات من الكتاب الاول فان عدم العدل هو
ان لا يوجد العدل فيما شانه ان يوجد فيه العدل في الحين الذي شانه ان يوجد فيه
الا انه جايز ان تسامح هولاء المفسرين في هذا المقدار واما من ادخال الانسان
الميت فمعنى يطرح لان الميت ليس بانسان الا باشتراك الاسم وما هو الا
مثل قولنا الانسان فقط بل ان اخذ شي فينبغي ان يوخذ المجنون ومن اشبه المجنون
وان كان الصواب العاقل الذي شانه ان يقبل العدل والجور الا انه لم يجر بعد ولم

احد الضدين ر

لا انسان ليس يوجد عادلا
لا انسان يوجد لا عادلا

في الحين ح الجور

في الانسان الميت ه

الجزو الذي من
الانسان الذي
لم يبلغ حد فلا
كلاهما بالقوة ه
الى العمى والبصر ه

بعدما الصبي ولا الطفل وممادون عدادمن لا يمكن منه العدل والجور في الجابر الذي فيه تمام
صبي وطفل الا ان الامر فيما قالوه من هذا ينبغي ان يوضع على المساهلة ثم يزعمون ان
قولنا الانسان يوجد عادلا لا تصدق على من هو عادل فقط ويكذب على من هو جابر وعلى
من شره مخلطة وعلى من لا يقبل العدل والجور وعلى من هو قابل لهما مثل الطفل
على ما زعموا وسالبتها يكذب فيما صدقت فيه الموجبة وهو العادل من الناس و
يصدق في اربعة والموجبة العدمية تصدق في واحد من الناس هو الجابر فقط ويكذب
في الاربعة وبعضهم يقول انه تصدق ايضا على ما شره مخلطة فانه ايضا جابر
على ما زعم هولاء والموجبة المعدولة يزعمون انها تصدق على الجابر وفي المخلط الشره
وفي القابل فاذا يكون السالبة العدمية صادقة اما في اربعة على قول بعضهم او على
الثلثة في قول بعضهم والسالبة المعدولة تصدق في اثنين من الخمسه ومما اللذان
كانت فيهما الموجبة المعدولة فيكونسنها

الانسان يوجد عادلا يصدق في العادل ويكذب في الجابر وممن هو عادل او جابر الطفل الذي هو قابل لهما	الانسان ليس يوجد عادلا يكذب في العادل ويصدق في الاربعة الباقيه
الانسان ليس يوجد جابرا يكذب في الجابر فقط ويصدق في الاربعة في قول بعضهم وفي قول غيره يكذب في ان الجابر وفيمن هو جابر عادل ويصدق في الثلثه الباقيه	الانسان يوجد جابرا يصدق في الجابر فقط ويكذب فيمن هو عادل جابر وعلى الطفل وعلى المجنون وفي قول بعضهم يصدق على الجابر وعلى من هو جابر عادل ويكذب في الثلثة

والجور

يصدق

عادلا

ممن

الانسان

الانسان ليس يوجد لا عادلا يكذب في ثلثة ويصدق في اثنين	الانسان يوجد لا عادلا تصدق في ثلثة في الجابر وفي العادل الجابر وفي الطفل ويكذب في العادل والمجنون

فيصير الموجبة البسيطة صادقة في واحد والسالبة العدمية التي بحيالها صادقة في اربعة
او في ثلثة فهي اكثر صدقا من الموجبة البسيطة والسالبة المعدولة التي بحيالها صادقة في
اثنين فيصير ايضا اكثر صدقا من الموجبة البسيطة فيكون حال السالبة المعدولة عند
الموجبة البسيطة في الصدق كحال السالبة العدمية عند الموجبة البسيطة
في انهما اكثر صدقا من الموجبة البسيطة غير انه ليس عدد ما يصدق فيه السالبة المعدولة
مساويا بالعدد ما يصدق فيه السالبة العدميه لكنه انما يجتمعان في انهما اكثر
صدقا من الموجبة البسيطة وان كانا في انفسهما منفاصلين فيما يصدقان فيه
وكذلك نسبة الموجبة المعدولة الى السالبة البسيطة في انها اقل صدقا من السالبة
البسيطة كنسبة الموجبة العدمية عند السالبة البسيطة في قلة الصدق وغير
ان الموجبة المعدولة والموجبة العدمية ينفاصلان في عدد ما يصدقان
فيه غير انهما يجتمعان في انهما يصدقان في اقل مما يصدق فيه السالبة البسيطة فهذا
ما يقوله المفسرون في شرح هذا القول فيصير على حسب شرحهم حال المعدولتين
عند البسيطتين في الصدق والكذب كحال العدميين عند البسيطتين وحال البسيطتين عند المعدولتين
ليس كحال العدميين عند المعدولتين لكن كحال العدميين عند المعدولتين في الصدق والكذب
وذلك ان الموجبة البسيطة نسبتها الى السالبة العدمية انها انقص صدقا منها و
كذلك الى السالبة المعدولة واما نسبة السالبة العدمية الى السالبة المعدولة
فان السالبة العدمية اكثر صدقا من السالبة المعدولة وكذلك نسبة السالبة البسيطه
الى الموجبة المعدوله نسبة الزيادة في الصدق والموجبة العدمية اقل صدقا من
الموجبة المعدولة وهذه كلها هي مما اثبت في الرسم فهذه حال المهملات عندهم ثم
قال وعلى ذلك يجري الامر وان كان الايجاب لاسم كلي ومثال ذلك كل انسان يوجد عادلا

سلب هذا القول ليس كل انسان يوجد عادلا كل انسان يوجد عادلا ليس كل انسان يوجد عادلا ليس كل
انسان يوجد لا عادلا يعني ان حال ذوات الاسوار في مناسبة المعدولتين الى البسيطتين حال المهملات
والمفسرون ماخذون في المناسبة بين هذه التي هي متناقضات اربعة اشياء في قول بعضهم
وهي ان الناس لا يخلو من ان يكونوا كلهم عادلين او كلهم جائرين او بعضهم جائرا و بعضهم عادلا
وبعضهم جائرا و بعضهم لا عادلا ولا جائرا و سبعة في قول بعضهم وهو انهم يقولون ان الناس
لا يخلو من ان يكونوا كلهم عادلين او كلهم جائرين او كلهم مختلطي الشريعة او كلهم قابلين للعدل و الجور
او يكونوا كلهم غير قابلين لا للجور ولا للعدل او يكون بعضهم كذلك و بعضهم ليس كذلك و انت
تعلم ان هذا القسم الاخير ينقسم ايضا مثلا ان يكون بعضهم عادلين و بعضهم جائرين او ان بعضهم عادلا
و بعضهم قابلا لهما او يكون بعضهم جائرا و بعضهم قابلا لهما او يكون بعضهم عادلا و بعضهم
غير قابل لهما او يكون بعضهم جائرا و بعضهم غير قابل لهما او يكون بعضهم عادلا و بعضهم مختلطة
الشريعة و سائر الاقسام التي يمكن ان يقال في هذه فيصير منه اقسام كثيرة غير انه يشبه ان يكون
بعض هذه الاقسام فيه كفاية و بعضهم اخذ منها ثلثة اقسام وهي ان يكون كلهم عادلين او يكونوا
كلهم جائرين او ان يكون بعضهم عادلا و بعضهم جائرا او ترك الباقية و بعضهم جعلها اربعة
بان زاد على هذه ان يكون بعضهم جائرا و بعضهم لا عادلا و لا جائرا و نحن نرى مما نحكيه عنهم
بل اربعة بان يكون كل انسان عادلا او يكون كل انسان جائرا او يكون بعضهم عادلا و بعضهم جائرا
او ان يكون بعضهم لا جائرا و لا عادلا على اي الوجهين شئت انت و يكون البعض الباقي اما
اما عادلا و اما جائرا و بنسق هذه القضايا على ما يقال المفسرون هكذا

كل انسان يوجد عادلا	ليس كل انسان يوجد عادلا
يصدق في واحد وهو ان كلهم	يكذب في الواحد الذي صدق فيه
عادلين و يكذب في اذا كانوا جائرين	بعضه و يصدق في الباقية
او كان بعضهم جائرا و بعضهم عادلا	

كل

واذا كان بعضهم لا عادلا و لا جائرا	كل انسان جائرا يصدق في واحد فقط
على اي الوجهين شئت و بعضهم اما عادلا	وذلك اذا كانوا كلهم جائرين و يكذب اذا كانوا
و اما جائرا و يكذب في واحد و يصدق	عادلين و اذا كان بعضهم عادلا و بعضهم جائرا
في الثلثة الباقية	واذا كان بعضهم لا عادلا و لا جائرا و بعضهم عادلا او جائرا

ليس كل انسان

ليس كل انسان يوجد جائرا يكذب
في واحد و يصدق في الثلثة الباقية

ليس كل انسان يوجد لا عادلا يصدق	كل انسان يوجد لا عادلا يكذب في اثنين
في اثنين وذلك اذا كانوا كلهم عادلين او كان	اذا كانوا كلهم عادلين و اذا كان بعضهم
بعضهم عادلا و يكذب اذا كانوا كلهم جائرين	عادلا و يصدق اذا كانوا كلهم جائرين و اذا كان بعضهم
و اذا كان بعضهم جائرا و الباقون لا عادلين	
و لا جائرين	

جائرا و الباقون لا جائرين و لا عادلين فهذه اذا قيست معدولاتها و بسائطها على ما تقدم
وكذلك في المهملات وهو ان السالبة المعدولة والسالبة العدمية تجتمعان في انهما اكثر صدقا من الموجبة
البسيطة والموجبة المعدولة والموجبة العدمية تجتمعان في انهما اقل صدقا من السالبة البسيطة
فان كانت المعدولات والعدميات تتفاضلان في عدد ما يصدق فيه وحال البسيطتين ليس حالهما
عند المعدولتين كحال العدميين عند المعدولتين فان الموجبة البسيطة اقل صدقا من السالبة المعدولة
والسالبة العدمية اكثر صدقا من السالبة المعدولة وكذلك فان السالبة البسيطة اكثر صدقا
من الموجبة المعدولة والموجبة العدمية اقل صدقا من الموجبة المعدولة ثم قال غير انه
ليس على ذلك المثال يمكن ان يصدق معا المتقابلتان اللتان على القطر وان كان قد يمكن ان يصدق
المتقاطرتان في حال من الاحوال فان المفسرين يزعمون انه لما كانت قوتهما قوة الجزئية
صارت متقاطراتها تصدق معا من اي الجانبين ما اخذت كقولنا الانسان يوجد عادلا و الانسان يوجد
جائرا او الانسان يوجد عادلا وكذلك اذا اخذنا على القطر الاخر من السوالب وهي قولنا

الانسان ليس يوجد عادلا	الانسان ليس يوجد جائرا	او الانسان ليس يوجد لا عادلا

واما المتناقضات التي موجباتها كلية فان التي منها على القطر الذي فيه الموجبات لا يصدق معا اذ هي متضادة كقولنا

كل انسان يوجد عادلا	كل انسان يوجد جائرا
كل انسان يوجد لا عادلا	واما الذي على القطر الاخر
فانها يصدق معا كقولنا	و ليس كل انسان يوجد جائرا
ليس كل انسان يوجد عادلا	
و ليس كل انسان يوجد لا عادلا	

وذلك هو ما ابنت في تلك الرسوم فهذه صارت هذه المتناقضات ليس يصدق منها طرفاها على مثال ما يصدق عليه
متقاطرات المهملة بل انما يصدق من هذه معا السوالب الجزئية التي على القطر واما الموجبات التي على القطر
الاخر فلا يصدق معا بل ربما كذبت معا وربما اقتسما الصدق والكذب فهذه التي صرح بها ارسطو
من القضايا البسيطة والمعدولات وسلب عن المتناقضات التي موجباتها جزئية وقد زعم المفسرون
ان السلب في ذلك المعدولات الى السالبة فيها ليس على مثال هذه التي ذكرنا ونحن نبين ذلك اذا انشئت
هذه القضايا على مثال ما نسق

انسان ما عادل يصدق واذا كان الناس كلهم عادلين او بعضهم لا عادلا ولا جائرا او اذا كان بعضهم عادلا وبعضهم [illegible]	ولا انسان واحد عادل يكذب اذا كانوا عادلين او كان بعضهم عادلا ويصدق اذا كانوا جائرين او كان بعضهم جائرا او بعضهم لا عادلا ولا جائرا
ولا انسان واحد يوجد جائرا يصدق اذا كانوا عادلين واذا كان بعضهم عادلا وبعضهم لا جائرا ولا عادلا واذا كان كلهم لا جائرين ولا عادلين	انسان ما يوجد جائرا يصدق اذا كانوا جائرين او كان بعضهم جائرا ويكذب اذا كانوا عادلين او كان بعضهم جائرا وبعضهم لا جائرا ولا عادلا او كانوا كلهم لا جائرين ولا عادلين
ولا انسان واحد يوجد لا عادلا يصدق اذا كانوا عادلين	انسان ما يوجد لا عادلا يصدق اذا كانوا جائرين او كان بعضهم جائرا والباقون ما ليس [illegible]

فانك تجد السالبة مساوية في الصدق للموجبة البسيطة والسالبة المعدولة اقل صدقا
من السالبة العدمية ونسبة السالبة المعدولة الى الموجبة البسيطة كنسبة العدمية
الى البسيطة وتجد الموجبة المعدولة والموجبة العدمية والسالبة البسيطة متساوية في عدد
ما يصدق فيه فاحفظ تلك المناسبة الاولى ومع ذلك فانه ليس يلزم بعضها بعضا في الصدق

فاذ

فانه ليس يلزم اذا وضعنا انه ولا انسان واحد جائرا ان يكون انسانا ما عادلا ولا اذا وضعنا ان انسانا ما
عادلا لزم ولا انسان واحد جائرا وكذلك ليس اذا وضعنا انسان ما يوجد جائرا لزم ان يكون ولا
انسان واحد عادل ولا بالعكس فانه ليس اذا وضعنا ولا انسان واحد عادل يلزم ضرورة ان يوجد
انسان ما جائرا فلهذا زعم المفسرون ان ارسطو لم يضع القضايا التي موضوعاتها اشخاص
والمفسرون ايضا لم يردوها ولذلك لم يضع ارسطو المقدمات المتقدمة هاهنا ولا ذكر ما
بها ولا ذكرها المفسرون السبب في تركه اياها فهذا ما قاله المفسرون في شرح ما قاله
ارسطو وهو يجري في الوقوف على ظاهر الفاظ ارسطو في هذا الموضع خاصة وذلك ان ارسطو
استعمل المثالات في البسائط وفي المعدولات قضايا ممكنة محمولاتها اضداد وكذلك
يكون القضايا العدمية التي محمولاتها يدل على عدم الملكات الممكنة التي جعلت محمولات
القضايا التي اخذها ارسطو مثالات فقد يمكن ان توجد مقرونة باضدادها ويمكن
ان يوجد غير مقرونة باضدادها ويمكن ان الانسان الكهل الممكن منه الجور والعدل
قد يكون غير عادل في شيء ما ولا جائرا اذا كان مخلا غير معامل معاملة ما ولا مشارك
الغارة في فعل ما صدر ولو يسيرا فانه اذا اخذ في المعاني هذا وجعل العدم
المحمول على المقدمة العدمية هذا المعنى من معاني العدم العدل مثلا لم يكن بينه
وبين الملكات لها عدم وليس لها اضداد مثل البصر والعمى وان يكون ذا جهة فان
هذه ملكات لا اضداد لها وانما يوجد لها اعدام فقط فاذا اخذت قضايا محمولاتها
ملكات وقضايا محمولاتها اعدام هذه الملكات واخذت الاسماء غير المحصلة
المعمولة من اسماء الملكات في المعدولات منها حتى يصير هكذا

الانسان يوجد عالما	الانسان ليس يوجد عالما
الانسان ليس يوجد جاهلا	الانسان يوجد جاهلا
الانسان ليس يوجد لا عالما	الانسان يوجد لا عالما

فاذا المعدولات في امثال هذه مساوية للعدميات متى اريد بالجهل هاهنا فقد العلم

فيها شانه ان يوجد فيه وفى الحى الذى شانه ان يوجد فيه العلم ثم استعملت عند المقايسة
بها موضوعات لانسان المختلفة الاحوال التى يوجد فى حال بصنف صنف من اصناف
الناس من هذه او لا يوجد واحد من الطفل وهو انسان لا يمكن ان يوجد له العلم فى
الحين الذى هو فيه طفلا وهو احدث الكهل الذى ليس يوجد فيه العلم وشانه
ان يوجد له العلم فى الحين الذى لا يوجد له فيه فاخذت الانسان العالم ما لم يجد
وللجاهل يكذب على الطفل ويكذب على العالم ويصدق على الكهل الذى ليس بعالم فهو
يصدق على واحد ويكذب على اثنين وكذلك قولنا لا عالم فى الالسنة التى يستعمل فيها
العالم وبالجملة الاسماء غير المحصلة فيصير لا عالم ههنا مساويا فى الدلالة لقولنا جاهل
وكذلك البصير والاعمى ولا بصير فى الكلاب وفى ساير الحيوانات التى لا يوجد لها اعين
فى اول ما يولد وكذلك حال العدميات التى ليس يقترن اليها اضداد محمولات البسائط
مثل الكهل الذى لا يعدل ولا يجور اذا احدث كان قولنا لا عادل مساويا لذلك العدم
ضرورة واذا احدث الجور او من الاضداد اخرى فى الممكنة بما يقوله المفسرون
فيها ولكن ينبغى ان يحفظ بان لا يغير الموضوعات المقايسة فى شى منها فان يجد
الحالات فى جميعها حالا واحدة وذلك اذا لم يلتفت فيها الى كمية القضايا وذلك
ان هذه المقايسات لم يوضع لتعارف فيما يوجد كمياتها لينظر فى صدقها على ما يجب
موضوعاتها من الاصناف التى تصدق عليها المهملة او يكذب فلنضع القضايا التى
يقول المفسرون فيها ما نورد ارسطو فى المماري ليصح فيها وهى هذه

انسان عادل	ولا انسان واحد عادل
ولا انسان واحد يوجد جائرا	انسان ما يوجد جائرا
ولا انسان واحد يوجد عادلا	انسان ما يوجد لا عادلا

فان قولنا انسان ما يوجد لا عادلا ان كان ذلك البعض كهلا صدق عليه وان كان طفلا
او كهلا غير عادل ولا جائر او كهلا جائرا كذب عليه فهو يصدق فى واحد ويكذب فى ثلثة وقولنا

ولا انسان

الحين ر
عالم

ولا انسان واحد يوجد جائرا ان كل هولاء الذين يسلب عنهم كهولا عادلين او اطفالا او كهولا
غير جائرين ولا عادلين صدق عليهم وانما يكذب اذا كانوا كهولا جائرين فانما يصدق فى ثلثة ويكذب
فى واحد فهو اذا اكثر صدقا من الموجبة البسيطة التى فوقها وقولنا ولا انسان واحد يوجد
لا عادلا يصدق اذا كان من يسلب عنه لا عادل اطفالا او كهولا عادلين ويكذب اذا كانوا كهولا
جائرين فاذن يصدق هذه السالبة المعدولة على اكثر مما يصدق عليه الموجبة البسيطة
فاذن حال السالبة المعدولة عند الموجبة البسيطة فى انها اكثر صدقا من البسيطة
كحال السالبة العدمية عند الموجبة البسيطة فى انها ايضا اكثر صدقا من البسيطة
وقولنا ولا انسان واحد عادل يصدق اذا كان الناس الذين يسلب عنهم العدل اطفالا او كانوا
كهولا لا عادلين ولا جائرين ان كانوا كهولا جائرين ويكذب ان كانوا كهولا عادلين
ولا جائرين كانوا كهولا جائرين ويكذب اذا كانوا عادلين هو يصدق فى ثلثة ويكذب فى واحد
وقولنا انسان ما يوجد جائرا يصدق اذا كان يوجب له الجور كهلا جائرا ويكذب اذا كان عادلا
او كهلا لا عادلا ولا جائرا او طفلا فهو اذن يصدق فى واحد وهو اقل فيما يصدق فيه
السالبة البسيطة التى فوقها وقولنا انسان ما يوجد لا عادلا يصدق اذا كان الذى
يوجب له لا عادلا لا جائرا واذا كان كهلا جائرا او لا عادلا ويكذب اذا كان عادلا او كان
طفلا فهو اذا يصدق فى اثنين وذلك اقل مما يصدق فيه السالبة البسيطة فاذا السالبة
البسيطة اكثر صدقا من السالبة البسيطة كحال الموجبة العدمية عند السالبة
البسيطة فى انها اقل صدقا من السالبة البسيطة فان حال المعدولتين عند
الشرطيتين كحال العدميتين عن البسيطتين ولا فرق فهذا بين ان يجعل القابل
العدل والجور للكهل الذى ليس بجاير ولا عادل ويجعله الطفل على ما يفعله المفسرون
ولا فرق ايضا بين ان يجعل غير القابل الطفل على ما جعلنا نحن وبين ان يجعله الانسان
المجنون الذى يوئس من افاقته ملكى كيد لك وليجعلها الكهل العادل والكهل الجاير
والطفل القابل الامرين فى المستقبل والمجنون من مولده الى اخر عمره فانك تجد الحال

اطفالا م
وصـ
الذى ص
صدقا من مما ر
البسنطين ر

فيها هذه الحال بعينها فاذا كانت الحال فيما زعم المفسرون من انها ليس تدخل تحت قانون ارسطو ما ذكرناه نحن من دخوله تحت ذلك القانون فالحرى ان يدخل ذلك تحت قانون ارسطو اذا جعلنا المقايسة بالموضوعات وحدها سواء ان اخذنا الطفل مكان الكهل الذي ليس بعادل ولا جائر او اخذنا المجنون مكان الطفل الذي اخبرنا نحن حتى تكون الموضوعات هي التي يقولها المفسرون او الموضوعات التي قلنا واذا احتفظت بالذي قلناه نحن في القضايا الشخصية كانت الحال فيها كالحال في القضايا الكلية ودخلت ايضا تحت قانون ارسطو وهي

زيد يوجد عادلا	زيد ليس يوجد عادلا
زيد ليس يوجد جائرا	زيد يوجد جائرا
زيد ليس يوجد لا عادلا	زيد يوجد لا عادلا

فانك اذا اخذت زيدا بتلك الاحوال الاربعة طفلا او كهلا غير عادل ولا جائر ثم كهلا جائرا ثم تبرك انه قد تاب واناب فصار عادلا فانك تجد العادل انما يصدق عليه في حال واحد من احوال الثلثة فقط ويكذب عليه في الباقية وتجد قولنا زيد ليس يوجد جائرا انما يصدق عليه وهو طفل وهو كهل ليس بعادل ولا جائر وهو عادل وانما يكون عليه اذا كان جائرا فيكون صدقه على الاكثر مما يصدق عليه الموجبة البسيطة التي هي فوقها وتجد قولنا ليس يوجد لا عادلا يصدق عليه حين ما يكون طفلا وحين ما يكون عادلا ويكذب عليه اذا كان جائرا او اذا كان لا عادلا ولا جائرا فيصدق على الاكثر مما يصدق عليه البسيطة وكذلك تجد قولنا زيد ليس يوجد عادلا لا يصدق عليه وهو طفل او حين ما يكون كهلا لا عادلا ولا جائرا او كهلا جائرا ويكذب اذا كان عادلا وتجد قولنا زيد يوجد جائرا انما يصدق عليه اذا كان كهلا جائرا فقط ويكذب عليه في تلك الاحوال الاخر الثلثة فيصدق اقل من صدق السالبة البسيطة التي فوقها وتجد قولنا زيد يوجد لا عادلا لا يصدق عليه اذا كان جائرا او اذا كان كهلا لا عادلا ولا جائرا ويكذب عليه اذا كان طفلا او كان كهلا عادلا فاذن صدقها اقل من صدق السالبة البسيطة التي فوق العدلية فاذا حال المعدولتين ايضا ههنا عند البسيطتين كحال العدميتين عندهما فهذه

ويكذب ر

زيد ص

حال القضايا المعدولات والبسيطة والعدميات في المواد الممكنة واما في المواد الضرورية فكقولنا

العدد يوجد فردا	العدد ليس يوجد فردا
العدد ليس يوجد زوجا	العدد يوجد زوجا
العدد ليس يوجد لا فردا	العدد يوجد لا فردا

فليس علينا ان يقع المقايسة فيها كالمقايسة التي تقع في المواد الممكنة وذلك انه ليس يمكن ان يتعاقب المتضادان في هذه على موضوع واحد فيتغير من ضد الى ضد وهو محفوظ الماهية لكن انما يمكن ان يتباين المحمولات فقط فينظر اي هذه يصدق على اي شيء يوضع بعينه المحمولات فقط دون الموضوعات فيكون هكذا

على مع

فردا ر

يوجد فردا	ليس يوجد زوجا
ليس يوجد زوجا	يوجد زوجا
ليس يوجد لا فردا	يوجد لا فردا

فاذا فعلنا ذلك وجدنا قولنا يوجد فردا يصدق على ما هو عدد ما او على ما له عدد فقط ويكذب على ما ليس بعدد او ليس بذي عدد وقولنا ليس يوجد فردا يصدق على ما هو عدد وعلى ما ليس بعدد وليس بذي عدد فهو يصدق على اكثر مما يصدق عليه قولنا يوجد فردا وقولنا يوجد زوجا يصدق على ما هو عدد او على ما هو ذو عدد فقط فهو اقل صدقا من قولنا ليس يوجد فردا وقولنا ليس يوجد لا فردا ينبغي ان يعمل فيه على انه يصدق على ما يصدق عليه قولنا ليس يوجد زوجا ويعمل قوة قولنا لا فردا قوة قولنا زوج وحيث صدق ليس يوجد زوجا ينبغي ان يعتقد هناك صدق قولنا ليس يوجد لا فردا وحيث تصدق قولنا يوجد زوجا تصدق قولنا يوجد لا فردا فاذا فعلنا ذلك فانه يكون حال المعدولتين عند البسيطتين كحال العدميتين عندهما على ان يعمل هذه كلها محمولات وحدها دون ان يؤخذ معها موضوعاتها او يعمل

وليس ر

العدم فيها اخص المتضادين فالزوج اخص من الفرد على ما يراه ان فوثاغورس واثره الاسما
غير المحصلة المعمولة من الاسماء ويمكن ان الاحوال فيها عدة لا نا اسم فاذا كان كذلك فاما ان لا يكون فيهما
الملكات الضرورية التي هي ممكنة في موضوعاتها انسب الامر فيها هو حد مكان السوال
لاجل انه لا يمكن ان يوجد في الامور الضرورية الفاظ تدل على عدم بحسب العدم المذكور في
كتاب المقولات فان الامور الضرورية اما ان لا يكون فيها عدم اصلا واما ان كان فيها عدم
فينبغي ان يكون على وجه اخر وعلى صفة اخرى وبحد اخر فيكون فيه عدم باشتراك الاسم فيما
معاني تدل عليها الاسماء غير المحصلة اذا كانت قوتها في الدلالة قوة العدمية واما
ان كانت فيها فدلت على معنى ما دلت على معنى غير العدم او ان يجعل العدم على ضربين فيكون
منه ما هو عدم وهو غير ضروري واحسب ارسطو اسلم ذلك بل يراه فانه لما احصى
معاني العدم في كتاب ما بعد الطبيعة ذكر ان احد اصنافه هو فقد ما شانه ان يوجد
في جنس ما غير ذلك الجنس واتى فيه بمثالات ضرورية وايضا فانه قال في المقالة الاولى
من كتاب البرهان حيث ذكر الاعراض الذاتية المتقابلة الموجودة في جنس ما وجود اول
فحمل كل متقابلين منها مستغرقا لذلك الجنس ثم جاء الى ما ليس لمقابلته اسم او لم يكن له مقابلة
طبيعة ما فقال فان منها شيئا لا يكون ما يقابله اسم او لم يكن لمقابلة طبيعة ما فقال
عدم فان الشيء والعدم المقابل له يستغرقان ذلك الجنس فان العدم هو سلب من جنس
محدود فاذا كان كذلك فقد جعل هذا الصنف الذي ذكر في كتاب المقولات فهذا العدم ايضا
في الاشياء الضرورية وهو يعم الممكنة والضرورية فلذلك اذا اردنا ان نجعل الاسماء
غير المحصلة دالة على العدم على الاطلاق فسبيلنا ان يكون دلالتها على هذا المعنى من العدم
فكذلك اذا اخذ معنى امكن ان يقيد به نوع او جنس وصدق التقييد به صدق عملت
اسما غير محصل من اسم ذلك المعنى فان ذلك الاسم غير المحصل يمكن ان يقيد به ذلك
النوع او ذلك الجنس فيصير كالطبيعتين متقابلتين ينقسم بهما ذلك النوع او ذلك
الجنس فاي شيء كان داخلا تحت ذلك النوع او الجنس فان ذلك الاسم غير المحصل يحمل عليه

انه

وان العدم على ضربين

معنى

صادقة وان كان
انه ايجاب لا على انه سلب كان الحمل كاذبا او صادقا فانه ان كان صادقا كانت نقيضه موجبة
الحمل كاذبا كانت نقيضه موجبة كاذبة ويكون الكل ايجاب من هذين الايجابين سلب
يقابله فيكون السلب سالبا معدولا صادقا كان او كاذبا والموجب موجبا معدولا
صادقا كان او كاذبا واي شيء لم يكن داخلا تحت ذلك النوع او الجنس لم يحكم عليه ذلك
الاسم غير المحصل ولكن يسلب عنه المعنى الذي يدل عليه الاسم المحصل فان كل ما لم يكن
داخلا تحت ذلك النوع او الجنس كان معنى الاسم المحصل الذي قيد بذلك الجنس او النوع
كاذبا على كل ما ليس داخلا تحت ذلك الجنس والنوع كاذبا على كل ما ليس داخلا تحت ذلك
الجنس او النوع وينبغي ان يكون ما يدل عليه الاسم غير المحصل كاذبا ايضا عليه وليس
ان يحمل عليه الاسم غير المحصل انه سلب المعنى الذي يدل عليه المحصل لكن يستعمل
مكانه اللفظ او شكل اللفظ الذي يتفق في ذلك اللسان ان يحمل علامة للسلب فانا نعني
ان يحمل عليه الاسم غير المحصل فسبيلنا ان نفهم منه سلب معنى الاسم المحصل لا على ايجاب
شيء ما وذلك ان الاسم غير المحصل الذي يعمل على هذا المثال هو رفع شيء شانه ان يقيد به
جنس او نوع غير ذلك الجنس او النوع او رفع شيء شانه ان يقيد به جنس او نوع غير ذلك
الجنس والنوع ان يوجد في موضوع ما يحصل فلذلك الصادق يدل على شيء كانه ذات محصلة في
موضوع محصل فاذا كان كذلك فانا اذا حملنا ذلك الذي هو شبيه بالذات
على ما لا يدل عليه تحت ذلك او النوع كذب واذا سلبنا عنه المعنى الذي يدل عليه
الاسم المحصل صدق ذلك بان يؤخذ معزولا بذلك الجنس والنوع فاذا حملت مجموعهما
على شيء ما فان كان انما كذب على ذلك الموضوع لاجل كذب ذلك النوع او ذلك الجنس عليه
لم يمكن ان يحمل على ذلك الموضوع ذلك الاسم غير المحصل وان كان انما كذب عليه مع
صدق النوع او الجنس عليه فانه اذا افرد دون ذلك الجنس او النوع صح حمله عليه وكان
ايجابا وان كان كاذبا ولذلك ايضا متى وضع واضع ان الاسم غير المحصل اذا صدق
على شيء فالزم ضرورة ان يصدق عليه ذلك الجنس او النوع اذا صدق الذي يلتبق به

عملناه

او النوع فبهذا

ان يقيد به الاسم غير المحصل وان كان الذي صدق عليه السلب فقط كذب عليه ذلك الجنس
استدل ارسطو على ان الاسم غير المحصل ليس يدل على ما يدل عليه سلب معنى الاسم المحصل
مثال ذلك ان كل ما هو لا ناطق فهو حيوان وما ليس يوجد ناطقا ليس يلزم ضرورة ان يكون
حيوانا وكذلك كل ما هو لا عادل فهو باضطرار انسان وليس كل ما ليس يوجد عادلا هو انسان
ولذلك قال ارسطو في الفصل الثالث من هذا الكتاب عندما اراد ان يبين ان قولنا
يوجد لا عادلا هو ليس هو سلب قولنا يوجد عادلا وقولنا الانسان يوجد عادلا ليس سلبه
الانسان يوجد لا عادلا لانه لو كان كذلك لكان قولنا يوجد لا عادلا صادقا على الجنس
ذكرت عليه قولنا انه يوجد عادلا واستدل على ان قولنا يوجد لا عادلا كاذب على الجنسية
بان الجنسية لا يصدق عليها ان يقال هي انسان لا عادل فلو صدق عليها يوجد لا عادلا لا
يصدق عليها ان يقال هي انسان لا عادل فلو انه يوجد انسانا عادلا فان الذي يصدق عليه
الاسم غير المحصل وحده هو باضطرار يصدق عليه مقرونا بالجنس والنوع الذي يصدق
التقييد به فلذلك قال فغير يصدق في الجنسية ايضا ان يقال يوجد انسانا عادلا ولذلك
ليس يسعى في جنس اخر اقسم باسم محصل واسم غير محصل انه قسم بايجاب وسلب كما يسمع
كثير من الناس قوله وذلك ان المحصل وغير المحصل في الجنس الواحد انما يدلان على شيئين
متقابلين وعلى مثل ما يسمعه متقابلين مثل قسمة الحيوان بالناطق ولا ناطق
فان قولنا لا ناطق ليس بسلب بل ايجاب ذلك على شيء ما موجودة في الحيوان و
لذلك قال ارسطو في امثال هذه انه عدم في جنس محدود والاجناس بعضها اعم من
بعض والموجود العام للامور كلها يستعمل في هذه العامل كالجنس وان لم يكن جنسا لها
في الحقيقة ولذلك متى كان الوجود يمكن ان يقيد ويقسم باسم محصل وبغير محصل ماخوذ
من ذلك الاسم المحصل كان ذلك الاسم غير المحصل غير صادق على ما ليس بموجود بل الصادق عليه
سلب الاسم المحصل لا ايجاب غير المحصل المعمول منه فلذلك ليس يسعى ان يتوقاه تعم
بوصف السلب بل بالاسماء غير المحصلة اذا كانت هذه انما يدل في كثير من الاشياء

جنسية

و ان لا ناطق ايجاب لا سلب

والوجود

على الطبيعة التي وجدت مباينة بالكلية فلا يصدق عليه الاسم المحصل لا على عدم فانه
شنع ان يقع فيما ليس له عدم اعني ان الاسم غير المحصل يدل منه على عدم ولما كان كثير من
الاشياء انما يباين غيره بالفصول كان الاسم غير المحصل الصادق عليه يدل على الفصل
الذي يباين غيره مثال ذلك قولنا لا ناطق فانه يصدق على الفرس وعلى كثير من الحيوان ويجب على
هذا الاصل ان يكون قولنا لا ناطق يدل من كل واحد من ساير الحيوانات على الفصل
الذي به يباين غيره والذي به امتاز عما سواه وكذلك قولنا لا ثقيل ولا خفيف في الاجسام
السماوية وقولنا لا مساوي في الكم وفي هذا الشيء الذي قلناه شكوك ما غير ان مجاوزة
هذا المقدار هو خارج عن النظر المنطقي في هذا المقدار من التنبيه كفاية
ثم قال وههنا اشياء اخر يأتي محرريان كقولنا

يوجد الانسان عدلا — ليس يوجد الانسان عدلا
يوجد لا انسان لا عدلا — ليس يوجد الانسان لا عدلا

يعني ان ههنا قضيتين اثنتين اخريين يحدثان من قولنا الانسان اذا جعلناه كالشيء الموضوع
فان ارسطو في هذا الموضع كانه يرى او يوصي في شيء من هذه الامور اذا نظر في القضايا
البسيطة المؤلفة من ذلك الجنس ان ينظر في المعدولات التي هي في ذلك الجنس و
القضايا البسيطة الاولى في كل جنس هو ان يكون الموضوع والمحمول في السلب والايجاب من اسم
محصل موضوع ومن اسم محصل محمول والمعدولات هذه البسيطة هي ان يحمل
اسماء محمولة غير محصلة معدا الى المحمولات التي كانت محصلة فيقرن بها حرف لا
فيصير غير محصلة فيحمل منها معدولات ويقابل بينها وبين تلك البسائط ثم من بعد ذلك
يعمل من ذلك الجنس بعينه قضايا بسيطة اخرى بان يوجد موضوعات تلك البسائط الاول
فيحمل منها اسماء غير محصلة ومن اسماء المحمولات محصلة فيحصل قضايا بسيطة اخر
يوجد لهذه ايضا معدولات بان يحمل اسماء المحمولات ايضا اسماء غير محصلة فيحصل منها
معدولات محمولاتها وموضوعاتها اسماء غير محصلة فيكون تلك البسائط الاول

ومعدولة لانها الفاظها وهي باعيانها الفاظ هذه البسائط والمعدولات الاخر فيصير لاشتراكهما
في الالفاظ من جنس واحد ثم قال وليس ههنا مما نقضات اكثر من سبعة يعني انه انما يوجد
في كل جنس من اجناس الامور يؤلف منها معدولات وبسائط هذه الاربعة فقط احدها ان يكون
اسما موضوعاتها محصلة والثانية ان يكون قضايا اسما موضوعاتها اسماء الاول الا انها
غير محصلة فليس يحدث في اي جنس ما احدث البسائط والمعدولات اكثر من هذه الاربعة
ثم قال وهاتان المتقابلتان بما معروفتان بانفسهما غير شك من قبل ان الذي استعمل
فيهما الاسم غير محصل وهو قولنا لا انسان يعني ان التي موضوعاتها محصلة في الفاظ هذه ان
في تلك الا ان هذه سوابط تلك بل هي غيرها من قبل ان موضوعاتها غير موضوعات تلك فان كانت
الفاظها هي الفاظ فانهما وان كانت يشترك في الالفاظ فان الاسم غير المحصل ليس يدل عليه
ما يدل عليه ذلك الاسم اذا اخذ محصلا بل انما يدل على رفع المعنى الذي يدل عليه الاسم
المحصل بان يدل على شيء مقابل لذلك المعنى فلذلك يكون هذه غير تلك ويعرف النظر
في هذه عن النظر في تلك الاخر فيكون في هذه مقايسات المعدولات منها الى البسائط في جميع اصناف المتقابلات
ما فعل في تلك الاول ثم اوصى بعد هذا القول فانه اذا عملت قضايا من موضوعاتها اسماء وهي
غير محصلة وليس ينبغي ان يظن انها سوالب لا ينبغي اذا اخذت سوالب الموجبات ان يظن ان
حرف السلب المقرون باسم الموضوع غير المحصل ينحى عن ان يجعل حرف السلب مع الكلمة
الوجودية ان كانت مهملة او مع السور ان كانت ذوات اسوار ولا ايضا اذا قرن حرف
السلب بالكلمة الوجودية او بالسور ثم لم يكن حرف السلب مع الموضوع انه يكون سلبا
لهذا الصنف من القضايا بل اوصى ان يجعل حرف السلب في كل سلب مرتين ان كانت في
البسائط وثلث مرات ان كان السلب في المعدولات كقولنا الانسان يوجد عادلا سلبه قولنا ان
لا انسان ليس يوجد عادلا لا قولنا لا انسان يوجد عادلا ولا قولنا انسان ليس يوجد عادلا
وقولنا الانسان لا عادلا سلبه قولنا كل ليس لا انسان يوجد عادلا لا قولنا ليس كل لا انسان
يوجد لا عادلا واعطى السبب في رفع موضوع الحكم ليس هو رفع الحكم نفسه هو السلب ان صح

يوجد لا صح

الشيء
والاسماء غير المحصلة اذا حدث موضوعات فان حرف السلب فيها انما يدل على رفع ذلك
قرن به حرف السلب لا رفع الحكم على ذلك الشيء والحكم عن ذلك الموضوع الذي قرن به
حرف السلب اما يقع اما في المهملات فبان يرفع معنى يوجد وهو الذي تصح الحكم واما
في ذوات الاسوار فان يرفع الحكم الكلي فان السور هو الذي يدل على كمية الموضوع
فلذلك ليس رفع كلية الحكم يجري عن رفع الموضوع والقضية التي موضوعها
اسم غير محصل فان اقترن حرف السلب بالموضوع ليس له في الحكم صنع اصلا بل في الموضوع
وحده فلذلك لم يجر مجرى حرف السلب لان السلب انما هو رفع الحكم او رفع كلية الحكم
وحرف السلب المقرون بالكلمة او السور ليس له صنع في الموضوع بل صنع في الحكم
فقط فلذلك لم يجر في رفع الموضوع الذي يدل عليه الاسم غير المحصل وانما ينبغي
ان يقرن حرف السلب بالشيء الذي له في الحكم صنع وهو كلمة الوجودية
او السور وما لم يكن صنع في الموضوع فانه ليس يدل دوام الموضوع لا على انه معنى كلي
ولا على انه معنى جزئي بل انما يدل على كمية الحكم لم يجر في رفع موضوع الحكم حرف
السلب المقرون بالسور في رفع الموضوع ولا اخرج حرف السلب المقرون بالموضوع
عن حرف السلب الذي يرفع فلذلك احتيج ضرورة في القول السالب في امثال هذه
ان يعاد حرف السلب مرتين فهذه هي حال السلب في القضايا التي موضوعاتها
اسماء غير محصلة مما يضطر فيها الى التصريح بالكلمة الوجودية فقال ارسطو
عند ذلك وما كان منها لا يصلح فيه كلمة الوجود مثل ما وقع فيه منها يصح او يمشي
فان هذا الصنف من الكلم يفعل فيها اذا وضع هذا الوضع ذلك الفعل بعينه الذي
كان يفعله حرف يوجد او ما اشبهه لو قرن بها وامثال ذلك كل انسان يمشي
ليس كل انسان يمشي كل لا انسان يمشي ليس كل لا انسان يمشي فانه ليس يجوز ان يقال
ليس كل لا انسان بل انما ينبغي ان يوضع حرف السلب هو قولنا لا على قولنا انسان
احد يعرف ان الحال في القضايا التي موضوعاتها اسماء غير محصلة اذا كانت

ومعنى السور
الحكم لا على كمية صح
الجزئي
السلب صح
احتيج ر
ومثال ر

ومحمولها كلمة ولم يكن يصلح فيها التصريح بالكلم الوجودية مثل ما يكون محمولاتها بعض او
كالحال في الثلاثية الى موضوعاتها اسماء غير محصلة فان في الثنائية منها ينبغي ان يجعل
حرف السلب مرتين مرة مع الموضوع ومرة مع الكلمة او مع السور الا ان ارسطو
انما صرح منها بذوات الاسوار فقط فقوله فان هذا الصنف من الكلم يفعل
فيها اذا وضع هذا الوضع يعني بقوله اذا وضع هذا الوضع اي اذا جعل موضوعاتها
اسماء غير محصلة يعني ان هذا الصنف من الكلم يفعل في القضايا الثنائية ذلك
الفعل الذي كان يفعله حرف يوجد في القضايا الثلاثية وذلك ان الكلم في
القضايا التي محمولاتها كلم ينطوي فيها معنى الوجود الذي به يرتبط المحمول بالموضوع
كما كان ذلك في الثلاثية التي يصرح فيها بالكلم الوجودية ولما كانت المهملات من
الثلاثية اذا كان موضوعها اسما غير محصل انما يحدث السلب مرتين مرة مع الكلم
الوجودية ومرة مع الموضوع وكانت الكلمة المحمولة في الثنائية يدل بها على
ما يدل عليه حرف يوجد في الثلاثية وجب ايضا في مهملات الثنائية اذا كانت موضوعاتها
اسماء غير محصلة ان يعاد في سوالبها حرف السلب مرتين مرة مع الموضوع ومرة
مع الكلمة المحمولة كقولنا لا انسان يمشي لا انسان لا يمشي فانه كما لم يجز في
الثلاثية ان يقال في سلب قولنا يوجد لا انسان عدلا الا ان يقال ليس يوجد انسان
عدلا كذلك ليس يجوز في سلب قولنا لا انسان يمشي قولنا لا انسان لا يمشي بل ان يقال لا انسان
لا يمشي وكذلك الحال في ذوات الاسوار فانه ينبغي ان يجعل حرف السلب مع السور و
مع الموضوع جميعا حتى يصير سالبا مثال ذلك كل لا انسان يمشي ليس كل لا انسان يمشي
فليعمل من هاتين القضيتين قضيتان متناقضتان اثنتان موضوعهما هذا الاسم
غير المحصل ومما قولنا كل لا انسان يمشي سلبه قولنا ليس كل لا انسان لا يمشي فانه ليس يجوز
في سلب قولنا كل لا انسان يمشي ان يقال ليس كل انسان يمشي بل انما ينبغي ان يوضع حرف
السلب وهو قولنا لا انسان حتى يكون ليس كل لا انسان يمشي من قبل ان حرف السلب

الموضوع

الموضوع مع قولنا انسان انما يدل على رفع الموضوع فلذلك ليس يجري مجرى رفع الحكم و
لا ايضا يجزي حرف السلب الموضوع مع قولنا كل عن حرف السلب الذي يرفع الموضوع
وانما كان يجزي به لو كان قولنا كل له فضل ما في الموضوع بان يدل على ان المعنى الموضوع كلي
فيكون ح حرف السلب المقرون بكل يرفع المعنى ايضا او كليته المعنى ولا ايضا قولنا كل
له صنع في الامرين جميعا اعني في الدلالة على ان المعنى الموضوع كلي وان الحكم كلي حتى
يكون حرف السلب المقرون به يفعل الفعلين جميعا يرفع الموضوع فيجعله غير محصل
ويرفع كلية الحكم حتى يصير حرف السلب المقرون بالكلي سالبا لا ايضا مع ذلك على
ان المعنى الموضوع غير محصل بل قولنا كل ليس يدل على ان المعنى الموضوع كلي بل انما
يدل على ان الموضوع كلي بل انما يدل على ان الحكم كلي فقط فليستشهد ارسطو على ذلك بان قال و
قد تبين ذلك من قولنا الانسان يمشي ليس يمشي فان الفرق بين هاتين المهملتين و
بين قولنا كل انسان يمشي ليس كل انسان يمشي ان المهملتين يستعمل الحكم فيهما كليا و
الا فان قولنا الانسان يمشي ليس يبين كلية الموضوع فيه ان يحدث منه سور كلي وان
الانسان معنى عام ونوع وانه يحمل على الكثير وانما استفدناه بان كان معه سور كلي
فانا علمنا ان الانسان هو معنى كلي قبل ان يعلم السور فاذا كان كذلك فقولنا كل
له معه دلالة على ان الحكم كلي ولا دلالة ايضا على ان الموضوع كلي بل انما له دلالة الحكم فقط
لا في الموضوع فلذلك قال ارسطو فقد بان من ذلك ان قولنا كل وقولنا ولا واحد
ليس يدلان على شيء الا ان الايجاب او السلب للاسم كليا لا على معنى الاسم الموضوع معه
كلي فلذلك صار حرف السلب المقرون بقولنا كل ليس يغني عن حرف السلب الذي يكون
مع الاسم الموضوع ثم قال فاما الباقي فيجب ان يكون الزيادة فيه واحدة بعينها يعني
اللواحق بعد السور في سوالب القضايا التي موضوعاتها اسماء غير محصلة فيجب ان يكون
ما يراد فيها من حرف السلب المقرون بالموضوع واحدة بعينها في صنفي القضايا
الثنائية والثلاثية هذا المعنى هو الذي ان يفهم من قوله هذا والذي يكثره الحدث

ان ص

المعنى ص

الانسانية

من المفسرين يقولونه في شرح هذا القول فكله فضل لا يحتاج اليه ولا يليق بالفاظه
ولذلك ترى كثيرا مما يأتون به يضطرون الى ان يستكرهوا كثيرا من الفاظه الى ان
يحملوها على تلك المعاني وذلك انهم يزعمون ان الغرض وما كان منها لا يصلح فيه كلام الفيلسوف
الى قوله فيجب ان يكون الزيادة فيه واحدة فيهما ذكر الاشتراكات بين المقدمات الثنائية
والثلاثية ثم يستدرون في ان يذكر هو كل القسم ان بينها اشتراكات ثلثة
احدها ان في الثلاثية بالفعل هو في الثنائية بالقوة وهو ان الكلمة الوجودية
التي هي مصرح بها في الثلاثية هي منطوية في شكل الكلمة الوجودية فهذا احد
السابا هو لون هو حرف السلب يوضع في كلا الصنفين مع الكلمة
في المهملات هو في ذوات الاسوار مع الاسوار انه يستوي ان يكون مع الموضوع
لا مع المحمول هذه التي ذكروها كلها حق الا ان ارسطو لم يقصد بهذا القول الى
شيء من هذه الثلثة وانما يحتملها اللفظة احتمالا مستكرها على غاية ما يكون من
الاستكراه والذي شرحناه نحن مطابق الالفاظه مطابقة كاملة ثم ابتداء بعد هذا
يعرف اي قضية تعمل اصناف القضايا التي في كل جنس من الامور التي تعمل منه امثال هذه
القضايا يلزم بعضها بعضا وانها لا يلزم بعضها بعضا فعرفنا ولا ان التي لا يمكن ان يلزم
بعضها بعضا ولا يصدقان معا ولا على امر واحد بعينه هي المتضادات فقال ولما كان
السلب الدال على انه لا حيوان يوجد ولا فرضا الذي يقال فيه كل حيوان يوجد عدلا
فمن البين ان هذين لا يكونان في حال من الاحوال صادقين معا ولا على امر واحد بعينه
وقوله لا صادقين معا ولا امر واحد بعينه هو اعم من قولنا يلزم بعضها بعضا وذلك
انه صدق بعضها مع بعض على ضربين احدهما ان يكون صدق احدهما لازما ضرورة عن
صدق الاخر والثاني ان يكون قد اتفق فيهما ان كانا صادقين من غير ان يكون صدق احدهما
لازما ضرورة عن صدق الاخر مثل قولنا الانسان حيوان والفصل موثرة فانهما صادقان
معا وليس ولا واحد منهما يلزم صدقه عن صدق الاخر واما طلوع الشمس ووجود النهار فان

[في الهامش: بعينها — ان يذكروا س — والقضايا المتضاده]

الصدق
كل واحد منهما لازم عن صدق الاخر فلذلك لما يوصف فيهما معا وعرف انهما لا يجتمعان على
في وقت واحد ولا في شيء من الامور وجب من ذلك انهما ايضا متلازمين وانما قال ولا
على امر واحد بعينه ليكون الصدق معا بقيا كليا ثم قال واما المتقابلان فقد يكونان
في حال من الاحوال صادقين لا بالكلية يريد ما يحمل المتضادين فانهما يصدقان في حال من الاحوال
بعني في المادة الممكنة وليس صدقهما صدقا متلازمين فان صدق احدهما في المتضادين
فيما يصدقان فيه ليس ضرورة عن صدق الاخر ثم وصف بعد هذا القول الذي كرمه ما يلزم
كل واحد منهما الاخر فقال فاما الذي يلزم ويتبع فهي هذه اما قولنا كل انسان يوجد لا عادلا
فانه يلزمه قولنا ولا انسان واحد يوجد عادلا واما قولنا زيد يوجد انسانا لا عادلا
فانه يلزمه المقابل له وهو قولنا ليس كل انسان يوجد لا عادلا وذلك انه يجب ضرورة
ان يوجد واحد هذه مقايسة اخرى بين البسيطة والمعدولات وهو ان يعرف اي
المعدولات يلزم اي ذي بسيطة لزوما تاما وهو ان يتكافيا في اللزوم والمقايسة
التي سلفت يعرف بها انها اعم صدقا وانها اخص واقل صدقا وهذه المقايسات يعرف
بها اي بسيطة يساوي اي معدولة في الصدق واي معدولة يساوي اي بسيطة الصدق
والمفسرون يزعمون ان فرفوريوس الافلاطوني اعطى حين ما فسر هذا الموضع من كلام ارسطو
فاتوا في المتلازمات المعدولات والبسيطة فقال كل قضية بسيطة وافقت
معدولة لها ما في الكمية وخالفتها في الكيفية فان كل واحدة منهما يلزم الاخرى
ويتبعها كقولنا كل انسان يوجد لا عادلا وقولنا ولا انسان واحد يوجد عادلا فان
هاتين قضيتان متفقتان في الكمية ومختلفتان في الكيفية وفي المحمول فان محمول احدهما
محصل ومحمول الاخر غير محصل وكل واحد منهما على ما يقوله المفسرون يلزم الاخر
ضرورة وكذلك قولنا يوجد انسانا ما عدلا وليس كل انسان يوجد لا عدلا فان هاتين اتفقتا
في انهما جزئيتان واختلفتا في ان احدهما موجبة والاخرى سالبة وفي ان محمول
احدهما محصل ومحمول الاخرى غير محصل وكذلك قولنا كل انسان يوجد عدلا وقولنا

[في الهامش: في القضايا المتقابلة — في القضايا المتلازمة]

ولا انسان واحد يوجد لا عدلا واما انا فاني ما ادري كيف يتكافيان في اللزوم مع ما تقدم من
قول ارسطو واتفاق المفسرين في ان قولنا كل انسان يوجد لا عدلا انما يصدق اذا كان الناس
كلهم جايرين او لا جايرين ولا عادلين او بعضهم جايرا وبعضهم لا عادلا ولا جايرا ويكذب
اذا كانوا كلهم اطفالا او اذا كانوا كلهم مجانين او اذا كانوا كلهم عدولا او كان بعضهم
عدولا وبعضهم ما شئت من الباقين واما قولنا ولا انسان واحد يوجد عدلا فيصدق
اذا كان الناس كلهم جايرين واذا كانوا لا جايرين ولا عادلين واذا كان بعضهم جايرا
وبعضهم لا عادلا ولا جايرا ويصدق اذا كان الناس اطفالا او اذا كانوا كلهم مجانين فهو
يصدق على اكثر مما يصدق عليه قولنا كل انسان يوجد لا عادلا فما ادري كيف يصح قانون
برقلس مع اعتراف المفسرين بهذا وقولنا كل انسان يوجد عدلا انما يصدق اذا كان
الناس كلهم عدولا ويكذب اذا كانوا كلهم اطفالا او مجانين وقولنا ولا انسان
واحد يوجد لا عدلا يصدق اذا كان الناس كلهم عدولا او كانوا كلهم اطفالا او كانوا
كلهم مجانين فقد يصدق على اكثر مما يصدق عليه قولنا كل انسان يوجد عدلا وقولنا قد
يوجد انسان ما عدلا يصدق اذا كان كل انسان عادلا او كان بعضهم عادلا وما شئت
من الباقية وقولنا ليس كل انسان يوجد لا عدلا يصدق اذا كان الناس كلهم عدولا او بعضهم
عدلا وبعضهم ما شئت من ساير الباقية ويصدق اذا كانوا كلهم اطفالا او بعضهم اطفالا او
كلهم مجانين او بعضهم مجانين فهو يصدق على اكثر مما يصدق عليه قولنا انسان ما عدل
فما ادري كيف اجتمع هولاء المفسرون على الرضا بما يقولون برقلس وعلى ان ارسطو لم يقل
اما التي يلزم ويتبع كل واحد منهما الاخرى هي هذه بل انما قال ان التي يلزم ويتبع هل هي
متلازمة وما نلما او انما يلزم احدهما الاخر فقط ثم قال فاما قولنا كل انسان
يوجد لا عدلا فانه يلزم قولنا ولا انسان واحد يوجد عدلا وانما ذكر ان السالبة البسيطة
الكلية هي اللازمة للموجبة الكلية ولم يقل انهما يتكافيان في اللزوم وكذلك
قوله اما قولنا قد يوجد انسان ما عدلا فانه يلزمه ليس كل انسان يوجد لا عدلا ولم يقل

ان

ان قولنا ليس كل انسان يوجد لا عدلا يلزمه قولنا قد يوجد انسان ما عدلا فظاهر ما يقوله ارسطو انما
يدل على ما هو اقتضاه هولاء المفسرون من قول برقلس فان الذي يدل عليه قوله هو ان الاعم من
هاتين القضيتين يلزم الاخص والاخص يلزم الاعم ويتبعه فان قولنا كل انسان يوجد لا عدلا
فهو اخص من قولنا ولا انسان واحد يوجد عدلا فلذلك صار قولنا كل انسان يوجد لا عدلا يلزمه
قولنا ولا انسان واحد يوجد عدلا يلزمه قولنا كل انسان يوجد لا عدلا ويدل عليه انه لم يرد
انهما متساويتان في اللزوم والصدق وكذلك في الامثلة الاخرى التي حالها حالها فان الاخص منهما
يلزمه الاعم فلذلك صار قولنا قد يوجد انسان ما عادلا اذ كان اخص واقل صدقا ويلزمه
قولنا ليس كل انسان يوجد لا عدلا اذ كان اعم واكثر صدقا وقوله وذلك انه يجب ضرورة ان يوجد
واحد اما من يصحح قول برقلس فانه يفسر ان قولنا ليس كل انسان يوجد لا عادلا اذا كان يحكم بانه
ليس انسان لا عدل فانه يلزم ضرورة ان يوجد فيهم عدل او عدل واحد واما من لا يصحح ما قاله
هولاء المفسرون فانه يجعل هو لذلك انه يجب ضرورة ان يوجد احدا على قوله يوجد
انسان ما عدلا اى انه يصدق ولو كان العدل فيهم واحدا فقط فانه يجب ضرورة اذا
حكم انه قد يوجد انسان ما عدلا انه يجب ضرورة ان يوجد ولو واحد حتى يصدق
هذا القول عليه وبين ان الناس لو كانوا كلهم اطفالا او مجانين لكذب عليهم قولنا
انسان ما عدل وكان يصدق ان ليس كلهم لا عدل اذ كان قولنا لا عدل يدل
على رفع العدل عن شانه ان يقوله العدل والطفل والمجنون ليس من شان واحد منهما
يوجد له العدل في الطفل والمجنون ثم قال ومن البين ايضا انه في الاشخاص اذا كنا
متفقين في الجواب عن المسئلة بالايجاب والسلب ومثال ذلك جوابنا في المسئلة
عن سقراط هل هو عدل بان نقول لا فانا نقول سقراط فسقراط اذا لا عدل يعني اذا
كانت المسئلة الجدلية عن شخص ما مسئلة بايجاب وكان الجواب الصادق عنه
جوابا بالسلب لا الايجاب الذي صرح به السايل مثلا ان يكون المسئلة عن سقراط
هل هو عدل وهي مسئلة عن سقراط بايجاب وكان الجواب لسقراط بان يقول لا

قانون د

ما في د

والمسئلة الجدلية ه

الصادق في م

فقولنا يحتمل ان يكون اريد به انه لا عدل ويحتمل ان يكون اريد به ليس يوجد عدلا فانه قد يصلح ان
مكان ذلك قولنا سقراط لا عدل فيكون الموجب المعدول قد يلزم عن السلب في ذلك
ان المسئلة الجدلية قد يكون بان يقول القايل سقراط هل هو عدل او سقراط ليس
بعدل فيكون السؤال يجري النقيض معا وقد يكون المسئلة كاحد جزئي النقيض فقط
مثل ان يكون بايجاب فقط دون السلب كقولنا هل سقراط عدل وعلى المجيب عند
كلي هذين السؤالين ان يجيب بايهما شاء ان شاء بايجاب وان شاء بسلب على
حسب ما يرى انه لا ينفع له فان السؤال ان كان يجري النقيض معا فان فلمان يجيب بايهما
اختار الجواب فان كان السؤال بايجاب وحده فله ان يختار ان يجيب بالايجاب الذي صرح به
السايل وله ان يختار السلب الذي لم يصرح به فاذا كان مقصد السايل ان يتسلم
من المجيب ايجابا ما تصرح بالايجاب الذي قصد ان يتسلم من المجيب يستعمل الموجب
الذي يتسلمه في الموضع الذي يسل الموجب ان يستعمل فيه القياس مثل ان يكون
الموجب في موضع المقدمة الصغرى في الشكل الاول فلم يجبه السايل بالموجب الذي قصد
ان يتسلم منه بل اجابه بسالب مثل ان سقراط ليس يوجد عدلا وكان هذا السالبه
لو استعمله مكان المقدمة الصغرى لم يكن يأتلف له القياس فعند ذلك يكون المجيب
قد سلم ما لا ينتفع به السايل ويكون قد عاق السايل عن تاليف القياس غير ان السايل
اذا وجد موجبا معدولا يقوم مقام ذلك السالب البسيط ويلزم عنه فاستعمله مكان
الموجب الذي اراد ان يتسلم مكان له ذلك ولم يكن للمجيب ان يمنعه من ذلك فلذلك
اذا قصد السايل مسئلة عن سقراط هل هو عدل ان يسلم له المجيب نعم سقراط عدل
فلم يفعل المجيب ذلك بل اجاب بخلاف ما التمسه بان سقراط ليس بعدل ثم كان قوله
سقراط لا عدل لازما عن سقراط ليس بعدل فللسايل ان يقيم قولنا سقراط لا عدل
مقام قولنا سقراط ليس يوجد عدلا فيستعمله على انه موجب وليس للمجيب ان يمنعه ذلك
فهذا هو الذي قصد تبيينه وهو شيء انما افاده السايل ولكن المسئلة عن

الاشخاص

الاشخاص ليست يقع في الجدل وانما يقع في الخطابة والشعر فلذلك الصواب عندي ان
ارسطوطاليس في هذا الموضع انما اراد به السايل على طريق الجدل بل السايل على طريق الخطابة
فان المسئلة عن الاشخاص قد يكون في الخطابة ومع ذلك فان قولنا سقراط ليس يوجد عدلا
يصدق على سقراط في احواله كلها اذا كان طفلا وحين ما صار كهلا وجايرا او مجنونا واما
قولنا سقراط يوجد لا عدلا انما يصدق عليه اذا كان كهلا جايرا فهو اخص من السلب
بقول المفسر وانه لازم للسلب ولكن ينبغي ان يشترط ههنا ان السالب متى صدق على
سقراط وسقراط كهل لا جاير او لا عادل او لا جاير وهو كهل صحيح العقل فيلزم هذا
السلب قولنا سقراط لا عدل فهذا هو الذي يوجبه الاصول التي اعطاها ارسطو
اللهم الا ان يكون لهذا القول تاويل لم اعرفه الى غايتي هذه ثم قال واما في الحكم الكلي فليس
ما يقال فيه على هذا المثال حقا وانما الصادق فيه السلب يعني اذا كانت المسئلة عن شيء ما
بايجاب كلي وكان الجواب عنه ان يقول المجيب لا وذلك يحتمل ان يكون اراد بقوله لا ان ليس كل
انسان حكيم او قولنا كل انسان لا حكيم فاخبر انه احد المعدول مكان قوله لا كان كاذبا
بل انما يكون الصادق مكان قوله لا ان يقال ليس كل انسان حكيما على خلاف ما كان
الامر عليه في الاشخاص فان الجواب الصادق متى كان في الاشخاص بان يقول لا صدق معه
قولنا سقراط لا عدل واما في المسئلة عن الكلي بالايجاب اذا كان الجواب الصادق عنه
بان يقول لا فليس اخذ المعدول مكان قوله لا حقا لكن السلب البسيط فقط ومثال ذلك ان يقول
السايل للمجيب اكل انسان حكيم فيختار المجيب ان يقول لا فيبادر السايل فياخذ كل انسان لا حكيم
فيكون الذي اخذه كاذبا لا ينتفع به بل الصادق في قوله لا قولنا ليس كل انسان حكيما فان
هذا هو المناقض لقولنا كل انسان حكيم واما كل انسان لا حكيم فهو مضاد كقولنا
كل انسان حكيم وذلك ان قولنا كل انسان حكيم اذا صدق كذب معه قولنا كل انسان
لا حكيم كذب المضاد واذا صدق قولنا كل انسان لا حكيم كذب قولنا كل انسان حكيم
كذب المضاد واذا كذب احدهما كذب الاخر ايضا ولكن ينبغي ان يجيب في كل موضع من هذه

المتقابلة

المواضع بالاصل الذي اعطيناه عند المقايسة بين البسائط والمعدولات ثم قال واما
من قبل الاسماء والكلم غير المحصلة ومثال ذلك قولنا لا انسان او لا عدل فانه يظن انها
بمنزلة السلب من غير اسم او من غير كلمة وليس كذلك يريد ان التي تتقابل من قبل الاسماء
والكلم غير المحصلة المفردة مثل قولنا لا انسان او لا عدل فان قولنا لا انسان يقابل قولنا
انسان وقولنا لا عدل يقابل قولنا عدل وليس هذا التقابل هو تقابل الاقاويل بل مقابلة
شيء مفرد لشيء مفرد وهو شبيه بمقابلة السواد للبياض ومقابلة العدم للملكة
لا مقابلة قول لقول وكذلك المقابلة من قبل الاسماء والكلم وغير المحصلة يريد
بها هذا فاما المتقابلة من جهة تقابل الاسماء والكلم غير المحصلة المفردة و
الاسماء والكلم المحصلة المفردة مثل مقابلة قولنا لا انسان لقولنا انسان ومقابلة قولنا
لا عدل لقولنا عدل فانه يظن ان كل واحد من الاسماء والكلم غير المحصلة بمنزلة
قول سالب من غير ان يكون مع الاسم غير المحصل اسم اخر او من غير كلمة يقترن به وليس الامر
كذلك فان الاسم غير المحصل ليس هو بمنزلة قول سالب ثم قال وذلك انه واجب ضرورة
في كل سالب ان يصدق او يكذب ومن قال لا انسان وليس هو احرى بان يكون قد صدق او كذب
ثم قال ما لم يضف الى شيء ما بل هو دونه في ذلك لان قولنا لا انسان يفهم منه طبيعة ما
فهو احرى بان يكون يصدق اذا كان ما يفهم من قولنا انسان طبيعة تامة واحرى ان يكون قد كذب
اذا كانت تلك الطبيعة المعقولة عسى الا تستند الى موجود من خارج واما قولنا
لا انسان فليس يفهم ولا يوقع في النفس منه شيئا محصلة فكانه لا يوقع في النفس شيئا
فكانه لفظة لا تدل على معنى اصلا فيقال في ذلك انه صادق او كاذب فانها لا تدل شيء
وليس يقال فيه لا انه صادق ولا انه كاذب فقولنا لا انسان احرى ان لا يكون صادقا
ولا كاذبا فاذا كانت اللفظة المفردة التي هي محصلة الدالة على ذات و طبيعة
معقولة ليست يكون صادقة او كاذبة فالاسم غير المحصل اذ كان احرى بان لا يكون صادقا
ولا كاذبا او كان بان لا يصدق ولا يكذب فقد استعمل ارسطو في الاحرى و الاولى

لا انسان ط

قوله ص

الذي

الذي ذكر في طوبيقا هذا ما تكلم به فيه وبينه من امر القضايا الثلاثية التي موضوعاتها
اسماء محصلة ثم صار بعد ذلك الى ان بين مثل ذلك بعينه في التي موضوعاتها
اسماء غير محصلة معدولة التي سلف ذكرها فقال وقولنا كل لا انسان يوجد عدلا ليس
يدل على مثل ما يدل عليه واحدة من تلك ولا او تقابل لهذا القول قولنا ليس كل لا انسان
يوجد عدلا يريد ان التي موضوعاتها غير محصلة اذا كانت في نوع ما فليس يدل على
ما يدل عليه واحد من تلك التي موضوعاتها اسماء محصلة في ذلك النوع ولا يلزم
احدهما الاخر ولا يصدق واحدة من هذه مع شيء من تلك على ان هذه قد تجانس تلك
من قبل ان الاسماء غير المحصلة لما كانت تدل على الاعدام فان عدم الشيء مجانس
للشيء كقولنا لا انسان فانه يدل على ما ليس بانسان وشانه ان يكون انسانا فهو لاجل ذلك
غير مباين للانسان كل المباينة الا انه شيء اخر غير الانسان ثم اخبر ان القضايا التي
موضوعاتها غير محصلة في نوع ما هي ايضا في الحال الذي هي فيه تناسب ويلزم بعضها
بعضا حتى يلزم معدولاتها بسائطها وبسائطها معدولاتها في مثل الامثلة
التي كانت القضايا التي موضوعاتها اسماء محصلة من ذلك النوع فان قولنا كل لا انسان
يوجد لا عدلا لا يلزمه قولنا ولا انسان واحد يوجد عدلا وشريطة لزوم هذه
لتلك هي تلك الشريطة التي بها كان قولنا ولا انسان واحد يوجد عدلا لازما
لقولنا كل انسان يوجد لا عدلا وذلك هو قانون برقلس الا انهما لا يتعاكسان في اللزوم
لكن يعمل قانون برقلس في لزوم الاعم منها الاخص وكذلك سائر القضايا التي
فيها شرايط برقلس من التي موضوعاتها غير محصلة ثم لم يصرح بها ارسطو و
ذلك قولنا كل لا انسان يوجد عدلا يلزمه قولنا ولا انسان واحد يوجد عدلا و
قولنا انسان ما يوجد عدلا يلزمه قولنا ليس كل لا انسان يوجد لا عدلا ثم شرع بعد
هذا في اشياء اخر من امور القضايا ليست هي مما تقدم في شيء وهي امور تعم الثنائية
والثلاثية وذوات الجهة من ذلك قوله ولا الاسماء والكلم اذا بدلت اماكنها

وهو ص

في القضايا فلا لانها يبقى حال واحدة بعينها ومثال ذلك يوجد انسان عدلا يوجد عدلا انسان
وينبغي ان يشترط في هذه ان يبقى الموضوع موضوعا والمحمول محمولا فان الاسماء والكلم
اذا بدلت اماكنها بان ينطق بما هو الاول منها اخرا وفي الاوسط وذلك ان العادة لم تجر فيها
بان يستعمل الكلمة الوجودية الا في الماضي والمستقبل فقط ويجعلونها في وسط المحمول
غير انه اذا ارتد لفظة يوجد عن مكانها فجعل اول ما ينطق بها في اوسط ما بين المحمول و
الموضوع او بعدهما جميعا يبقى دلالة القضية تلك الدلالة الاولى المعتادة وذلك ان
في اللسان العربي ان يقال الانسان يوجد عدلا فلو قيل يوجد الانسان عدلا او قيل الانسان
عدلا يوجد كانت دلالة هاتين بعينها دلالة الاولى ولذلك لو بدلنا اماكن الاسم
المحمول والاسم الموضوع فقيل عدلا يوجد الانسان او عدلا الانسان يوجد فان استعمال
العرب لهذا الاخير خاصة لكانت الدلالة يبقى واحدة بعينها ثم قال ارسطو فان
الامر ان لم يكن كذلك وجب ان يكون لمعنى واحد بعينه سوالب اكثر من واحد غير انا قد
بينا ان الايجاب الواحد انما له سلب واحد يعني انه ان لم يكن دلالة الايجابين جميعا
دلالة واحدة وصارا مختلفي الدلالة لزم ان يكون لكل واحد من ذينك سالبتان وذلك
غير ممكن لان كل ايجاب فله سلب واحد لا سلبتان وذلك انه قولنا يوجد انسان عدلا وقولنا
يوجد عدلا انسان ان كانا مختلفي الدلالتين فليكن سلب قولنا يوجد الانسان عدلا قولنا يوجد
عدلا انسان ينبغي ان ينظر ما سلبه هل هو قولنا لا يوجد عدلا الانسان او قولنا لا يوجد عدلا
لا انسان هو سلب قولنا يوجد عدلا الانسان فينبغي ان يكون قولنا ليس يوجد عدلا انسان هو
سلب قولنا يوجد انسان عدلا لكن لقد قولنا ليس يوجد عدلا انسان سلبا بينا فهو قولنا يوجد
انسان عدلا وهذان السالبتان جميعا يناقضان ايضا قولنا يوجد عدلا انسان واذن
قولنا يوجد انسان عدلا له سالبتان تناقضانه وهما قولنا ليس يوجد انسان يوجد عدلا
واذن قولنا يوجد انسان عدلا وقولنا ليس يوجد عدلا انسان فيكون قد صار الايجاب الواحد
سلبان يناقضان وذلك محال فان قولنا يوجد انسان عدلا وقولنا يوجد عدلا انسان دلالتهما

ابدله

كما ان السالبتان ح

كما يناقض قولنا ليس يوجد انسان عدلا

دلالة واحدة فلذلك صار المناقض لكل واحد منهما مناقضا للآخر فقد بان ان الاسماء والكلم
اذا بدلت اماكنها الى ما جرت العادة في الاكثر ان ترتب فيها فان كان ذلك ايجابين كانت
دلالتهما واحدة وان كانت سالبتين كانت دلالتهما واحدة بعينها وهذا شيء ليس يخص الثلاثية
بل يوجد هذا في الثنائية كقولنا زيد قام وقام زيد غير ان اشتكك الامر في الثلاثية من
هذا اكثر ثم صار الى تبيين امر مضطر اليه في القضايا كلها فقال فاما الايجاب الواحد لكثير او كثير
لواحد وسلبه منه متى لم يكن ما يستدل عليه من الكثير معنى واحد فليس يكون ايجابا
واحدا ولا سلبا واحدا فايجاب محمول واحد لموضوعات كثيرة او محمولات كثيرة لموضوع
واحد يكون على ضربين اما ان يكون ايجاب محمول واحد على اسماء مترادفة واما ان يكون
على اسماء كثيرة متباينة فاذا كان الايجاب محمول واحد على اسماء كثيرة مترادفة
فان المستدل عليه من تلك الاسماء الكثيرة المترادفة معنى واحد بعينه فلذلك صار هذا
الايجاب ايجابا لواحد بعينه وكذلك متى حملت اسماء مترادفة كثيرة على معنى واحد بعينه
كان ذلك الايجاب ايجابا واحدا لان ما يستدل عليه من الاسماء الكثيرة معنى واحد
بعينه واذا كان الايجاب محمول واحد على اسماء كثيرة متباينة فاما ان يكون تلك
الاسماء المتباينة اسماء يمكن ان يقيد بعضها ببعض ويشترط بعضها في بعض واما
ان يكون اسماء لا يمكن ان يشترط بعضها في بعض ام ولا يوجد من الوجوه فاذا كان
كذلك اعني ايجاب محمول واحد على اسماء كثيرة متباينة لا يمكن ان يشترط بعضها
في بعض ولا ان يقيد بعضها ببعض لم يكن ان يكون ذلك ايجابا واحدا بل موجبات
كثيرة على عدد المحمولات فاما ايجاب محمول واحد على اسماء متباينة يمكن ان يقيد
بعضها ببعض فانها ما دامت غير مقيدة بعضها ببعض فان ذلك موجبات كثيرة على
عدد الموضوعات وكذلك متى حملت اسماء متباينة كثيرة على موضوع واحد
فمن قبل ان يقيد بعضها ببعض محمولات كثيرة فحدثت منها موجبات كثيرة على عدد
معاني تلك الاسماء واما اذا قيدت تلك الاسماء بعضها ببعض فان الذي يجتمع من جملة

وانه يمكن ان يكون لموضوع واحد محمولات كثيرة وبالعكس ١٥

بعض

ذلك صنفان احدهما شي يوجد لفظة مفردة يدل على ما يدل عليه جملة تلك المقيدات بعضها
وان الذي يجتمع من جملة تلك صنفان ومنها ما لا يوجد لها لفظة مفردة يقوم مقامها والتي
يوجد لفظة مفردة يقوم مقامها فهو حد او رسم والتي لا يوجد لفظة مفردة يقوم
مقامها فهو ليس بحد ولا رسم اما التي يوجد لفظة واحدة يقوم مقامها فهي يحمل جملة واحدة
ويحمل محمول واحد مفرد واما التي لا يوجد لفظة مفردة يقوم مقامها الا ان بعض اجزائها
مقيد ببعض مثل قولنا طبيب كاتب ابيض فان هذه الجملة قد يعد في المشهور او في بادي
الراي جملة واحدة فبعضها في العاجل على انها محمول واحد وان لم يكن قوتها واحدة مقولة
واما الايجاب في واحد لكثير او كثير لواحد وسلبه منه متى لم يكن ما يستدل عليه من الكثير
معنى واحد فليس يكون ايجابا واحدا ولا سلبا واحدا هذا انما اراد به الاشياء الكثيرة
المتباينة التي لا يمكن ان يقيد بعضها ببعض فانها ليس يمكن ان يكون ما يستدل عليه
من هذه الاسماء معنى واحد بعينه وان كان ذلك موجبا لم يكن موجبا واحدا بل موجبات كثيرة وان
كان سالبا لم يكن واحدا بل سوالب كثيرة واما اذا كان ما يستدل عليه من تلك الكثير معنى
واحدا كان الايجاب يكون ايجابا واحدا والسلب سلبا واحدا وذلك على ضربين احدهما
احدهما ان يكون ايجاب محمول واحد لاسماء مترادفة على موضوع واحد فان الايجاب ح
ايجاب واحد لان ما يستدل عليه من الاسماء الكثيرة معنى واحد والضرب الثاني هو ان يكون
المحمول اسماء كثيرة قيد بعضها ببعض واجتمع من جملتها ما قوته قوة لفظة مفردة
من حد او رسم فان ذلك الايجاب واحد وان كان سلبا فسلب واحد اعني بالايجاب الواحد
ليس متى كان الاسم الموضوع في ذلك الايجاب واحدا ولم يكن المحمول الذي حمل عليه
المجتمع من جملة ذلك الكثيرة المقيد بعضه ببعض معنى واحد مثل قولنا حي ذو رجلين اثنين
فان المجتمع من هذه الاسماء الكثيرة المقيد بعضها ببعض معنى واحد اذ كانت قوته
قوة اسم واحد بعينه وهو الانسان فانه شي كانت هذه الجملة بحسبها قوة شي واحد بعينه
لم يكن الايجاب الذي محموله هذا المحمول ايجابا واحدا واما اذا كانت الجملة ليست يدل على

معنى

ابيض
انسان

معنى واحد فليس هو محمولا واحدا ان اخذ محمولا ولا موضوعا واحدا ان اخذ موضوعا كقولنا
يمشي فان المجتمع من هذه الثلثة وان قيد بعضها ببعض فليس بمعنى واحد فلذلك اذا حمل هذا
على موضوع واحد لم الايجاب ايجابا واحدا او لا ان اخر هذا موضوعا وحمل عليه شي واحد
كان ايجابا واحدا بل كثيرا لكن في ظ هذا اللفظ ان يكون واحدا لانه قيد بعضه ببعض
ما شبه الحد او الرسم وما جانسهما فاذا كان كذلك ينبغي ان ينظر في كل كثير اوجب
او اخذ هل هي اسماء مترادفة او اسماء متباينة فان كانت مترادفة كان الايجاب
ايجابا واحدا وان كانت متباينة فينبغي ان ينظر هل يمكن ان يقيد بعضها ببعض
ام لا فان كان لا يمكن كان الايجاب ايجابا كثيرا وان امكن ان يقيد بعضها ببعض
فانها ما دامت غير مقيدة فالايجاب الكاين منها ايجابات كثيرة واذا قيد بعضها ببعض
واخذت الجملة فان كانت تلك الجملة يجتمع منها معنى واحد او يكون قوتها في الدلالة
قوة واحدة كان ذلك الايجاب ايجابا واحدا وان كان المجتمع منها ليس يحصل فيه معنى واحد
ولا كانت قوته قوة لفظة واحدة فان الايجاب ح يكون كثيرا وقال ارسطو واما
المجتمع من قولنا ابيض ومن قولنا انسان وقولنا يمشي فليس هو معنى واحد يعني بقولنا الانسان
ابيض ما هي ذكرناه فليس واحد وانه اوجب موجب لهذه شيئا واحدا لم يكن القول ايجابا
واحدا لكن اللفظ ح يكون واحدا فاما الايجاب فكثير بل ان اوجب هذا الشي واحد كان الايجاب
واحدا بل كثيرا على ذلك المثال وبما قاله وذلك لان قولنا انسان ابيض ماش ليس هو في التباين
مثل قولنا انسان وابيض وماش ولكن لفظ مجتمع من اجزاء قيد بعضها ببعض والقياس
يستعملون من هذه يقيد ببعض شي واحد وقد قال هو انه ليس ذلك معنى واحد وان
المجتمع من قولنا حي ذو رجلين ليس معنى واحد ولكن ينبغي قولنا حي ذو رجلين اي شي انه
واحد بالذات وفي مثل قولنا انسان ابيض ماش انه واحد بالعرض وهذا شي سنبينه بعد
قليل ثم قال ولما كان السوال الجدلي يقتضي جوابا اما بالمقدمة واما بالجزء الاخير من
المناقضة وكانت المقدمة جزءا من مقدمتي مناقضة واحدة فليس يجب ان يكون الجواب

ماشيين ح
والناس ح
والسوال في الجدلي ح

عن هذه واحدا اذ كان السؤال ايضا ليس واحدا ولو كان حقا وقد تكلمنا في هذا في كتابنا في المواضع
وانما قال هذا لان السؤال الجدلي هو سؤال يجمع فيه جزءا النقيض معا فيقال هل كل
كثرة خير او ليس كل كثرة خيرا ويكون قصد السائل من جزئي المناقضة احدهما الذي يمكن
ان يستعمل ايما اتفق جزء قياسه الذي يقصد في ابطال قول المجيب وانما يستعمل من اثنين ايهما الذي
قصده منهما ان تسلمه من المجيب يستعمله جزء قياس هو المقدمة لانه هو المعد وحده
دون نقيضه ليجعله جزء قياس الا انه تخير المجيب سؤاله ليكون جواب المجيب بعد ان يرى ايهما
هو الانفع له في ان لا يبطل وضعه اذا اسلمه معرض الى المجيب ان يسلم ما يظن السائل انه لا ينتفع
وما يرى ان وضعه يسلم فيسلمه ثم كذلك جعل بجزئي المناقضة لا باخذهما
فلذلك صار السؤال الجدلي يقتضي جوابا اما باحد الذي يقصد السائل ان يسلمه من
المجيب يستعمله جزء قياسه الذي يبطل به على المجيب وضعه وهو المقدمة واما بالجزء الاخير
من المناقضة كل واحد منهما قضية واحدة حملية والمقدمة منهما جزء من مناقضة
واحدة وقد كان معنى المناقضة الواحدة ان يكون محمولهما واحدا بعينه لا بالاسم
بل بالمعنى وكذلك موضوعهما فاذا كان كذلك فالمقدمة منهما اذا كانت قضية واحدة
فينبغي ان يكون محمولها معنى واحدا وموضوعها معنى واحدا بالعدد فاذا كان محمول
المقدمة اما اسما مشتركا واما جملة مجموعة من محمولات كثيرة مقيدة بعضها ببعض
ليس يصير من مجموعها معنى واحد لم يكن القضية قضية واحدة بل كثيرة وكذلك
لو كان موضوعها مشترك الاسم او كان مجموعات معاني كثيرة مقيدة بعضها ببعض
لا يصير من مجموعها معنى واحد كانت القضية كثيرة وكانت المناقضة الكافية
بينها ومن بين ليست مناقضة واحدة بل مناقضتين فكان يكون السؤال
الجدلي الذي جمع فيه جزءا مناقضة ليستا جزئي مناقضة واحدة بل كل واحد
منهما قضايا كثيرة على عدد المعاني التي في محمولها او في موضوعها فليس يكون السؤال
سؤالا واحدا بل سؤالات كثيرة فلذلك ليس يكون الجواب عن هذه السؤالات جوابا

وضع
الانفع
فيسلم

في الموضوع المشترك الاسم

واحدا بل اجوبة كثيرة على عدد السؤالات وقد يتفق في كثير من القضايا التي موضوعها اسم مشترك
ان يكون محمولها محمولا صادقا على المعنيين تحت الاسم المشترك وبعض من تقدم ارسطو
من المتفلسفين والجدليين يرون ان المحمول متى صدق على معنى اسم مشترك احد موضوع
قضية فان الجواب عن السؤال الجدلي فيها واحد لانه كان محمولها صادقا على معنى ذلك
الاسم المبدل الذي هو موضوع القضية فقال ارسطو ليس الجواب عنها جوابا
واحدا اذ كان السؤال ليس واحدا ولو كان حقا يعني ولو كان محموله صادقا على المعنيين
جميعا وذكر انه تكلم في هذه في كتابه في المواضع وانما خص السؤال الجدلي بالتحذير
من مثال هذه لان هذا التحذير ليس يحتاج اليه لا في الجواب السوفسطائي ولا في الجواب
الخطبي ولا في الجواب الشعري فان تلك الصنائع الثلث يستعمل فيها المغالطات
واما الجدل فانه اذ كان استعدادا للعلم واعدادا الموضوعات التي فيها يستعمل الجدلي
للعلم اليقيني ولم يكن يستعمل الاسم المشترك في شيء من العلوم اليقينية لم
ينبغ في الجدل لذلك للجدل دون الباقين من الصنائع الثلث وليس على المجيب
ان يصلح سؤال السائل بل على السائل ان يصلح سؤاله ثم يسئل وانما على المجيب الجدلي
ان يجيب عن السؤال الذي على السائل تصحيحه وليس عليه ان تصلح سؤال السائل لانه
ليس يقصد بجوابه تعليم السائل فلذلك ليس عليه ان يعلمه كيف الجدل وكيف
السؤال الجدلي وانما يلزم المجيب ان يقبل السؤال الفاسد في المسائل العلمية لان
على المجيب عند ذلك ان يعلم السائل ولذلك متى سأل المتعلم باسم مشترك فعلى
المعلم ان يقبل السؤال ويصلحه على السائل ويعلمه فلما كان كذلك لم يأمر ارسطو
ان نقول قائل لن السائل عن تحديد الشيء مثل قولنا ما هو الشيء متى كان اسما مشتركا
فسال مثلا ما العين وكان على المجيب ان يقبل السؤال ويجيب عن مسئلته فاذن ليس كل
سؤال ينبغي ان يتجنب فيه الاسم المشترك فلذلك قال فان السؤال عن شيء ما هو ليس
سؤالا جدليا وانما هو سؤال يقصد به تفهم معنى الشيء ما بحده او برسمه او باسم له اخر

جواب
المحمولة

اعرف فلذلك صلح ان يستعمل فيه ان يستعمل الاسم المشترك الى معانيه والسؤال
الجدلي ليس يقصد به استفهاما عند المجيب في ذلك ليعلم المجيب ويتعلم السايل بل يجب ان يكون
السايل قد احاط في السؤال الجدلي ان يختار المسئول احد جزئي المناقضة ايهما شاء
فيما يظن انه اجرى ان يحفظ بتسليمه وضعه فلذلك يجب ان يكون معرفة السايل بما يقصد
تسلمه مثل معرفة المجيب بسؤاله يحمل سؤاله سؤال تقرير والا كان تعلما او مغالطة
او سوفسطائية معروفة بالجدل ولذلك سعى الا يجيب على طريق الجدل الا متعلما او لا
مغالطا او لا من لا تميز له بالطريق التي يخص الجدل فلذلك وجب بحسب الاسم المشترك
ثم فلا يفصل المجيب بالاسم المشترك التي ذكرت ولما تقدم فاخبر ان المحمولات الكثيرة
اذا اوجبت لموضوع واحد واوجب محمول واحد لموضوعات كثيرة فان الايجاب يكون
ايجابات كثيرة وكانت تلك المحمولات الكثيرة التي يوجب لموضوع واحد منها لا يمكن
ان يشترط بعضها في بعض ومنها ما يمكن ان يشترط بعضها في بعض واخبر ان التي يشترط
بعضها في بعض منها ما يكون المجتمع منهما معنى واحد ومنها ما يكون المجتمع منهما
معاني كثيرة واخبر ان تلك المحمولات التي يشترط بعضها في بعض ولا يجتمع من جملتها معنى
واحد فانها اذا حملت على موضوع ما لم يكن الايجاب ايجابا واحدا بل كثيرا وانه انما
يكون الايجاب ايجابا واحدا اذا كان محموله مجتمعا من معان قيد بعضها ببعض حتى يكون
المجتمع من ذلك معنى واحدا فاسد لى لان يبين اي المحمولات التي تحمل فرادى واذا
قيد بعضها ببعض اجتمع من جملتها شيء واحد وانها اذا قيد بعضها ببعض لم يجتمع
من جملتها معنى واحد وباي احوال ينبغي ان يكون حتى اذا اجتمعت اجتمع منها
معنى واحد وباي احوال يكون حتى اذا جمعت لم يجتمع ههنا معنى واحد واما
المحمولات الكثيرة التي لا يمكن ان يقيد بعضها ببعض فلم يحتج اليها لظهورها و
ذلك بين انها هي المتقابلات المحمولات فانه لا يمكن ان يشترط الشيء في مقابله ولا
ان يقيد بمقابله وما عدا المتقابلات من المحمولات فانه يمكن ان يشترط بعضها

بالسؤال اذا كان بالمحال صح

اذا جمعت ر

المحمولات

وبعض

في بعض ويقيد بعضها ببعض والاشياء التي تحمل فرادى فيصدق ولا يكون كل واحد منها فضلا له
اذا حمل وحده على حياله فان كثيرا منها اذا قيد بعضها ببعض صار كاذبا او بعضها يصير فضلا
من القول وهذيانا او بعضها ليس يكون كذبا ولا فضلا ويصح التقييد ولكن لا يكون
المجتمع منها معنى واحد وبعضها اذا قيد بعضها ببعض لم يصير ولا واحد منها فضلا ولا كذبا
وليس يكون المجتمع منها كثيرا بل يكون المجتمع من جملتها معنى واحد وهو يلتمس ان يعرف
ما يميز به بعض هذه عن بعض ورام ان اي المحمولات اذا حملت فرادى صدقت ويكذب
اذا جمعت وانها اذا حملت فرادى لم يكن في شيء منها فضل فاذا حملت مجموعة
كان بعضها فضلا وانها لا يجتمع من جملتها شيء واحد وانها يجتمع من جملتها معنى واحد
وذكر انه ليس سعى ان يتبع حال مجموعها في الصدق والكذب حال افرادها حتى اذا نظر
اليها وحملت فرادى فصدقت او لم يكن فيها فضل يظن لاجل ذلك انها ايضا اذا
حملت مجموعة صدقت بل لا يعتبر امر المجموع حال افرادها فقال ولما كانت الاشياء
التي تحمل فرادى بعضها يحمل اذا جمعت حتى يكون المجتمع كله واحدا وبعضها ليس كذلك
فقد انطوى في قوله من بعضها ليس كذلك الاقسام الباقية لان التي يصير مجموعها محمولا
واحدا اجتمع فيها بقي الثلث الباقية وهي الا يكذب والا يكون في شيء منها فضل
والا يكون المجموع منها محمولات كثيرة وكذلك صار قوله ليس كذلك يشتمل على الثلثة
الباقية ويريد بقوله فينبغي ان يحصر الفروق في ذلك يعني الفصول التي يتميز بين هذه
الاربعة فان الذي ينفصل به بعضها من بعض هو السبب في ان صار كل واحد منها بالحال
التي يوجد عليها ثم قال فان انسانا من الناس قد يصدق عليه القول فرادى بانه حي
وبانه ذو رجلين ويصدق ايضا ان يقال عليه هذا انه شيء واحد وقد يصدق القول عليه
بانه انسان وبانه ابيض ويصدق ايضا ان يقال عليه ابيض حقا والقول بانه طبيب حقا
فواجب ان يكون طبيبا بصيرا يقصد بهذا ان يبين ان كثيرا من المحمولات اذا قيد
بعضها ببعض صدق واذا افرد بعضها عن بعض صدق ايضا وكثيرا منها اذا قيد بعضها ببعض كذب

واما ان ر

واذا قيلت فرادى صدقت مثل قولنا فى انسان طبيب غير حاذق فى طبه ووافق ان كان
بصيرا بالهندسة فصدق عليه انه بصير فى بصر بصناعة اذا ابصر بالصناعة الهندسة
واذا قيل طبيب بانه بصير فقيل طبيب بصير بصناعته كان القول كاذبا وقولنا فان
انسانا من الناس قد يصدق القول عليه فرادى انه حى وانه ذو رجلين ويصدق عليه
هذان لشى واحد هذا المثال لما اذا قيد بعضه ببعض اجتمع منهما شىء واحد وقوله
وقد يصدق القول عليه بانه انسان وانه ابيض ويصدق ايضا ان يقال عليه هذان الشىء
واحد هذا مثال لما اذا قيد بعضه ببعض لم يجتمع منهما معنى واحد ولا انه يشارك
ما يجتمع منه معنى واحد فان هما جميعا يصدق وجعلهما جميعا مقابلا لما اذا
قيلت فرادى صدقت واذا جمعت كذبت ثم اخبر ان من قال ان التى تحمل فرادى فيصدق
انها اذا جمعت صدقت ايضا وجعل سبب صدقها مجموعة صدقها فرادى او جعلوا
اعتبار صدقها مجموعة بصدقها فرادى او قالوا كلما صدقت فرادى فانها يصدق
مجموعة وكل ما قيلت فرادى ولم يكن فيها فضل فانها اذا جمعت لم يكن ايضا فيها
فضل يلزمه من ذلك اشياء كثيرة شنعة واحسبه يومى بهذا القول الى من
يطلب حدود الاشياء بطريق القسمة ويرى انه يجتزى فى جميع ما شانه ان يوجد
فى تحديد الشى بطريق القسمة ويرى انه يجتزى فى جميع ما شانه ان يوخذ فى تحديد الشى
من طريق القسمة فقط من غير حاجة الى شىء اخر سوى القسمة مثل ما يرى ذلك قوم
من اصحاب افلاطن فانهم يعزون ذلك الى افلاطن فانه يرى ان يعتبر له القسمة فى التحديد
هذه المنزلة حتى يستغنى عن القياس وعن طريق اخر سوى طريق القسمة فاخذ جميع
ما يلم به الحد واولئك ينبغى ان يقولوا ان الاشياء التى يصدق فرادى فانها اذا
جمعت فى الحمل صدقت ولم يكن فيها فضل فانها لم يكن فيها فضل فارسطو فصل
بهذا فيضا ما قالوه من ان كل ما يصدق فرادى ولم يكن فيه فضل فانه اذا جمع ايضا
صدق ولم يكن فيه فضل وان من قال ذلك يلزمه شنع ثم اخذ ان يحصى الاشياء

الشنعة

ان يقال له

ان يقال له

الشنعة التى يلزمه فقال وذلك ان قولنا اى حملنا على انسان من الناس مثل زيد ان زيدا هو انسان
هو قول حق وقولنا على زيد ان زيدا ابيض ايضا هو حمل صادق فيجب ان يكون القول عليه كذلك
صادقا ايضا وذلك انه يصدق عليه ايضا ان يقال زيد انسان ابيض ثم يصدق عليه ان يقال
الابيض عليه وحده من غير ان يقيد بانسان فيقال ان زيدا ابيض فيصدق وذلك
على حياله وقد صدق عليه ان يقال فيه انسان ابيض فان كان القول عليه انه انسان ابيض صادقا
وقولنا عليه انه ابيض من غير تقييد صادق ايضا فيجب ان يكون القول عليه بان يجمع الابيض
الى انسان ابيض صادقا ولا يكون فضلا حتى يقول عليه الابيض انه انسان ابيض ثم اذا
صدق عليه بعد ذلك ان انه ابيض وحده لزم اذا قيد بالانسان الابيض الا ان يكون فضلا وان مر
ذلك بلا نهاية فهذا احد ما الزم والثانى بان قال وقد يقول عليه ايضا بانه طبيب وبانه
ابيض وبانه يمشى وقد يجوز ان يقع عليه ايضا هذا مرارا كثيرة بالتركيب بلا نهاية فهذه الشناعة
الثانية وهو ان زيدا قد يحمل عليه انه انسان وانه طبيب وانه ابيض وانه يمشى ويجمع هذه
جميعا فيحمل عليه ثم يفرد عليه كل واحد من هذه فان كان كل ما يصدق فرادى اذا جمع صدق
فانه يلزم اذا قيل فى زيد انه انسان طبيب ابيض يمشى ابيض طبيب انسان طبيب ابيض فى هذه
تركيبات بلا نهاية ثم ذكر الشنعة الثالثة فقال سقراط هو سقراط وهو انسان
فهو سقراط انسان وان كان انسانا وكان ذا رجلين فهو انسان ذو رجلين فهذه الثلثة هى
ايضا شنعة من جهة الشنعتين الاولين فان فيها ايضا تكريرا الا انه ليس تكريرا للشى الواحد
باسمه مرارا كثيرة كانه شى لازم لشى فاما اذا قلنا فى هذا المجالس مثلا انه سقراط
لزم ضرورة ان يكون انسانا وان قلنا فى زيد انه انسان لزم ضرورة ان يكون حيوانا وان
قلنا فى زيد ايضا انه انسان لزم ان يكون ذا رجلين فهذه اللوازم اذا قيد بها الاشياء التى
عنها لزمت هذه كان ايضا هذيانا كقولنا زيد هو انسان حيوان او انسان ذو رجلين
كانه قد يوجد انسان ليس بحيوان وليس فى طباعه ان يكون ذا رجلين بل ذا جناحين
الا ان هذه من انها اذا قيلت فرادى صدقت ولم يكن ولا واحد منها واذا جمعت

ان كان له

كان الثاني منها فضلا بل هذيانا مثل قولنا زيد انسان حيوان متى قصدت بالحيوان ان يحمله
شريطة في الانسان او شرطت لا هذا الحال بين فقلت هذا الجالس هو زيد انسان وقصدت
ان يحمل الانسان شريطة في زيد وكذلك قولنا زيد ناطق حيوان او الانسان هو ناطق
حيوان فانه فضل وهذيان فلذلك قال فقد بان من ذلك انه من قال ان الثاني يجب وجوده
على الاطلاق فقد يلزمه من ذلك ان شنعه من اردان من قال ان كل ما حملت فرادى وكانت
صادقة او كانت غير فضل فانها اذا حملت مجموعة صدقت ولو لم يكن فضلا فقد يلزمه
من ذلك ان يقول اشيا شنعة يشير هذا الى اصحاب الفسمة وافلاطون فيما احسب وان
كانت ههنا اشياء اذا حملت فرادى صدقت واجتمع فيها معنى واحد وههنا اشياء
اذا حملت فرادى صدقت ايضا ولو يكون منها فضل واذا جمعت كان منها فضل وان صدقت
واشياء اذا حملت فرادى صدقت واذا جمعت كذبت فقال الاجل ذلك فحري الان
نضف كيف ينبغي ان يوضع يعني نصف كيف ينبغي ان يجد كل واحد من هذه بفصول
يميز بعضها عن بعض ثم شرع في ذلك فقال فنقول ان ما كان من المعاني التي يحمل ومن
المعاني التي يقع عليها الحمل انما يقال على شي واحد بعينه او بعضها على بعض بطريق
العرض فان هذه ليست يصير شيئا واحدا قوله بعينه المعاني التي يحمل والمعاني التي عليها
يقع الحمل فانه ليس انه جعل المعاني صنفين صنفا سماه المعاني التي يحمل هي المعاني المحمولة
ويرى ان المعاني التي يقع عليها الحمل الموضوعات التي عليها يحمل فبعض المفسرين يرى
ان المعاني التي يحمل تلك المعاني المحموله فكانه قال ما كان من المحمولات ومن الموضوعات
واخرون منهم يرون ان المعاني التي يحمل هي المعاني الكثيرة التي شانها ان يحمل على موضوع
واحد فيرون ان المعاني التي عليها يقع الحمل هي المعاني التي يمكن ان يشترط بعضها في
بعض وذلك ان المعاني الكثيرة التي شانها ان يحمل على موضوع واحد منها ما يمكن ان يشترط
بعضها في بعض ومنها ما لا يمكن ومثال ذلك الزوج والفرد فان شانهما ان يحملا
على العدد وليس يمكن ان يشترط احدهما في الاخر وبالجملة المتقابلات فان شانها

يكون م

ان يوجدا و يحمل على موضوع واحد ولا يمكن ان يشترط بعضها في بعض والتي ليست متقابلات
ومنها ان يحمل على موضوع واحد وان بعضها يمكن ان يشترط في بعض مثل الابيض والطبيب و
المهندس واشباه ذلك فكانه قسم المعاني الكثيرة التي شانها ان يحمل على موضوع واحد
الى ما لا يمكن ان يحمل بعضها على بعض ولا يشترط بعضها في بعض وقوله انما يقال على شي واحد
بعينه اراد به المعاني الكثيرة التي شانها ان يحمل على موضوع واحد كلها ما كان منها لا يمكن
ان يشترط بعضها في بعض وما كان منها يمكن ذلك فيه وقوله او بعضها على بعض اراد به
ما يمكن ان يشترط بعضها في بعض او يحمل بعضه على بعض ولو حملا جزئيا وقوله بطريق
العرض يعني ان يفهم من كل واحد من الصنفين فقال ما كان من المعاني الكثيرة التي
شانها ان يحمل على موضوع واحدا انما يحمل كل واحد منها على ذلك الموضوع بطريق العرض
فان كل واحد من تلك المعاني اذا قرن بموضوعه لم يجتمع منها معنى واحد وكذلك
المعاني الكثيرة التي شانها ان يحمل على موضوع واحد وكان يمكن ان يحمل بعضها على بعضها
ويشترط بعضها في بعض الا ان حمل بعضه على بعض بطريق العرض فان بعضها في بعض لم يجتمع
من جملتها شي واحد والمعاني الكثيرة التي يحمل على شي واحد ويمكن ان يشترط بعضها في
بعض فانها قد يكون في كثير منها ان يكون محمولا على ذلك الموضوع الواحد بذاته الا ان
بعضها يحمل على بعض بطريق العرض وكثير منها يجتمع فيها الحكم بالفرض من جهتين و
ذلك ان كل واحد منها يكون محمولا على ذلك الموضوع الواحد بطريق العرض وبعضها
ايضا على بعض بطريق العرض مثال ذلك قولنا في زيد انه ابيض وانه حار المزاج فهذان
مما له بالعرض مثال ذلك قولنا في زيد انه ابيض واخذهما بطريق العرض ايضا غير
ان المحمولات الكثيرة اذا كان كل واحد منها في ذلك الموضوع الواحد بطريق العرض
كان بعضها البعض ايضا بطريق العرض فاخذ في جميع هذه ان مجموعها اذا كان بعضها
مشترطا في بعض لم يمكن ان يصير منها شي واحد ومثال ذلك قولنا في انسان وانه
طبيب في الناس ابيض فليس قولنا انه ابيض وانه طبيب معنى واحدا وذلك انهما جميعا عرضات

العرض

حملا شيئا واحدا يعني اذا قلنا انه ابيض وزيد الذي قيل فيه زيد ابيض فليس وجوده هو انه
يعني ليس الابيض دالا على جوهر زيد ولا الطبيب ولا ايضا زيد دال على جوهر الابيض ولا الطبيب
ايضا زيد دال على جوهر الطبيب ولا الطبيب على جوهر الابيض فليس يجتمع من قولنا زيد ابيض
طبيب معنى واحد ولا انا نعني ان كان ذلك في الانسان على الاطلاق فان الابيض يحمل على الانسان
بالعرض فقولنا الانسان ابيض ليس يجتمع منهما واحد واما الطبيب فقد يمكن ان يقول فيه
قايل ويسال كيف لم يصر محمولا على الانسان بذاته فان الطبيب ان لم يكن انما للانسان على معنى انه
يدل على جوهر الانسان فهو ذاتي للانسان من قبل ان الطب والطبيب يوجد للانسان بما هو
وحده لان الطب صناعة ما والصناعة انما يكون كيفية في الجزء الناطق الذي به يكون
الانسان انسانا فكيف يمكن ان يقال في الطبيب انه للانسان بالعرض فالجواب في ذلك انه
نفسه ان يكون اراد بقوله بطريق العرض ما كان وجوده على التساوي او على الاقل
من الممكنات وما وجوده بالاتفاق وهو ما يقال في الشيء انه بطريق العرض على الوجه
الاعم فاذا كان كذلك فالطبيب وجوده ليس بضروري ولا على الاكثر فهو موجود بطريق
العرض على هذا الوجه وقوله وان كان القول ابيض بالابيض طبيب صادقا فليس يجب ولا من ذلك
ان يكون معنى انه طبيب وانه ابيض معنى واحدا وذلك ان الطبيب بطريق العرض ما كان
ابيض يريد به ان حمل الطبيب على الابيض وان كان صادقا فليس يلزم ولا من صدق الطبيب
على الابيض ان يكون معنى ان الابيض طبيب ومعنى ان الطبيب ابيض معنى واحدا وذلك
ان الطبيب بطريق العرض ما صدق عليه الابيض فيجب من ذلك الا يكون ان الطبيب ابيض
وان الابيض طبيب يجتمع منهما معنى واحد وايضا يصدق الابيض على الطبيب لاجل طبه ولا
الطبيب يصدق على الابيض لاجل بياضه ومن قبل ذلك صار الطبيب ليس بصيرا على الاطلاق
الا اذا كان بصيرا بالطب فان قولنا بصير ليس يصدق على الطبيب اذا كان قد اتفق في
الطبيب ان كان مهندسا وبصيرا بالهندسة وغير بصير بالطب فان هذين اذا
قيل كل واحد منهما على الانفراد صدق على زيد مثلا واذا جمع كذب وقوم من المفسرين

يزعمون

الانسان ابيض

وان الصناعة كيفية

معنى قولهم بطريق العرض

معنى

الطب

يصدق عليه

يزعمون ان كذب هو لاجل ان الانسان اذا كان بصيرا بعينيه ثم كان متخلفا في الطب فانه
ان يقال انه بصير اذا افرد قولنا انه بصير وحده ونعني به انه بصير بعينيه فاذا قيل فيه انه طبيب
بصير كذب لان البصير بالطب غير البصير بالعين فهذا قالوه ليس يليق ان يكون ارسطو
اراده لان البصير بالعينين والبصير بالطب انما يسميان بصيرا باشتراك الاسم لا بالمواطاة
فلذلك ليس يمكن ان يحمل شريطة في الطب بل البصير بالهندسة والبصير بالطب انما يقال
البصير عليهما بالتواطؤ لا باشتراك الاسم فلذلك يمكن ان يحمل معنى البصير شريطة
في الطب وانما يكذب على الطبيب لانه يمكن ان يحمل شريطة في الطب متى لم يكن في ذلك المعنى موجودا
في الطب واما البصير بالعينين فانه اذا اشترط في الطبيب فانه وان كان بالعرض فليس كاذبا عليه
وهل يجد الشريطة الا مثل شريطة البياض فيه فانا لو قلنا طبيب ابيض ما كان يكون
الابيض على الطبيب كاذبا وان كان بالعرض واذا كان الطبيب غير حاذق بالطب فانما
يكذب عليهم معاني البصير البصر الذي يعني به الحذق في الصنائع لا البصير بالعينين
والحذق في الصناعة انما اخذ ذلك البصير في العينين باسم البصر فقط ولو كان الشيء ايضا
في المحمولات شريطة اللفظ في اللفظ لكان يكون الذي قالوه عسى ان يكون حاذقا
فاما اذا كان الاشتراط هو اشتراط معنى في معنى يفسد معنى في جميع معنى الى معنى
فان جمع البصر بالقياس الى طبيب غير حاذق بالطب ليس يكذب وانما يكذب اذا
جمع اليه معنى البصر الذي يعني به الحذق بالصناعة اذا اتفق ان كانت له صناعة
اخرى غير الطب وكان حاذقا فيها فان البصير الذي يعني به معنى الحذق في الصناعة
هو في الصناعتين جميعا معنى واحد بعينه والبصير يقال عليهما بالتواطؤ
فلذلك سعى ان يفهم من قولنا الطبيب ليس بصيرا على الاطلاق هذا المعنى كما قاله
المفسرون ثم قال بل هو حي ذو رجلين يعني ان الانسان ليس بطبيب ابيض ولا طبيب بصير
ولا الطبيب الابيض اذا حمل عليه صادقا مجموعهما شيئا واحدا لانهما جميعا عرضان في الانسان
وكل واحد منهما يحمل على الاخر بطريق العرض بل الانسان او زيد حي ذو رجلين فان

المجتمع من قوله حي وذو رجلين شي واحد بعينه وذلك ان هذين ليسا للانسان بطريق العرض ولا احدهما للاخر بطريق العرض فلذلك صار مجموعهما شيئا واحدا وامكن ان يشترط شي ما في احد اذا كان احدهما محصورا في حد الاخر او كان حد الحد الاخر واحرى من ذلك ان يكون احد المعنيين هو المعنى الاخر بعينه فان هذين ليس يجوز ان يحمل احدهما شريطة في الاخر فان الشي لا يجوز ان يحمل شريطة في ذاته ولا اذا كان حد الاخر يحمل شريطة في الاخر لانه يحمل ايضا شريطة في ذاته ثم قال فلذلك كثيرا ما لا يمكن ان يقال ابيض ابيض فقوله كثيرا ما لا يمكن يشبه ان يكون اراد انه لا يمكن ان يقال كثيرا ابيض ابيض اي لا يمكن ان يكثر التكرير ويحتمل ان يكون اراد به معنى اخر وهو انا نقول في كثير من الاشياء انه ابيض ابيض يريد بالابيض الثاني تكثير ذلك البياض بعينه والاخبار عن افراطه فلذلك يقول في الشي انه صغير صغير ونحو ذلك بالتكرير اذا اريد به هذا المعنى فهو صحيح واذا اريد به شريطة ذلك المعنى في ذاته فقط فليس يسمي ان يكرر ثم قال ولا ان يقال ان الانسان حي او ذو رجلين ثم اعطى السبب فيه وقال وذلك انا قد حصرنا في قولنا انه انسان انه حي وانه ذو رجلين يعني انا لحي وذا الرجلين هما جميعا جزءا حد الانسان فاذا اشترطنا في الانسان فقد كرر من يريد جعل الشيء شريطة في ذاته فيكون ذلك او كاذبا واما ما لم يكن ولا واحد منهما جزء حد الشي وكان احدهما اخص من الاخر فان الاخص يمكن ان يجعل شريطة في الاعم مثل الناطق والحيوان فليس واحد منهما محصورا في حد الاخر والناطق اخص من الحيوان فهو يمكن ان يجعل شريطة فيه والحيوان لا يمكن ان يجعل شريطة في الناطق لان الشريطة هي التي يتميز بها اجزاء الشي بعضها عن بعض والمحمول متى كان اعم من الموضوع او مساويا له لم يمكن ان يتميز اجزاء الموضوع بعضها عن بعض لا ما هو اعم من الموضوع ولا ما هو اخص وهذا الذي ذكره ارسطو هو نافع جدا عند المجد التحديد وبهذا ينحل مسائل القديم الذي جاء به اطريطياس وهو قوله لم يكن قولنا

ذلك

وحل المسايل

ناطق في تحديد الانسان مغنيا عن قولنا حيوان كما كان قولنا حيوان مغنيا عن ان يشترط فيه قولنا حساس فانه لو لم يجز ذلك لكان قولنا حيوان لا يجزي ان يشترط معه حساس وذلك ان الناطق اذا وضع محمولا على شي يلزم ضرورة ان يكون حيوانا فلما لم يوجد ناطق لا حيوانا لم يوجد حيوان لا احساس ثم قولنا حيوان مغنيا عن قولنا حساس ولو اشترطنا الحساس لكان فضلا ولذلك اذا اشترطنا الحيوان مع الناطق كان فضلا فانه يحل ما قاله ارسطو فان لزوم الحساس على الحيوان هو لزوم وجود الشيء عن وجود جملته فلذلك لما كان الحساس جزء الحيوان او جزء حده كان اشتراطه اعادة ما قد حمل مرة وكان تكرير الشي الواحد مرتين وذلك فضل ولزوم الحيوان على الناطق ليس لزوم الشي عن الشي بل هو لزوم شي اخر خارج عن ذات الشي فلو نقص الحيوان من حد الانسان الزال عنا معرفة احد جزئي ما يتجوهر به الانسان وانما كنا نعرف احد جزئيه فقط فالفصل ابدا انما يدل على احد جزئي ما يتجوهر به الشي والحد لما كان يلخص الاجزاء التي بها يتجوهر الشي كان اقتصارنا على الفصل وحده من غير تصريح بالجنس اقتصارا على احد جزئيه فقط فلذلك يلزم ضرورة ان يصرح بالجنس مع الفصل اذ كان ليس يحصر الجنس في الفصل على انه جزؤه فلذلك لم يكن ذكر الحيوان مع الناطق فضلا اذا لم يكن اعادة في الشيء مرتين مثل ما كان اعادة الحساس مرتين ثم انه بعد هذا قصد ان يعرف الفصول بين الاشياء التي اذا صدقت مجموعة كذبت فرادى وتميز بينها وبين التي تصدق مجموعة وتصدق فرادى فقال ولكن قد يصدق القول على الشخص الواحد مجموعا وفرادى حتى يكون حملها مجموعة في الصدق فحملها فرادى وحملها فرادى مثل حملها مجموعة فان هاهنا اشياء كثيرة تحمل على شيء واحد بعينه متقيد بعضها ببعض واذا افرد بعضها عن بعض صدقت ايضا كقولنا في زيد انسان انه ابيض فانا اذا افردنا كل واحد منهما فقلنا زيد انسان زيد ابيض كان صادقا فيكون حمل على كل واحد من هذين على حياله في الصدق مثل حملهما مجموعين الا ان ذلك ليس يكون هكذا دائما بل قد

جزء

شخص

يوجد اشياء اذا حملت مجموعة الى غيرها صدقت واذا افردت كذبت فانه متى كان شيئان اذا
اشترط احدهما في الاخر صار الشريطة وكان يحصر في الشريطة شي مناقض الذي فيه
شرطت الشريطة شيء مناقض الشريطة فان احدهما اذا افرد في الحمل على شي فصدق
كذب الاخر فامثال هذه اذا جمعت فصدقت فانه اذا افرد احدهما على شي وصدق
كذب الاخر وانما يحصر في احد الشيئين مناقضه للاخر باحد ثلثة اشياء اما ان يكون
في احدهما سلب مناقض او يكون في احدهما عدم الاخر او يكون في احدهما ضد الاخر
فالعدم والضد ليسا متناقضين لكن يلزمهما المناقضة وذلك ان المتقابلات
منها ما هي مناقضة ومنها ما يلزمها التناقض ومنها ما ليست هي مناقضة و
لا يلزمها التناقض فان المضافين ليسا متناقضين ولا يلزمهما المناقضة فانه ليس
احد المضافين يلزمه نقيض الاخر والضد والعدم ليسا بمناقضين الملكة والضد
الاخر ولكن يلزمهما ان يناقضا مقابليهما فلذلك قال ارسطو لكن متى كان محصورا
في المزيد في القول شي من المتقابل الذي يلزمه مناقضه يعني ان يكون الزايد في
الشيئين اللذين قيد احدهما بالاخر نوع من انواع التقابل الذي يلزم ضرورة
ان يكون مناقضا المقابلة مثل ان يكون في الزايد عدم ملكة الاخر او ملكة عدم الاخر
او ضد الاخر او سلب الاخر ويريد بالزايد في القول الشي الذي اشترط وذلك يكون
على وجهين اما ان يكون مقابلا لما يدل عليه لفظه واما ان لا يتبين فيه المقابل
فما يدل عليه لفظه ولكن من المقابلة اذا احد حده يدل اسمه مثال ذلك ان يقول
في هذا المطروح انه حيوان وانه ميت وانه انسان ميت فان هذا القول هو صادق عليه
غير ان الحيوان ليس من نفس لفظه مقابله معناه للميت والانسان ليس من
نفس لفظه مقابله معناه للميت بل من حده فان حد الانسان حيوان ناطق فهي ما افرد
الحيوان على شي ما فصدق كذب عليه بانه ميت ولذلك متى افردنا الحيوان على
الذي يصدق عليه الميت كذب الحيوان بان الحيوان اذا اطلق بلا شريطة دل

على

على حياة من يصدق عليه انه حيوان وهذا المعنى كاذب على الميت وامثال هذه اذا صدق احدهما
على شيء ما كذب الاخر على ذلك الشي فرقا ومتى لم يكن كذلك فقد يصدق يعني متى لم يكن
احد الشيئين المجموعين مقابلة الاخر فقد يصدق يعني انه قد يصدق جميعا وقد يكذب
ايضا جميعا وليست شريطة الصدق ابدا في كل شيئين مجموعين الا يكون فيهما تقابل فانه
ليس كل ما ليس ولا في واحد منهما مقابلة للاخر يصدق اذا افرد بل نقول انه متى وجد فيهما
تقابل فهو ابدا غير صادق ومتى لم يوجد ولا في واحد منهما مقابلة الاخر فليس ابدا يصدق
بل قد يكذب ومثال ذلك قولك اوميرس موجود شيئا ما واجعل ذلك الشي ما شئت
مما يجوز ان يوصف به انه فرس وانزل انك قلت اوميرس موجود شاعرا فشرطت
الشاعر في الموجود وجمعت بينهما فصدق على اوميرس اليوم فان اوميرس يصدق عليه
اليوم انه يوجد شاعرا وليس الموجود فيه مقابلة الشاعر ولا الشاعر فيه مقابله الموجود
فقد يصدق ان يقال اليوم في اوميرس موجود من غير ان يشترط في الوجود شيئا ما
او لا يصدق لا بل يصدق فان اوميرس قد تلف من زمان طويل والسبب في انه كذب في قولنا
موجودا انما حملناه على اوميرس بطريق العرض وذلك انا انما قلنا انه موجود شاعرا
ولم نقل موجود على اوميرس بذاته يعني انا لم نقصد بقولنا موجود ان نعرف
وجود ذات اوميرس وانما قصدنا به كونه شاعرا وحاله من حيث هو شاعر
بنحو الاخبار عنه كان حيا او كان تالفا فان الموجود ههنا انما استعمل رابطا
للمحمول ولم يستعمل دالا على وجود ذاته وذلك على مثال ما يصدق اذا قلنا في زيد
الموجود الذي يعيش الا انه غير موجود حايطا او ليس يوجد حايطا فان صدق
غير الموجود اذا كان غير موجود شيئا ما هو على مثال لا ان موجود مثل صدق
الموجود اذا قيل موجود شيئا على ما هو غير موجود الان وكما هو موجود الان
يصدق عليه ان يكون غير موجود شيئا ما اخر ولا يصدق عليه ان يقول انه غير موجود
على الاطلاق كذلك ما ليس موجود الان قد يصدق عليه ان يقول انه موجود شيئا ما

وان اوميرس كان شاعرا

وحاله من حيث هو شاعر

ان ماه

ولا يصدق عليه انه موجود على الاطلاق فاذا كان كذلك فان في الاشياء التي تحمل مجموعة
من غير ان يكون ولا في واحد منها مما مقابله الاخر فقد يوجد ما اذا افرد دون الشريطة كذب
وهو ما كان محمولا بطريق العرض ونعني بطريق العرض ما كان محمولا لاجل غيره فاذن يحتاج
فيما شانه اذا صدق مجموعا ان يصدق فرادى ان يجتمع فيه شريطتان احدهما الا يكون
ولا في واحد منهما مما مقابله الاخر فيما يدل عليه اسمه ولا فيما يدل عليه حده والا يكون
محمولا بطريق العرض فاذا اجتمعت هاتان الشريطتان في كل واحد من مجموعي الشيئين
اللذين قيد احدهما بالاخر فان كل واحد منهما اذا افرد وحمل على ذلك الشيء صدق
وقوله يحسن فلذلك ان ما كان مما يحمل ليس يوجد فيه تضاد متى قلت فيه الاقاويل
مكان الاسماء فكان محمولا بذاته لا بطريق العرض فان القول فيما هذه سبيله
انه يصدق على الاطلاق صادق وهو كالبين بنفسه فانه عرف ما اجتمعت فيه
هاتان الشريطتان فان القول فيما هذه سبيله انه شيء ما اذا افرد كل واحد من
الامرين ولم يقيد بشريطة صادق يريد بقوله على الاطلاق لا يقيد بشريطة
وقوله ليس يوجد فيه تضاد متى قلت فيه الاقاويل مكان الاسماء يعني فيما ليس
يتبين من نفس لفظه مقابلة لاخر له مثل الحيوان الميت ولكن مثل قولنا الانسان
الميت فان الانسان ليس يتبين من نفس لفظه مقابلة الميت ما لم يبدل حد الانسان
مكان اسم الانسان وقوله تضاد اراد به التقابل فانه كثيرا ما يستعمل التضاد مكان
التقابل واراد بالتقابل ههنا انواع التقابل الكلية والمتناقضين والمتضادين
ثم قال فاما ما ليس بموجود فليس القول فيه بانه شيء موجود صادقا من قبل قولنا انه
يوجد متوهما قول صادق وذلك ان التوهم فيه ليس موجودا بل انه غير موجود يعني
ان الشيء اذا قيل فيه انه متوهم خرج من ان يكون موجودا لان معنى توهمنا له هو
ان نتخيله وهو غير موجود واما اذا كان موجودا وامنا في نفوسنا فانا نعلمه ولا نتوهمه
فان بين توهم الشيء وبين علمه فرقا وذلك ان شخصا وصورة لا يمكن ان نتصور بعينه

الحمل على طريق العرض ٥

بل

بل نتوهمه فقط بان نقيم في نفوسنا شبيها به من اشخاص الناس لا خلقته وصورته الخاصة
فلذلك ما قد رايناه مرة من الاشخاص ثم نسأل فتوهمناه بعد ذلك فانا انما نتوهم منه
الان الوجود الذي كان له فما نتوهمه منه الان هو توهم كاذب وتوهم ما ليس بموجود
فلذلك يصير ما يقال فيه انه انما يوجد متوهما يلزم عنه ان يكون غير موجود فان قولنا
يوجد متوهما فقد يدل على معنيين احدهما على ان يوجد هو كلمة وجودية رابطة وكانا
اردنا ان نقول اوميروس هو متوهم فقلنا يوجد متوهما او ان نقول انه انما وجوده
في اوهامنا فقط فعلى الجهتين جميعا ليس يصدق ان يقول فيه انه موجود على الاطلاق
لان اريد بقولنا يوجد كلمة كلية وجودية وان اريد وجود صورته في التوهم
فلذلك قال ما ليس بموجود فليس القول فيه انه شيء ما موجود لاجل صدق قولنا فيه انه يوجد متوهما
قولا صادقا اي ليس لاجل صدق قولنا انه فيه يوجد متوهما يكون القول فيه بانه
شيء موجود قولا صادقا على اي الجهتين اخذ قولنا موجود وقوله وذلك ان التوهم
فيه انه ليس موجودا بل انه غير موجود يعني انه وان اريد بقولنا يوجد وجود صورته
في التوهم فليس يصدق عليه ان يقال انه موجود من قبل ان معنى التوهم فيه ومعنى انه متوهم
ليس انه موجود بل معنى التوهم انه غير موجود وذلك ان معنى قولنا انه انما يوجد متوهما
هو معنى قولنا فيه انه غير موجود على الاطلاق

الفصل الرابع

قال واذ قد لخصنا هذه المعاني فقد ينبغي ان ننظر كيف حال اصناف الايجاب والسلب بعضها
عند بعض فيما يمكن ان يكون وفيما لا يمكن وفيما يحتمل ان يكون وفيما لا يحتمل
وان يكون ما كان منها في الممتنع والضروري فان في ذلك مواضع الشك فنشرع
الان في ان ننظر في القضايا ذوات الجهات والجهات هي الالفاظ التي اذا قرنت
بالكلمة الوجودية وبما فيه قوة الكلمة الوجودية دلت على كيفية وجود المحمول
للموضوع وذلك ان انحاء وجود المحمول للموضوع انحاء كثيرة وذلك في مثل قولنا
زيد جميل ان يوجد عادلا وعمرو قبيح ان يوجد جائرا او زيد جميل ان يعدل وعمرو

وان معنى التوهم فيه انه غير موجود ٥

مبحث الجهات

وحلال

قبيح ان يجور فان الجميل والقبيح دالان على كيفية وجود المحمول للموضوع وكذلك قولنا حرام
مثل قول القايل زيد حرام عليه ان يغصب مال غيره وزيد حلال له اى مباح له
ان يفعل كذا وكذا وكذلك قولنا ينبغى ويجب ويحسن واشباه ذلك فانها كلها
جهات يضاف الى الكلم والجهات منها ما هى جهات اول ومنها ما هى جهات اخيرة
فالجهات الاخيرة مثل التى احصيناها والجهات الاول اثنتان الممكن والضرورى و
هناك اشياء كثيرة بعضها يضاف الى الممكن كقولنا يحتمل ويجوز واشياء اخر
يضاف الى الضرورى كقولنا ممتنع ومحال واشباه ذلك ولما قصد ان ينظر فى
القضايا ذوات الجهات جعل قصده الاول الى الجهات الاول وهى الممكن و
ما عد معه والضرورى وما عد معه واضيف اليه وترك الجهات الجزئية
لان الحال فى تلك الجزئية هى الحال فى هذه الجهات الاول وانما صارت اولا لانها هى
من الفصول التى يقسم الموجود قسمة اولى وذلك ان كل موجود فانما ينقسم قسمة
اولى الى منقابلات كثيرة واحدها القوة والفعل فما بالفعل فهو ضرورى و
ما بالقوة فهو ممكن او ان يكون الممكن فى جملة ما بالقوة والضرورى فى جملة
ما هو بالفعل وذلك ان الممكن اما ان يكون مرادفا هو لما بالقوة فى الاسم واما
ان يكون ما بالقوة اعم من الممكن وكذلك الضرورى وما بالفعل فانه اما ان يكون
الضرورى وما بالفعل اسمين مترادفين واما ان يكون الذى بالفعل اعم من الضرورى
فلذلك صار الممكن والضرورى هى الجهات الاول والجهات هى غير المواد لان
الجهات هى الدالة على كيفية وجود المحمول للموضوع فاما المواد فانها هى الامور
التى اذا الف بعضها الى بعض بلغ الاجزاء والقضايا حصلت فى ارتباط بعضها
ببعض هذه الكيفيات فلذلك صارت الجهات ينظر فيها حيث ينظر من المنطق فى
تاليف القضايا او حالا ما من احوال التاليف وكيفية من كيفيات التاليف
وليس ينظر فيها حيث ينظر فى المواد ولذلك قد يكون هذه الجهات فى القضايا التى

والفرق بين الجهات والمواد ٥

مواده

مواده مضادة لما يدل عليه هذه الجهات اذ كانت انما يدل على جهة الارتباط وعلى كيفية فقط
فلذلك افتتح النظر فى ذوات الجهات اقتصر على الضرورى وهو ينظر من امرهذين فى
اربعة اشياء احدها انه يفحص عن مناقضاتها وينظر اذا وضعت موجبة ذات جهة
انما هى السالبة المناقضة لها فيفحص عنها الى ان يصح له السالبة المناقضة للموجبة ذات
الجهة ويفحص مع ذلك عن بسايطها معدولاتها من حيث هى ذوات جهات ويميز
معدولاتها عن بسايطها ويميز بسايط ذوات الجهات الممكنة عن معدولاتها ويميز
ايضا بسايط ذوات الجهات الضرورية عن معدولاتها ثم يفحص بعد ذلك بسايط ال
معدولات الضرورية وبسايطها من معدولات الممكنة وبسايطها وهل يلزم
بعضها بعضا واما التى يلزم فيها بعضها بعضا ويفحص عن التى يلزم من مقدمات
الضرورى لمقدمات الممكن كيف لزومها ويفحص مع ذلك عن انحاء الممكن وعن
انحاء الضرورى فيحصل كم انحاء الممكن وكم انحاء الضرورى وهذه اشياء يحتاج اليها
ضرورة فى كتاب انالوطيقا الاولى فابتداء اولا من هذه الاربعة فى ان ينظر انما
هى السوالب ذوات الجهات الممكنة المناقضة للموجبات ذوات الجهات الممكنة و
كذلك يفحص عن سوالب ذوات الجهات الضرورية فى الموجبة ذات الجهة الممكنة
انما هى سالبها المناقضة لها وكذلك فى الضرورية فانها يفحص فى الموجبة ذات
الجهة الضرورية انما هى السالبة المناقضة لها وكذلك السالبة الممكنة مثل قولنا
الانسان ممكن ان يوجد عادلا فالسالبة المناقضة لها فقد يجوز ان يظن ان انها
قولنا الانسان ممكن الا يوجد عادلا او قولنا الانسان لا يمكن الا يوجد عادلا ولا يمكن
الا يوجد عادلا وكذلك فى قولنا الانسان باضطرار يوجد حيوانا فقد يمكن ان يظن
من السالبة المناقضة لها قولنا الانسان باضطرار لا يوجد حيوانا وقد يمكن
ان يظن انها قولنا الانسان ليس باضطرار يوجد حيوانا او ليس باضطرار لا يوجد
حيوانا فان هذه كلها مواضع الشك ومواضع الشك هى احوال فى كل واحدة من هذه

الممكن وصر
موجبة ر

وذلك اذا الموجبة

مثل البعض لى انها هى السالبة المناقضة الا انها اقصر من هذين على ذوات الجهات
الممكنة فقط ثم شرع ان الامر فى الباقية وهى الضرورية كالحال فى الممكنة فذلك قوله
فيه ينبغى ان ينظر كيف حال اصناف الايجاب والسلب بعضها عند بعض ما كان منها فيما يمكن
ان يكون وما لا يمكن وفيما يحتمل ان يكون وفيما لا يحتمل ان يكون وما كان منها فى
الممتنع والضرورى فان فى ذلك مع الشك ثم شرع فى الشك فابتداء اولا فى القول
الذى يلزم عنه ان يكون السالبة المناقضة لقولنا الانسان يمكن ان يوجد عادلا
قولنا الانسان يمكن الا يوجد عادلا وجعل سبب ذلك ما تقدم فى المقدمات الثلاثية
التى تصرح فيها بالكلمة الوجودية وبما سبق فى الثنائية التى لا يصرح فيها بالكلمة
الوجودية فان فى تلك انما يحدث السالب المناقض للموجب فان يكون حرف السلب
مع الكلمة الوجودية او مع التى فيها قوة الوجودية فان قوله الانسان يوجد عادلا
لما كان سبب ان سلبه المناقض له الانسان لا يوجد عادلا لا قولنا الانسان
يوجد عادلا لا ولا قولنا الانسان يوجد لا عادلا وذلك لان حرف الوجود لما كان هو
الذى يربط المحمول بالموضوع وكان السلب هو الذى يحل الرباط ويبتره وكانت
وكانت الكلمة الوجودية هى التى تربط المحمول بالموضوع لزم ان يكون الحرف الذى
يسلب المحمول عن الموضوع انما يجب ان يكون مع اللفظة الرابطة واما الجهة فانها
ليست رباطا فلذلك اذا قرن حرف السلب بها ارتفع كالا يربط المحمول بالموضوع ويبقى
الرابطة على حالته فيبقى الموجب ان على حالته فاذن ان كان مزمعا ان يكون
سلب الموجبة الممكنة او سلب الموجبة ذات الجهة فسبيله الا يكون حرف السلب
يسلب الجهة اذ كان ليس يحل الرباط بل سبيله ان يترك الجهة ويجعل حرف السلب مع
الرابط ليرفع الرابط فاذا كان كذلك فقولنا الانسان يمكن ان يوجد عادلا
ليس سلبه قولنا الانسان لا يمكن ان يوجد عادلا بل قولنا يمكن ان لا يوجد عادلا
وكذلك الثنائية التى لا يصرح فيها بالكلمة الوجودية فان قولنا الانسان يمشى

عرف ر

الانسان يمكن
سلبه لا الانسان لا يمشى لان قولنا يمشى فيه قوة قولنا يوجد ماشيا فلذلك صار قولنا
ان يمشى سلبه قولنا الانسان يمكن الا يمشى لا قولنا الانسان لا يمكن ان يمشى كذلك السبب
بعينه الذى قاله فى الثلاثية فهذا قصد بقوله وذلك انه ان كانت المناقضات
فى الاقاويل المؤلفة انما يكون التى بينها بعضها البعض فيما كان منها مساويا لقولنا
موجود ولا موجود ومثال ذلك ان سلب قولنا يوجد انسان قولنا ليس يوجد انسان لا قولنا
يوجد لا انسان يعنى بالاقاويل المؤلفة الاقاويل التى يربط اجزاؤها بعضها ببعض
وتلك هى اقاويل الجازمة فان الرباط انما يحصل فيها فاما ساير الاقاويل التى
ليست هى جازمة فانها ليس يصرح فيها برباط مثل الامر وما شاكل الامر ومثل الحدود
والرسوم وما شاكلها واراد ههنا من بين الجازمة الحملية منها فلذلك قال
الاقاويل المؤلفة والا فان كل قول فهو مركب من اجزاء فانه لم يرد بالمؤلف
المركب فقط بل المركب الذى ربط بعضها ببعض برباط صرح به فان تأليف
القول كما سنبين فى كتاب القياس هو ما اجتمعت فيه ثلث شرايط تركيب و
رباط وترتيب ولم يرد بالمؤلفة المركبة فقط اذ كان كل قول فهو من تركيب
جزئين او اجزاء ولكن اراد بالمؤلفة ما كان مركبا برباط واراد بالاقاويل المؤلفة
الحملية الثلاثية والثنائية جميعا ثم ابتداء فاخبر بما تقدم من الثلاثية فقال
فيما كان منها مبنيا على قولنا موجود ولا موجود ينبغى ان يفهم معه بان يحصل
الايجاب ما كان فيه موجودا من غير حرف لا والسلب المناقض ما كان فيه الموجود
مقرونا بحرف لا من غير ان يقرن حرف السلب لا بالموضوع مقرونا ولا بالمحمول مثال
ذلك سلب قولنا الانسان يوجد قولنا الانسان ليس يوجد لا قولنا لا انسان يوجد
عدلا الانسان ليس يوجد عدلا لا قولنا الانسان يوجد عدلا لا مريران قولنا الانسان
يوجد لا عدلا ليس هو مناقضا لقولنا الانسان يوجد عدلا لان قولنا يوجد عدلا
كاذب على الخشبة فلو كان قولنا يوجد لا عدلا مناقضا له لكان يصدق على الخشبة

وان القول الجازم هو الذى ربط بعض اجزائها ببعض برباط

وان الامر وما شاكله ومثل الحدود والرسوم وما شاكلها ليست اقاويل جازمة

قولنا انها يوجد لا عدلا وجعل الدليل على ان الخشبة يكون عليها قولنا يوجد لا عدلا ان لا عدل
انما يصدق على الانسان فقط اذا كان يدل على عدم العدل فيما يمكن فيه العدل فيما صدق
فيه قولنا لا عدل فانه يصدق عليه قولنا يوجد انسانا لا عدلا فان كانت الخشبة يصدق عليها انها
يوجد لا عدلا فهي يصدق عليها انها يوجد انسانا لا عدلا غير انها لا يصدق عليها انها يوجد انسانا
لا عدلا فهي لا يصدق عليها انها يوجد لا عدلا فان كان قولنا يوجد لا عدلا كاذبا على الخشبة
فليس هنا نقيض لقولنا يوجد عدلا فان حرف السلب انما ينبغي ان يوضع ابدا مع قولنا يوجد
ثم اخبر بمثل ذلك في الذي لا يصرح فيه بالكلمة الوجودية فقال فاذا كان الامر يجري هذا
المجرى في كل موضع بمعنى ان يكون حرف السلب مع الرابط ولم يكن قولنا يمكن رابطا فينبغي
ان يكون سلب قولنا يمكن ان يوجد قولنا يمكن الا يوجد لا قولنا لا يمكن ان يوجد وهذا
هو الذي يوقع الشك والذي يميل النفس الى انه السلب المناقض هذا هو الذي ذكره ثم
عاد ففسخ ذلك بان قال غير انه قد يظن ان قولنا قد يمكن ان يوجد وقولنا قد لا يمكن
الا يوجد معنى واحد بعينه بمعنى ان ما يمكن ان يوجد وما يصدق عليه قولنا يمكن
ان يوجد قولنا يمكن الا يوجد موضوع واحد بعينه وذلك ان كل ما كان ممكنا ان يقطع او
ان يمشي يمكن الا ينقطع والا يمشي ثم ذكر الحجة في ذلك فقال والحجة في ذلك ان كل ما كان
ممكنا يقطع او ان يمشي على هذا النحو فليس ابدا يفعل الشيء هو دائما بالفعل فانه قد يكون
حينا بالفعل وحينا بالقوة وهو انه غير موجود حينا وموجود احينا وانما قال على هذا
النحو فان بعض المفسرين قد قال انه انما اشترط هذه الشريطة لانه سيبين فيما بعد
ان الممكن ايضا قد يصدق على ما هو ضروري فذلك الممكن هو ابدا بالفعل وما كان على غير
ذلك النحو اي لا يكون ضروريا هو الذي ليس دائما يفعل وآخرون قالوا في هذه الشريطة
انما اراد ان ما كان ممكنا في طباعه وذلك ان الممكن قد يكون في الامر بحسب الاضافة الينا و
انما يسمى المطلوب المجهول ممكنا من غير ان يكون ممكنا في طبيعته وذاته ووجوده بل
يحمل عليه اسم المجهول عندنا الممكن وقالوا ان هذه الشريطة انما شرطها واراد بها ان ما كان

يعني ح

ممكنا

ممكنا لا بالاضافة الينا ولكن في وجوده وبحسب طبيعته فليس ابدا يفعل وهذا كانه شبه بالموضع
لانه الى هذه الغاية لم يبين ان الممكن الذي هو ممكن في طبيعته على نحوين فيكون شريطته على
هذا النحو يشبه احد النحوين اللذين سيبينهما فيما بعد فيكون قد اشترط بشريطة لم
يبينها الى هذه الغاية فلذلك صار هذا شبيها بالموضع وان كان في ذلك الاول حقا ثم قال
فلذلك قد يكون له السلب ايضا يعني انه لما كان غير موجود حينا وموجودا حينا وكان
حينا بغير تلك الحال وحينا بتلك الحال صدق عليه السلب ايضا وذلك ان ما كان يمشي الآن
فقد يمكن الا يمشي وما هو غير ماش الآن فقد يمكن ان يمشي وما يرى الآن فقد يمكن
الا يرى فاذن قولنا يمكن ان يوجد ويمكن الا يوجد يصدقان في شيء واحد بعينه
فاذن قولنا يمكن ان يكون ليس سلبه قولنا يمكن الا يكون لانه قد يلزم من ذلك ان يكون
الايجاب والسلب المتناقضان يصدقان معا في الحكم بمحمول واحد على موضوع واحد بان يوجب
احدهما ذلك المحمول لذلك الموضوع ويسلب ذلك المحمول بعينه عن ذلك الموضوع بعينه ولما
ان يكون زمان اللواحق التي يصير بها القول ايجابا او سلبا في المقدمات الممكنة بسبب يلحق
قولنا يكون او يوجد وقولنا لا يكون او لا يوجد يريد انه ليس يكون القول ايجابا بان يلحق حرف
حرف السلب من يكون او يوجد او ان يقرن بقولنا يكون او يوجد حتى يقال لا يكون الا يوجد
فاذا كان ممتنعا ان يصدق المتناقضان معا في شيء واحد بعينه فيجب ان يكون الثاني مورا
وهو الا يحمل حرف السلب مع الكلمة الوجودية بل مع الجهة فسلب قولنا يمكن ان يوجد
اذن قولنا لا يمكن ان يوجد وهذا بعينه القول في محتمل وان سلبه قولنا لا يحتمل ان يوجد
والامر في الباقية يجري على هذا النحو اعني في الواجب وفي الممتنع وذلك ايضا بين عنا انا اذا جعلنا
حرف السلب مع الكلمة الوجودية في المقدمات ذوات الجهات الضرورية كذب
المتقابلان مثل قولنا الانسان بالضرورة يوجد عادلا والانسان بالضرورة لا يوجد عادلا
والانسان ممتنع ان يوجد عادلا فان القولين جميعا كاذبان وكذلك قولنا الانسان ممتنع ان يوجد
عادلا والانسان ممتنع الا يوجد عادلا فان القولين جميعا كاذبان فاذا لم يقلبا حرف السلب مع

سبه ح

وبان ح

مع الجهة

من الكلمة الوجودية فجعلناها بما مع الجهة كان احد هما صادقا والاخر كاذبا فجعلناها
كان احدهما صادقا والاخر كاذبا كقولنا الانسان باضطرار يوجد عادلا الانسان ليس باضطرار
يوجد عادلا الانسان ممتنع ان يوجد عادلا الانسان ليس ممتنع ان يوجد عادلا ثم انه ليس هذا
بعينه بتشبيه القياس الذي يريد ولان حرف السلب سبيله ان يحمل مع الكلمة الوجودية
وان حرف السلب في السلب المناقض في المقدمات ذوات الجهات سبيله ان يحمل مع الجهة
وامثال هذه هي يقول المفسر فيها الحجة سبيله ان يحمل مع الجهة التي ما ينفسخ منها بعينها
فقال بكمال في ذلك كان ما يلحق ويراد فيها هو قولنا يوجد وقولنا لا يوجد واما المعاني
الموضوعة وكانت مرة الابيض ومرة الانسان كذلك يصير الامر ههنا فيصير قولنا يوجد
كالموضوع فاما قولنا يمكن ويحتمل فذات محدد بها فكما حدد في ذلك بقولنا يوجد
ولا يوجد الصدق والكذب كذلك يحدد في هذه بما يمكن وجوده وما لا يمكن وجوده يعني
ان نسبة الجهة الى الكلم الوجودية كنسبة الكلم الوجودية الى المحمول والموضوع
فكما ان الكلم الوجودية الجهية يحصل الوجود اي حال هي ولما كان حرف السلب في
الملازمة ليس يحمل مع المحمول ولا مع الموضوع بل كان سبيله في الثلاثية ان يحمل مع التي
يحصل حال المحمول مع الموضوع وكذلك في ذوات الجهة سبيله ان يحمل مع التي يحصل
حال الوجود اي حال هي وذلك ان المحمول والموضوع نسبتهما الى الكلم الوجودية في الثلاثية
كنسبة الكلم الوجودية الى الجهات في المقدمات ذوات الجهات ان المحمول والموضوع بما
امران مجموعهما كالمادة للكلم الوجودية وكذلك الكلم الوجودية هي كالمادة للجهات
وذلك ان الجهات لما كانت يدل على كيفية الوجود يدل على كيفية حال المحمول
من الموضوع صار ما يدل عليه الجهة كالصورة للكلم الوجودية وما به يدل عليه
الكلم الوجودية كالصورة في المحمول والموضوع وحرف السلب لما لم يكن يقرن
في الثلاثية بما هو كالمادة للكلم الوجودية بل الذي هو كالصورة فلذلك ليس
يقرن حرف السلب بالذي هو كالمادة في المقدمات ذوات الجهات بل الذي

سبيله
نسبة الى الكلم
هي التي تحدد وتحصل الامر المحمول من الامر الموضوع وكان الكلم الوجودية ص

في ان الموضوع والمحمول كالمادة للكلم الوجودية
وان الكلم الوجودية كالمادة للجهات

ذوات الجهات

هو في ذوات الجهة كالصورة ولما كان اقتران حرف السلب بالذي هو كالمادة في المقدمات الثنائية
يحصل من المقدمات المعدولة في ذوات الجهات وكان قولنا الانسان يوجد لا عادلا معدول في
وقولنا ليس يوجد لا عادلا سلب فيها كذلك قولنا الانسان يمكن ان يوجد لا عادلا والانسان يمكن
ان لا يوجد لا عادلا والانسان يمكن لا يوجد عادلا كلها معدولات موجبات واما السالبة فقولنا
الانسان لا يمكن ان يوجد عادلا او بالجملة متى قرن حرف السلب بالجهة فانه سالبة منها وفي البسيطة
في اصناف المعدولات في ذوات الجهات ثلثة وانت تقف عليها من تلقاء نفسك
وقوله فاما المعاني الموضوعة فكانت مرة الابيض ومرة الانسان كذلك يصير الامر ههنا
يعني المعاني التي هي مواد وقوله فيصير قولنا يوجد كالموضوع اي كالمادة وقوله
فاما قولنا يمكن ويحتمل فيصير زيادات وما زال يلحق ليحددها اي كما تحدد بالصورة
المادة في الاشياء الطبيعية انما يحد بالصورة اي انما يحصل لها وجود يتحاز به عن
شي اخر غيرها بالصورة فاما بذاتها فانها غير محدودة لانها مشتركة بصور كثيرة ومتضادة
ما يتلو بعد هذا الى قوله فان هذه الاحكام فينبغي ان يعتقد انها هي الاحكام
مفهوم بنفسه ثم شرع بعد هذا ان يفحص عن لزوم هذه بعضها بعضا وهو ينظر
في كيفية لزوم المقدمات ذوات الجهات الضرورية للمقدمات ذوات الجهات
الممكنة المعدولة من تلك البسيطة للمعدولة من هذه والمعدولة من تلك للمعدولة
من هذه فابتداء اولا بالاعرف والاشهر من هذه فابتداء فعرف انما هي المقدمات
الضرورية الملازمة الممكنة عند الجميع وابتدا بالاعرف والاشهر كما قلنا وجعل
تعليمه ذلك بان وضع الممكنات والاضطرارية البسائط منها والمعدولات بحد
الغير في صنفين محاذين وقوله فقولنا ممتنع وقولنا لا يمتنع يلزمان قولنا ممكن
ولا ممكن لزوم مناقضه الا ان ذلك على القلب وان السالبات من الممتنع يلزم الموجبات
من الممكن وموجبات الممتنع يلزم سوالب الممكن وذلك في البسائط والمعدولات وقوله
فاما الواجب فينبغي ان ينظر كيف الحال فيه فانه من البين انه ليست هذه حاله يعني

كيفية

الاستقامة ولا على جهة ص

ان مناقضي الواجب ليس يلزمان مناقضي الممكن لا على جهة القلب بل انما يتبع سالبة الواجب البسيطة موجبة الممكن البسيطة وموجبة الواجب المعدولة يلزم سالبة الممكن البسيطة وسالبة الواجب المعدولة يلزم موجبة الممكن المعدولة وموجبة الواجب البسيطة يلزم سالبة الممكن المعدولة فكذلك قوله لا الذي يتبع فيه انما هو الاضداد فاما المتناقضان فعلى حالها بمعنى ان الذي يتبع سالبة الممكن البسيطة من الواجبات ضد المعدولة منها الواجبة والبسيطة وذلك ان قولنا واجب ضد قولنا واجب ان يوجد الا يوجد ضده والذي يتبع موجبة الممكن البسيطة من الواجبات ضد المعدولة من الواجبة المعدولة فسالبتا الممكن يتبعهما من مقدمات الواجب مقدمتان واجبتان متضادتان وذلك ان موجبة الواجب المعدولة يلزم سالبة الممكن البسيطة وموجبة الواجب البسيطة يلزم سالبة الممكن المعدولة وقوله فاما المناقضة فعلى حالها يعني ان يقتضي الضدين كل واحد منهما بحال الضد قولنا واجب الا يوجد ويكون ضد قولنا واجب ان يوجد وقولنا ليس واجبا الا يوجد موضوع بحال قولنا واجب ان يوجد وهو ضد قولنا واجب الا يوجد ثم ذكر ان السبب في ان صار ضد قولنا واجب ان يوجد من مقدمات الواجب هو الذي يتبع سالبة الممكن البسيطة وهي ليس ممكنا ان يوجد فان قال ان سالبة الممكن البسيطة يلزمه باضطرار موجبة الممتنع البسيطة والواجب دلالته في القول ودلالة الممتنع واحد وانهما ضروريتان الا ان ما يعرف فانه من حال الوجود ضد ما يعرفه الممتنع فلما كان الممتنع لازما لقولنا يمكن وكان الذي يعرف الممتنع من حال الوجود ان يوجد الذي يعرفه الواجب من حال الوجود الا يوجد وكان الذي يعرف فيه الممتنع من حال الوجود الا يوجد كان الذي يعرفه الواجب من حال الوجود ان يوجد فلذلك حيث كان اللازم من مقدمات الممتنع قولنا ممتنع ان يوجد كان الذي معه في اللزوم من مقدمات الواجب قولنا واجب الا يوجد وحيث كان اللازم من مقدمات الممتنع الممكن قولنا ممتنع الا يوجد لزم ضرورة ان يكون

اللازم كذلك بعينه من مقدمات الواجب قولنا واجب ان يوجد فلهذا صارت المتضادتان من مقدمات الواجب هما اللتان يلزمان سالبتي الممكن البسيطة والمعدولة ثم بعد اراد بقوله والسبب في ان اللزوم في ذلك ليست الحال فيه كالحال في الاخر ان الممتنع خبر في القول ضد الواجب وان كان الممتنع والواجب قوتهما واحدة بعينها يعني ان السبب فيما يلزم سوالب الممكن من مقدمات الواجب ليست الحال فيه كالحال في الممتنع والمحتمل فان الممتنع ما يوجبه في القول في الوجود هو نقيض ما يلزم الواجب في الوجود قوة واحدة في الدلالة في انهما ضروريان فانهما يدلان عليه هذا في لا وجود وذلك في الوجود قوة واحدة في انهما ضروريان فانهما دل على اضطرارية الوجود دل الاخر على اضطرارية لا وجود وذلك ان ما كان ممتنعا ان يوجد فالواجب ليس ان يوجد بل الا يوجد وما كان ممتنعا الا يوجد فالواجب ليس ان لا يوجد بل ان يوجد وهذا الذي اراده بقوله فالممتنع والواجب قد يدلان على معنى واحد بعينه غير ان على ذلك جهة القلب يعني ان الواجب والممتنع كلاهما ضروريان وكلاهما يدلان على دوام الوجود وعلى الازلية غير ان ذلك على جهة القلب يعني متى دل احدهما على الازلية في الوجود دل الاخر على الازلية في لا وجود هذا معنى قوله على جهة القلب فاذن قولنا واجب الا يوجد هو الذي يلزم قولنا ليس ممكنا ان يوجد وقولنا واجب هو الذي يلزم قولنا ليس ممكنا الا يوجد لقولنا ممكن ان يوجد قولنا ليس واجبا ان يوجد وهو نقيض قولنا واجب ان يوجد وقولنا ليس واجب الا يوجد هو اللازم لقولنا ممكن الا يوجد فهذه هي اللوازم في الوضع الاول ثم من بعد هذا يتعقب لا بلوازم التي في الوضع الاول ويفحص هل ما هو الاشهر والاعرف من هذه صحيح على ما هو مشهور اولا فان كان صحيحا فعلى اي جهة يصح وكم مقدار الصدق فيه وليس عند تعقبه هذه الاشياء الانحاء التي يقال عليها الممكن والانحاء التي يقال عليها الضروري فقال ونقول انه ليس يجوز ان توضع المناقضات في الواجب هذا الموضع الذي وضعناه يريد ان يتعقب مما وضعه والا حال السوالب المناقضة لموجبات الواجب

البسيطة

البسيطة منها والمعدولة فمن سالبة الواجبة البسيطة وضعها لازمة لموجبة الممكن

وسالبة الواجب المعدولة وضعها لازمة لموجبة الممكن المعدولة فهو يتعقب

هل سالبة الواجب لازمة البسيطة ضرورة الموجبة الممكن البسيطة وكذلك هل

سالبة الواجب المعدولة لازمة لموجبة الممكن المعدولة كما وضع او انما يلزم

سالبة الموجب المعدولة موجبة الممكن البسيطة ويلزم سالبة الواجب البسيطة

موجبة الممكن المعدولة فيبتدى فيبين ان سالبة الواجب البسيطة غير ممكن

ان يكون لازمة لموجبة الممكن البسيطة ويوطى لبيان ذلك مقدمة اخرى يصححها بالقياس

وهو ان قولنا ممكن ان يوجد وهي موجبة الممكن البسيطة يلزم قولنا واجب ان يوجد

وهو موجبة الواجب البسيطة ويصحح ذلك بانه ان لم يكن قولنا ممكن ان يوجد صادقا

على قولنا واجب ان يوجد فنقيضه اذن هو الصادق اذ كان قد تبين ان كل شي اما ان يصدق

عليه الموجبة او السالبة المناقضة لها فاذن قولنا واجب ان يوجد ليس بممكن ان يوجد

وقد كان قولنا ليس بممكن ان يوجد يلزمه قولنا ممتنع ان يوجد فيلزم ان يكون ما هو واجب

ان يوجد ممتنع ان يوجد وذلك ممتنع وانما لزم هذا المحال من مقدمتين احدهما صحيحة

وهي قولنا ما ليس بممكن ان يوجد فهو ممتنع ان يوجد والثانية قولنا ما هو واجب

ان يوجد ليس بممكن ان يوجد وهذه هي المشكوك فيها فهي اذن كاذبة واذا كذب

قولنا ليس بممكن ان يوجد على قولنا واجب ان يوجد لزم ضرورة ان يصدق نقيضه فيكون

ما هو واجب ان يوجد ممكن ان يوجد وان كان ما هو ممكن ان يوجد يلزمه قولنا

ليس بواجب ان يوجد فيصدق على الشي نقيضه وذلك محال وانما لزم المحال عن مقدمتين

احدهما صححها بالقياس الذي تقدم وهو قولنا ممكن ان يوجد صادق على قولنا واجب ان يوجد

فبقي المشكوك فيها وهي قولنا ليس بواجب ان يوجد صادقا على قولنا ممكن

ان يوجد فاذن هذه كاذبة فاذن قولنا ليس بواجب ان يوجد كاذب لا يلزم قولنا

ممكن ان يوجد فبقي من مقدمات الواجب بعد هذه المقدمة ثلث مقدمات

محال

هو

ممكنا

اخر وهي واجب لا يوجد والثانية واجب ان يوجد والثالثة ليس بواجب الا يوجد فاي هذه

الثلث الباقية ليت شعري ينبغي ان يجعل هو اللازمة لقولنا ممكن ان يوجد وقال

ارسطو قولنا ممكن ان يوجد لا يلزمه قولنا واجب ان يوجد ولا قولنا واجب الا يوجد وذلك

ان القول بالممكن يتساوى فيه ان يوجد والا يوجد وذلك ان ما هو ممكن ان يوجد

فهو ممكن الا يوجد واما واجب ان يوجد وواجب الا يوجد فانهما كانا صادقا لم يكن ان يصدق

معه مجموع الباقي وهو ممكن ان يوجد والا يوجد فوالي موضع صدق قولنا واجب ان يوجد

لم يصدق معه ممكن الا يوجد واي موضع صدق فيه قولنا واجب الا يوجد لم يصدق فيه

ممكن ان يوجد فاي هذين صدق لم يمكن ان يصدق معه مجموع الباقي فاذن قولنا واجب

ان يوجد وواجب الا يوجد ليس ولا واحد منهما لازما لقولنا ممكن ان يوجد فقد بقي

اذا ان يكون الذي ينبغي ان يجعل لازما لقولنا ممكن ان يوجد فقد بقي من مقدمات

الواجب هو قولنا ليس بواجب الا يوجد وسرد ذلك لا بد ان يرتفع لزوم المحال الذي

لزم من الوضع الاول فان قولنا ليس بواجب الا يوجد قد يصدق على قولنا واجب ان يوجد

وذلك انه نقيض ضد واجب ان يوجد فان قولنا ليس بواجب الا يوجد الذي هو ضد قولنا

واجب ان يوجد فاذن يجب ان يكون اللوازم من مقدمات الواجب المقدمات الممكن هي

المناقضات على مثال الممتنع فيصير مناقضا اللواجب المعدولتان يلزمان مناقضي الممكن

البسيطتين ومناقضا الواجب البسيطتين يلزمان مناقضي الممكن المعدولتين

فاذا وضعت كذلك لم يلحق هذا الوضع الثاني المحال الذي لحق الوضع الاول فهذا انتعقب

امر اللوازم والى هذا المقدار من التعقب بلغ ثم شرع بعد هذا في ان ينبه فيما وطاه

في القول الذي تقدم قريبا وهو قولنا واجب ان يوجد لازم لقولنا ممكن ان يوجد فابتداء

فذكر القول الذي نصحح هذا ثم اردفه بالقول الذي نبطله بما يقولين احدهما يصحح ان

قولنا واجب ان يوجد لازم لقولنا ممكن ان يوجد والاخر يصحح ان قولنا واجب ان يوجد

لا يمكن ان يكون لازما لقولنا ممكن ان يوجد فهذا التشكك صار الى الانحاء التي

الفصل

يقال عليها الممكن والانحاء التي يقال عليها الضروري وهو اخر ما التمس بيانه في هذا
فقال ولعل الانسان ان يشك فيقول هل يلزم قولنا واجب ان يوجد قولنا ممكن ان يوجد فانه
ان لم يكن يلزمه فنقيضه يتبعه وهو قولنا ليس بممكن ان يوجد فان قال قايل ان هذا
القول ليس هو نقيض الواجب بل نقيضه قولنا ممكن الا يوجد والقولان
جميعا فيما دخل واجب هذا القول الذي كان صحا ان قولنا ممكن ان يوجد كاذبان لازم لقولنا
واجب ان يوجد ثم قال غير انا قد نرى ان الشيء الواحد بعينه يمكن ان يقطع ولا ينقطع و
ممكن ان يوجد والا يوجد فيجب من ذلك ان يكون ما هو واجب ان يوجد يحتمل الا يوجد
وهذا ايضا باطل يريد ان يبطل بهذا القول ما كان وطاه اولا من ان قولنا ممكن ان يوجد لازم
لقولنا واجب ان يوجد وذلك ان ما هو واجب ان يوجد او كان ممكنا ان يوجد وكل
ما هو ممكن ان يوجد فهو ممكن الا يوجد يلزم ضرورة ان يكون ما هو واجب ان يوجد ممكن
الا يوجد ويحتمل الا يوجد وهذا ايضا كاذب وانما لزم عن مقدمتين احدهما صادقة
وهي قولنا كل ما هو ممكن ان يوجد فهو ممكن الا يوجد فالاخرى اذن هي الكاذبة فاذن
قولنا ممكن ان يوجد ليس بلازم لقولنا واجب ان يوجد فالقياس الاول اوجب صدقه
على واجب ان يوجد والقياس الثاني اوجب انه غير صادق عليه فاذ كان القياسان جميعا
صحيحين فانما صدق احد القياسين على شيء ما الممكن والقياس الاخر على شيء ما اخر الممكن فاذا
اخذ الممكن بنحو كان صادقا على الواجب فاذا اخذ بنحو اخر كان كاذبا عليه والممكن اذ ينبغي
ان يقال على نحو او يوجد بنحوين فشرع الان ارسطو ان يعرف على كم نحو يقال
الممكن فقال فنقول انه ليس كل ما هو ممكن ان يوجد او ان يمشي فقد يقدر على ما هو
مقابل لذلك بل ها هنا اشيا لا يصدق فيها المتقابل نقول انه ليس كل ما قيل عليه انه
ممكن ان يوجد كذا او يكون كذا ففيه امكان لمقابل ذلك الشيء بل ها هنا اشياء
فقال فيها انها يمكن ان يوجد بحال ولا يصدق فيها ان يقال ممكن الا يوجد بتلك
الحال وتلك الاشياء كثيرة فاول ما يذكر من تلك الاشياء في الممكنة التي ليست

القوى

القوى فيها نطقا ولا قواها مقرونة بنطق ومثال ذلك النار فان فيها قوة بها تسخن
وبتلك القوة يقال فيها انها ممكنة ان تسخن والقوى التي في الاجسام منها ما هي قوى
يفعل بها في غيرها ومنها ما هي قوى يقبل بها الفعل من غيرها ولاجل تلك القوى
التي بها يفعل او ينفعل يقال فيها انها ممكن ان يفعل او ينفعل والقوى التي بها
يفعل الاجسام او ينفعل منها ما هي بنطق او مقرونة بنطق ومنها ما ليست بنطق ولا
مقرونة بنطق وانما قال بنطق او مقرونة بنطق لان كثيرا من الناس يرى ان النطق
هو الذي به ان لا يفعل الانسان افعاله الارادية نطقا او مقرونة بنطق وجميع هذه
القوى بها يقال في الشيء انه ممكن ان يفعل كذا وان لم يفعل فالمثال الاول اخذه
من الاشياء التي قواها التي بها يفعل او ينفعل ليست بنطق ولا مقرونة بنطق فقال
ومثال ذلك النار فانها تسخن كلما تلقيه وقوتها ليست بنطق يعني ليست قوتها نطقا ولا هي
مقرونة بنطق وينبغي ان يفهم من قوة النار وقوى ساير الاجسام التي تشبه النار
انها قوى يصير بها الاشياء مستعدة لان يفعل فعلا واحدا فقط او مستعدة
لان يقبل فعلا واحدا فقط لا ذلك الشيء وحده واما ليست تفعل دايما اما لانها
لا تجد مادة واما لانها يعاق عن فعلها شيء من خارج لا من ذاتها واما بان تضعف
قوتها بان يزول بعضها او بان يكون المادة التي فيها يفعل عسر القبول لفعلها
واما ان عنها فعل مضاد لذلك الفعل ما دامت فيها تلك القوة فلا بل انما يكون عنها
ضد ذلك الفعل بان يزول تلك القوة ويجلها في ذلك الجسم بعينه ضدها وههنا
قوى في اجسام اخر بها يفعل وينفعل الا انها بتلك القوة الواحدة مستعدة
لان يفعل فعلا ما وضد ذلك الفعل او ينفعل انفعالا ما وضد ذلك الفعل او
ينفعل انفعالا ما وضد ذلك لا ينفعل فهذه هي التي يقال فيها انها ممكن لها
ان يفعل الشيء وان لا يفعله او يفعل ضده او ممكن لها ان ينفعل شيئا ما وان لا ينفعل
او ان ينفعل ضد ذلك الانفعال فهذه هي التي يكون واحدة باعيانها الاشياء

الآن

كثيرة ولاضدادها والامكان والقوة والقدرة والاستطاعة هي اسماء ينبغي ان يفهم
على انها مترادفة غير ان كثيرا من الصنايع يستعمل هذه الالفاظ على معان مختلفة
وذلك ان كثيرا من الناس قد اعتادوا ان يوقعوا اسم الاستطاعة والقدرة على القوة
التي هي نطق او مقرونة بنطق فلذلك لا يسمون ما سوى الانسان من الحيوانات
مستطيعا ولا قادرا وجرت عادة كثير من الناس الآن ان لا يوقعوا اسم القوة الا على
الشيء الذي يفعل به فعلا كثيرا او عظيما او سريعا ويجعلون مضادة هذه
القوة الضعف وهو ان يكون الشيء الذي به يفعل ليس يكثر الفعل في العدد
ولا يعظم ولا يسرع فهذا معنى الضعف وبهذا يوقعون اسم القوة على المقابل
للضعف واما ههنا فانه ينبغي ان يفهم من جميع هذه معنى واحد وينبغي ان يعلم
ان الممكن انما دل به على حال موضوع الشيء وربما دل به على حال محمول الشيء
مثال ذلك قولنا النار ممكن لها ان تسخن الحديد والسخونة ممكن ان يوجد في
الحديد فان الممكن في القول الاول يدل به على حال ما للنار وهي الحال التي بها
صارت تفعل السخونة في الحديد وهذه الحال هي حال في النار ليس يمكن ان يكون
عنها الا سخونة ولكن قد يماس النار الحديد فلا يسخن الحديد ليس لاجل ان القوة
التي في النار قد بطلت وانما السبب في ان لم يسخن الحديد ولكن عسر قبول الحديد
للحرارة فالعايق للسخونة عن فعل تلك القوة هو في الحديد فاذا كان ذلك فالسخونة
هي نفسها ممكنة ان يوجد او لا يوجد في الحديد عن النار وهذا الامكان هو
كائن في السخونة لا بحسب الاضافة الى النار ولكن بحسب الاضافة الى ما في الحديد من العايق عن
قبول فعل النار فيها وهناك عايق من خارج لكان الامكان الذي في السخونة من
انها يمكن ان توجد في الحديد عن النار وان لا يوجد من جهة ذلك العايق لا من جهة
النار ولا من جهة المادة وكذلك يجعل ارسطو الممكن الذي استعمله في القضايا وفي
مقدمات القياس وكان القياس الممكن التي قرنها في كتاب القياس على الممكن الذي

هو

الممكنة

هو في المحمول لا على القوى والاستعدادات التي في الاجسام والموضوعات كقولنا
ان يكون في كل ا ب او قولنا ا ممكنة ان يوجد فان هذا الامكان ليس هو القوى في الاجسام
لكن هو الامكان الذي سبيله ان يقرن بالمحمول سواء كان ذلك في المحمول من جهة الموضوع او
من جهة شيء آخر خارج عن الموضوع على مثال ما قلنا في السخونة الا ان ارسطو ابتدأ من امر
الممكن مما هو طبيعة وذات موجودة فذكر القوى التي بحسبها يقال في الامور انها ممكن
ان يفعل او ان يقبل الفعل فقسمها الى صنفين صنف من ينطق وصنف لا بنطق و
التي بنطق هي واحدة باعيانها للاشياء ولاضدادها والتي ليست بنطق يجعلها صنفين
صنفا يعدها الاجسام نحو اشياء واحدة بعضها نحو اضدادها وصنف يعد بها
الاجسام للاشياء ولاضدادها فقال فاما القوى التي ليست بنطق فليست كلها كذلك
يعني ليست كلها للشيء ولضده لكن الامر على ما قلنا في النار وذلك انه ليس ممكنا ان يحرق
ولا يحرق وكذلك غيرها مما يفعل دايما ويريد بقوله يعني انه ليس في استعداد النار
ان يحرق ولا يحرق بل القوة التي فيها هي قوة لان تحرق فقط اذا لم يحصل عنها الحرق
فلعايق من المادة او من غيرها وكذلك غير النار مما يفعل دايما ويريد بقوله ما يفعل
دايما اما احد الشيئين مما شانها ان يفعل دايما اذا لم يكن عايق مما سواها او مما شانها
ان يفعل ما فيها قوة لان يفعل شيئا واحدا بعينه ولها عوايق يعوقها عن فعله
فالتي ليست لها عوايق اصلا مثل الشمس فانه ليس لها عايق عن الحركة لا من نفسها ولا من غيرها
وهي ممكنة ان يفعل وممكنة ان يطلع وليس لها عايق من الطلوع اذا بلغت بحركتها
الى الموضع الذي فيه يكون طالعا وكذلك من شانها ان ينكسف من غير ان يعوقها
عايق اذا بلغت بحركتها الى الموضع الذي فيه ينكسف وقوله الا ان بعض الاشياء
مما قوته بغير نطق قد يمكن فيه ايضا ان يقبل معا المتقابلات فقد قسم الاشياء
التي قوتها ليست بنطق ولا مقرونة بنطق الى صنفين احدهما القسم الاول الذي ذكره
والثاني الصنف الذي فيه قوة يقبل بها المتقابلين اما ان يفعل بها المتقابلين

اشياء

للاشياء المتقابله

ان يقبل مثل غيره مقابلين متقابلين ثم قال وانما قلنا هذا القول ليعلم انه ليس كل امكان فهو

للاشياء المتقابلة ولا فيما يقال في النوع الواحد بعينه فان بعض الامكان مشترك في الاسم يعني انا ذكرنا اصناف

القوى التي في اصناف الاشياء وذكرنا الاجسام التي بين فيها امور الامراض قواها ليست

هي استعدادات للاشياء متقابلة بل لاحدا المتقابلين فقط والاجسام التي قواها استعدادات

بذواتها وبانفسها او ولا الاشياء متقابلة ليعلم انه ليس كل امكان فهو للاشياء المتقابلة

ولا كل الامكان فيما يقال في النوع الواحد بعينه وليعلم ان بعض ما يقال عليه الامكان وكان

يقال الممكن عليهما جميعا بالاشتراك الاسم ومعنياهما مختلفان فقوله فيما يقال في

النوع الواحد بعينه يريد به ولا كل فيما امكان يقال الممكن عليه على ذلك الشيء ممكن في

نوع واحد بعينه دون مقابله بل الممكن يقال باشتراك الاسم وذلك ان الممكن ليس

مما يقال على الاطلاق او على نوع واحد بعينه فقط ثم قال لان منه ما يقال حقا لان الشيء

يفعل بل من الممكن ما يقال فيصدق على الشيء حين ما يفعل وحين ما هو بالفعل فان الحال

هو بالفعل يقال فيها انها ممكنة كذلك والشيء ممكن له لانه اذا ما يمشي وفي حين

ما يمشي يقال الان الماشي ممكن له لا على ان معنى الممكن يدل على ما شيء له مستقبل بل على

الذي هو له حين ما يمشي وبالجملة قولنا في الشيء ان كذا ممكن له لانه بالفعل بالحال التي

يقال انها ممكنة له ومنه ما يقال الممكن فيه لان من شانه في المستقبل ان يفعل و

مثال ذلك قولنا في الشيء الماشي انه يمكن ان يمشي لان من شانه ان يمشي ثم قال وهذا

الامكان انما هو في الاشياء المتحركة وحدها يعني الامكان الدال على المستقبل انما هو

الاشياء التي تتبدل جواهرها او اعراضها دون جواهرها فاما ذلك يعني الممكن

الذي يقال على ما هو بالفعل فهو ايضا في الاشياء غير المتحركة يعني انه في المتحركة ايضا

في الاشياء غير المتحركة يعني ان ذلك الممكن الدال على ما هو بالفعل يوجد في الاشياء

التي يتغير جواهرها واعراضها وفي الاشياء التي لا يتغير جوهرها ولا اعراضها

فان الممكن الدال على مستقبل خاصة في الاشياء التي يتبدل في الاشياء التي يتبدل

يمكن ان يتوهم على ضربين فانها يتوهم وافية حينا ومتغيرة حينا وقد يمكن ان يتوهم على

متغيرة تغيرا بلا فتور ولا انقطاع فالتي يقف حينا ويتغير حينا فانها من قبل ان يتغير كان ممكنا

ان يتغير وان يحصل فيها ذلك الشيء الذي فيه تغير من قبل ان يتغير الا انه على ضربين احدهما

ان يكون ما دل عليه الممكن من حاله في المستقبل لا يمكن الا يحصل له تلك الحال وهذا هو

الممكن الدال على ما شانه ان يكون معدا لامر واحد دون مقابله اذا لم يكن له عائق من خارج

والثاني ان يكون ما دل عليه الممكن من حاله في المستقبل ان يوجد والا يوجد فيما كان

معتدا بقوة واحدة نحو المتقابلين و مما يمكن ان يكون له عائق من التي هي معدة نحو شيء

واحد بقوة ذاتها واما الممكن الذي على ما هو بالفعل فانه في الاشياء غير المتبدلة

الوجود وغير المتبدلة الاعراض وذلك ان تلك كلها بالفعل والممكن يدل على ما هو بالفعل

واما الاشياء المتحركة فان هذا الممكن انما يصدق عليها حين ما يتحرك فانها حين ما يتحرك

فهي بالفعل فيما فيه يتحرك فهي بالفعل فيما فيه متحرك وضربا الممكن موجودان في الذي يتحرك

حين فيما هو ذاته متحرك وذلك انما متحرك وحصل وجود الحركة يقال فيه انه

ممكن على معنى انه قد حصل بالفعل وهو في حين ما يتحرك فهو ايضا شيئا ان يحصل له

شيء اخر ما فيه يتحرك وذلك ان المتحرك حين ما يتحرك يحصل مما فيه يتحرك جزء ما بالفعل ويبقى

هناك جزء اخر اليه متحرك فهو حين ما حصل له جزء ما بالفعل وهو في ذلك الان

يحصل له في المستقبل جزء اخر مما فيه يتحرك وهذا الممكن هو الدال على ما لم يحصل له

وعلى ان فيه شيئا ما يقبل ما لم يحصل له بالفعل في المستقبل وقوله ما يقال حقا

فلا يحتمل ان يكون اراد بالحق الصادق وقد يحتمل ان يكون اراد به الواجب والاضطراري

فان الحق قد يستعمل على هذين على ما هو واجب وعلى ما هو صادق ثم قال والقول بانه

ممكن ان يمشي او انه يمشي صادقان فيما هو ذاته يمشي ويفعل وفيما من شانه

المشي يعني ان قولنا ممكن ان يمشي يصدق على ما هو ذاهبا يمشي ويفعل وفيما

ليس يمشي الان ومن شانه ان يمشي في المستقبل ثم قال ما قيل ممكنا على هذا الوجه

يعني على الممكن الذي يعني ما من شانه المشي في المستقبل ويمكن الا يكون المشي فليس يصدق
على الواجب ضرورة واما على الواجب الاخر فانه يصدق يعني الممكن الدال على ما هو بالفعل
فانه يصدق على الواجب ضرورة فان ما هو واجب ضرورة هو لا محالة بالفعل فالممكن
اذن اعم من الضروري لانه يقال على ما هو ضروري وعلى ما ليس بضروري وقد كان ما هو
بالفعل والضروري على ما تقدم بعشر في اخر الفصل الثاني من انه على ثلثة انحاء
على ما هو دايم لم يزل ولا يزال وضروري ما دام موضوعه موجود وضروري الوجود
ما دام موجودا فالممكن اذن يقال على هذه المعاني الثلثة من معاني الضروري ويقال
على معنى رابع وهو الممكن في المستقبل ان يوجد والا يوجد فهو اذن اعم من اصناف
الضروري فان اصناف الضروري كلها بالفعل ثم قال فاذ كان الكلي لاحقا بالجزئي
فقد يجب ان يلتزم فيما هو واجب ان يكون ايضا ممكنا ان يوجد الا انه ليس على كل
معنى الممكن يعني ان الممكن قد يلتزم الواجب بوجه اخر على مثال لزوم الكلي لما هو
اخص منه فلذلك لو كان الكلي لازما للجزئي فانه اذا وضع الجزئي موجودا لزم
ضرورة ان يوجد الكلي مثل الانسان فانه اذا وجد لزم ضرورة ان يوجد الحيوان فقد
يجب اذن على من يلتزم فيما هو واجب ان يوجد ان يكون ممكنا ان يوجد اذ كان قولنا
ممكنا ان يوجد اعم من قولنا واجب ان يوجد الا ان الذي يصدق من معاني الممكن
على الواجب ليس هو جميع معانيه بل هو الذي من معانيه بالفعل واما ما كان
منه في المستقبل فليس يصدق على الواجب فقد حصل جميع ما قصد ارسطو بيانه من
معاني الممكن في هذا الفصل ولكن الذي ينبغي ان نسميه نحن بان ننظر في سالب
الممكن اذ كان الممكن يقال على اربعة معاني هل فسلبه هو سلب الاربع كلها
او انما هو سلب بعضها فان ارسطو سلب الممكن على انه سلب جميع انحاء الممكن وانحاء
الممكن اربعة احدها الممكن ان يوجد والا يوجد والباقية هي انحاء الضروري
والممكن الدال على المعاني الاول تسميه الممكن بالحقيقة وانحاء الضروري نسميها

الممكن

وان الممكن اعم من الضروري

تفسيره ر

وان الممكن يطلق على معاني الثلثة من معاني الضروري ويقال على معنى رابع

ولا يزال الضروري

الممكن باشتراك الاسم لا بالحقيقة ولذلك يسمى من انحاء الضروري الذي لم يزل
بالحقيقة والمعنيان الباقيان من معنى الضروري لا بالحقيقة ويسميهما في كتاب القياس
المطلقة والوجودية على ما يقوله الاسكندر الافروديسي وسر اذا استعمل الضروري
فانما يعني به سلب جميع معاني الضروري فيصير سلب الضروري اذا اريد به سلب
جميع الضروري يلزم عنه ايجاب الممكن الحقيقي ويصير سلب الممكن اذا متى اريد به
سلب جميع انحاء الممكن الاربعة يرفع الوجود بالكلية فيصير ممتنع الوجود
بكل وجوه الامتناع ومحالا بكل وجوه المحال وفي هذا شك له قدر وذلك ان الممكن
اذا استعمل في الايجاب فيما بعد فانما يستعمل على انه الممكن الحقيقي فقط واذا
سلب سلب الحقيقي وساير ما يقال عليه الممكن باشتراك الاسم فيصير شبيها بمن استعمل
العين في الايجاب على انها العين التي بها يبصر وحين سلبه سلب جميع ما يقال عليه
اسم العين فاذا كان سلب انما ينبغي ان يسلب ذلك المعنى الذي اوجبه الايجاب
فقد ينبغي اذا اوجبت العين التي بها يبصر لشيء ما ان يسلب تلك العين بعينها لا غير فاذا
كان كذلك فانا اذا قلنا ممكن ان يوجد وجعلنا معنى ذلك الممكن الحقيقي فان
سلبه ينبغي ان يعنى به سلب ذلك المعنى الحقيقي فقط وهذا قد ذهب اليه قوم
من المشائين ومن حزب المفسرين واذا كان كذلك كان قولنا ليس بممكن ان يوجد صادقا
على قولنا ضروري ان يوجد من قبل انه يكون قولنا ليس بممكن ان يوجد معناه ليس
بامكان يوجد اي وجود ما يوجد ليس بامكان بل بالضرورة فيكون ما ليس بممكن ضروري
ضروري ان يوجد هو ضروري ان يوجد وذلك ان يوجد هو ضروري وعلى ظاهر الامر
شنع لكن انا نريد بقولنا ليس بممكن ان يوجد انه ليس بالامكان بل بالضرورة كان
اقل شنعة وزالت الشنعة بالواحدة وعلى هذا الاصل نفى كثير من المحدثين وهم
كثير من مفسري الاسكندر اشر وصار بعضهم الى غلط ارسطو في جميع ما تكلم فيه الى
هذا المكان من الموضع الذي ابتدا يذكر فيه لوازم الواجب والممكن ونسبه الى الغلط

معاني ر

ولم يشعر باشتراك الاسم في قولنا ليس يمكن ان يوجد وانه واحد على انه انما يسلب معه واحد
يشتمل جميع اصناف الممكن فارسطو قد شعر بهذا وعرفه والدليل على ذلك ما قاله
في كل من اشكال المقاييس الممكنة احرف التي ما قاله في كتاب القياس لانه ذهب في
استعماله سلب الممكن الى سلب جميع المعاني الممكن وفي ايجابه الى ايجاب الممكن الحقيقي
وكذلك فعل في الاضطراري فانه استعمل في سلبه على انه سلب جميع معاني الضروري
واستعمل في ايجاب الضروري ايجاب المعنى الحقيقي منه فلذلك قال وعسى ان يكون
ايضا منه وكلها قولنا واجب وقولنا ليس بواجب ان يوجد ولا يوجد ثم ينبغي ان نتأمل
كيف لزوم ساير الباقية لهذه فانه لما صار الى اخر عرضه في الممكن جعل وضع
المقدمات ذوات الجهة في الواجب والممكن والممتنع على النحو الذي يستعمله في كتاب وهو

في الشكل الثاني صح

واجب ان يوجد	ليس بواجب ان يوجد
ليس يمكن الا يوجد	ممكن الا يوجد
ممتنع الا يوجد	ليس ممتنعا الا يوجد
واجب الا يوجد	ليس بواجب الا يوجد
ليس يمكن ان يوجد	ممكن ان يوجد
ممتنع ان يوجد	ليس بممتنع ان يوجد

وبعض المفسرين تقدم وضع مقدمات الواجب المعدولة وانا ارى بعدم وضع
مقدمات الواجب البسيطة لان ما يدل عليه موجبات الواجب البسيطة في غاية ما يكون
من الكمال وما يدل عليه موجبات الواجب المعدولة فذلك في غاية الخساسة والنقص اذ كان
يجوز ان يقال فيما ليس بموجود ولا يمكن ان يوجد اصلا انه خسيس ومتقابلة هذين متوسطة
من هذين الضدين فان قولنا واجب ان يوجد وواجب الا يوجد هما في غاية التضاد
وقولنا ليس بواجب ان يوجد وليس بواجب الا يوجد هما متوسطان بين المتضادين فلذلك
اضيف قولنا ممكن الا يوجد الى احدهما وممكن ان يوجد الى الاخر وانت اذا تأملت

الموجودات وجدت هذا الموضع الذي اخبرناه طبيعيا الا ان هذا خارج هذه الصناعة وعن
الغرض الذي قصدناه وانما اسامنه بهذا المقدار لان ارسطو هو احسن بذكر
بعض هذه في اخر هذا الباب وهو قوله فقد ظهر مما قلنا ان ما وجوده واجب ضرورة فهو
بالفعل فيجب من ذلك اذ كانت الاشياء الازلية اقدم ان يكون الفعل ايضا اقدم من
القوة فيكون بعض الاشياء بالفعل دون القوة ومثال ذلك الجواهر الاول وبعضها مع
قوة فهذه الاشياء هي بالطبع اقدم واما بالزمان فهي اشد تأخرا وبعضها ليس في حال من
الاحوال بالفعل بل انما هي قوى فقط فهذه اشياء خارجة عن صناعة المنطق وقد استقصى
امرها ارسطو في المقالة الثامنة من كتاب ما بعد الطبيعة وهي مع ذلك اشياء
غامضة وكثير منها غير البين الوجود الا ان ارسطو وضعها وضعا وهي مشهورات
وفيما بين القدماء اختلاف فيه شديد متفاوت ولكن يمكن ان يقع الاقناع في كثير
من هذه الاشياء بالاستقراء فانه قسم الاشياء الموجودة كلها ثلاثة اقسام فجعل منها
ما هو بالفعل دون القوة وجعل منها ما هو بالقوة دون الفعل منها وبعضها جعلها
جنبا القوة وجنبا بالفعل فهذه ابعدة جدا واما القسم الثالث فانه يمكن ان يتبين
امره بالاستقراء فان في المحسوسات والاشياء المتكونة الفاسدة التي عرفها هي بهذه
الحال وهي جميع الاشياء التي لا يكون موجودة ثم يحصل موجودة فانها من قبل ان تحصل
موجودة فانها من قبل ان يحصل موجودة كانت ممكنة ان يوجد بالفعل وهذه
هي التي ارادها بقوله وبعضها مع قوة اراد بالفعل مع القوة وقال فيها ان هذه
الاشياء هي بالطبع اقدم فاما بالزمان فهي اشد تأخرا يعني ان وجودها بالفعل متأخر
بالزمان عن كونها ممكنة ان توجد وقوله بعض الاشياء بالفعل دون القوة و
مثال ذلك الجواهر الاول فهذا ايضا من الاشياء الغامضة وما له اغمض جدا غير ان
معنى الجواهر الاول كانت كانها مشهورة عند جمهور اهل زمانه فان اولئك كانوا
يعتقدون آلهة كثيرة فتلك التي كان اهل زمانه في بلده يرون انها آلهة يرى اهل زماننا

والفعل اقدم من القوة ٥

القسمة فان الاول والثاني خارجان الى الاشر ويتمامن الاشياء صح

هذا المثال مثالا

انها ملا نكه وكان يرون فيها انها ازلية ويرى اهل زماننا انها زمانية فلذلك صار
غامضا فلذلك راينا ان يجعل مكان هذه الاشياء التعاليمية التي هي بينة لانها
لا يمكن غيرها ويبدلها مكان الاشياء الازلية مثل ان المثلث زواياه الثلث متساوية
لقائمتين واشباهه وذلك فان ارسطو استعمل هذا بعينه مثالا للاشياء الازلية
في المقالة الثانية من السماع الطبيعي فان المحمولات التي لا يمكن ان يفارق موضوعاتها
اصلا فانها هي الضرورية وهي التي يفهم من قوله الاشياء الازلية وقوله وبعضها لا تشتمل من
الاحوال بالفعل بل انما هي قوى فقط وهذا ايضا من الاشياء الغامضة جدا فانه ليس
سبيل ان ههنا شيئا بهذه الحال حتى يصح وجود لا نهاية واما هو غير متناه على المعنى الذي
يرى ارسطو وجوده الا ان ارسطو انما ذكر هذه الاشياء في هذه المواضع لانه
عازم في كتاب القياس على ان يكثر في تاليف القياسات التي مقدماتها ممكنة و
التي مقدماتها وجودية والتي مقدماتها ضرورية فاراد ان يعرف ان تكثيره
في ذلك ليس هو تكثيرا لا ينتفع به بل هو تكثير ضروري اذ كانت الموجودات تنقسم ثلثة
اقسام ضرورية فقط وممكنة فقط وممكنة حينا وضرورية حينا فالتي ممكنة
حينا وضرورية حينا هي التي من طبيعة الممكن الا انها قد حصلت بالفعل و
هي التي يسميها الوجودية وقصد بقسمته الموجودات الى هذه الاقسام الثلثة
ليعرف ان المقدمات تنقسم هذه القسمة والنتايج والمطلوبات تنقسم هذه القسمة فاذا
كان كذلك كانت المطلوبات والنتايج الكاينة في الاشياء الازلية الضرورية
عن مقدمات ضرورية وازلية والمطلوبات والنتايج الكاينة في الامور الممكنة
عن مقدمات ممكنة وكذلك النتايج والمطلوبات الوجودية انما هي عن قياسات
مقدماتها وجودية وبين بها ان الصنايع القياسية تنقسم هذه الثلثة
الاقسام وان جميع الاشياء المنظور فيها والمفحوص عنها هي هذه الثلثة ولذلك
يزول ما قاله جالينوس الطبيب في كتابه البرهان من ان ارسطو كثره في كتابه القياس

والاشياء التي ينظر فيها في الطب والفلاحة واشباههما اشياء خسيسة

في الممكنات والوجودية فيما لا ينتفع به وذكر ارسطو في هذه الاقسام الثلثة اشياء منها غامضة
وقد كان يمكنه ان يذكر منها ما هو دون هذا في الغموض وانما فعل ذلك ليعرف ان هذه
القياسات الثلثة ليس انما ينتفع بها في الصنايع العملية والصنايع التي انما ينظر من الممكنات
في الاشياء الخسيسة مثل الاشياء التي ينظر فيها صناعة الطب وصناعة الفلاحة فان هذه
واشباهها انما ينظر من الاشياء الممكنة في الامور السهلة الخسيسة ولا بان القياسات
الضرورية انما ينتفع بها في التعاليم والجمل وفي الاشياء الضرورية التي هي سهلة
او خسيسة بل القياسات الممكنة والوجودية ينتفع بها من الامور في الاشياء
التي هي في الغاية القصوى من البعد والغموض والقياسات الاضطرارية ينتفع بها
من الامور الاضطرارية في الاشياء الازلية التي فيها الجواهر الاول التي احدها
مثالاته فان ذلك مع اضطراريتها جمعت البعد عن المعارف الاول جدا وعسر الفهم و
الكمال في الوجود فلذلك ذكر من الممكنة شيئا من اغمض ما فيها ومن الاضطرارية اغمضها
ليعرف ان التي هو من معان يتكلم فيها انما هي طرق الى معرفتها هذه الاشياء
الغامضة واذا كان كذلك فكيف يرى جالينوس في تلك القياسات انها فضل
اذ كانت هذه الامور الغامضة واشباهها لا يمكن ان يصار اليها الا بتلك

الفصل الخامس قصده في هذا الفصل ان يفحص هل الاقاويل المتقابلة الموجبة
التي موادها فقط متضادة اشد تباينا وتقابلا وتضادا ام الاقاويل المتقابلة من
جهة الايجاب والسلب هي اشد كما قد احصيت هي خمسة اصناف شخصيتان ومتضادتان
وما تحت المتضادين ومتناقضتان ومهملتان ولكل واحد من هذه الخمسة نظير في
الاقاويل الموجبة التي موادها متضادة مثال ذلك اما في الشخصيات فقولنا زيد خير
زيد ليس بخير ونظيرتها زيد خير زيد شرير واما في المتضادين فقولنا كل انسان
خير ولا انسان واحد خير كل انسان خير كل انسان شرير انسان ما خير انسان ما شرير ليس كل
انسان خير انسان ما خير واما في المتناقضين فقولنا واما في ما تحت المتضادين فقولنا انسان

كل انسان خير ليس كل انسان خير ونظيرتها كل انسان خير انسان ما شرير وكقولنا انسان ما خير
ولا انسان واحد خير ونظيرتها انسان ما خير كل انسان شرير واما في المهملات فقولنا الانسان
خير الانسان ليس بخير الانسان شرير فيصير لكل موجبة متقابلتان اثنتان
احدهما سالبة والاخرى موجبة مادتها مضادة لمادة الموجبة الاولى و ارسطو
يفحص هل اذا وضعت موجبة ما في صنف من اصناف المتقابلات الخمسة التي احصيناها وكانت لها
متقابلتان اثنتان احدهما سلب تلك الموجبة والاخرى الموجبة التي مادتها مضادة
لمادتها اي هاتين المتضادتين لها اشد مقابلة ومباينة هل سالبتها اشد مقابلة
ومباينة او موجبتها التي مادتها مضادة لمادتها فارسطوطاليس يسمي ما هو اشد
مباينة لها واكمل مقابلة وما هو ابعد في المباينة الضد ويسميها اشد تضادا
على عادته فانه اذا سمى المتقابلات متضادات قال في هذه انها اشد تضادا على
عادته فانه اذا سمى المتقابلات متضادات قال في هذه انها اشد تضادا يعني انها
اشد تقابلا هذا معنى قوله فقد سعى ان ينظر هل ضد الايجاب انما هو السلب او ضد
الايجاب انما هو الايجاب وهل قولنا كل انسان عدل هو ضد قولنا ولا انسان واحد عدل
او انما هو ضد قولنا كل انسان جائر كانك قلت سقراط عدل سقراط ليس بعدل
سقراط جائر اي اثنين من هذه هما المتضادان يريد بالضد هاهنا ما هو الغاية في
المباينة ويريد بالمتضادين الشيئين اللذين هما في غاية التباين حتى لا يوجد تباين
اشد منهما او يريد قولنا كل انسان عدل هو في غاية المباينة لقولنا كل انسان جائر وليس هو
في غاية المباينة لقولنا ولا انسان واحد عدل بل مباينته لقولنا ولا انسان واحد عدل
دون مباينته لقولنا كل انسان جائر وكذلك قولنا سقراط ليس بعدل سقراط عدل سقراط جائر
اي الاثنين من هذه هما المتضادان يعني ان قولنا سقراط عدل سقراط ليس بعدل
سقراط عدل سقراط جائر اي الاثنين من هذه هما اللذان البعد بينهما غاية البعد
في التباين هل ذلك قولنا سقراط عدل سقراط ليس بعدل او قولنا سقراط عدل

سقراط

سقراط جائر واخذ المثال من صنفين من اصناف الاقاويل المتقابلة من المحصلات ومن المتضادات
واخذ نظائر كل صنف منها من الاقاويل المتقابلات التي موادها متضادة فقولنا هل ضد
الايجاب انما هو السلب او ضد الايجاب انما هو الايجاب يعني هل المباين غاية المباينة للايجاب
هو السلب المقابل له او الايجاب الذي مادته ضد مادة الايجاب هو المباين غاية المباينة
لذلك الايجاب وهذا الفحص فحص عام عن جميع اصناف المتقابلات الايجاب والسلب وعن الاقاويل
المتقابلة من جهة تضاد موادها الا انه اقتصر في مثالاته على صنفين منها ولما كان
هذا الفحص فحصا عن الاقاويل المتقابلة في الصنفين جميعا وكانت الاقاويل كما تقدم
القول فيها بتواطؤ واصطلاح سانح لم يكن يعلم هذه الحال من احوال المتقابلات
من الاقاويل انفسها ولكن لما كانت الاقاويل التي هي الالفاظ انما يوضع متقابلة لاجل
تقابل الاعتقادات المدلول عليها بتلك الالفاظ وكانت انما يوضع صادقة او كاذبة
او منقسمة الصدق والكذب لاجل انها دالة على اعتقادات صادقة او كاذبة او منقسمة
الصدق والكذب وكذلك الوقوف على اي المتقابلات من الاقاويل اشد تقابلا ليس
يمكن ان يوقف عليها الا من الاعتقاد المدلول عليها بهذه الاقاويل فلذلك سعى
ان يعمل المطلوب في الاقاويل فيجعل مطلوبا في الاعتقادات المدلول عليها بهذه الاقاويل
معنى الاعتقاد هو اعتقاد وجود شيء لشيء او اعتقاد نفي شيء عن شيء واحدهما مدلول عليه
بالايجاب والاخر مدلول عليه بالسلب فان المحمول والموضوع يدل كل واحد منهما على
معنى في النفس وان الايجاب هو يدل على معنى هو محمول على معنى اخر موضوع في النفس و
كذلك السلب يدل على معنى يسلب عن معنى في النفس معقول فلذلك قال انه ان كان
ما يخرج بالصوت تابعا لما يقوم في الذهن وكان في الذهن ضد الاعتقاد انما هو اعتقاد
ضده فواجب ضرورة ان يكون الحال في الايجابين اللذين يخرجان بالصوت على ذلك المثال وان
لم يكن هناك اعتقاد الضد هو الضد لم يكن ضد الايجاب هو المضاد للايجاب بل
السلب الذي وصفناه وهذا كالبين بنفسه وقوله ان كان ما يخرج بالصوت تابعا

هوص

يدل على ان السلب والايجاب معنى في النفس

١٥

الاقاويل

لما يقوم في الذهن يعني تابعا لما يتصور في النفس من المعاني ويعني بقوله تابع في ان يكون
متقابلة وفي ان يكون صادقة او كاذبة وفي ان يكون متضادة فان هذه احوال انما توجد
للاعتقادات بالطبع وباضطرار ويوجد الاقاويل المسموعة بالصوت على انها تابعة
ومعنى التابع انها متشبهة او محاكية للاعتقادات وقوله وكان في الذهن ضد
انما هو اعتقاد ضده يعني ان يكون اعتقاد وجود شي ليس في النفس المضاد له والمباين له
غاية المباينة اعتقاد موجب ما يتضد مادة الاعتقاد الاول وباقي ما قاله مفهوم
بنفسه ثم ابتدا يفحص عما في الذهن من الاحوال الاعتقادات المتقابلة فقال فقد ينبغي
الان ان يبحث وينظر اي اعتقاد حق هو المضاد للاعتقاد الباطل اهل اعتقاد ما سلبه
او اعتقاد اما وجود ضده وانما قال اي اعتقاد حق هو المضاد الاعتقاد الباطل واشترط
الحق في احدهما والباطل في الاخر يريد بالباطل الكاذب وبالحق الصادق كانه قال اي
اعتقاد صادق هو المضاد للاعتقاد الكاذب لان الاعتقاد الكاذب قد يوجد في مضادات
كاذب ابيض وليس يرى ان القولين المتضادين اللذين بينهما غاية المضادة هما اللذان
يشتركان في الكذب او في الصدق والقولان المتقابلان قد يشتركان في الصدق والكذب على
ضربين وذلك ان المتضادين في المادة الممكنة قد يكذبان معا الا انهما ليس يكذبان على
موضوع واحد في جزء واحد وذلك ان قولنا كل انسان ابيض ولا انسان واحد ابيض هما
كاذبان معا في الكل والجزء وان ممن سلب عنه الابيض باشياء بيضاء وفيمن سلب وجب له الابيض
باشياء ليست ابيض فالابيض صادق على البعض وليس الابيض صادقا على ما كذب عليه الابيض
من اجزاء الانسان فاذا كان كذلك فالمتضادتان الكاذبتان يكذبان في موضوع
واحد لا في جزء واحد من ذلك الموضوع وذلك ان قولنا كل انسان ابيض ولا انسان واحد
ابيض كاذبان معا في الكل والجزء وكذلك المتضادتين في المادة الممكنة انما صدقتا على
جزوين مختلفين من موضوع واحد بعينه من قبل ان قولنا انسان ما ابيض ليس كل انسان
ابيض صدق كل واحد منهما على اجزاء الانسان وعما يوصف به الانسان على غير ما يصدق عليه

والبحث عما في الذهن

الاخر

عادل

الاخر وههنا متقابلات يكذب من موضوع واحد بعينه كقولنا في الطفل انه عادل ولا
فان قولنا في هذا الطفل انه عادل مقابل قولنا في هذا الطفل بعينه انه لا عادل وهما جميعا
كاذبان وكذلك في جرو الكلب انه بصير ولا بصير او انه بصير او انه اعمى فان هذين جميعا
كاذبان على موضوع واحد في جزو واحد والمتقابلات التي يصدق معا او يكذب معا ليس
المتباين بينهما غاية التباين بل تباينهما او تقابلهما دون الغاية في البعد فلذلك ليست متضادة
ونحن نريد بالمتضادة التضاد الذي هو المطلوب في هذا الفصل وكذلك الحال في اعتقادين
متقابلين احدهما كاذب والاخر صادق ثم فحص عن التضاد فيهما فقال فاذا كان ههنا اعتقاد ما
كاذب وكان ههنا اعتقاد سلب مقابل له حق واعتقاد مقابل له لاجل مضادة مادته
لمادة الاعتقاد الكاذب اي شي ينبغي ان يقال هو اشد مضادة للاعتقاد الكاذب وكذلك
اذا وضع الاعتقاد صادق ووجد اعتقادان كاذبان متقابلان له احدهما سالب
والاخر موجب لضد مادة الاعتقاد الصادق فايهما يجب ان يكون اشد مضادة الاعتقاد
الصادق وجعل مثال ذلك بان قال ههنا عقد صادق في خير انه خير وعقد اخر كاذب
وهو انه ليس بخير وعقد غيره وهو انه شر فاي هذين ليت شعري هو ضد العقد الصادق
وهذا بين بنفسه وقوله وان كانا واحدا فالمضادة في ايهما هي يعني وان كانا جميعا كاذبين
فايهما هو الغاية في المباينة او كانا جميعا متقابلين له فايهما اشد مقابلة ثم ابتدا
بالمقاييس التي يتبين ان السالب المتقابل هو اشد مضادة للموجب من مقابلة موجب اخر
مادته ضد مادة الاول فقال ان كانت شدة المضادة بين القولين هو ان يكون
بتضاد المادتين والذي المحمول والموضوع فيهما متضادين المحمول والموضوع في الاخر فهي اذا
اشدها مضادة الا ان الذي يضاد في شيئين هو اكثر واشد مضادة من التي يضاد
في شي واحد واذا كان كذلك فكل ايجاب كان لموضوعه ضد ولمحموله ضد فايجاب ضد
محموله لضد موضوعه هو اشد مقابلة من ايجاب ضد محموله لذلك الموضوع بعينه ومن
سلب ذلك المحمول من ذلك الموضوع واذا كان الذي هو احرى بالمضادة من جهة

هو م

المادة ليس يحصل مضادتها مضادة الاول الاعتقاد ولا في القول فالذي هو اقل مضادة من التي بسبب موادها مضادة احرى الا يكون مضادا فانه لو كان محمول يضاد المحمول الواجب مضادا تضادا ما في المحمولين كان ما يضاد الموجب في موضوعه ومحموله احرى ان يكون مضادا وذلك ان المضاد في المحمول يشارك الموجب الاول في الموضوع وما يتضاد في المحمول والموضوع فهو مضاد في الامرين وما يتضاد في الامرين فان احدهما ابعد من الاخر من التي انما يتضاد في امر واحد ومن ان الموجبين المتضادين في المحمول والموضوع معا ليسا متضادين في الاعتقاد ولا في القول وتبين من ذلك ان هذين قد يكونان لا ندين احدهما الاخر يشتركان في الصدق والكذب مثل ان الحياة ان كانت خيرا والموت شرا والا اذا ان كان شرا فاللذة خير والصحة ان كانت خيرا فالمرض شر وكلاهما صادقان بل احدهما لازم عن الاخر وان لم يكن احدهما لازما عن الاخر فهما يشتركان في الصدق اما كلها او اكثرها فاذا لم يكن يحصل التضاد في الاقاويل من جهة تضاد المواد فما هو احرى ان يكون فيه تضاد كالاحلق بما هو احرى بان يكون غير متضاد الا يكون متضادا ولا في غاية التباين فان التضاد في الاقاويل ليس ينبغي ان يحفظ في شيء منها تضاد المواد بل تضادها انفسها من جهة ملها اقاويل ومن جهة ما هي اعتقادات فاذا المقابل للموجب ليس هو الموجب بل السالب فهذا معنى قوله فنقول ان ظننا ان المعتقدين المتضادين انما يحدان بانهما الشيئين المتضادين باطل وذلك ان الاعتقاد في الخير انه خير والاعتقاد في الشر انه شر خليق بان يكون واحدا بعينه بل هو حق واحد كان او اكثر من واحد يعني ان ظننا ان الاعتقادين المتضادين انما يوضع بانهما المحمولين وموضوعين متضادين او بان يوجب محمولان متضادان لموضوعين متضادين كاذب وذلك ان الاعتقاد في العدل انه خير والاعتقاد في الجور انه شر خليق ان يكون كل واحد منهما لازما عن الاخر بعينه بل هما صادقان كان احدهما لازما عن الاخر او كان كل واحد منهما على حياله صادقا من غير ان يكون صدق احدهما عن صدق الاخر ويمكن ان يجمعهما في اعتقاد واحد واي واحد فيه كذلك تبين ان التضاد في المواد

هدد

ليس

ليس يستفيد بهما الاعتقادات تضادا بل ينبغي ان يكون تضاد الاعتقادين من جهة الاعتقادات انفسهما وتاليفهما لا من جهة موادهما بل لا يحفظ بالمواد في شيء من احوال تاليفهما ثم قال وهذا متضادان غير انه ليس من قبل انهما يوجدان لشيئين متضادين هما متضادان لكن من قبل انهما على جال تضاد فهذه عندي حجة ثابتة يريد بقوله هذا ان راي الاعتقادين وقوله غير انه ليس من قبل انهما يوجدان لشيء متضادين هما متضادان يعني ان الاعتقادين يكونان متضادين ليس من اجل انهما يوجدان لمادتين بل من قبل انهما في انفسهما بحال تضاد وذلك ان الاعتقادين انما يصيران اعتقادين متقابلين من جهة تاليفهما واما تضادهما في موادهما فهو تضاد اخر عارض فيهما لا من جهتهما والمقصود في هذا الكتاب ان يطلب التضاد الذي في الاعتقادين من حيث هما بالذات واولا للاعتقادين فقط ان اعتقاد الموجب انما يصير موجبا بالرباط الذي يربط المحمول بالموضوع والمقابل للموجب من جهة ما هو واجب هو يحمل وينزع ذلك الرباط ويربطه رباطا مقابلا لذلك الرباط حتى يكون الاعتقادان متضادين من جهة تاليفهما فبين ان رباط الموجب اذ كان بقولنا يوجد واما قام مقامه فان تقابل هذا الارتباط اما حل الرباط واما رباط مقابل لهذا الرباط واذ كان ايجاب ضد المحمول لضد الموضوع ليس هو مقابلة للرباط لم يكن هناك مقابلة من جهة التاليف مقابلة مستفادة عن شيء غريب من التاليف ليس بذات التاليف ولا له اولا بل انما له بالعرض او يكون ثانيا كما كانت مقابلته بالعرض او ثانيا فهو دون مقابلته بالذات واولا فمقابلة السلب هو اما حل الرباط الموجب واما رباط مضاد لذلك الرباط فاذا السالب اشد مضادة للموجب من مضادة لضد المحمول في موضوع الموجب الاول وايضا فان تضاد المواد موجود في المواد مؤلفة كانت او غير مؤلفة فلذلك صار التضاد الذي يحصل في الاعتقادين من تضاد المواد ليس من جهة التاليف ولا لاجل التاليف اذ كانت التضاد في المواد موجودا الفت او لم يولف وتضاد الاعتقاد يجب ان يكون من جهة ما هو مولف ومن اجل التاليف

لشيئين

حد

هو

وذلك مع الايجاب في السلب فلنا التضاد يقابلهما بالذات واولا وتقابل الاخر بالعرض وايضا فان تقابل الايجاب والسلب تقابل يخصهما من جهة ما هما مؤلفان وتقابلهما من جهة المواد ليس يخصهما من جهة ما هي مؤلفة اذ كان ايضا ذلك لما قبل التاليف ثم شرع الحجة الثالثة فقال ان نزل ان ههنا عقد الموجبات فانه يوجب محمولا في موضوع فاذا انتبعنا الاشياء الكاذبة على ذلك الموضوع وصيرنا منها موجبات يوجب محمولا على ذلك الموضوع لا يمكن ان يوجد تلك المحمولات لذلك الموضوع وسوالب كثيرة كاذبة تسلب محمولات شانها ان يوجد في ذلك الموضوع فليس يسعى ان يجعل كلما كذب على ذلك الموضوع من الموجبات والسوالب مضادا لذلك الموجب اذ ليس يسعى ان يجعل اعتبار مضادة الاعتقاد الاعتقاد ان يوجد احد الاعتقادين كاذبا على الاخر وذلك ان الموجبات الكاذبة على الاعتقاد الاول الصادق هي بلا نهاية وكذلك السوالب الكاذبة على الاعتقاد الاول الصادق سوالب بلا نهاية وليس ممكن ان يكون للشي مضادات بلا نهاية من قبل انه يلزم من ذلك اولا ان يكون البعد بين الاعتقادين الاول وبين احد الاعتقادات التي تمر الى غير النهاية بعدا غير محدود متباينة غير محدودة والضدان هما اللذان بعد التباين في الجوهر بينهما بعدا محدودا وايضا فانه يلزم ان يكون للشي الواحد ضد اكثر من واحد وذلك ايضا غير ممكن فاذا كان ذلك كذلك فان ضد الاعتقاد الاول من الموجبات والسوالب التي هي بلا نهاية اما موجبة واحدة ان اخذ المضاد له من الموجبات وان اخذ من السوالب فسالبة واحدة وينبغي ان ينظر اي الموجبة من الموجبات ينبغي ان يوجد المضاد للاعتقاد الاول واي سالبة من السوالب الكاذبة عليه يوجد مضادة له اما من الموجبات فينبغي ان يكون الموجبة المضادة هي الموجبة التي تشتمل على سائر الموجبات الكاذبة ومن السوالب السالبة التي تشتمل على سائر السوالب الكاذبة فاذا وجدنا من الموجبات تلك الموجبة قلنا انها هي المضادة غير انه لا يمكن ان يكون للشي الواحد ضدان اثنان فاذا وجدنا في الموجبات موجبة بتلك الحال وفي السوالب

سالبة بتلك الحال لم يمكن ان يكون للاعتقاد الاول مضادان احتجنا الى ان يتفايس بين الموجبة والسالبة ايهما اعم واذا كانت موجبة يوجب للموضوع ضد المحمول في الاعتقاد الاول وسالبة يسلب ذلك المحمول بعينه عن ذلك الموضوع بعينه فقايسنا بينهما وجدنا سالبة المحمول اعم من موجبة ضد المحمول وذلك ان سالبة المحمول يصدق على اكثر مما يصدق عليه موجبة ضد المحمول وذلك قد تبين ايضا بالاستقراء ان ما هو ضد ذلك المحمول يصدق عليه سلب المحمول وسائر الاشياء الكاذبة التي ليس هي اضداد للمحمول يصدق عليها سلب المحمول فاذا سلب المحمول اعم من ايجاب ضد المحمول وهو اذا يشتمل على الاشياء الكاذبة على ذلك الاعتقاد على اكثر مما يشتمل عليه ايجاب الضد والكاذب الذي يشتمل على الكاذب اكثر وابعد في المباينة من الاعتقاد الصادق الذي يشتمل على اشياء اقل فاذا سلب المحمول هو الضد فقط دون ايجاب الضد وهذا الذي قصد بقوله فاذا كان ههنا عقد في خير انه خير وعقد ليس بخير وعقد انه شي اخر ليس هو موجود ولا يمكن ان يوجد فليس يسعى ان يوضع الضد واحدا من تلك الاشياء التي الاعتقاد فيها ليس بموجود انه موجود ومما هو موجود بانه ليس بموجود انه موجود وما يقع فيه منها الاعتقاد فيما هو موجود انه ليس بموجود فهذا هو الذي قاله ههنا والذي عندي انه ينزل ان يضيف لهذه المقدمة التي جعل مثالها هذا المثال المقدمات الاخر التي بها يستتم القياس ولكن نزل ما بقي من تمام الحجة على الناظر او المعلم ثم قال بل انما ينبغي ان يوضع التضاد فيما فيه يقع الشبهة الذي عندي ان هذه حجة اخرى وان كان ظاهر لفظه يحمله جزوا من الحجة التي سلف ومعناه ان التضاد في الاعتقادات انما شانه ان يكون في الاعتقادين اللذين يقع الشبهة فيهما حتى يعرض الحيرة للانسان بينهما والتشكك والذي يوقع الحيرة ويسعى ان ينظر فان وجدنا متقابلين اثنين ممكن ان يقع الشبهة في كل واحد منهما والحيرة بين كل اثنين من هذين المتقابلين فالذي

فيما

يقع فيهما الشبهة التي في الحيرة اشد يلزم ان يكون اشد تضادا امثال الموجبة والسالبة
متقابلتين فان الموجبة بعينها ومقابلتها التي توجب ضد محمولها فانهما متقابلتان اثنتان
قد يمكن ان يقع فيهما الشبهة التي توجب الحيرة بين كل اثنين منهما غير المتقابلين من جهة
تضاد موادهما ومحمولهما فقد يمكن ان يكونا كاذبين معا على موضوع واحد بعينه وواحد
بعينه مثال ذلك الحايط عادل والحايط جاير فان هاتين كاذبتين وكذلك سقراط
صحيح سقراط مريض فاذا لم يكن سقراط موجودا والحيرة والشبهة تلتبس ممكن ان يقع فيما يمكن
ان يكونا كاذبتين بل انما يعرض الشبهة في انهما هو الصادق والكاذب والحيرة انما يعرض
بين ما هو بين الصادقة والكاذبة اللذان يقتسمان الصدق والكذب باضطرار فاما ما
لا يؤمن من ان يكونا كاذبتين معا فليس يعرض الحيرة فيهما وان عرضت فان الحيرة التي
يعرض بين اللتين احدهما صادقة والاخرى كاذبة ضرورة هي حيرة اشد والشبهة
الواقعة فيهما اشد والشك الكاين فيما يقع حيرة اشد وما كانت الحيرة بينهما
فيهما اشد تضادا من الشيء لا يمكن الا يكون بينهما حيرة وان كانت بينهما حيرة كانت
اقل وان كانت المتقابلات من جهة الايجاب والسلب لا يمكن ان يكذبا معا على موضوع
واحد في جزء واحد من ذلك الموضوع لزم ضرورة ان يكون الحيرة فيما بينهما اشد من
الحيرة فيما بين متقابلين يوجبان ضدين في موضوع واحد ومع ذلك فان الموجبة و
السالبة المتقابلتين بذواتهما وانفسهما وبطبيعة التقابل الذي لهما لا يمكن بان
ولا يصدقان معا على موضوع واحد في جزء واحد فلذلك لم يحل هذا الامر فيهما ولا في
مادة من المواد واما المتضادان اللذان تقابلهما من جهة تضاد موضوعهما فان الاعتقادين
اللذين فيهما انهما يقتسمان الصدق والكذب لا بطبعهما من حيث انهما متضادان لكن بما يعرض
لهما احيانا من ان يكون فيهما قوة تقابل الايجاب والسلب فلذلك قد يخلو من هذا الامر
في كثير من الاوقات فلذلك ليسا متقابلين من جهة ما هما اعتقادان متقابلان ولا
متقابلين فلذلك صارت الحيرة بينهما اقل فاذا تضادهما اقل ودون تضاد الموجبة

في جزو ص

الذي ر

والسالبة فهذا الرأي اراده ارسطاطاليس عندي بهذا القول ثم قال وما يتبين فيه الشبهة هو
ايضا التكون والتكون انما يكون من المتقابلات فهذه اذا يدخل الشبهة هذه ايضا بعكس
جهة اخرى بنفسها فانه يعني بالتكون الحدوث اي حدوث وجود الشيء فان الموجود الحادث الوجود
انما يتكون اولا عن لا وجوده وذلك انه كان قبل حدوث وجوده غير موجود وكثيرا ما يتكون
عن ضده فالتكون عن سلب المتكون وعن ضده الا انه ينبغي ان ينظر فان سيران التكون هو
اولا عن السلب وثانيا عن الضد تبين ان مقابلة الشيء لسلبه اكمل من مقابلته لضده وتبين
ان التكون وحدوث الوجود هو عن لا وجود الشيء اخرى او يكون عن ضده وذلك ان ضده
موجود فاما ان يتكون عن موجود وجوده هو وجود الحادث بعينه فان كان كذلك فقد
كان ما هو حادث الوجود موجودا قبل وجوده وذلك محال او يكون ما حدث وجوده لم يحدث
وجوده بعد لكن كان لم يزل موجودا قبل وجوده فمن ذلك يلزم ان يكون الموجود الذي عنه
حدث هذا الموجود لم يكن وجوده موجود الحادث بعينه فاذا لم يكن موجودا هذا
الشيء الحادث فهو اذا مضطر في ان يتقدم وجود الحادث الوجود الى ان يقترن
لا وجود الحادث الوجود فانه ان لم يكن كذلك لم يمكن ان يكون الحادث الوجود حادثا
عن ذلك الوجود اذ كان مفتقرا الى ان يقترن به سلب الموجود الحادث الوجود فاذا
ما حدث وجوده ويكون قايما يكون اولا عن لا وجود لا عن موجود لكن عرض لما ليس هو موجودا
هذا الشيء ان كان موجودا شيئا اخر لكن لا باضطرار والتكون عن سلبه باضطرار فلذلك
يلزم ان يكون التكون بدءا عن السلب لا عن ايجاب الضد هو باضطرار فهو اقدم و
اكثر وازيد في الشيء الذي به يكون الشيء الذي به يكون المقايسة فالتكون عن
سلب المتكون هو يكون عما هو اشد مقابلة عن كونه عن ضد التكون عن سلب المتكون
فاذا السالب بحسب ما عليه طبيعة الامور اشد مضادة للايجاب من ايجاب ضده وايضا
فانه اذا حدث اعتقاد في النفس صادق كان ذلك حدوث علم ما وقد يحدث العلم
بفضل اعتقاد ما عن كذب مقابله مثل ما يعرض في قياسات الخلف فانه يلزم عن كذب

عن كذب احد المتقابلين صدق المقابل الآخر فيكون الاعتقاد الصادق انما حدث عن كذب احد
المتقابلين وصدق المقابل الآخر ويكون الاعتقاد الصادق انما حدث عن كذب مقابله وانما يكون
ذلك اذا كان مقابله يلزم دائما باضطرار صدق هذا الاعتقاد وهي ان الموجب المقابل له
ليس يلزم عن كذبه ضرورة صدق هذا الاعتقاد اذ يمكن ان يكون الموجبتان المتقابلتان
كاذبتان على ما تقدم القول فيه فاذا المقابل الذي يلزم عن كذبه صدق هذا الاعتقاد
اذ يمكن ان يكون الموجبتان المتقابلتان كاذبتان على ما تقدم القول فيه هو المقابل على
جهة السلب فقط فالذي يلزم صدق الاعتقاد عن كذبه ضرورة من المضادين هو اشد
مضادة من الذي قد يلزم ذلك عنه حينا ولا يلزم حينا فمن هذه الجهة قد يسر ان السلب
المقابل اشد مضادة للايجاب من الايجاب للايجاب وقد يمكن ان يكون اراد بالتكون
ههنا حدوث الاعتقاد الصادق عن كذب مقابله وذلك لاجل انه قال وما يقع فيه
التشبيه هو ما منه ايضا يكون التكون وقد يكون المتكون يريد بالتشبيه التشكك
فان التشكك انما يقع في شيء ما هل هو الصادق او مقابله وان حدوث العلم بالصادق
منهما قد يكون عن كذب مقابله وانما قال ما يقع فيه التشبيه هو ما منه يكون التكون
لان تكون العلم بصدق الصادق عن كذب المقابل الآخر انما يكون فيما وقعت الشبهة فيه
والتشكك وان التشكك انما يكون بان يخطر بالبال الاعتقاد ومقابله معا فاما حدوث
العلم بالطبع او بالاتفاق بان يحدث صدق احد الاعتقادين المتقابلين اما بالطبع
واما بالاتفاق فليس يكون عن العلم بكذب مقابله الا اذا كان في احدى هاتين الحالين
لا يخطر بالبال الانسان المقابل الصادق الذي يحصل له علمه واما حدوث العلم بالاعتقاد
الاعتقاد عن العلم بكذب نقيضه ما فان ما يكون ذلك بان يكون المتقابلان معا في
نفس الانسان ووقعت له الشبهة والتشكك في طلب الصدق في اي المتقابلين
هو خالف لا يجاوز لك قياس خلف فلذلك قال هذا القول وقوله والتكون
انما يكون من المتقابلات فينبغي ان يفهم منه ان حدوث وجود الموجود انما يكون

الصادق

اولا

او لا هي المتقابلات التي على طريق الايجاب والسلب هو اشد مقابلة ومباينة من ايجاب الضد
واما ان كيف يمكن ان يعتقد معتقد واحد الضدين انه هو الضد الآخر فذلك سنبينه
في آخر المقالة الثانية من كتاب القياس فبين ان المقايسة بين مقابلة السلب للايجاب و
مقابلة الايجاب ضد المحمول للايجاب الاول انما يكون في الاشياء التي لها اضداد و
ليس كل شيء له ضد فان الاشياء ضربان ضرب له ضد وضرب ليس له ضد والذي ضد يمكن
ان يوجد لكل ايجاب فيه مقابلان اثنان سلبه المناقض له وايجاب ضد محموله و
الذي ليس له ضد انما يمكن ان يكون مقابل الايجاب فيه السلب المناقض له فقط فبين من
ذلك ان السلب اعم مقابلة من مقابلة ايجاب ضد المحمول وان السلب قد ينفرد وحده
دون ايجاب ضد المحمول وان ايجاب ضد المحمول لا ينفرد وحده دون سلب محمول الايجاب
الاول بل انما يكون مقرونا ابدا بالسلب فان السلب مكتف بنفسه في ان يكون مقابلا
للايجاب من غير حاجة به الى ان يكون مقارنا للضد وذلك يلزم ان يكون مقارنة
السلب لايجاب ضد المحمول ليس لاجل حاجة السلب في ان يصير مقابلا الى ان يكتسب المقابلة
من ايجاب الضد اذ كان فيما لا ضد له مكتفيا بنفسه في ان يكون له مقابله فذلك
يدل على ان اقترانه بايجاب الضد بالعرض اذ كان قد اتفق ان يكون مع مقابلته
الايجاب الاول كان لمحمول الايجاب الاول ضد فلو كان السلب لا يمكن ان يصير مقابلا الا
بان يكون مقترنا بضد لم يمكن ان يكون فيما لا ضد له سلب يقابله اصلا ولو كان
للسلب في المقابلة اقرب مباينة للايجاب الاول من ايجاب ضد محموله وكان ايجاب الضد ابعد
في المباينة من سلب محمول الايجاب الاول لما كان لما لا ضد له مقابل تام المباينة فلما كان
السلب فيما لا ضد له هو المباين دون ايجاب ضد المحمول دل ذلك على ان السلب هو المباين
مباينة تامة دون ايجاب الضد وان ايجاب الضد محتاج في ان يصير مقابلا الى السلب والسلب
غير محتاج اليه وان السلب مقابل بنفسه وحده وايجاب الضد محتاج في مقابلته الى السلب
وان السلب اعم من ايجاب الضد فيما كانت مقابلته بذاته ومكتفية في ان يحصل له مقابله

الحالص

فهو اشد مباينة ومقابلة من التي مقابلته يحتاج الى مقابلة غيره والسلب اذ كان بهذه
العموم والكفاية والانفراد وحده صار السلب اشد مضادة للايجاب من ايجاب ضد المحمول
فهذا الذي اراد بقوله ايضا فان كان واجبا في غير ما ذكرنا ان يجري الامر على هذا انه قد
يرى ان ما قيل في ذلك صوابا يعني فان كان يلزم في غير ما ذكرنا يريد فيما عدا الاشياء التي
لها اضداد فان الذي ذكره الى الان هو ما له ضد فان كان يلزم في الاشياء التي ليس لها
اضداد ان يجري الامر على هذا المثال ان يكون المقابل هناك هو السلب وحده دون
ايجاب الضد فقد يرى ان ما قيل فيما له ضد من ان السلب هناك اتم واكمل مقابلة وابعد
في المباينة من ايجاب الضد صوابا وذلك انه يلزم اما ان يكون الاعتقاد السالب هو
الضد في كل موضع كان له ضد في الوجود او لا ضد له واما ان لا يكون السالب ضدا ام
ولا في موضع من المواضع وذلك ان المقابلة ينبغي ان يكون مقابلة حافظة لمهياة
واحدة في كل موضع ولا يتبدل ماهيته بحسب المادة التي يصادف وانها ان تبدلت
بحسب المواد لم يكن المقابلة التي لها مقابلة بذاتها حينا يكون مقابلته مقابلة بذاتها
وحينا يكون مقابلته مقابلة بالعرض ومستفادة عن غيرها فاذا كانت جهات مقابلة
السلب فيما لا ضد له هي بعينها جهة المقابلة فيما اتفق ان كان له ضد وماهياته
فيما ليس له ضد هي بعينها ماهياته فيما له ضد لزم احد الامرين اما ان لا يكون مقابل الضد ولا
فيما ليس له ضد واما ان يكون هو المقابل وحده والاشد مباينة حتى فيما له ضد
والا لزم ان لا يكون ماهياته ماهية واحدة وذلك شنع ومخالف لما عليه الامر ولذلك
ليس الا يكون للسلب مقابلة تامة ولا في موضع من المواضع لا فيما له ضد ولا فيما ليس له
ضد واما ان يكون هو المقابل مقابلة تامة والاشد مباينة في كل موضع من
المواضع اذ ماهياته في جميعها ماهية واحدة غير انه محال ان لا يكون له مقابلة تامة
اصلا اذ كان فيما لا ضد له هو المقابل غاية المقابلة والمباين غاية المباينة فاذ
كان ذلك محالا لزم ان يكون هو المباين غاية المباينة في كل موضع مما له ضد و

ومما ليس

مما ليس له ضد هذا الذي اراده بهذا القول ثم قال والاشياء التي ليس يوجد فيها الضد ايضا فان
الكذب فيها انما هو العقد المعاند للحق ومثال ذلك من ظن بالانسان انه ليس بانسان فقد ظن ظنا كاذبا
فان كان هذان الاعتقادان هما الضدان فسائر الاعتقادات انما الضد فيها هو الاعتقاد
النقيض والامر فيما قاله بين مما لخصناه نحن وذلك ان من الاشياء ما لا اضداد لها
مثل ما هو بين في كثير من الجواهر ومثل ما هو بين في كثير من الكمية وفي اشياء اخر غيرها
وقوله فان الكذب فيها انما هو العقد المعاند للحق فانه يتبين انه في كل موضع يضع
اعتقادا صادقا ويطلب المقابل الكاذب المعاند له ويجعل الكاذب احد ما يقابل به الاعتقاد
ويجعل الكاذب مع الصادق اشد معاندة لان قصده ان يبين ان التقابل في هذا الكتاب
لاجل الصدق والكذب الموجودين في التقابل ونظيره في الاضداد ايضا التي في الوجود
انما هو بحسب تقابلها في الاعتقاد ولاجل الكذب والصدق الذي يلحقها من حيث هي معتقدة
لا من اجل تقابل المتقابلات من حيث هي موجودة ومن حيث هي طبايع فان ذلك والنظر
في تقابل ما يقابلها من جهة ما هي طبايع قايمة لا من جهة ما هي معتقدة او صادقة
او كاذبة انما هو نظر ايليق بعلم ما بعد الطبيعة وقد استوفا امره هناك ثم صار بعد
ذلك الى حجة اخرى وهي اخر حججه وجعلها ماخوذة من كثرة الكذب المتقابل للصدق
وقلته وذلك انا اذا اوجبنا محمولا لموضوع ما فكان صادقا ثم استقرينا جميع الاعتقادات
التي يمكن ان يظن انها مقابلة له [illegible] مقابلة وابعدها مباينة مما كان منها كاذبا
ثم كان مع ذلك اكثر كذبا من كاذب اخر ان قابلنا مثلا ايجابا صادقا اعتقد فيه ان
محمولا ما لموضوع ما وهو ان يعتقد وجود محمول في موضوع ما وشان ذلك المحمول
ان يوجد في ذلك الموضوع فالاعتقادات التي يظن انها مقابلة لهذا الاعتقاد
هي اعتقاد سلب ذلك المحمول عن موضوع اخر شانه ان لا يوجد فيه او اعتقاد وجود
ضد المحمول في ضد الموضوع او اعتقاد وجود ضد المحمول في ضد الموضوع او اعتقاد
وجود المحمول في ذلك الموضوع بعينه او اعتقاد سلب ضده عن ضد ذلك الموضوع و

مقابلة له

ومثال ذلك ان يضع ان العدل هو خير وان الاعتقادات التي يمكن ان يتوهم انها
هو قولنا ان الجور ليس بخير او قولنا ان العدل ليس بخير او قولنا ان الجور هو خير او قولنا
ان العدل هو شر او اعتقادنا ان العدل ليس بشر او اعتقادنا ان الجور ليس بشر
وبين من ان اعتقادنا وجود محمول الموضوع شانه ان يوجد له ليس يقابله اعتقادنا
سلب ذلك المحمول عما شانه ان لا يوجد له بل يجريان على مثال واحد في الصدق ان
اعتقادنا وجود شي لما شانه ان يوجد له واعتقادنا سلب ذلك المحمول عما ليس
شانه ان يوجد له اعتقادان صادقان بل يلزمان ضرورة ان يوجدا على ما هما عليه
وكذلك اعتقادنا سلب المحمول عما شانه ان يوجد له وايجابه لما ليس شانه ان يوجد له
اعتقادان يجريان على مثال واحد في الكذب وذلك ان اعتقادنا سلب محمول ما عما شانه
ان يوجد له هو نقيض اعتقادنا ايجاب المحمول لما شانه ان يوجد له واعتقادنا ايجاب
المحمول لما ليس شانه ان يوجد له فهو نقيض اعتقادنا ان لا سلب ذلك المحمول عن ذلك الموضوع
الذي يوجد له وهذان على مثال واحد في الكذب وذلك على مثال واحد في الصدق
فنسبة الاعتقادين الاولين الصادقين احدهما الى الاخر كنسبة هذين الكاذبين
احدهما الى الاخر وكذلك ينبغي ان يكون نسبة احد الضدين الى المقابل له الكاذب عليه
كنسبة الصادق الاخر الى مقابله الكاذب عليه فانه على مثال صدق الصادقين كذب
كذب الكاذبين على ذلك المثال وكذلك انقسام المتقابلين اللذين احدهما احد الصادقين
والاخر احد الكاذبين على مثال انقسام ذينك الاولين في الصدق والكذب فينبغي ان ينظر
بعد هذا في ضد المحمول فنبين انا اذا اعتقدنا وجود ضد المحمول للموضوع الذي شان
المحمول الاول ان يوجد له واعتقادنا سلب ذلك الضد عما يسلب عنه المحمول الاول
لم يكونا على مثال واحد في الكذب وذلك انا اذا اعتقدنا وجود ضد المحمول فلما شانه
ان يوجد له المحمول واعتقادنا سلب ذلك المحمول عما شان المحمول ان لا يوجد له ليس على
مثال واحد في الكذب دايما وذلك ان سلب الضد عما يسلب عنه الضد الاخر كثيرا ما

سلبه

ضد المحمول
في وجوده للموضوع
ه

ضد

يصدق متى سلب المحمول عما شانه ان لا يوجد له المحمول واما ايجاب ضد المحمول فيما يوجد فيه
المحمول فهو كاذب فاذا كان كذلك فسلب ضد المحمول عما يسلب عنه المحمول ليس مقابلا للسلب
المحمول عما شانه ان لا يوجد له المحمول اذ كان قد يصدق معه وذلك ان اعتقادنا سلب
المحمول عما شانه ان لا يوجد له المحمول هو اعتقاد حق والذي يمكن ان يظن انه مقابل له
مقابلة تامة هو اما اعتقادنا ايجاب ضد المحمول لذلك الشي الذي شانه ان لا يوجد له
المحمول اذا اعتقادنا سلب الضد عن ذلك الشي شانه ان لا يوجد له المحمول واعتقادنا ايجاب
المحمول لذلك الشي الذي شانه ان لا يوجد له المحمول فانه ليس ههنا اعتقاد اخر يمكن ان يظن
انه مضاد له غير هذه الثلثة والذي يكذب معه دايما ينبغي ان يكون هو المضاد المباين له
غاية المباينة واما ايجاب ضد المحمول لما ليس شانه ان يوجد المحمول فقد يمكن ان يكون
صادقا مع سلب المحمول عما ليس شانه ان يوجد له المحمول لان المحمول اذا سلب عن شي ما
مما شانه ان لا يوجد ذلك له المحمول امكن ان يكون ضد ذلك المحمول موجود فيه فاذا
اعتقادنا وجود ضد المحمول في ذلك الشي ليس مقابل له اذ كان صادقا معه ولا اعتقادنا
سلب الضد عما ليس شانه ان يوجد له المحمول هو المقابل غاية المقابلة لانه وان كذب
حينا فانه سيصدق حينا فان المحمول قد يسلب عن شي شانه ان لا يوجد له ذلك المحمول
ويسلب عنه ضد ذلك المحمول ايضا مثل قولنا في سقراط انه ليس بعادل وانه ليس بجاير
بعد ان مات فانهما صادقان جميعا واحدهما سلب المحمول عن موضوع شانه ان لا يوجد له
المحمول وهو سقراط بعد ان مات وقولنا ليس بجاير هو سلب ضد ذلك المحمول
عما شانه ان لا يوجد له ذلك المحمول هو صادق واما اعتقادنا ايجاب المحمول لما شانه
ان لا يوجد له ذلك المحمول فانه كاذب دايما على اعتقادنا سلب المحمول عما شانه ان يوجد له
المحمول فالذي يكذب به دايما ولا يوجد له صدق اصلا ولا يشارك الاول في الصدق
هو المقابل غاية المقابلة فاذا سلب المحمول عما ليس من شانه ان يوجد له المحمول
هو المباين غاية المباينة لايجاب المحمول فيما ليس شانه ان يوجد له المحمول لا من مقابلة

الايجاب للسلب هي بعينه مقابلة السلب للايجاب فاذا كان ايجاب المحمول لما ليس شانه ان يوجد له
المحمول البعيد في المباينة من سلب ضد المحمول عما لا يوجد له المحمول من ايجاب ضد المحمول فيما ليس
شانه ان يوجد له المحمول كان ح سلب المحمول عما ليس شانه ان يوجد له الموضوع بعيدا
عن ايجاب المحمول لما ليس شانه ان يوجد له المحمول بتلك المباينة بعينها فالسلب ههنا
اذا هو المضاد دون الايجاب فاذا كانت نسبة ايجاب المحمول لما شانه ان يوجد له المحمول
الى ايجاب المحمول فيما شانه الا يوجد المحمول كنسبة سلب المحمول عما شانه ان يوجد له المحمول
الى سلب المحمول عما ليس شانه ان يوجد له المحمول وكذلك على العكس فان نسبة سلب
المحمول عما شانه ان يوجد له المحمول الى ايجاب المحمول لما شانه ان يوجد له المحمول كنسبة
سلب المحمول عما شانه الا يوجد له المحمول الى ايجاب المحمول لما شانه الا يوجد المحمول له ثم
ان كان السلب في الاول هو الضد دون ايجاب الضد فهذه هي الحجة الاخيرة الماخوذة
من التناسب التي وطا ما اولا انما استعمل المثال الجزوي بدل الكلي ليكون اسهل فهم معنى الكلي
فقال وايضا فان العقد فيما هو خير انه خير فيما ليس بخير انه ليس بخير يجريان
على مثال واحد اي في الصدق ومع ذلك ايضا العقد فيما هو خير انه ليس بخير والعقد
فيما ليس بخير انه خير يجريان ايضا على مثال واحد في الكذب فنسبة الاول الى الثاني
في الصدق كنسبة الثالث الى الرابع في الكذب فاذا ابدلنا صارت نسبة اعتقادنا
فيما هو خير انه خير الى اعتقادنا فيما هو خير انه ليس بخير كنسبة اعتقادنا فيما
ليس بخير انه ليس بخير فاذا تبين في احد هذين ان المضاد فيه هو السلب لزم في الاخر
ان يكون المضاد فيه هو السلب ثم شرع في ان يبين التضاد في الاعتقادين
اللذين احدهما هو الاعتقاد فيما ليس بخير انه ليس بخير والثاني الاعتقاد
فيما ليس بخير انه خير فقال فالعقد فيما ليس بخير انه ليس بخير فقال والعقد فيما ليس
بخير انه ليس بخير وهو عقد اي عقد ليت شعري هو ضده فبين ان اعتقادنا
فيما ليس بخير انه شر ليس بمضاد لانه قد يمكن في بعض الاحوال ان يصدق معا من قبل ان

الاشياء

الاشياء مما ليس بخير وهو شر ثم بين انه ليس بضاده ليس بشر اذ كان قد يمكن ان يعتقد مما ليس بخير
انه ايضا ليس بشر فقد بقي اذن ان يكون ضد اعتقادنا فيما ليس بخير انه ليس بخير اعتقادنا
فيما ليس بخير انه خير وذلك ان هذا يكذب مع الاول دايما ثم قال فيجب من ذلك الا يكون
ضد العقد فيما هو خير انه خير العقد فيما هو خير انه ليس بخير لاجل المناسبة المتقدمة
فهذا احد ما يجوز ان يفهم عن قوله هذا فيكون كانه استظهار في الحجج وهو انما
كانه حجة جدلية واشباه هذه انما استعمل بعد البرهان على ان المناسبة التي وطاها
اذا صحت سلمت هذه الحجة من الطعن ما دامت تلك المناسبة سليمة لا الحجة
البرهانية التي لا مطعن عليها اصلا للمنتزعة من الصدق والكذب جاز ان يجوز النظر في الصدق
والكذب على ما افتتحنا به تلخيص هذه الحجة وهو ان ينظر فيما يمكن ان يصدقا
اذا وضع احد الاعتقادين صادقا كما وضعت في المثال الذي ذكر و يوضع احد
الاعتقادين كاذبا ثم ينظر في الذي يصدق مع الاول وفي الذي يكذب مع الثاني وفي
الذي يقتسم الصدق والكذب دايما فان الامر اذا اجرى على هذا الطريق كانت الحجة
برهانية وذلك ان يقال ان ايجاب ضد المحمول لما كان يصدق احيانا مع ايجاب المحمول
في مثل ان يعتقد ايجاب المحمول للموضوع ما ولم يكن ذلك كاذبا فانا اذا استقرينا
ما يمكن ان يصدق معه صدقا دايما لم يوجد الا سلب المحمول عن ذلك الموضوع وفي كل
موضع مثل ما قلنا في سقراط انه عادل بعد موته فانه كاذب في جميع ما يمكن ان يظن
انه مقابله فكله كاذب الا عليه الا السلب العادل عن سقراط ماذا هو الضد وكذلك
في الكليات متى لم يكن موجودا وكذلك اذا وضعنا السالب صادقا في مثل هذه
واستعملنا فيه المثال الذي جاء به ارسطاطاليس تبين ان الايجاب اشد مضادة
من ساير ما يظن انه بضاده وذلك ان السلب بين انه يصدق على اكثر مما يصدق عليه
ايجاب مثال ذلك قولنا ليس بعادل يصدق على اكثر مما يصدق عليه قولنا جاير فهو صادق
على ما هو جاير و يصدق على ما ليس بجاير ولا يمكن ان يصدق على ما هو عادل فاذا العادل

هو اشد مضادة لاعتقادنا سلب العدل من غيره فبهذه الجهات يصير هذه الاقاويل اما بينة و
على حسب ما يفهم من ظاهر لفظه فهو جدلي فهذا اخر جميع المثالات التي استعملها في هذه
الحجج كلها مثالات فيه مهملة في اللفظ فلذلك احتاج الى ان يردف ما بين به انه لم يقصد شيء
مما تكلم فيه المهملات بل ذوات الاسوار ثم من ذوات الاسوار ما ليست تصدق معا في
شيء واحد بعينه بل انما يقصد بها ما ليس تصدقان معا فان التي تصدق معا ليست تدخل في شيء
مما يلتمس التضاد فيه لان ماهية التضاد لا يوجد معا وان لا يصدق معا واما ان يكذبا
معا فان ذلك يوجد كثيرا من المتضادات وقد يوجد ذلك في القولين المتضادين
في المثال الممكنة الا انه سيتبين انه انما يقصد بالتضاد المذكور ههنا التضاد
فيما يقتسم الصدق والكذب وذلك في المتناقضات والمتضادات في الاشياء الضرورية
فلنبتدئ ونخبر انه لا فرق بين ان يقرن السور الكلي وبين ان لا يقرن اذا كان ما يعتقد
من الموضوع انما يعتقد طبيعة ما من حيث هي تلك الطبيعة فاذا كان كذلك
فلا فرق بين ان يعتقد ايجاب محمول ما للذات ما وطبيعة من حيث هي تلك الذات
وتلك الطبيعة وبين ان يعتقد معها معنى كلي فان العبارة عن الموضوع الذي ما هو
يحمل المحمول على جميعه عبارتان اثنتان احدهما ان يصرح فيها بسور كلي والاخرى
ان لا يصرح فيها بسور كلي ولكن يكون العبارة عنه بالف ولام التعريف فالالف ولام
التعريف انما يدل على تلك الطبيعة من حيث هي تلك الطبيعة مطابقة للامر الكلي
فاذا كان كذلك فلا فرق بين ان يكون العبارة عن موضوع كلي قضية مصرح
بسور كلي او بالالف ولام التعريف فان كليهما انما يدلان على ان الحكم كلي وعلى ان المحمول
محمول على جميع الموضوع فلا فرق بين ان يصرح بمعنى السور في الاعتقاد وبين
ان يوخذ تلك الطبيعة من حيث هي تلك الطبيعة مدلول عليها بالالف ولام
التعريف فلذلك قال ومن البين انه لا فرق في ذلك وان جعلت الايجابات كليا
بعينها وان لم يصرح في شيء مما تكلمنا فيه في هذا الفصل بالسور فلا فرق بين ما اخذناه

اشار الى انه لا فرق بين ان يحكم على الطبيعة وبين ان يحكم على كل الافراد

بجزو وبين ان يصرح في كل ايجاب بسور كلي فان المضاد ما يصرح في الايجاب بسور كلي يكون سالبا يصرح
فيه بسور كلي ومثال ذلك ان ضد العقد في ان كلما هو خير فهو خير العقد انه ولا واحد من
الخير بخير يعني انه اذا صرح في الاعتقاد الموجب بمعنى سور كلي صرح في السالب المقابل له
بسور كلي كي يكون مضادا له وان لم يصرح لا في الايجاب ولا في السالب المقابل له بمعنى السور
الكلي واخذت الموضوع من حيث هو ذلك الكلي الطبيعة لم يكن بين هذا وذاك فرق
فلذلك قال وذلك ان العقد في الخير انه خير الذي يعقل الخير على المعنى الكلي هو العقد
بعينه في اي خير كان انه خير ولا فرق بين هذا وبين العقد ان كلما كان خيرا فهو خير يريد به
ان اعتقادنا في الخير انه خير اذا عقل من معنى الخير المعنى الكلي من حيث هو تلك الطبيعة
ومن حيث هو ذلك المعنى الكلي هو بعينه الاعتقاد في اي خير كان انه خير ومعنى اي خير
كان اي شيء ما وصف بالخير واعتقد فيه انه هو خير ولا فرق بين اعتقادنا في اي خير
انه خير واي شيء وصف بالخير انه خير وبين ان يعتقد ان كلما هو خير فهو خير فان
قولنا اي شيء ما كان خيرا فهو خير وقولنا كل ما كان خيرا فهو خير هو اعتقاد واحد
بعينه وكذلك ايضا لو اخذ المعنى الكلي من حيث هو ذلك المعنى الكلي ومن حيث هو
تلك الطبيعة لم يكن بينه وبين هذا فرق ثم قال وعلى هذا المثال يجري الامر ايضا فيما ليس
بخير يعني ان اعتقاد السلب المقابل له ايجاب حاله هذه الحال فان سلبنا المحمول عن المعنى
الكلي من حيث هو تلك الطبيعة هو بعينه اعتقاد سلب ذلك المحمول عن اي شيء ما وصف
بذلك المعنى الكلي ولا فرق بين ذلك وبين ان يسلب ذلك المحمول بعينه عن كل ما وصف
بذلك الموضوع سواء اعتقد في الموضوع ان يسلب عنه او يوجب من حيث هو تلك
الطبيعة او اعتقد في اي شيء ما وصف بذلك المعنى الكلي ان المحمول موجب له
او منفي عنه او اعتقد في كل ما وصف بذلك المعنى الكلي انه اوجب له المحمول او
سلب عنه وينبغي ان يفهم مع هذا ان المتناقضات في النفس حالها هذه الحال فان
اعتقادنا في الشيء ان يوجد له المحمول من حيث الموضوع طبيعة ما على الاطلاق وهو

اعتقاد كلي وحكم كلي الا ان السالب المناقض له ليس يمكن ان يترك موضوعه مطلقا دون
ان يقرن به في الضمير معنى سور جزوي وفي ذلك في الايجاب الجزوي المقابل للسالب الكلي
ويشبه ان يكون ارسطاطاليس انما يترك ذكر المناقضات لهذا السبب وهو ان احد المتناقضين
ليس يمكن ان يترك الموضوع فيه على الاطلاق دون ان يجعل معه سور جزوي فهذا بخلاف
المتضادات فان الاعتقادات المتضادة ان يترك فيهما موضوعاتها على الاطلاق
من حيث هي تلك الذوات والطبايع قام ذلك مقام التصريح بمعنى السور الكلي في الاعتقاد
الجزوي وليس يمكن في ذلك ثم قال فاذا كان الامر في هذا الاعتقاد يجري هذا المجرى وكان
الايجاب والسلب في اللفظ دلايل على ما في النفس فمن البين ان ضد الايجاب ايضا انما هو
السلب لذلك المعنى بعينه على الحكم الكلي فانه لما تبين ايضا ان المتضاد في الاعتقاد
هو السلب دون اعتقاد وجود ضده وان اعتقاد سلب الشي هو المضاد لاعتقاد
وجوده وكان الايجاب والسلب في اللفظ انما يستفيدان التضاد من جهة دلالتهما على
المتضادين فمن البين ان ضد الايجاب في اللفظ هو السلب في اللفظ الدال على المحمول بعينه
عن الموضوع بعينه بحكم كلي يصرح فيه بالسور الكلي او يجعل مكانه لام التعريف
ثم قال ومثال ذلك ان ضد قولنا كل خير فهو خير او قولنا كل انسان بخير قولنا ولا
خير واحد خير او قولنا ولا انسان واحد خير هذه مثالات الايجاب والسلب الكليين ثم
قال فاما نقيضه فقولنا ليس كل خير فهو خير او ليس كل انسان خيرا يعني ان نقيض
قولنا كل خير فهو خير قولنا ليس كل خير فهو خير ونقيض قولنا كل انسان خير قولنا
ليس كل انسان خيرا واراد بهذه المناقضات التي في اللفظ ولاجل هذا قلت انه يسعى
ان يفهم في مناقضات الاعتقاد ما قاله هو في متضادات الاعتقاد لانه حين ذكر
المتضادات في اللفظ جمع اليها مناقضات الالفاظ ينبغي ان يفهم تلك الجمل التي
سلفت في هذين التضادين من المتقابلات وهي المتناقضات والمتضادات
فقط وفي المهملات ذكر ارسطاطاليس تخرج تلك كلها على هذه فنقول ومن البين انه

يمكن

ليس

ليس يمكن ان يكون حق ضد الحق لان الذي لا نقيض لنقيض فان وجود التضاد انما هو في
الاشياء المتقابلة غير انه قد يمكن في هذه ان يصدق المتقابلان في الواحد بعينه
فاما الضدان فليس يمكن ان يوجدا معا في شي واحد بعينه فقصد بهذا القول اخراج
المهملات وما تحت المتضادين من جملة الاقاويل المتقابلة التي قصد النظر فيها و
الفحص عنها في هذا الفصل وعرف ان التضاد المنظور فيه في هذا الفصل هو تضاد المتناقضات
وبالاقاويل التي فيما تقدم متضادة فاخبر انه ليس يمكن ان يكون حق ضد حق يعني
انه ان يكون صادق مضاد الصادق اعني به الضد المذكور في هذا الفصل وهو المباين
غاية المباينة في بعد المحدود وهو ان بعد المتقابلين احدهما عن الاخر غاية البعد
فاخبر انه لا يمكن ان يكون شي حق على غاية البعد في التقابل من شي هو حق لا في اعتقاد
لا في اعتقاد ولا متناقض في اللفظ يعني ان وجود هذا التضاد المذكور ههنا هو بالجملة في
الاشياء المتقابلة لكن ليس في كل متقابلين وذلك ان ما تحت المتضادين و المهملين
هي متقابلة الا انها تصدق معا في موضوع واحد بعينه والضدان المذكوران ههنا ليس
يمكن ان يصدقا معا في واحد بعينه فذلك يسعى ان يخرج على المتضادات التي سلف
ذكرها وهي التي يقرن بموضوع كل واحد منها سور كلي وان امكن كذبهما على موضوع
واحد بعينه في المادة الممكنة فليس ذلك عن حد التضاد الا ان التي يكذب منها في المادة
الممكنة فان العلوم لما كانت لا ينظر في المواد الممكنة بطل البحث في تلك ما كان منها
يشترك في الكذب فيها من المتضادات التي يقرن بموضوع كل واحد سور كلي ما
كان منها في الضروري فقط فان تلك لا يشترك في الكذب ولا في الصدق الا انه من
جهة موادها واما المتناقضات فانها تقتسم الصدق والكذب لاجل ذاتيهما فقط
فهي حرى ان يكون داخلة في التضاد الذي فحص عنه في هذا الفصل ولان الذي
فحص عنه من امر الايجاب والسلب اللذين يقتسمان الصدق والكذب هو لاجل
احد ما يبحث به المطلوب الذي لاجله يطلب القياس والثاني لاجل قياسات الخلف

لراي وم

صدق حق

يخرجهما

وهذان هما اللذان لا يجل بهما ولا يفحص عن الايجاب في السلب اللذين يقتسمان الصدق والكذب
ومن بعد ذلك فلا يجل متناقضات الجدلية بجمل الامر فيما لخص عنه في هذا الباب على
احدهما الاقاويل المتضادة في الاشياء الضرورية والاخر المتناقضات في اي مادة
كانت فظاهر انه لم يكن يمكن ان يصح اي الاشياء التي يقتسم الصدق والكذب في المطلوب او
انها يستعمل في قياس الخلف هل الذي هما الايجابان اللذان محمولهما متضادين او الايجاب
والسلب المناقض له هل يمكن ان يوجد هذا في ساير المتقابلات اعني في المهملات وما تحت
المتضادين ولما كان قوم من الناس يظنون ان المطلوبات ممكن ان يحمل الاقاويل المتقابلة
التي محمولاتها متضادة في موادها وكان اذا جعل المطلوب هذا الوجه واذا لم يصح ايما هو المطلوب
لم يمكن ان يصادر في القياس الصحيح اذ كان القياس انما يلتمس من اجل المطلوب وكذلك في قياس
الخلف ما كان لم يمكن ان يصح قياس الخلف اذا اخذ مقابل المطلوب فيه الايجاب الذي محموله
مضاد لمحمول الايجاب الاول فمن البين ان هذا الفصل هو ضروري في هذا الكتاب ولا يمكن
ان يصح القياس لا في الفلسفة ولا في الجدل لغير معرفة هذه وانه مع ذلك هو كمال
الغرض في هذا الكتاب فلذلك قد كذب من قال ان هذا الفصل لا منفعة له ولا هو
كالا منفعة له فيما اذا نعلم هل المطلوب في الحركة مثلا هو قولنا هل الحركة ازلية ام
حادثة او قولنا هل الحركة ازلية او ليست ازلية وكذلك في العالم هل هو ازلي ام حادث
او المطلوب هل العالم ازلي او ليس بازلي وهل يكون المطلوب مطلوبا وان كان مهملا او المطلوب
يكون مطلوبا او يكون معه سور حتى يكون المطلوب هل كل حركة ازلية او ليست كل حركة
ازلية وهل كل عالم ازلي او ليس كل عالم بازلي فان هذه الاشياء ان بقيت غير محصلة
لم يعلم كيف ينبغي ان يلتمس القياس ولماذا ننتج القياس فان القياس انما يستفاد به الصادق
من المتقابلين الموضوعين في المطلوب فاذا كنا لا نعلم اضطرارا ان الصدق منحصر في
احدهما على التحصيل عندنا لم يكن المطلوب مطلوبا فانه ليس يمكن ان يكون المطلوب مطلوبا
اذا كان المتقابلان الموضوعان فيه ممكن ان يصدقا معا او يكذبا معا واعظم من ذلك

في قياس الخلف فانما يستبان صدق النقيض من ان نعلم ان المقابل له كاذب اضطرارا فاذا امكن ان يكذبا
لم يعلم اضطرارا ان الذي كذب كاذب فلا ايهما هو الصادق ولا المناقضة في الاشياء الجدلية
يصح وان كان الايجابان اللذان محمولاهما متضادان ليس تقابلهما تقابلا تاما امكن ان يجمعا
على الصدق وعلى الكذب لان الامكنة التي فيها يشتركان في الصدق والكذب خفية تحتاج الى
فحص ونظر وكان ذلك انما يتبين ان يبين ان تباينهما ليس في الغاية بل هو دون تباين
الايجاب والسلب المتقابلين فحص عن هذا واكمله فتم القول في غرضه فقد تبين ان
هذا الفصل هو ضروري في هذا الكتاب بل كان يكون الكتاب ناقصا لو لم يكن فيه
هذا الفصل ولهذا يبعد ايضا ان يكون الامر كما ظنه قوم من ان هذا الفصل ليس هو
لارسطاطاليس فان كلامه فيه مشاكل لكلامه في ساير اجزاء هذا الكتاب وانه
يبعد ان يكون قد ترك ما ضرورته في هذا الكتاب اشد من ضرورة كثير مما تقدمه
واما ما حكي من ان افلاطن يخالفه في هذا وانه يرى خلاف ذلك بما وجد من قوله
في كتاب السياسة ان الشر اشد مضادة للخير من مضادة ما ليس بخير للخير فانه لم يرد
بذلك مضادته في الاعتقاد ولا في اللفظ وانما اراد مضادته لها في الوجود وذلك ان
الخير اذا زال ولم يخلفه شر لم يكن عوض ذلك الشي الذي عنه زال الخير فعل الشر فان
العادل اذا زالت عدالته ثم لم يخلف مكان عدالته جور لم يكن منه فعل جاير
فان كان لا عدالة الذي هو زوال العدالة ربما كان منه فعل جاير وربما لم يكن منه
فعل جاير وكان الذي يكون منه فعل الجاير باضطرار هو من كان مع لا عدالة جايرا فلذلك
يكون التضاد فيما يتعاقب في وجودها من حيث هو موجودة بالجور اشد مضادة للعدالة
من لا عدالة للعدالة والشر اشد مضادة للخير مما هو لا خير للخير غير ان ارسطاطاليس ليس
يفحص في هذا الموضع عن تضاد المواد وتقابل المواد المتقابلة بما هي ابعد في التقابل وانما
يفحص عن الاقاويل المتقابلة والاعتقادات المتقابلة وبين هذا الذي حكي عن افلاطن فرق عظيم
ومع ذلك فان افلاطن لو كان له راي فيما يفحص عنه ارسطاطاليس مضاد الراي ارسطاطاليس
لجعلنا هذا الفصل مضادا مناقضا فيه ارسطاطاليس قول افلاطن ولما استعظم

[illegible] ارسطاطاليس [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم بالخير

اذا جعلت مقدمة ب ج سالبة كلية او جزئية حصل ولا في شيء من ب و ليس في كل ح او ليس في بعض ح فيحصل الاقتران من سالبتين فلا يكون قياس اصلا فقد تبين انه اذا اضيف الى ضد المطلوب مقدمة مضافة من جانب محمولها لم يكن قياس ينتج صدق المطلوب الا ان لا يكون قياس او ان كان فيكون قياسا ينتج كذب صدق المطلوب ولا يتبين صدق المطلوب ثم قال وان اضيف الى الموضوع مقدمة ب ح فانه لا يكون قياس الخلف لانه يتبين انه اذا اضيف المقدمة المضافة الى ضد المطلوب من جانب محمولها لا يكون قياس اصلا وذلك ان يجعل المقدمة مقدمة ب ح فقوله ان اضيف الى الموضوع يعني ان اضيف الى المقدمة المشكوك فيها وهو الموضوع ضد المطلوب مقدمة ب ح او اخبر انه لا يكون من تلك المقدمة ومن ضد المطلوب قياس اصلا على اي حال كانت مقدمة ب ح في الكمية والكيفية فليكن اولا مقدمة ب ح موجبة كلية فيكون ب في كل ح و ا ليس في شيء من ب والصغرى سالبة وقد يتبين في المقالة الاولى ان هذا الاقتران ليس بقياس وكذلك ان حصلت مقدمة ب ح موجبة جزئية او سالبة كلية او سالبة جزئية فانه يكون في كل هذه الاحوال يكون الاقتران من صغرى سالبة فلا يكون قياس اصلا ثم قال ولا ايضا اذا كان الموضوع ان ا ليس في كل ب يريد ان المقابل المفروض اذا كان قولنا ا ليس في كل ب وهو نقيض المطلوب ثم اضيف اليه مقدمة ب ح على اي حال كانت في كميتها او كيفيتها كانت موجبة كلية او جزئية او سالبة كلية او جزئية فانه لا يكون ايضا قياس وهو قريب ذلك فيما تقدم فلما بين هذه الاشياء ختم القول بان قال فاذا هو بين ان الموجبة الكلية ليست تتبين بالخلف في الشكل الاول يعني انه يعسر ل... انا اذا اردنا ان ننتج موجبة كلية بقياس خلف لم يمكن ان يكون ذلك القياس الخلف في الشكل الاول اصلا ولا في ضرب من ضروبه ثم اخذ يتبين ان المطلوبات الثلثة الباقية يمكن ان تبين بقياس الخلف في الشكل الاول واما الجزوية الموجبة والسالبة الكلية والجزوية فانها تتبين بالخلف في الشكل الاول وبيان

اصلاح

ذلك ان يكون موضوعنا ان ا غير موجودة في شيء من ب وان ب موجودة في كل ح او في بعضها فاذا يلزم ان يكون ا اما غير موجودة في شيء من ح واما غير موجودة في كل بل الصدق واذا كان كذبا فان ا موجودة في بعض ب فان اخذت المطلوب الاخرى عند ا فانه لا يكون قياس ولا ايضا اذا وضع ضد النتيجة يكون قياس فهو اذا بين انه ينبغي ان يوضع نقيض ما يريد تبيينه لما بين اي مطلوب لا يمكن ان يكون قياسه الخلف في الشكل الاول وان ذلك المطلوب هو الموجبة الكلية اخذ يعرفنا امر المطلوبات التي يكون قياسها في الشكل الاول واخبر انها المطلوبات الثلثة الباقية فقال واما الجزوية الموجبة والسالبة الكلية والجزوية فانها تتبين بالخلف في الشكل الاول يعني ان كل واحدة من هذه الثلثة اذا اردنا ان ننتجه بقياس خلف امكن ان نجد قياسه الخلف من الشكل الاول فابتداء في بيان ذلك بالموجبة الجزئية فقال وبيان ذلك ان يكون موضوعنا ان ا غير موجودة في شيء من ب يعني بالموضوع ههنا نقيض الموجبة الجزئية وهو قولنا ا في بعض ب اذا كان هو المطلوب انتاجه بقياس الخلف فان نقيضه وهو قولنا ا غير موجودة في شيء من ب يكون هو الموضوع مشكوكا فيه فلذلك فرض المشكوك فيه سالبة كلية وهو قولنا ا ولا في شيء من ب ثم اضاف اليها مقدمة مضافة من جانب ب فقال وان ب موجودة في كل ح او في بعضها فقد اخذ مقدمة ب ح المضافة مرة موجبة كلية ومرة موجبة جزئية فاخبر انه في كلا الحالين يلزم ا ح فقال فاذا يلزم ضرورة ان يكون ا اما غير موجودة في شيء من ح واما غير موجودة في كل ح ذكر النتيجتين جميعا احدهما قولنا ا ولا في شيء من ح والاخرى ا ليس في بعض ح ويلزم ان يكون ا غير موجودة في شيء من ح اذا كانت مقدمة ب ح الموجبة كلية ويلزم ان يكون ا ليس في بعض ح اذا كانت مقدمة ب ح الموجبة جزئية وليكن اولا مقدمة ب ح موجبة كلية فيحصل اولا في شيء من ب و ب في كل ح ينتج ا ولا في شيء من ح و ب في كل ح ينتج ا ولا في شيء من ب و ب في بعض ح ينتج ا ليس في بعض ح وانما ذكر الاقترانين جميعا ليعرف ان الموجبة الجزئية يتبين

المقدمة

صدقهما بقياس خلف في الشكل الاول ويكون ذلك القياس الخلف ضربين من الشكل الاول احدهما
الضرب الثالث والاخر الضرب الرابع ثم قال وذلك محال يعني ان النتيجتين جميعا ثم عرض لانه يجب صارت
النتيجتان جميعا محالا لان الا موجود ا في كل ج بين الصدق بعد ان مقابل كل واحدة من النقيضين
الصدق ومقابل النقيضين جميعا قولنا ا في كل ج وذلك لان احدى النقيضين سالبة كلية والاخرى سالبة
جزئية فقولنا ا في كل ج ضد السالبة الكلية ونقيض السالبة الجزئية فاذا كانت هذه
بينة الصدق فالنتيجتان جميعا محالتين واذا كانتا محالتين فالمقدمة المشكوك فيها محال ثم
قال اذا كان كذبا فان ا موجودة في بعض ب بين فاذا كانت كل واحدة من النتيجتين كذبا فالمقدمة
المشكوك فيها كذب واذا كانت المشكوك فيها كذب فنقيضها حق ونقيضها ا موجودة في بعض ب
فاذا ا موجودة في بعض ب فقد تبين ان الموجبة الجزئية تتبين في الشكل الاول بقياس
خلف من ضربين عند ما يجعل الصادقة المضافة اليها من جانب موضوعها ويجعل الصادقة
صغرى في القياس المنتج للكذب ثم اخذ يعرف ان الموجبة الجزئية انما تتبين متى جعلت
الصادقة مع المشكوك فيها من جانب موضوع المشكوك فيها لا من جانب محمولها فقال وان
اخذت المقدمة الاخرى عند ا فانه لا يكون قياس يعني اذا جعلت المقدمة الصادقة التي
يضاف الى المشكوك فيها من جانب ا لم يكن قياس وذلك ان يضاف الى قولنا ا ولا في
شيء من ب قولنا ج في كل ا وذلك انه يحصل منهما اقتران في الشكل الاول من كبرى موجبة
كلية وصغرى سالبة كلية فلا يكون قياس وذلك لان جعلت مقدمة ج ا جزئية او سالبة
فانه في كل الاحوال يكون المقدمة الصغرى سالبة فلا يكون الاقتران قياسا فلما بين ان
الموجبة الجزئية تتبين بقياس الخلف في الشكل الاول اذا جعل مبني قياس الخلف نقيضها
اتبع ذلك كيف يكون الاقتران الحادث من ضد الموجبة الجزئية هل يكون الاقتران منتجا
للموجبة الجزئية ام لا فقال ولا ايضا اذا وضع ضد النتيجة يكون قياس يعني اذا اخذ ضد
المطلوب جعل هو المشكوك فيه وبني الاقتران عليه لم يحدث منه قياس والمطلوب هو موجبة جزئية
وذلك قولنا ا في بعض ب وضده على ما بينه في باب الانعكاس هو قولنا ا ليس في بعض ب واذا اضيف

وكذلك

مقدمة

مقدمة صادقة الى جانب ب مثل ب ح فجعلت كلية حتى يحصل ا ليس في بعض ب و
كل ح او جعلت ب في بعض ح او ليس ولا في شيء من ح او ليس في كل ح فانه لا يكون شيء من
هذه الاقترانات قياسا لان المقدمة الكبرى جزئية واذا جعلت الصادقة المضافة اليها
من جانب ا مثل ان يجعل ح في كل ا او ح في بعض ا او ح ولا في شيء من ا او ح ليس في كل ا او ليس في
بعض ب يكون المقدمة الصغرى سالبة في جميع هذه الاقترانات فلا يكون شيء
منها قياسا فقد تبين انه اذا جعل مبني الاقتران في بيان السالبة الجزئية
بقياس الخلف من ضد المطلوب لم يحدث منه قياس اصلا فلما بين ذلك قال فهو اذا
يرى انه ينبغي ان يوضع نقيضه ما يريد تبيينه يعني ان كان مزمعا ان ينتج الموجبة
الجزئية بقياس خلف في الشكل الاول فسبيله ان يوجد في المطلوب وهو الموجبة الجزئية
ثم يوضع على انه مشكوك فيه ويبنى القياس عليه بان يضاف المقدمة الصادقة
الى النقيض من جانب موضوعه فحينئذ يكون قياس خلف ينتج الموجبة الجزئية
ولكن ليكن موضوعنا ان يكون ا موجودة في بعض ب فلنوجد ح
موجودة في كل ا فاذا ح موجودة في بعض ب وذلك محال فاذا الموضوع كذب
فاذا كان ذلك هكذا فان ا غير موجودة في شيء من ب وكذلك العرض ان اخذت
مقدمة ا ح موجودة فاما ان اضيف الى الموضوع مقدمة ب ح فانه لا يكون قياس
فان وضع الضد فانه يكون قياس ويعرض المحال واما الموضوع فلا يتبرهن وبيان ذلك
ان يكون ا موجودة في كل ب وان يكون مقدمة ح ا كلية موجبة فاذا يلزم ضرورة
ان يكون ح موجودة في كل ب وذلك محال هو محال ان يقال ان ا موجودة في كل ب ولكن
ليس متى كان ذلك كذبا وجب ضرورة ان يكون المقدمة الاخرى صدقا لانه يكون
قياس وينتج المحال واما الموضوع فانه لا يتعين فاذا ينبغي ان توضع النقيضة
لما بين كيف ينتج الموجبة الجزئية في الشكل الاول انتقل الى ان يعرف كيف ينتج
السالبة الكلية في الشكل الاول بقياس الخلف فقال ولكن ليكن موضوعنا ان يكون ا

الموجبة ر

س

سالبة ر

موجودة في بعض ب يريد ليكن الموضوع الذي عليه مبنى قياس الخلف قولنا آ في بعض ب
وذلك ان هذا هو نقيض المط لان المط سالبة كلية وهي قولنا آ ولا في شيء من ب ونقيضه
قولنا آ في بعض ب فابتداء ولا يبين كيف يكون حال الاقتران الذي مبناه من نقيض المط
فقال فليكن ايضا الموضوع الذي عليه مبنى قياس الخلف قولنا آ موجودة في بعض ب
ثم اضاف اليها مقدمة صادقة من جانب آ فقال ولتوجد ح موجودة في كل آ فاذا
ح موجودة في بعض ب وذلك مح لانه اذا اضاف ح في كل آ الى قولنا آ في بعض ب
حصل ح في كل آ و آ في بعض ب ح في بعض ب وذلك محال ثم قال فاذا الموضوع كذب
يعني ان قولنا في بعض ب كذب فاذا كان ذلك كذبا فنقيضه ذلك صادق وذلك
قولنا آ ولا في شيء من ب وهو المط فاذا السالبة الكلية قد يتبين بقياس خلف في
الشكل الاول من كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة جزئية وذلك هو الضرب الثالث
من الشكل الاول ثم قال وكذلك يعرض ان اخذت مقدمة اخرى سالبة يعني وكذلك
يلزم المح ان جعلنا المقدمة التي يضاف الى نقيض السالبة الكلية من جانب محمولها
سالبة كلية حتى يكون ح سالبة فانه يأتلف منه قياس يلزم عنه مح يتبين به كذب
نقيض السالبة الكلية مثل ان يكون نقيض المط آ في بعض ب نضيف اليها ح ولا في
شيء من آ يلزم ح ليس في بعض ب وذلك كذب فاذا آ في بعض ب كذب فنقيضه اذا
صادق وهو قولنا آ ولا في شيء من ب فقد تبين ان السالبة الكلية ينتج عن قياس خلف
يأتلف في الشكل الاول بضربين من الاقترانات احدهما الضرب الثالث والآخر الضرب الرابع
ثم قال فاما ان اضيف الى الموضوع مقدمة ح فانه لا يكون قياس عرف بهذا القول
ان المقدمة الصادقة التي يضاف الى نقيض السالبة ان جعلت من جانب موضوع النقيض
لم يأتلف منه قياس وذلك ان يضع آ في بعض ب و ب اما في كل ح او في بعض ح
او ب ولا في شيء من ح او ب ليس في بعض ح فان هذه الاقترانات كلها يكون المقدمة
الكبرى فيها كلها جزئية فلا يكون قياس فقد تبين ان الحال في السالبة الكلية

قياس خلف

على خلاف ما عليه حال الموجبة الجزئية وذلك ان الموجبة الجزئية انما يأتلف عنها
في الضرب الثاني متى جعلت الصادقة المضافة الى نقيضها من جانب موضوع نقيضها واما
السالبة الكلية فانما يتبين بقياس خلف متى جعلت الصادقة التي يضاف الى نقيضها من جانب
محمول نقيضها ثم اخذ يتبين كيف يكون الحال في الاقترانات الحادثة من ضد السالبة
الكلية اذا اخذ ضدها فجعل هو المشكوك فيه فقال فان وضع الضد فانه يكون
قياس يعرض المح واما الموضوع فلا يتبين هو والمط قولنا آ في كل ب فاذا جعلنا آ في كل ب
هو المشكوك فيه من حيث الاقتران عليه فانه قد يكون منه قياس يتبع الكذب ويبين به
ان المشكوك فيه كذب ايضا الا انه لا يتبين صدق المط وذلك ان المقدمة الكلية اذا كانت
كاذبة فان ضدها قد يكذب معها فقال واما الموضوع فلا يتبين هو يعني ان المط لا يتبين هو
ثم اخذ يبين ذلك وبيان ذلك ان يكون آ موجودة في كل ب وان يكون مقدمة اخرى كلية
موجبة فاذا يلزم ضرورة ان يكون ح موجودة في كل ب وذلك مح فانه اخذ ضد المط
وهو قولنا آ في كل ب واضاف اليها مقدمة صادقة من جانب آ وجعلها موجبة كلية
فحصل ح في كل آ و آ في كل ب فاذا يلزم ضرورة ان يكون ح في كل ب وذلك مح ثم قال هو
مح ان هو يقال ان آ موجودة في كل ب يعني ان قولنا ح في كل ب وهو النتيجة اذا
كان محالا فالمقدمة المشكوك فيها وهو قولنا آ في كل ب كذبا وجب ضرورة
صدقا وهو قولنا آ في كل ب ضرورة آ ولا في شيء من ب فاذا قولنا آ ولا في شيء من ب وهو
المط لا يتبين صدقه من كذب ضده اذ قد يمكن ان يكون الضدان كاذبين ثم اخبر بما
يعني بقوله الضد فقال اعني بالضد ان يكون آ غير موجود في شيء من ب يعني ان ضد آ
في كل ب قولنا آ ولا في شيء من ب ثم قال وكذلك يعرض ان اخذت المقدمة
الاخرى عند ب يعني انه قد يكون ايضا قياس ينتج المح متى جعلت المقدمة الصادقة
من جانب موضوع ضد المط وضد المط آ في كل ب فاذا اضيفت اليه مقدمة ب ح
الصادقة حصل آ في كل ب و ب في كل ح ثم قال لا يكون قياس ينتج المح واما الموضوع فانه

لا ينتقض يعني انه اذا كان آ في كل ب و ب في كل ج يكون قياس وينتج آ في كل ج وهو آ في كل ج واذا
كان هذا محالا فالمقدمة المشكوك فيها وهي آ في كل ب محال ولكن اذا كان هذا محالا
لم يلزم ضرورة ان يكون ضده وهو قولنا آ ولا في شي من ب صادقا لانه اذ اكذب
امكن ان يكون ضده ايضا كذبا وقوله واما الموضوع فانه لا ينتقض يعني ان المشكوك فيه
لا يبطل يعني لا يتبين صدق نقيضه ثم قال فاذا ينبغي ان يوضع النقيضه يعني متى اردنا ان
من معا ان نبين المط اذا كان سالبة كلية بقياس خلف في الشكل الاول ان يوخذ نقيضها
ويجعل منها القياس عليه ولا يوخذ ضده فقد بين في السالبة الكلية وفي الموجبة
الجزئية انه لا ينبغي ان كان كل واحد منهما مزمعا ان يتبين ضده بقياس الخلف
ان يوخذ المشكوك فيه نقيض المط لا ضده وقد يسئل سائل فيما قاله ارسطاطاليس
في السالبة الكلية فنقول كيف قال هذا وهو نفسه في كتاب البرهان ان المعاند في
البراهين ينبغي ان يكون عنادا كليا وذلك ان العناد هو برهان ما والبرهان من مقدمات
كلية فاذا كان كذلك وكان انما تعاند المقدمات التي ظننا انها صادقة برهانية والمظنونة
انها صادقة برهانية هي كلية واذا كان عنادها كليا فانما ينافض بضدها فان كانت
تلك تلزم فانما يبطل بانتاج ضدها واذا اردنا ان نبطلها بقياس الخلف فلابد ان ناخذ
تلك المقدمات الكاذبة الكلية على انها مشكوك فيها فاذا لزم عنها المح يتبين كذبها
فاذا كانت تلك كاذبة يوجد ضدها صادقا ضرورة وهذا الذي يلزم عما قاله في
كتاب البرهان محالف لما قاله ههنا وايضا فانه يلزم ان يكون المطلوبات البرهانية يجري التضاد
لا يجري التناقض وذلك ان المطلوبات البرهانية ينبغي ان يوضع هل آ في كل ب او ليست
ولا في شي من ب معا من قبل ان طلبنا يعني ان نفرض مطلوبا ما لا يمكن ان نبرهن و
الجزوي لا يمكن ان نبرهن بل انما نبرهن الكلي والمطلوب هو سالب وموجب وذلك انا
لا ندري من اول الامر اي هذين نبرهن هل السالب او الموجب وكل واحد منهما منتظر برهان
فهو يعرض من قبل الامر على انه ممكن ان يكون نتيجة برهان فاذا سعى ان نوجد المط

جزء التضاد فاذا كان كذلك فاما في العلوم البرهانية فمتى وردنا ان نبين شيئا بقياس الخلف فمتى
ان يوجد ضد الشي المقصود انتاجه لا ضده فكيف قال ارسطو ههنا لانه لا ينبغي ان يوجد الضد
على انه مشكوك فيه فالجواب في ذلك انه في هذا الموضع انما يتكلم في قياس الخلف الذي يبين
الصدق على العموم في كل مادة واحد ضد المط لا يتبين به صدق المط في كل مادة ولكن في المادة
الضرورية فقط وليس قصده في هذا الكتاب ان يعرف قياس الخلف الذي يبين صدق
المط الكلي في مادة دون مادة فلذلك اوصى ان يوخذ النقيض وحذر ان يوجد الضد واما
في البراهين فانه ينبغي ان يوخذ الضد لان قياس الخلف والمعمول في البراهين انما يقصد به
الى تبيين صدق المط في المادة الاضطرارية فقط وفي المادة الاضطرارية اذا كذب
احد الضدين صدق الاخر ضرورة فلذلك اخذ الضد هناك على ما توجبه شرائط البرهان
واخذ النقيض يبين الصدق في كل مادة فلهذا السبب اوصى به ههنا وحذر من اخذ الضد

وحذر

فاذا اردنا ان نبين الجزئية السالبة فانه ينبغي ان يكون موضوعنا كلية موجبة
لانه ان كانت آ في كل ب وكانت ج موجودة في كل آ فان ج موجودة في كل ب وقد كان
ذلك محالا فان موضوعنا مح وكذلك يعرض ان اخذت المقدمة الاخرى عند ب

س

وايضا لمثل ذلك يعرض ان اخذت مقدمة ج ا سالبة لان على هذه الجهة يكون قياس
فان كانت المقدمة السالبة عند ب فانه ليس ينتج سالبة اخذ الان على ذلك

و

المثال يبين كيف ينتج الجزئية السالبة في الشكل الاول بقياس الخلف وهذا
الذي كان بقي عليه ان يبين امره والجزوية السالبة قولنا آ ليست في بعض ب وهو المط
فقال فاذا اردنا ان نبين الجزئية السالبة فانه ينبغي ان يكون موضوعنا كلية
موجبة يعني اذا جعلنا المط سالبة جزئية فينبغي ان يكون ما نضعه مشكوكا فيه
ونبين قياس الخلف عليه كلية موجبة اذا كان هي نقيض السالبة الجزئية قولنا
آ ليست في بعض ب ونقيضها قولنا آ في كل ب ثم اخبر انه اذا جعل المشكوك فيه كلية
وبنى الاقتران عليه يبين المط فقال لانه ان كانت آ موجودة في كل ب وكانت

ج موجودة في كل آ فال ج موجودة في كل ب فان كان ذلك محالا فان موضوعنا محال يعني انا اذا اخذنا آ في كل ب وهو نقيض قولنا ليس آ في بعض ب واضفنا اليها مقدمة صادقة من جانب محمولها وذلك من جانب آ ولتكن المقدمة الصادقة ج ا وجعلناها كلية حصلت ج في كل آ و آ في كل ب يلزم ج في كل ب ولنفرض ان كان ذلك اللازم محالا كان المشكوك فيه وهو قولنا آ في كل ب محالا فاذا نقيضه صادق وهو قولنا آ ليس في بعض ب وذلك كان هو المط وقوله فان كان ذلك محالا فان موضوعنا محال يعني ان ج في ب ان كان محالا كان الذي اخذناه مشكوكا فيه محالا وهو قولنا آ في كل ب ثم قال وكذلك يعرض ان اخذت المقدمة الاخرى عند ب يعني ان الصادقة التي يضاف الى قولنا آ في كل ب ان جعلت من جانب ب وكانت موجبة كان الاقتران قياسيا وانتج المحال وتبين صدق المط وذلك ان يكون المشكوك فيه قولنا آ في كل ج ونضيف اليه ب ج على ان يكون مقدمة ب ج موجبة كلية فيحصل آ في كل ج و ب في كل ج يلزم آ في كل ج وذلك المحال فاذا هو قولنا آ في كل ب كذب واذا كان ذلك كذبا فنقيضه وهو قولنا آ ليس في بعض ب صادق ثم قال وايضا كمثل ذلك يعرض ان اخذت مقدمة اسالبة لان على هذه الجهة يكون قياسي يريد بهذا القياس انا اذا جعلنا المقدمة الصادقة التي نضيفها الى قولنا آ في كل ج من جانب آ سالبة كلية يحصل منه قياس يبين به صدق المط على مثال ما يبين حتى جعلت المقدمة الصادقة الى ب من جانب آ موجبة كلية وذلك ان نضع آ في كل ب ونضيف اليها ج ولا في شيء من آ فيحصل ج ولا في شيء من آ و آ في كل ب يلزم ج ولا في شيء من ب وذلك محال فاذا قولنا آ في كل ب محال فنقيضه اذا صدق وهو آ ليس في بعض ب ثم قال فان كانت المقدمة السالبة عند ب فانه ليس يبين شيئا بينه يعني اذا جعلت المقدمة الصادقة التي يضاف الى نقيض المط آ من جانب ب سالبة كلية لم يكن الاقتران الحادث منتجا مثل ان يكون آ في كل ب و ب ولا في شيء من ج فيكون المقدمة الصغرى سالبة ولا ينتج هذا الاقتران شيئا بينه فقد بين ان

الجزئية

الجزئية السالبة يتبين بقياس خلف في ضربين من الشكل الاول احدهما الضرب الاول والاخر الضرب الثاني ويتبين في الضرب الاول بجهتين احدهما ان يجعل المقدمة الصادقة من جانب محمول النقيض والثاني ان يجعل من جانب موضوع النقيض واما في الضرب الثاني فانه يتبين بجهة واحدة وذلك ان يجعل الصادقة من جانب محمول النقيض فقط وقد يمكن اذا جعلنا الصادقة المضافة الى نقيض المط من جانب موضوع النقيض موجبة جزئية فيتبين ايضا بالضرب الثالث فهذه هي الانحاء التي بها تبين الجزوية السالبة بقياس الخلف في الشكل الاول ثم صار بعد هذا الى الاقتران الذي يحدث في هذا الشكل من ضد الجزئية السالبة هل يحدث ما يتبين به صدق الجزئية السالبة هل يحدث فيه ما يتبين به صدق الجزئية السالبة فقال فان كان موضوعنا جزئية موجبة فانه ليس يتبين من ذلك جزوية سالبة ولكن كلية سالبة لانه ان كانت آ موجودة في بعض ب و ج موجودة في كل آ فان ج موجودة في بعض ب فان كان ذلك محالا فانه كذب ان يقال ان آ موجودة في بعض ب فهو اذا صادق ان يقال ان آ غير موجودة في شيء من ب فاذا تبين ان آ غير موجودة في شيء من ب فانه يتبعه مع الكذب الصدق لان آ موجودة في بعض ب وغير موجودة في بعضها وانه ليس من قبل الموضوع عرض المحال لان الموضوع صدق ومن الصدق لا يكون او يتبين كذب لان آ موجودة في بعض ب بالحقيقة فاذا لا ينبغي ان يكون موضوعنا جزئية موجبة ولكن كلية موجبة اخذ الان يعرف كيف يكون حال الاقتران المبني من ضد الجزئية السالبة هل يتبين به صدق الجزئية السالبة ام لا والجزوية السالبة قولنا آ ليس في بعض ب وضدها على ما قيل في باب الانعكاس قولنا آ في بعض ب فيكون السالبة الجزئية ضدها موجبة جزوية فقال فان كان موضوعنا جزئية موجبة فانه ليس يتبين من ذلك جزئية سالبة ولكن كلية سالبة يعني اذا جعلنا المشكوك فيه موجبة جزئية وبينا الاقتران عليه كان ذلك الاقتران قياسيا ولا يتبين منه

صدق الجزئية السالبة لكن انما يتبين به صدق الكلية السالبة ثم بين ذلك فقال لانه
ان كانت آ موجودة في بعض ب و ح موجودة في كل آ فان ح موجودة في بعض ب اخذ
ضد المط فالمط قولنا آ ليس في بعض ب وضده آ في بعض ب واضاف اليها مقدمة صادقة
من جانب آ وهي ح او جعلها موجبة كلية فصارت ح في كل آ و آ في بعض ب انتج ح موجودة
في بعض ب وذلك نتيجة ثم قال فان كان ذلك محالا فانه كذب ان يقال ان آ موجودة في بعض
ب وان كانت هذه الجزئية محالا كانت المقدمة المشكوك فيها كاذبا
وهي قولنا آ في بعض ب موجبة جزئية كذب فاذا يلزم صدق نقيضها وهو آ ولا في شيء
من ب فلذلك قال فهو اذا اصدق ان يقال آ غير موجودة في شيء من ب وقد تبين
في كتاب باريرمنياس ان الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية متصادقتان وانهما لا يجتمعان على
كذب ولكن قد يجتمعان على الصدق فلذلك اذا تبين ان احديهما صادقة لم يلزم ضرورة
ان يكون الاخر كاذبا واما اذا تبين ان احدى المقدمتين كاذبة لزم من ذلك ان يكون الاخرى
صادقة فهذا يقول قائل فقولنا آ في بعض ب لما تبين كذبه لزم ان يكون الجزئية السالبة
المقابلة لها صادقة فيكون الاقتران الذي على الضد ههنا سيبين ايضا صدق المط وهو
الجزئية السالبة فينبغي ان يكون ما بعد هذا من كلام ارسطوطاليس تلخيصا لهذا المعنى
وحل الذي يعرض في هذا الموضع وهو ان ينظر في صدق احدى الجزئيتين المتنافيتين
مع الاخرى لاي سبب هو مقاسمتهما الصدق والكذب لصاحبتها من اي جهة هو معول
ان المتناقضين لا محالة يقتسمان الصدق والكذب باضطرار والموجبة الجزئية اذا
كانت كاذبة لزم ضرورة ان يكون نقيضها وهو السالبة الكلية صادقة فاذا
كانت الكلية السالبة صادقة كانت السالبة الجزئية التي تحتها صادقة فاذا
انما صدقت لدخولها في الكلي الصادق لان السالبة الجزئية تحت السالبة الكلية
فاذا كان كذلك فصدقها مع كذب الموجبة الجزئية ليس بسبب كذب الموجبة الجزئية
لكن بسبب صدق السالبة الكلية التي باضطرار يصدق مع كذب الموجبة الجزئية و

دخل ح

الموجبة

يصدق معها الموجبة

الموجبة الجزئية ربما لم يصدق معها الموجبة الجزئية فاما الموجبة الجزئية فليس بالضرورة
الكلية فاذا صدق معها الموجبة الكلية كذب معها ح السالبة وكذلك اذا كانت الموجبة
الجزئية كاذبة لم يلزم ضرورة ان يكون الموجبة الكلية كاذبة فاذا كانت الموجبة الكلية
كاذبة لزم ضرورة ان يكون الجزئية كاذبة فاذا كانت الموجبة الكلية الجزئية الكاذبة يكذب
معها الموجبة الكلية ثم يصدق معها السالبة الجزئية فاذا كانت الموجبة الجزئية
مجهولة الامر لا يدرى من نفس جوهرها هل يكذب معها الموجبة الكلية ام لا ضرورة
اذا كانت الموجبة الجزئية كاذبة ان يكون الجزئية السالبة صادقة ثم قال فاذا يبين ان آ
غير موجودة في بعض ب اذا كان قولنا آ غير موجودة في بعض ب يصدق معه قولنا آ موجودة
في بعض ب وذلك ان الجزئية السالبة انما يصدق مع الجزئية الموجبة اذا كانت السالبة
الكلية غير صادقة على السالبة الجزئية فاذا كان قولنا آ في بعض ب يلزم عنه ضرورة
صدق ما تقدم يمكن ان يبطل الجزئية السالبة امكن ان يكون مع كذب آ في بعض ب لا يصدق
ايضا آ ليس في بعض ب وكذلك ان كذب قولنا آ في بعض ب يلزم عنه ضرورة صدق آ ولا في
شيء من ب وصدق آ ولا في شيء من ب قد يبطل احيانا قولنا آ ليس في بعض ب فاذا اذا كذب
قولنا آ في بعض ب امكن ان يكذب معه آ ليس في بعض ب فلا يتبين اذا من كذب آ في بعض ب
صدق آ ليس في بعض ب فلا سبيل اذا من كذب آ في بعض ب صدق آ ليست في بعض ب فهذا
احد ما يبين ان الاقتران الحادث من ضد السالبة ليس يبين ضرورة صدق الجزئية السالبة
ثم بينه بوجه اخر فقال وايضا ليس من قبل الموضوع عرض الخلف لان الخلف الموضوع صدق ومن
الصدق لا يمكن ان ينتج كذب لان آ موجودة في بعض ب الحقيقة معنى هذا القول الخلف
اللازم وهو قولنا ح في بعض ب انما لزم فيما نظر عن مقدمتين احديهما آ في بعض ب
والاخرى ح في كل آ اما ح في كل آ فصادق بين الصدق وقولنا آ في بعض ب مشكوك فيه
وهو مضاد الجزئية السالبة التي هي المط وهذه قد يمكن ان يصدق مع تلك فاذا كان كذلك
فالذي يبطل النتيجة وهو قولنا ح في بعض ب اذا لم يلزم من المقدمتين كلتاهما يكونان صادقتين

والصادقتان لا يلزم عنهما محال فاذا كان كذلك فالحال اللازم لا يلزم ولا عن واحدة من المقدمتين

فاذا كان اللازم محالا فانما عرض ذلك الحال لامر قبل شيء من المقدمات فاذا لم يعرض قبل المشكوك فيه

عرض الحال ثم اعطى السبب في ذلك فقال لان الموضوع صادق ومن الصادق لا يمكن ان يتبع الكذب لان امور موجودة

في بعض ب بالحقيقة يعني ان لما كانت لا ان توجد في بعض ب ان الصادق فيكون

ح الحال لم يلحق المقدمات من قبل المشكوك فيها فاذا كان الحال لم يلزم من قبله لا محالة لم يلزم ضرورة

ان يكون الموجبة الجزئية محالا فاذا لم يلزم ضرورة ان يكون محالا امكن ان يكون صدقا فاذا

كان صادقا لم يتبين ان ضده صادق لا محالة فلما بين هذه الاشياء ختم القول بان قال فاذا لا هي ان يكون

موضوعا موجبة جزئية يعني انه لا سبيل اذا اردنا ان نبين في الشكل الاول بقياس

الخلف سالبة جزئية ان نضع المشكوك فيه جزئية موجبة وهي ضد السالبة الجزئية

لكن كلية موجبة لانها هي النقيض فقد تبين من كل ما قيل في الشكل الاول انه لا ينبغي ان يبنى

قياس الخلف على ضد المطلوب على نقيضه فهو اذا بين انه لا سبيل ان يوضع ضد

ما يريد انتاجه ولكن نقيضه في كل المقاييس لان على هذه الجهة يلزم القول الاضطرار و

يكون محمودا لانه ان كان على كل شيء اما ان يصدق الموجبة او السالبة وبين ان السالبة

ليست صادقة فالموجبة لا محالة صادقة وايضا ان لم يكن الموجبة صادقة فالسالبة لا محالة صادقة واما

المقدمات المتضادة فليست كذلك لانه ليس يلزم ضرورة اذا كانت الكلية السالبة كاذبة

ان يكون الكلية الموجبة صادقة ولا هو ايضا من الرأي المحمود اذا كانت احدهما كاذبة بان يكون

الاخرى صادقة لما بين اي مطلوب يتبين بقياس خلف في الشكل الاول وايضا كم قياس خلف

واي مطلوب لا يتبين وعرف المطلوبات التي تتبين بقياس الخلف في الشكل الاول وايضا كم

قياس خلف يكون في الشكل الاول وعلى اي مطلوب وشرح قياس من قياسات الخلف التي

في الشكل الاول اي مقابل ينبغي ان يوضع ويبنى قياس الخلف عليه واي مقابل ينبغي ان لا يوضع

وان المقابل الذي ينبغي ان يبنى قياس الخلف عليه هو النقيض لا الضد وجمع ما بين له

من انه لا ينبغي ان يوضع ضد ما يريد انتاجه ولكن نقيضه في كل المقاييس يريد بقوله

بضع اي يفرض مشكوكا فيه ويبنى قياس الخلف عليه وذكر ان هذه حال كل المقاييس ومعنى

قوله كل المقاييس ليس لا يختلف في شيء من المقاييس وذكر انه يبين صدق الشيء بصدق

في اي قياس كان تذكر ان عرفنا على ان يتبين صدق الشيء وان لا يتبين ثم قال لان على

هذه الجهة يلزم القول الاضطرار ويكون محمودا يعني انه يوضع النقيض ويبنى القياس

عليه يصير قياس الخلف اضطراريا يعني يلزم الشيء اضطرارا يعني بقوله اضطرارا

اذا تم الالزام وفي كل قياس ويكون مع ذلك محمودا معنى المحمود المشهور يعني ان بيان

صدق النتيجة يكون بمقدمة مشهورة صادقة مشهورة الصدق ثم بين على اي طريق

يكون اضطراريا محمودا فقال لانه ان كان على كل شيء اما ان يصدق الموجبة الكلية

وبين ان السالبة ليست صادقة فالموجبة لا محالة صادقة وهذه المقدمة صادقة والموجبة

لا محالة صادقة وهذه المقدمة صادقة ومشهورة وهي مع ذلك عامة في كل شيء وذلك

ان كل شيء يصدق عليه اما الموجبة واما السالبة وهذا القول هو قول شرطي

وهي المقدمة الاولى من الشرطية المنفصلة وقوله وبين ان السالبة ليست صادقة

المقدمة المستثناة من القياس الشرطي الذي يستعمل قوته في القياس الخلف وقوله

فالموجبة لا محالة صادقة هي سمة القياس الشرطي المستعمل قوته في قياس الخلف على

ما بين في المقالة الاولى وهذا الذي اتى به ههنا هو احد القياسات التي باجتماعها

يلزم باضطرار صدق الشيء في قياس الخلف لانه كما بينا في المقالة الاولى انما يلتئم

قياس الخلف بثلثة قياسات بينا وهنا ان المقدمة المستثناة في القياسات

الشرطية ينبغي ان تبين وان القياس الحملي يبين المقدمة المستثناة وهي ان السالبة

ليست صادقة فيكون الموجبة صادقة وقوله وايضا ان لم يكن الموجبة صادقة فالسالبة

لا محالة صادقة هذه هي المستثناة الاخرى وذلك ان الموجبة والسالبة متقابلتان

ليس بينهما متوسط واذا ما ارتفعت لزم ضرورة ان توضع الثانية فان السالبة

ان كانت هي المستثناة انها ليست صادقة فالموجبة لا محالة صادقة وان استثنى ان

ولما السالبة صح

وان معنى المحمود هو المشهور صح

الثلثة صح

في ان الموجبة والسالبة متقابلان ليس بينهما متوسط صح

باستعمال قوة هذا
الموجبة ليست صادقا فالسالبة الكلية صدق وقياس الخلف انما يستفيد كلا الاضطرارية في نتيجتها
القياس الشرطي وقد استقصينا امره في المقالة الاولى فلذلك يلزم ان يوخذ نقيض المط
الاول لا ضده ثم بين ان ضد السالبة لا يكفي للمغالطة واما المقدمات المتضادة فليست كذلك يعني
ليس اذا صدق احدهما كذب الاخر بل ربما كذبا ان يكون الكلية الموجبة صادقة على ما بين في كتاب
باريرمينياس ثم قال ولا هو ايضا من الراي المحمود اذا كانت احدهما كاذبا ان يكون الاخر صادقا
يعني مع ما ان القضية في ان المتضادة تقتسم الصدق والكذب دايما ليس بحق وهو ايضا
ليس بمشهور والقول متى لم يكن لا صادقا ولا مشهورا فينبغي ان يطرح ولا يستعمل في قياس
اما كذبها فلانا قد بينا انها في المواد الممكنة لا تقتسم الصدق والكذب على ما قد بين
في غير موضع واما من جهة الراي المحمود عند الجمهور فان الذي لا يجتمع عندهم لا في الصدق
ولا في الكذب هي المقدمات المتناقضة لا المقدمات المتضادة على ما قد تقدم بيانه
في باريرمينياس فلذلك لا يلزم ضرورة متى حسن كذب الضد ان يحكم على ضده المقابل له
انه صادق وقد بينا نحن استعمال الاضداد في قياس الخلف واين يستعمل نوعا من بعد هذا
الى ذكر قياسات الخلف التي في الشكل الثاني فقد بين ان كل المسايل يتبين في
الشكل الاول بالخلف ما خلا الموجبة الكلية فانها لا يتبين في هذا الشكل بالخلف ولكنها
يتبين في الشكل الثاني والثالث اخبر بجملة ما بين له الاول في ما في قياس الخلف
التي في الشكل الثاني والثالث من ان الشكل الاول لا يشتمل من قياسات الخلف على
ما ينتج الموجبة الكلية واما على القياسات التي ينتج المطلوبات الثلثة الباقية فابتداء
من الشكلين الباقيين بالشكل الثاني وبيان ذلك انه لا يكون آ موجودة
في كل ب وان يكون آ موجودة في كل ج فاذا كان ذلك هكذا فانه يجب ان يكون ج
غير موجودة في كل ب وذلك مح لانه بين ان ج موجودة في كل ب فاذا الموضوع
كذب فاذا نقيضه صدق وهو ان آ موجودة في كل ب فاذا ان كان الموضوع ضد
ما يريد ان ينتج فانه يكون قياس وينتج المح غير انه لا يتبين لنا ما نريد بيانه لانه اذا

معا والمتضادات الجزوية قد تصدق
معا فاذا لانه ليس يلزم اذا كانت
الكلية السالبة كذبا صدق

آ غير موجودة

آ غير موجودة في شي من ب وذلك مح فاذا هو كذب ان يكون آ غير موجودة في شي
من ب ولكن ليس اذا كان ذلك كذبا كان ضده صادقا اعني بذلك ان يكون آ موجودة في كل ب
ابتدا الان يحصي مقاييس الخلف التي يكون في الشكل الثاني ويتبين ان المطلوبات
الاربعة كلها تبين بقياس خلف في الشكل الثاني فابتداء بالموجبة الكلية فاخبر
انها تنتج بقياس خلف في الشكل الثاني والموجبة الكلية قولنا آ في كل ب فاذا
اردنا ان نبينه بقياس الخلف لم يمكن ان يكون القياس الخلف الذي يجري في الشكل
الاول على ما قد بين ويكون في الشكل الثاني وبيان ذلك انا ناخذ نقيض الموجبة
الكلية وهو قولنا آ ليست موجودة في كل ب ونضيف اليها آ في كل ج فيحصل منه آ
ليست في بعض ب و آ في كل ج وذلك هو الضرب الرابع من الشكل الثاني فيلزم ان يكون
ج غير موجودة في شي من ب وذلك مح ثم وقف لانه بين ان ج موجودة في كل ب
يعني من اصل قولنا ج ليست في بعض ب فالمقدمة المشكوك فيها كذب وقوله فاذا
الموضوع كذب يعني ان المشكوك فيها كذب ثم قال فاذا نقيضه صدق يعني نقيض
المشكوك فيها والمشكوك فيها آ ليست في بعض ب فنقيضها قولنا آ في كل ب فقد
تبين ان الموجبة الكلية انما تتبين بقياس الخلف في الشكل الثاني بالضرب الرابع
منه ثم قال فاذا ان كان الموضوع ضد ما يريد ان ينتج فانه يكون قياس وينتج المحال
غير انه لا يتبين لنا ما نريد بيانه يعني انا ان جعلنا المقدمة المشكوك فيها ضد
المط وبينا الاقتران عليه فانه قد يحدث منه قياس وينتج المح غير انه لا يتبين لنا
ما نريد بيانه يعني لا يبين لنا المط الاول ثم اخذ يبين كيف ذلك فقال لانه ان كانت
آ غير موجودة في شي من ب وموجودة في كل ج فان ج غير موجودة في شي
من ب فقد اخذ ضد المط والمط آ في كل ب فضده اولا في شي من ب فجعله
المشكوك فيه ثم اضاف اليها آ في كل ج فحصل آ ولا في شي من ب آ في كل ج فهذا

هو الاقتران الثاني من الشكل الثاني سعج ولا في شيء من ب فاخبر ان هذا منتج
ثم قال واذا هو كذب ان يكون آ غير موجودة في شيء من ب يعني ان السعج اذا كانت
محالا فاذا ضد المط كذب وهو قولنا آ ولا في شيء من ب ثم قال ولكن ليس اذا كان
ذلك كذلك كذبا كان ضده صدقا يعني ان قولنا آ ولا في شيء من ب ليس اذا كان
كذبا كان ضده صدقا يعني بضده المح قولنا آ في كل ب وهو المط آ الاول فلذلك
قال اعني بذلك ان يكون آ موجودة في كل ب وهذا هو المط آ الذي اردنا انتاجه
بقياس الخلف فقد بين في هذا الشكل ايضا انه لا ينبغي ان يجعل ضد المط آ المقدمة
المشكوك فيها فلما بين كيف ينتج الموجبة الكلية بقياس الخلف في الشكل الثاني
انتقل الى بيان مثل ذلك في الموجبة الجزئية فقال فاذا ان بين ان آ موجودة
في بعض ب فانه ينبغي ان يكون موضوعنا ان آ غير موجودة في شيء من ب ثم
ياخذ انها موجودة في كل ج لانه اذا اخذت هذه المقدمات يجب ان يكون ج
غير موجودة في شيء من ب فان كان ذلك محالا فانه يجب لا محالة ان يكون آ
موجودة في بعض ب فان كان موضوعنا ان آ غير موجودة في بعض ب فانه
يعرض ما عرض في الشكل الاول بين انا ان الموجبة الجزئية اذا اردنا ان نبينها
بقياس الخلف ينبغي ان يكون مقابله المشكوك فيها سالبة كلية ويبنى القياس عليه
فقال فاذا اردنا ان نبين ان آ موجودة في بعض ب فانه ينبغي ان يكون موضوعنا
ان آ غير موجودة في شيء من ب يعني بقوله موضوعنا المقابل الذي يريد ان يفرضه
مشكوكا فيها فاخبر انه ينبغي ان يجعله نقيض قولنا آ في بعض ب وذلك قولنا
آ ولا في شيء من ب وقال ثم ناخذ انها موجودة في كل ج يعني انا ناخذ موجودة
في كل ج ليحصل آ ولا في شيء من ب وآ في كل ج وذلك هو الضرب الثاني من الشكل
الاول ثم قال اذا اخذت هذه المقدمات يجب ان يكون ج غير موجودة في شيء من ب

وهذه نتيجة هذا القياس وذلك كذب ثم قال فان كان ذلك محالا فانه يجب لا محالة
ان يكون آ موجودة في بعض ب يعني ان قولنا ج ولا في شيء من ب ان كان محالا كان قولنا
آ ولا في شيء من ب محالا وهي المشكوك فيها محالا كان المط هو الصادق والمط قولنا
آ في بعض ب وهذا انما يتبين بان جعلت المقدمة المشكوك فيها نقيض المط آ الاول
ثم اخبر كيف يكون الحال ان اخذت المقدمة المشكوك فيها ضد الموجبة الجزئية
ويكون السلب الجزوي فقال فان كان موضوعنا ان آ غير موجودة في بعض ب فانه
يعرض ما عرض في الشكل الاول وهو ان لا يتبين به المط وذلك انا ان اخذنا آ
ليست في بعض ب فان المقدمة التي سواها يكون محمولها آ فيضيف اليها آ في كل ج
حصل آ في كل ج آ ليست في بعض ب ينتج ج ليست في بعض وذلك كذب كا المشكوك فيه اذا كذب
وهو قولنا آ ليست في بعض ب فان كان ذلك الكذب فالذي يلزم اضطرارا ان يكون صادقا
قولنا آ في كل ب لا قولنا آ في بعض ب وقولنا آ في كل ب ربما لم يقصد على قولنا
آ في بعض ب فيكون الذي ينتج ليس المط آ فاذا لا ينبغي ان يوضع الضد ههنا
وايضا لو وضع ان آ موجودة في بعض ب وغير موجودة في شيء من ج فيلزم ضرورة
ان يكون ج غير موجودة في بعض ب ولكنها كانت موجودة في كلها فاذا موضوعنا
كذب فاذا آ غير موجودة في شيء من ب اخذ الآن تعرف كيف ينتج السالبة
الكلية بقياس الخلف في الشكل الثاني والسالبة الكلية اخذ قولنا آ ولا في شيء
من ب ونقيضه قولنا آ في بعض ب يجعله المقدمة المشكوك فيها واضاف اليها
آ ولا في شيء من ج فقال ليوضع ان آ موجودة في بعض ب وغير موجودة في شيء من ج
يريد اما يجعل المقدمة المشكوك فيها نقيض السالبة الكلية وهو آ في بعض ب
ثم قال ولكنها كانت موجودة في كلها يعني بهذا كذب قولنا ج ليست في بعض ب
وذلك كاذب لان ج اذا كانت في الحقيقة في كل ب فقولنا ج ليست في بعض ب كاذب
ثم قال فاذا آ ولا في شيء من ب يعني ان المشكوك فيها ان كانت كاذبة فنقيضها صادق

النتيجة

وهو قولنا آ ولا في شي من ب وذلك هو المط اولا لكن للمدعي ان يقول ايضا ان ليس ههنا ان
لا يتبين صدقها اذا اخذ ضدها هو المشكوك فيه مثل ان يكون آ في كل ح نضيف اليه
آ ولا في شي من ج يلزم ح ولا في شي من ب وذلك مح فاذا المقدمة المشكوك فيها كذب
وهو قولنا آ في كل ح ولكن ليس اذا كان هذا كذبا ضده صدق لان المتضادين يمكن
ان يكونا فقد بين ههنا ايضا انه لا ينبغي ان يوضع الضد لكن النقيض
فاذا اردنا ان نبين ان آ غير موجودة في كل ح فليكن موضوعنا ان آ في كل ح وغير موجودة
في شي من ح فيلزم ضرورة ان يكون ح غير موجودة في شي من ب وذلك مح فهو اذا
صدق ان يبقى آ غير موجودة في كل ح فقد بين ان جميع المقاييس بالخلف يكون في
الشكل الثاني   انتقل الآن الى ذكر السالبة الجزئية فقال اذا اردنا ان نبين ان آ
غير موجودة في كل ب وهذا هو المط اعني نتاجه والمقصود بيان صدقه ثم قال فليكن
موضوعنا ان آ في كل ب يعني فليكن ما نضعه مشكوكا فيه نقيض المط وهو قولنا
آ في كل ب ونضيف اليه آ ولا في شي من ج فيحصل آ في كل ب وآ ولا في شي من ج ثم قال
فيلزم ضرورة ان يكون ح غير موجودة في شي من ب وذلك محال يعني ان الف
القياس من التاليف الذي ذكرناه يلزم ضرورة ان يكون ح ولا في شي من ب وذلك
مح ثم قال فهو اذا صدق ان يكون آ غير موجودة في كل ب يعني ان قولنا ج ولا في شي ان
كان محالا فالمشكوك فيه كاذب وهو قولنا آ في كل ب فنقيضه اذا صادق وهو
قولنا آ ليست في كل ب ثم قال فقد بين ان جميع المقاييس التي بالخلف يكون في
الشكل الثاني يعني ان المطلوبات كلها اربعتها بين كل واحد منها بان يوخذ نقيض
المط ويضاف اليه مقدمة اخرى من حيث اتفقت فيحصل تاليفهما في الشكل الثاني
فينتج محال وهذا اخر ما قاله في المقاييس التي في الشكل الثاني   وكذلك
يعرض في الشكل الثالث وبيان ذلك ان يكون آ غير موجودة في بعض ب وح موجودة
في كل ح فاذا آ غير موجودة في بعض ح فان كان ذلك محالا فانه كذب ان يقال ان آ موجودة

في

في كل ب فان كان موضوعنا ضد ما نريد بيانه فانه يعرض مثل ما عرض فيما تقدم من الاشكال
لما استوفى القول في مقاييس الخلف التي في الشكل الثاني انتقل على التوالي الى تعريف
مقاييس الخلف التي في الشكل الثالث والمطلوبات التي تبين فيها وقد كان
اخبر انه في هذا الشكل تبرهن جميع المسايل والمطلوبات الاربعة فقوله وكذلك
يعرض في الشكل الثالث يعني انه اذا وضع النقيض وبني الاقتران عليه بين ذلك
الاقتران صدق النتيجة ولو جعل بدل النقيض ضد المط وبني الاقتران عليه لما ابان
عن صدق المط هذا اراد بقوله وكذلك يعرض في الشكل الثالث ثم اخذ بين ذلك
فقال بيان ذلك ان يكون آ غير موجودة في بعض ب وح موجودة في كل ب فاذا آ غير
موجودة في بعض ب اخذ بين بهذا القول كيف ينتج في الشكل الثالث الموجبة الكلية
ونقيض الموجبة الكلية سالبة جزئية فالموجبة الكلية قولنا آ في كل ب
ونقيضها آ ليست في بعض ب فاخذ نقيض الموجبة الكلية وهو قولنا آ ليست في بعض ب
واضاف اليها قولنا ج في كل ب فحصل آ ليست في بعض ب وح في كل ب وذلك هو
الضرب الخامس من الشكل الثالث ينتج آ ليست في بعض ح ثم قال فان كان ذلك محالا فانه
كذب ان يقال ان آ غير موجودة في بعض ب وصدق ان يقال آ موجودة في كل ب يعني
ان النتيجة ان كان محالا فالمقدمة المشكوك فيها وهو قولنا آ ليست في بعض ب مح فاذا كان
ذلك محالا فنقيضه صادق وهو قولنا آ في كل ب وهو الذي كنا فرضناه المط الذي قصدنا
بيان صدقه فقد بين ان صدقه انما يلزم اذا اخذ نقيض المط وبني عليه القياس ثم قال
فان كان موضوعنا ان آ غير موجودة في شي من ب فانه يكون قياس ويعرض المحال لكن
ليس يبين لنا ما نريد بيانه اخذ يبين بهذا القول كيف حال المط اذا اخذ ضده فيه مشكوكا
فقال فان كان موضوعنا ان آ غير موجودة في شي من ب وذلك ضد قولنا آ في كل ب
فاخبر ان الاقتران اذا بني على هذا الضد فانه يكون من ذلك الاقتران قياسا ويلزم منه
المح ولكن ليس يبين لنا ما نريد بيانه يعني صدق المط ثم اخذ يعرف السبب فيه فقال لانه ان كان

كان مانه

موضوعنا ضد ما نريد بيانه يعني ان فرضناه مشكوكا فيه ضد المط الذي نقصد ابانته صدقه
وقوله فانه يعرض مثل ما عرض فيما تقدم من الاشكال يعني ان اخذ مكان النقيض ضد المط فانه
يعرض ان يلزم مثل ما عرض اي لحق ولزم فيما تقدم من الاشكال وذلك انه قد بين انه
اذا اخذت الاضداد وبنيت الاقترانات عليها كان بعض الاقترانات غير قياسي وبعضها
قياسي لا ينتج صدق المطلوب فلنترك آ غير موجودة في شيء من ب وج في كل ب ينتج آ
ليس في بعض ج وذلك حق فاذا قولنا وهو آ ولا في شيء من ب كذب ولكنه اذا كان هذا
كذبا لم يلزم ضرورة ان يكون ضده وهو المطلوب صادقا فهذا بين انه اذا وضع الضد ليس يلزم
منه بيان صدق النتيجة وانما بين اضطرارا صدق النتيجة بوضع النقيض ثم انتقل بعد هذا
الى ان يعرف كيف يبين الموجبة الجزئية بقياس الخلف في الشكل الثالث فقال

متن

فاذا اردنا ان نبين ان آ موجودة في بعض ب فانه ينبغي ان يكون موضوعنا ان آ
غير موجودة في شيء من ب وج موجودة في بعض ب فاذا آ غير موجودة في بعض ج فان كان
ذلك كذبا فانه صدق ان يكون آ موجودة في بعض ب   اخذ يبين كيف يبين الموجبة
الجزئية بقياس الخلف في الشكل الثالث فقال اذا اردنا ان نبين ان آ موجودة في بعض ب
وهذه هي الموجبة الجزئية ثم قال فانه ينبغي ان يكون موضوعنا ان آ غير موجودة
في شيء من ب يعني ينبغي ان يكون ما يفرضه مشكوكا فيه نقيض المط وهو قولنا
آ ولا في شيء من ب واضاف اليها ج في بعض ب يحصل له الضرب الخامس من الشكل الثالث
فقال فاذا آ غير موجودة في بعض ج وذلك كذب ثم قال فان كان ذلك كذبا فانه صدق
ان يكون آ موجودة في بعض ب يعني ان النتيجة اذا كانت كذبا فالمقدمة المشكوك
فيها كذبا فان نقيضه صادق وذلك قولنا آ في بعض ب وهو كان المط فقد ظهر كيف
يبين الموجبة الجزئية بقياس الخلف في الشكل الثالث ثم انتقل بعد هذا الى ان يبين
كيف يبرهن بقياس الخلف في الشكل الثالث السالبة الكلية فقال

انتقل

متن

فاذا اردنا ان نبين ان آ غير موجودة في شيء من ج فليكن موضوعنا آ موجودة في بعض ب

ولكن

ولكن لم يكن في شيء من آ فاذا كذب ان يقال ان آ موجودة في بعض ب ما كان موضوعنا ان آ موجودة
في كل ب فانه لا يبين لنا ما نريد بيانه   انه يبين كيف يبين بقياس الخلف في الشكل الثالث
السالبة الكلية ويعرف ايضا انه ينبغي ان يجعل المشكوك فيها نقيض المط ليس ضده فقال
فاذا اردنا ان نبين ان آ غير موجودة في شيء من ب فليكن موضوعنا انها موجودة في بعض ب
يعني اذا اردنا ان نبرهن آ ولا في شيء من ب فانا ناخذ المشكوك فيه قولنا آ في بعض ب لان
هذا هو نقيض المطلوب ثم اضاف الى المقدمة المشكوك فيها مقدمة اخرى وهي ج في كل ب فيحصل آ في
بعض ج في كل ب وذلك هو الضرب الثالث من الشكل الثالث ينتج آ في بعض ج

آ ر

وقوله ولكن لم يكن في شيء من آ يعرف ان كون ج في بعض آ محال ثم قال فاذا كذب
ان يقال ان آ موجودة في بعض ب يعني ان النتيجة وهي قولنا ج في بعض آ ان كان كذبا
فالمشكوك فيها وهو قولنا آ في بعض ب فاذا كان في ذلك كذبا فنقيضه صادق وهو قولنا
آ ولا في شيء من ب وذلك هو الذي كنا فرضناه مطلوبا ثم اخبر انه ان جعلت المقدمة
المشكوك فيها ضد المط لم يبين المط فقال فان كان موضوعنا ان آ موجودة في كل ب
يعني ان كان المشكوك فيه ضد المط وهو قولنا آ في كل ب لان المط قولنا آ ولا في شيء من ب
ثم قال فانه لا يتبين لنا ما نريد بيانه يعني انه لا يظهر لنا صدق المط فليكن آ في كل ب وج
في كل ب يلزم آ في بعض ج وذلك كذب فالمشكوك فيه كذب والمط ضد المشكوك فيه
والمتضادان قد يكذبان فليس اذا كان المشكوك فيه كذبا كان ضده صادقا ثم اتبع ذلك
بان عرف كيف يتبين السالبة الجزئية في الشكل الثالث   ولكن ينبغي ان يكون

متن

هذا الموضوع اذا اردنا ان نبين ان آ غير موجودة في كل ب لانه ان كانت آ موجودة
في كل ب وج موجودة في كل ب فانه يكون موجودة في بعض آ وهذا مما ليس هو فاذا كذب
ان يقال ان آ موجودة في بعض آ وذلك مما ليس هو فاذا كذب ان يقال ان آ موجودة في
كل ب وصدق ان يقال انها ليست في كل ب ما كان موضوعنا ان آ موجودة في بعض ب فانه يعرض
مثل الذي فيما تقدم   انتقل الان الى المط اذا كانت سالبة جزئية يعرف كيف

سوى ان يكون هذا

بين برهان الخلف في الشكل الثالث فقال ولكن سوى ان يكون هذا الموضوع يعني
الموضوع الذي سلف ذكره قريبا وهو آ في كل ح بين بيانه انما سوى ان يجعل المشكوك فيه
موجبة كلية متى كان المط سالبة جزئية وقال اذا اردنا ان نبين ان آ غير موجودة
في كل ب يعني انما ينبغي ان ناخذ آ في كل ب اذا اردنا ان نبين آ ليس في بعض ب ثم عرف كيف
يكون القياس الكاين من قولنا آ في كل ب فقال لانه ان كانت آ موجودة في كل ب و ح
موجودة في كل ب فقال ح يكون موجودة في بعض آ هذا القياس هو الضرب الاول
من الشكل الثالث اخذ فيه نقيض المط وهو آ في كل ب واضا والاول من الشكل الثالث
اخذ فيه نقيض المط وهو آ في كل ب واضا الثاني ح في كل ب انتج ح في بعض آ ثم قال وذلك
مما ليس هو يعني مما هو كاذب او مما ليس هو هكذا بل ح ولا في شي من آ فاذا كانت سمه
ح آ كاذبة والمقدمة المشكوك فيها كذبت فقال فاذا كذبت ان نبين ان آ موجودة
في كل ب وصدق ان نبين انها ليست في كل ب يعني ان كانت سمه ح آ كاذبة فالمشكوك فيها
وهو قولنا آ في كل ح كاذب فاذا نقيضه صادق وهو قولنا آ ليست في كل ب وهذا المط
انما بين ايضا بقياس خلف عمل من بعض المط متى بني اقتران خلف من ضد المط فقال
فان كان موضوعنا ان آ موجودة في بعض ب فانه يعرض مثل الذي عرض فيما تقدم
يعني ان كان ما وضعناه مشكوكا موجبة جزئية وهو قولنا آ في بعض ب فانه يلزم منه
مثل الذي لزم فيما تقدم يعني في الشكل الاول وذلك ان يكون آ في بعض ب و ح
في كل ب فينتج ح في بعض آ او آ في بعض ح فان كانت سمه ح آ كاذبة فان قولنا آ في بعض ب
كذب فاذا كان هذا كذبا فالذي يلزم باضطرار ان يكون صادقا هو قولنا آ ولا في شي من ب غير ان
قولنا آ في بعض ب كثيرا ما لا يصدق معه قولنا آ في كل ب اذا لم يصدق معه صدقه مع الثالث
الجزوي فاذا كان الموجب الجزوي بهذه الحال فان السالب الكلي هو مضاد السالب الجزئي
الذي معه الموجب الكلي فيكون السالب الكلي الذي يكون بالخلف لا يلزم فيه ضرورة ان يتبين به
صدق السالب الجزوي المقترن بالموجب الجزئي وساير ما قيل في الشكل الاول من قياس

يلزم منه

يتبين

الخلف

المقاييس

الخلف في جميع اصناف قياس الخلف في شكل من اصناف الثلثة فهو بين في جميع مس
التي بالخلف انه سوى ان يوضع نقيضه ما نريد بيانه اخذ الان يذكر اشياء لازمة
للمقاييس التي بالخلف مما قد بين التي بالخلف بعض المط الذي يقصد بيان صدقه في لا ضده
والشك الذي يلحق هذا فقد تكلمنا فيه وامر بين وهو بين ايضا ان في مس
الثاني من جهة وفي الشكل الثالث قد بين الكلية هذه من خواص قياس الخلف
ويوجد له دون المستقيم وذلك انه قد بين في المقالة الاولى ان الشكل الثاني
لا يتبين فيه المط الموجبة والشكل الثالث لا يبين فيه المط الكلية فقد ظهر
مما قيل في قياس الخلف ان الشكل الثالث قد ينتج فيه نتايج موجبة والشكل
الثالث قد يكون فيه نتايج كلية وذلك اذا كانت مقاييس الشكل الثاني مقاييس
خلف ومقاييس الشكل الثالث ايضا مقاييس خلف فان مقاييس الخلف في الشكل الثاني قد
ينتج موجبات وفي الشكل الثالث ينتج كليات وقد كان بين في المقالة الاولى
ان الموجبة الكلية هي خاصة بالشكل الاول وقد بين ههنا ان ذلك يكون متى كانت
مقاييس خلف فان الموجبة الكلية لا ينتج في الشكل ا فهذه من خواص قياس الخلف
والفرق بين البرهان المستقيم والذي بالخلف ان الذي بالخلف يضع ما نريد مس
ابطاله اذ يسوق الى كذب مقر به واما المستقيم فانه يبتدي من مقدمات
مقر بها صدقها وكلا البرهانين من مقدمات مقر بها الا ان المستقيم يكون من المقدمات
التي عنها القياس واما الذي بالخلف فاحدى مقدمتيه من مقدمات قياس المستقيم
ليس ضرورة ان يكون النتيجة معروفة قبل كون القياس واما الذي بالخلف فانه يجب
ان يعرف هل يوضع نقيضها ولا فرق في ذلك بان يكون النتيجة موجبة او سالبة
وهذه فروق ثلثة بين المستقيم وبين الخلف ظهرت ايضا من هذه الاشياء
التي بينت من امر قياس الخلف وهذه الفروق ظهرت مما سلف على طريق الفوايد
وعلى طريق اشياء ينبغي اشياء في الظهور وذلك ان ما سلف على طريق الفوايد وعلى

يتبع

طريق اشياء يتبع اشياء في الظهور وذلك ان ما سلف القول فيه من امر القياس الخلف (مقاييس)
بيان هذه الفروق لكن قصد بها تبيين امور يتبع بيان تلك الامور ان معها هذه الفروق
احدها ان القياس المستقيم يوضع فيه مقدمات كلها صادقة او معترف بها اما
من الناس كلهم او ممن نخاطبه واما برهان الخلف فانه يضع فيه المقدمة التي يقصد بها
ابطالها اذا ساق القياس باسره الى نتيجة كاذبة لا يشك في كذبها وذلك انما يكون
احدى مقدمتيه فان تلك المقدمة انما يضعها ليبطلها من بعد ويكون سبب ابطاله (يبطلها)
لها انها تسوق الى كذب لا يشك فيه فيكون سوقها ذلك هو سبب ابطاله لها فقوله اذ
تسوق الى كذب مقر به هو سبب ابطاله لها وانت اول ما تضعها ليس تضعها على انها (ما يضعها)
باطلة وانما تضعها لتنظر الى ما يكون من نتيجتها فاذا كانت نتيجتها كاذبة لا تشك
في كذبها ابطلتها حينئذ وضربت الى نقيضها وان كانت نتيجتها اما صادقة واما مجهولة
الحال لم تبطل ذلك الشيء الذي وضعته في القياس لتنظر الى امره وقوله مقر به
يريد بذلك المعنيين جميعا اعني المعلوم الذي لا يشك فيه والمعنى الثاني انه يكون
مخاطبك يعترف به واما المستقيم فان الامر بعكس ما عليه الامر بالخلف وذلك ان الذي
يوضع في قياس الخلف ويوخذ جزء القياس يكون مجهول الحال في الصدق والكذب
والنتيجة ويكون سبيه الامر واما في المستقيم فان المقدمات يكون معلومة والنتيجة
يكون من المقدمات وفي قياس الخلف يكون المقدمة اخفى من النتيجة وذلك ان (اخفى صح)
التي تضعها وانت منتظر لما يكون منها انما تضعها وهي حقيقة الامر عندك
اما في الحقيقة واما فيما بينك وبين مخاطبك والكذب المنتج عنه يكون ظاهرا
جدا فهذا احد الفروق بين الخلف وبين المستقيم ثم ذكر الفرق الثاني فقال وكلا
البرهانين من مقدمات مقر بها يريد ان في البرهان المستقيم مقدمات مقر بها وفي
الخلف ايضا مقدمة مقر بها الا ان الذي في الخلف مقدمة واحدة مقر بها وفي المستقيم
كلا المقدمتين مقر بها ولما قال كلا البرهانين فيهما مقدمات مقر بها اخذ بعد ذلك

بالجنس

بالجنس على اى طريق يوخذ في المستقيم مقدمات مقر بها فاخبر ان الذي في المستقيم
مقر بهما وفي الخلف احدى مقدمتيه مقر بها فقوله المعترف بها يكون من المقدمات التي عنها القياس (المستقيم ر)
او يعني انهما صادقة وذاتيه في القياس واما التي في الخلف فاحدى مقدمتيه صادقة
ومما يسلمها او يرى انها ان تستعمل في القياس ويجعل جزء قياس والمقدمة الاخرى نقيض النتيجة
الاخيرة وذلك لان برهان الخلف يشتمل على ثلاث نتايج والنتيجة الاخيرة هي المطلوب بقياس
الخلف واما النتيجتان الاوليان فبلهما فانما يستعمل في قياس الخلف قوة تينك النتيجتين و
باستعمال القوة النتيجتين يصير الى هذه النتيجة الاخيرة وقد لخصنا هذه الاشياء في المقالة
الاولى وقوله من المقدمات التي عنها القياس يعني ما منها يكون عنها قياس وقوله و
اما الذي بالخلف فاحدى مقدمتيه من مقدمتي قياس المستقيم يحتمل هذا القول معنيين
احدهما ان قياس الخلف اذا رد الى القياس المستقيم صارت احدى مقدمتي الخلف
هي بعينها مقدمة المستقيم ويصير الاخرى نقيض نتيجة المستقيم فلا يظهر هي بعينها في
القياس المستقيم بل انما يكون احدى مقدمتي القياس المستقيم الذي اليه رد الخلف
هي بعينها مقدمة المستقيم ويصير الاخرى نقيض نتيجة المستقيم فلا يظهر هي بعينها في القياس
المستقيم بل انما يكون احدى مقدمتي قياس المستقيم الذي اليه رد الخلف هي
المقدمة الصادقة من مقدمتي الخلف والاخرى في المستقيم نقيض النتيجة الكاذبة الكاينة عن الخلف
والمعنى الثاني الذي بالخلف لما كانت احدى مقدمتيه صادقة فهل فيها انها من مقدمات
القياس المستقيم اذا كان المستقيم ليس يحتاج ضرورة ان يكون النتيجة معروفة قبل كون القياس
معنى هذا انك متى اردت ان تعمل قياس خلف فانك تحتاج ان تتقدم فتضع اولا قضية
على انها هي التي يصير بها قياس الخلف فتضعها الآن محصلة على انها هي التي يصير بها نتيجة قياس
الخلف دون نقيضها واما المطلوب الذي انت مزمع على ان تطلب قياسه المستقيم
فانك تضع المطلوب جزء النقيض ثم تشرع بعد ذلك في ان تضيف القياس على انك لا تبالي اي جزء
النقيض كان هو النتيجة فانك لست تتقدم فتفصل احدى جزئي النقيض معول الى هذا او ذاك

هو الذي يريد ان يبينه دون نقيضه واما في قياس الخلف فانك تتقدم فتحصل من جزئي [النقيض]
احدهما على التحصيل فتقول ان هذا هو المزمع وحده ان يصير بينه دون الاخر فهذا [معنى]
قوله ان الذي بالخلف يحكم ان يعرف وهو يضع نقيضه يعني ان يعرف واحدا من جزئي
النقيض مزمع ان يصير بينه ويفعل ذلك ليأخذ نقيضها ويجعل جزء قياس الخلف و
قوله وفي المستقيم ليس يجب ضرورة ان يكون النتيجة معروفة قبل كون القياس يعني انك عند
طلبك القياس المستقيم وعند عملك للقياس المستقيم ليس يضطر الى ان تحصل [من]
جزئي النقيض فتضع ذلك الجزء لان ينتج بل لا تبالي على اي هذين صادفت القياس ثم قال
ولا فرق في ذلك بان يكون النتيجة موجبة او سالبة يعني في قياس الخلف التي نفرده
من جزئي النقيض على انه هو المزمع وحده ان يصير بينه قد يكون موجبة احيانا و
سالبة احيانا ولا فرق في ذلك كيف ما كان اعني كانت موجبة او سالبة وهذه
الفروق هي بين البرهان المستقيم وبرهان الخلف وكل الذي يبين [بالاستقامة]
للقياس فقد يبين بالخلف وكل الذي يتبين بالخلف فقد يبين بالاستقامة [منه] و[بحدود]
واحدة واذا كان القياس الذي بالخلف في الشكل الاول فان قياسه المستقيم يكون
في الشكل الثاني وفي الثالث اما السالب منها ففي الشكل الثاني واما الموجب ففي [الثالث]
فاذا كان القياس الذي بالخلف في الشكل الثاني يكون قياسه المستقيم بالشكل
الاول لكل المسائل واذا كان القياس الذي بالخلف في الشكل الثالث فان قياسه [المستقيم]
يكون في الشكل الاول او الثاني اما الموجب ففي الاول واما السالب ففي الثاني
لما بين كم قياس خلف يكون في كل واحد من الاشكال الثلثة وعرف ان قياس الخلف
سبيله ان يبنى على نقيض ما يريد اثباته وشرع بعده بقياس الخلف واخبر بالفرق
بين برهان الخلف والبرهان المستقيم اتبع ذلك بان بين ان المسائل التي يتبين بقياس
الخلف تلك باعيانها تبين بقياس مستقيم حدوده هي حدود الخلف باعيانها وهذا
ليس هو سوى اكثر من ان يرد قياس الخلف الى الاستقامة او الاستقامة الى الخلف

واما ان الشيء المطلوب اذا تبين بقياس خلف فان ذلك المطلوب يمكن ان يبين بقياس حدوده [حدود] عين
قياس الخلف ولذلك لا فرق بينه وبين ان يتوسط بقياسين مستقيمين ويكون ذلك اذا
كان الحد الاوسط في احد القياسين غير الحد الاوسط في القياس الاخر والذي يريد ان [يبينه]
ههنا ليس هو هذا المعنى لكن ان الذي يبين بقياس الخلف قد يمكن ان يبين ذلك
المطلوب بقياس مستقيم حدوده كلها حدود قياس الخلف فقال فكل الذي يبين [بالخلف]
قد يبين بالاستقامة [منه] و بحدود واحدة يعني ان كل مطلوب يبين بقياس الخلف فقد يبين ذلك
المطلوب بعينه بقياس مستقيم حدوده كلها قياس الخلف فعلى هذا فقد يمكن في كل قياس [خلف]
ان يرد الى القياس المستقيم وكلما كان مستقيما امكن ان يرد الى قياس الخلف و[رد]
الخلف الى المستقيم هو ان يؤخذ نقيض النتيجة الكاذبة ويضاف الى المقدمة [الصادقة]
فيحصل ح قياس مستقيم ولذلك متى اردنا ان نرد المستقيم الى الخلف فانا نأخذ [نقيض]
نتيجة القياس المستقيم ونضيفه الى احدى مقدمتي القياس المستقيم فيحصل ح [قياس]
الخلف فعند هذا يشبه قياس الخلف عكس القياس ثم قال واذا كان القياس الذي
بالخلف في الشكل الاول فان قياسه المستقيم يكون في الشكل الثاني والثالث واما
السالب منها ففي الشكل الثاني واما الموجب ففي الثالث يعرف ان القياس الذي
بالخلف اذا رد الى المستقيم وكان قياس الخلف في شكل ما ففي اي شكل يقع القياس
المستقيم الذي يرد اليه قياس الخلف فاخبر ان المطلوب الذي بين بقياس خلف اذا
كان قياسه الخلف في الشكل الاول فان المستقيم الذي اليه يرد الخلف يكون في
الشكل الثاني وفي الثالث ثم اخبر اي مطلوب من المطلوبات الذي يتبين بالخلف
في الشكل الاول يكون قياسه المستقيم في الشكل الثالث فاخبر ان المطلوب السالب
الذي يبين بقياس خلف في الشكل الاول فان القياس المستقيم الذي اليه يرد [الخلف]
يكون في الشكل الثاني واما المطلوب الموجب الذي يبين بالخلف في الشكل الاول فان
قياسه المستقيم يكون في الشكل الثالث من قبل انه قد بين ان المطلوبين بالخلف اذا

نسخة

اما

اخذ نقيضه واضيف الى مقدمة اخرى وانتج عنه كذب ب وقياس الخلف المنتج لكذب ب اذا
كان في الشكل الاول فان نقيض نتيجته التي تبين صدقها اما ان يكون مقدمة صغرى و
اما ان يكون كبرى واذا كانت كبرى فلا يمكن الا ان يكون كلية وجزئية واذا كان نقيض المط الاول
مقدمة كبرى فانه لا يمكن ان يكون كلية اما موجبة واما سالبة واذا كانت موجبة كلية
او سالبة كلية فالمقدمة الصغرى تكون هي الصادقة واذا كان نقيض النتيجة المقدمة الصغرى
فالمقدمة الصادقة يكون هي الكبرى واذا كان كذلك فان نقيض النتيجة الكاذبة اذا انضاف
الى المقدمة الكبرى ومحمول المقدمة الكبرى ومحمول النتيجة شيء واحد بعينه فيكون القياس
المستقيم في الشكل الثاني واذا كان المضاف من مقدمتي القياس الى نقيض النتيجة وهو
المقدمة الصغرى كان القياس المستقيم لا محالة في الشكل الثالث وانما يكون كذلك
اذا كانت المقدمة الصغرى هي الصادقة والكبرى هي المشكوك فيها كلية وانما
يكون كلية اذا كان الذي تبين صدقه بقياس الخلف نتيجة جزئية اما موجبة او
سالبة جزئية فان هذين المطلوبين نقائضهما كلية واذا اضيف الى نقائضهما
مقدمات صادقة من جانب موضوعاتها فلزم محال واما اذا اخذنا نقائض المحال واضفناها
الى المقدمات الصغرى الصادقة كانت القياسات المستقيمة في الشكل الثالث واذا كانت
النقائض فان مقدمات الصغرى وهي المشكوك فيها و الصادقة
هي الكبرى فالقياس المستقيم لا محالة يكون في الشكل الثاني واذا كان كذلك فقياس الخلف
اذا كان في الشكل الاول على مطلوب ما فان القياس المستقيم الحادث على ذلك
المط من تلك الحدود باعيانها اما ان يكون في الشكل الثاني واما ان يكون في الشكل
الثالث ضرورة اما اذا كان المط الاول الذي تبين صدقه بقياس الخلف سالبا كليا
فان قياسه المستقيم لا يمكن الا ان يكون في الشكل الثاني وذلك ان نقيض السالب
الكلي موجب جزوي والموجب الجزوي لا يكون في الشكل الاول الا مقدمة صغرى ويكون
هي نقيض النتيجة الكاذبة فانا نحتاج الى ان نضيفها الى الصادقة من المقدمتين و الصادقة

الشكل الثاني واما
هي الكبرى في قياس الخلف ومحمولها ومحمول نقيض النتيجة شيء واحد بعينه فيكون ح بالضرورة في
الموجب الجزوي اذا كان هو المط فيبين بقياس الخلف في الشكل الاول فانه لا يمكن ان يجعل قياسه
المستقيم الا في الشكل الثالث وذلك ان نقيض الموجب الجزوي سالب كلي والسالب وبالجملة
لا يمكن ان يكون مقدمة صغرى في الشكل الاول فلذلك يكون الصادقة المضافة الى نقيض الموجب
الجزوي مقدمة صغرى ويكون هي التي تضاف الى نقيض النتيجة الكاذبة والمقدمة الصغرى
موضوعها موضوع نقيض النتيجة فيكون قياسه المستقيم في الشكل الثالث ضرورة و
اما السالب الجزوي فينبغي ان ننظر كيف الحال فيه وذلك ان نقيضه موجبة كلية والموجبة
الكلية في الشكل الاول قد تكون مقدمة صغرى وقد تكون كبرى فاذا كانت صغرى فيكون
المضافة اليه الصادقة سالبة كلية وموجبة كلية واذا كانت سالبة كلية كانت النتيجة
الكاذبة سالبة كلية ونقيضها موجب جزوي فاذا اضيف نقيض النتيجة الكاذبة
الى السالبة الكلية الصادقة التي هي كبرى في قياس الخلف كان محمولها جميعا شيئا واحدا
بعينه وكان القياس في الشكل الثاني بعينه وان كانت الكبرى الصادقة المضافة الى نقيض
المط موجبة كلية كانت النتيجة الكلية موجبة كلية ونقيضها سالبة جزئية
فاذا اضيفت الى الصادقة التي هي الكبرى كان القياس المستقيم ايضا في الشكل الثاني واذا
كانت الموجبة الكلية المشكوك فيها مقدمة كبرى وكانت الصادقة المضافة اليها
صغرى فانها لا يكون الا موجبة اما كلية واما جزئية اما اذا كانت كلية كانت النتيجة
الكاذبة موجبة كلية ونقيضها سالب جزوي واذا اضيف ذلك السالب الجزوي الى
المقدمة الصغرى الصادقة كان القياس في الشكل الثالث مثال ذلك ان يكون المط
قولنا آ ليس في بعض ح و ناخذ نقيضه وهو قولنا آ في كل ح ونضيف اليه قولنا
ب في كل ح وهي صادقة يلزم ان يكون آ في كل ح وهي النتيجة الكاذبة فاحد بعضها
وهي آ ليس في بعض ح ينتج آ ليس في بعض ب فقد صار هذا القياس في الشكل الثالث فهما
بين ان الذي اراده بقوله اما السالب منها ففي الشكل الثاني انما اراد به السالب الكلي

واما الموجب ففي

لا السالب الجزئي وفي ذلك ان السالب الجزئي قد يكون قياسه المستقيم في الشكل الثالث وقوله
الثالث سعى ان يفهم منه الموجب الجزوي وفي ذلك الموجب الكلي لا يبين بالخلف في الشكل الاول
على ما قيل فيما تقدم وقوله واما السالب ففي الشكل الثاني اراد ان يفهم ما لخصناه انه
السالب الكلي وان الشك الذي شككه قوم من الناس فيما قاله ارسطوطاليس يحل بالذي
لخصناه ثم قال فاذا كان القياس الذي بالخلف في الشكل الثاني يكون قياسه المستقيم
بالشكل الاول في كل المسائل وسعى ان يلخص هذا الراي الذي قاله بالذي لخصناه
فيما تقدم والقياس الكاين بالخلف في الشكل الثاني يتبين به المطلوبات كلها اعني الموجب
الكلي والجزئي والسالب الكلي والجزئي فالموجب الكلي يبين في الثاني بالضرب الرابع و
الضرب الرابع صغرى مقدمتيه سالبة جزوية وكبراه موجبة كلية فنقيض الموجبة
الكلية التي هي المطلوب الاول هي الصغرى السالبة الجزوية فاذا اخذنا نقيض النتيجة
الكاذبة كانت موجبة كلية فنضيفها الى الصادقة وهي الموجبة الكلية ولا يمكن غير
ذلك فيكون النتيجة هي المط الاول بقياس مستقيم في الشكل الاول ولا يمكن غير ذلك
وايضا ليتبين الموجب الجزوي في الشكل الثاني بقياس الخلف ويكون ذلك بان ناخذ نقيض
الموجب الجزئي وهو السالب الكلي فنضيفه اولا الى موجب جزئي صادق فيحصل منه الضرب الثالث
والموجب الجزوي لا محالة يكون مقدمة صغرى ويكون النتيجة الكاذبة سالبة جزئية و
نقيضها موجبة كلية فان اضفنا هذا الى المقدمة الصغرى الموجبة كان
القياس في الشكل الثالث مثال ذلك ان يكون المط الذي يبين صدقه قولنا ا في بعض ب
فناخذ نقيضه وهو قولنا ا ولا في شيء من ب فنضيفه الى قولنا ا في بعض ج يلزم
منه ب ليس في بعض ج وهي الكاذبة فاذا اخذنا نقيضها وهي ب في كل ج واضفناها
الى ا في بعض ج كان القياس المستقيم في الشكل الثالث وانتج ا في بعض ب وهو المط الاول
واذا كانت الصادقة المضافة الى السالبة الكلية موجبة كلية مثل ان يكون ا ولا
في شيء من ب ا في كل ج وهي الصادقة وانتج ب ولا في شيء من ج وكانت كاذبة فانا اذا اخذنا نقيضها

وهو

وهي ب في بعض ج كان هذا القياس المستقيم ايضا في الشكل الثالث فالموجب الجزوي في الشكل الثاني
يتبين بالخلف من جهتين بان يضاف المقدمة المشكوك فيها مرة الى موجبة كلية فاذا
اخذنا نقيض النتيجة واضيف الى الموجبة الجزئية الصادقة كان القياس المستقيم في الشكل
الثالث ايضا واذا كانت النتيجة كاذبة ب ولا في شيء من ج واخذنا نقيضها وهي ب في بعض ج
واضفناها الى ا في كل ج كان ايضا في الشكل الثالث وان كانت المقدمة الموجبة الكلية
الصادقة كبرى وانتج ج ولا في شيء من ب واخذنا نقيضها وهي ج في بعض ب واضفناها الى
الموجبة الكلية يصير القياس المستقيم في الشكل الاول واذا كان المط الذي يقصد بيان صدقه
يبين بقياس خلفي في الشكل الثاني فان نقيضه الذي يوضع مشكوكا يكون موجبة
جزئية يضاف اليه السالبة الكلية فيكون منه الضرب الثالث من الشكل الثاني و
يكون النتيجة سالبة جزئية فاذا اخذ نقيض النتيجة الكاذبة وهي موجبة كلية واضيف اليه
السالبة الكلية كان القياس المستقيم في الشكل الاول لا محالة واذا كان المط الذي يقصد
بيان صدقه بقياس الخلف في الشكل الثاني سالبة جزئية فان كانت السالبة اخذت مقدمة
كبرى فان نقيض النتيجة اذا اضيف اليها كان القياس في الشكل الاول واذا اخذت السالبة الكلية
مقدمة صغرى واضيف اليها نقيض النتيجة الكاذبة كان القياس في الشكل الثالث واذا كانت
السالبة الصادقة سالبة جزئية فان النتيجة يكون سالبة جزئية ونقيضها موجبة كلية فاذا
اضيف اليه السالبة الجزئية يكون في الشكل الثالث ثم قال فاذا كان القياس الذي بالخلف
في الشكل الثالث فان قياسه المستقيم يكون في الشكل الاول او الثاني اما الموجبات ففي الاول
واما السالبات ففي الثاني ثم اخذ يبين ذلك بالحروف فابتدا اولا بالشكل الاول
وبيان ذلك ان يتبين بالشكل الاول بالخلف ان ا ليست في شيء من ب او ليست موجودة في كل ب فلنضع
ان ا في بعض ب فعلى هذه الجهة يعرض المحال في الشكل الاول وقياس ذلك المستقيم في الشكل الثاني
وهو ان نضع ج موجودة في كل ا وغير موجودة في شيء من ب فاذا هو بين ان ا غير موجودة
في شيء من ب انه ليس ما قال اما اولا فان المط اذا كان القياس الذي يبين صدقه قياس

مس موجودة صح

الخلف وكان ذلك في الشكل الاول فان قياسه المستقيم يكون في الشكل الثاني او الثالث لا انه
منهما اما المطا الذي قياسه الخلف في الشكل الاول واذا رد الى المستقيم صار المستقيم الذي
في الشكل الثاني وقد كان اخبر فيما تقدم ان المطا الذي بهذه الحال هو السالب فابتداء
منهما بالسالب الكلي فقال وبيان ذلك ان سن في الشكل الاول بالخلف ان آ ليست موجودة في
شيء من ب وهذه سالبة كلية وسن بالخلف في الشكل الاول ان ياخذ آ في بعض ب وهي
موجبة جزوية ولا يمكن ان يكون كبرى في الشكل الاول وكذلك لا يمكن ان يضيف اليها
مقدمة صادقة من جانب ب بل انما يمكن ان يضيف اليها من جانب آ فيحصل ج في كل آ
وآ في بعض ب ينتج في بعض ب وذلك نقيضه قولنا ج ولا في شيء من ب والصادقة هي
المقدمة الكبرى ونقيض النتيجة الكاذبة صادقة فيحصل معنا ج ولا في شيء من ب وج في كل آ
ينتج آ ولا في شيء من ب وذلك هو المطا الاول فقد صارت السالبة الكلية اذا سن بالخلف
في الشكل الاول بهذا الطريق ثم رد الخلف الى المستقيم صار ذلك المستقيم في الشكل
الثاني وذلك ان جعلنا مقدمتي السالبة وليكن ج ولا في شيء آ وآ في بعض ب ينتج
ليست في بعض ب وذلك كاذب فاخذ نقيضه وهو ج في كل ب ونضيفه الى السالبة الكلية
الصادقة وهي ج ولا في شيء آ ينتج آ ولا في شيء من ب وذلك هو المطا الاول فقد تبين ان
اذا سن في الشكل الاول بقياس الخلف فان قياسه الذي يرد الى الخلف يكون في الشكل
الثاني وارسطوطاليس اقتصر من هذين الوجهين على الوجه الذي يكون مقدمتاه فيه
موجبة كلية ليفيد ان الوجه الثاني ايضا يكون بالشكل الثالث وقوله فعلى هذا الوجه
يعرض المح في الشكل الاول يعني بان وضعنا آ في بعض ب وهو نقيض المط يعرض المح الا
بوضع الضد ثم قال وقياس ذلك المستقيم في الشكل الثاني وذلك ان الذي يعرض منه
المح في الشكل الاول هو ان ياخذ ج في كل آ وآ في بعض ب يلزم ان يكون ج في بعض ب وذلك
مح وهذا القياس الخلف اذا رد الى الاستقامة صار في الشكل الثاني وذلك ان ناخذ
نقيض النتيجة الكاذبة في بعض ب نقيضه ج ولا في شيء من ب نضيفها الى الصادقة

من

من مقدمتي قياس الخلف وهي ج في كل آ فيحصل في الشكل الثاني من مقدمتين صادقتين اقتران قياسي
ثم قال فاذا هو بين ان آ غير موجودة في شيء من ب وهذا هو المطا الاول فقد سن ان السالب
الكلي الذي يقصد لكن بيان صدقه بقياس خلف في الشكل الاول اذا رد الى المستقيم صار قياسه
المستقيم في الشكل الثاني ولما بين هذا انتقل الى السالب الجزوي ولذلك يعرض ان سن
الشكل الاول بالخلف ان آ غير موجودة في كل ب بوضعنا انها موجودة في كل ب وقياس
ذلك المستقيم يكون في الشكل الثاني وهو ان اخذت مقدمتا السالبة اخذ
الآن سن مثل ذلك في السالب الجزوي وهو قولنا آ ليست في بعض ب ونقيضه آ في كل ب
وذلك موجب كلي فقد يصلح ان ياخذ مقدمة صغرى وكبرى في الشكل الاول فلذلك يمكن
ان يضاف اليها المقدمة الصادقة من جانب آ ومن جانب ب فاذا اضيفت اليها من جانب آ
كانت ج في كل آ وآ في كل ب فيكون ج في كل ب وذلك مح فناخذ نقيض هذا المح وهو
قولنا ج ليست في بعض ب وهي صادقة ونضيفها الى ج في آ الصادقة فيحصل ج ليست في كل ب وج في
كل آ وذلك هو الشكل الثاني ينتج آ ليست في بعض ب وذلك هو المطا الاول وعلى هذا المثال ان كانت
مقدمتاه سالبة مثل ان يكون ج ولا في شيء من آ وآ في كل ب يكون ج ولا في شيء من ب فناخذ
نقيض هذا الكاذب وهو ج في بعض ب نضيفها الى قولنا ج ولا في شيء من آ ينتج آ ليست في
بعض ب فقد سن ان السالب الجزوي اذا سن بقياس خلف في الشكل الاول ورد الى القياس
المستقيم يكون ذلك المستقيم في الشكل الثاني فهذا ملخص ما قاله ارسطوطاليس عن
ان نقيض المطا لما كان موجبة كلية امكن كما قلنا ان يضاف المقدمة الصادقة من جانبين
حتى يكون آ في كل ب وب في كل ج او في بعض ج ينتج آ في كل ج وذلك كاذب فناخذ نقيضه
وهو آ ليست في كل ج ولا يمكننا ان نضيف هذه المقدمة الا الى المقدمة الصغرى وهي قولنا ب في
كل ج فيحصل آ ليست في بعض ج وب في كل ج وذلك في الشكل الثالث السالب ينتج آ ليست في بعض ب
وذلك هو المطا الاول واذا كان كذلك فكيف قال ارسطوطاليس ان السالب منها في
الشكل الثاني فاقول انه مع قوله هذا لم يقل ان يكون في الشكل الثالث بل انما

فان يكون في الشكل الثاني فعلى هذا ينبغي ان يفهم قوله ثم انتقل الى الموجبة الجزئية
وانه يبين بيانا في الشكل الاول بالخلف بان آ موجودة في بعض ب نوضعنا آ غير موجودة
في شيء من ب فعلى هذه الجهة يعرض المح في الشكل الاول و قياس ذلك المستقيم يكون في
الشكل الثالث وهو ان توجد ب موجودة في بعض ب نوضعا آ غير موجودة في شيء
من ب فعلى هذه الجهة يعرض المح في الشكل الاول و قياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الثالث
وهو ان توجد ب موجودة في كل ج و آ في كل ج آ او في بعضها فاذا آ موجودة في بعض
ولذلك يعرض ان احدب ب او آ موجودة في بعض ج انتقل الان الى الموجبة
الجزئية يبين فيها انها اذا كانت هي المط من قياس الخلف في الشكل الاول ثم رد الخلف
الى المستقيم فان المستقيم الذي يبينه يكون في الشكل الثالث وبيان ذلك ان يكون المط آ
آ في بعض ب فناخذ نقيضه آ و لا في شيء من ب وهذا لا يمكن ان يكون مقدمة صغرى في
الشكل الاول بل يكون كبرى فاذا كان كذلك فانما يضاف اليها الصادقة من جانب ب فيكون
آ و لا في شيء من ب و ب في كل ج ينتج آ و لا في شيء من ج وذلك كاذب فاخذ نقيض هذا
الكاذب وهو آ في بعض ج ونضيفه الى الصادقة وهو ب في كل ج فيكون ذلك في الشكل الثالث
ينتج آ في بعض ب وذلك هو المط الاول فكذلك ان اخذت مقدمتيه جزئية مثل
ان يكون آ و لا في شيء من ب و ب في بعض ج وذلك كاذب فاخذ نقيضها وهي آ و لا في شيء من
ج ونضيفها الى الصادقة وهي ب في ج فيكون ايضا في الشكل الثالث وقوله لم يكن منتجا
في الشكل الاول بالخلف ان آ موجودة في بعض ب نوضعنا ان آ غير موجودة في شيء
من ب يعني نوضع نقيضها لا ضدها وقوله فعلى هذه الجهة يعرض المح في الاول
اي نوضع النقيض واضافه مقدمة صادقة اليها آ من جانب ب وقوله وهو ان توجد
ب موجودة في كل ج و آ في كل ج آ او في بعضها يعني اذا كانت آ و لا في شيء من ج و ب
في كل ج آ و كانت آ و لا في شيء من ج و ب في بعض ج فانه في الاول يكون السيء آ و لا في شيء
من ج بعضها آ في بعض ج وفي الثاني يكون السيء آ في بعض ج يكون نقيضها آ في كل ج

وهو

في الشكل الاول
وهو اخذ في قوة كلامه هذين الضربين اللذين احدهما جزئي في الاخر كلي وهما جميعا
فاراد ان يعرف في كل واحد منهما انه اذا رد الى القياس المستقيم صار في الشكل الثالث
وقوله وهو ان يكون يوجد موجودة في كل ج و آ في كل ج اخذ فيه نقيض السيء الكاذبة
اذا كانت سالبة جزئية واضافها الى المقدمة الصادقة وقوله او في بعضها يعني
ان يكون آ في بعض ج فهذا اخذ نقيض السيء الكاذبة اذا كانت الكاذبة سالبة
كلية واضافها الى المقدمة الصادقة فحصل من الاول ب موجودة في كل ج و آ في كل ج
وفي الثاني ب في كل آ و آ في بعض ج وقوله فاذا آ موجودة في بعض ب هو نتيجة مشتركة
بين قياسي الشكل الثالث اللذين اليهما رد قياس الخلف الذي في الشكل الاول
فاخبر ان كلا القياسين سمي ينتج ان آ في بعض ب هو قوله ولذلك يعرض ان اخذت ب او آ
موجودة في بعض ج يعني وكذلك يلزم ان اخذت ب في بعض ج بدلا من ان اخذت
ب في بعض ج في القياس الاول الخلف الذي انتج الكاذب مثل ان يكون آ و لا في شيء من ب
و ب في بعض ج فانه ان كانت ب اخذت في القياس الاول في بعض ج فانه ينتج نتيجة
كاذبة جزئية سالبة ونقيض الكاذبة يكون موجبة كلية فاذا كانت ب في بعض ج
كان نقيض السيء الكاذبة التي يضاف اليه ب في بعض ج مقدمة كلية وهي آ في كل ج
واذا كانت آ في القياس الثاني اخذت في بعض ب كانت ب ماخوذة في كل ج
وان اخذت ب في كل ج اخذ في القياس الثاني آ في كل ج وهذا قوله آ و آ في بعض ج يعني في القياس
المستقيم ان اخذت آ في بعض ج يعني بان يجعل نقيض السالب الكلي الكاذب الذي لزم عن قياس
الخلف وانما يكون ذلك اذا كانت ب في كل ج فكانه قال على كل حال يلزم ان يكون آ
في بعض ب ان اخذت ب في بعض ج و آ في كل ج او اخذت آ في بعض ج و ب في كل ج فهذا
بيان قياسات الخلف التي يكون في الشكل الاول اذا ردت الى الاستقامة صارت في
الشكل الثاني وفي الثالث ثم انتقل بعد هذا الى قياسات الخلف التي في الشكل الثاني
من طلب اي شكل ينتقل اذا ردت الى الاستقامة وانه ليبين هي في الشكل الثالث

بالخلف ان آ موجودة في كل ب نوضعنا ان آ ليست في كل ب وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الاول وهو
ان نوخذ آ موجودة في كل ج و ج في كل ب فاذا آ في كل ب   ابتداء من الشكل الثاني
بقياس الخلف الذي ينتج الموجبة الكلية فقال ان تبين هو في الشكل الثاني بالخلف
ان آ موجودة في كل ب نوضعنا ان آ ليست في كل ب فقوله آ في كل ب موجبة كلية وانما
يتبرهن بالخلف متى اخذ ضد نقيضه وهو قولنا آ ليست في كل ب وهذا يتبين بان نضاف
الى هذا النقيض قولنا آ في كل ج على ان يكون قولنا آ في كل ج مقدمة كبرى يلزم
وذلك ثم فيما خذ نقيض لج وهو ج في كل ب ومعا الى كل ج يحصل اقتران الشكل
الاول وذلك آ في كل ج و ج في كل ب موجبة كلية وانما نضيفها الى الصادقة
والصادقة آ في كل ج   ولذلك يعرض ان يرهن في الشكل الثاني بالخلف ان
آ في بعض ب نوضعنا ان آ ليست في شيء من ب وقياس ذلك المستقيم يكون في
الشكل الاول وهو ان آ موجودة في كل ب و ج في بعض ج   اخذ بين في الموجب
الجزئي اذا كان قياسه الذي بين صدقه قياس خلف فالموجب الجزوي قولنا
آ في بعض ب ونقيضه قولنا آ ليست في شيء من ب ونضيفها الى هذه المشكوك فيها
آ في كل ج و آ في بعض ج فحصل آ ولا في شيء من ب آ في كل ج فاذا ب ولا في شيء من ج او ج
ولا في شيء من آ فاخذ نقيض هذا الكاذب وهو قولنا ج في بعض ب ونضيفه
الى الصادقة فيكون آ في كل ج و ج في بعض ب ينتج آ في بعض ب وايضا فانه اذا جعلنا
لسعي الكاذبة قولنا ب ولا في شيء من ج واخذنا نقيضها وهو ب في بعض ج و
اضفناها الى قولنا آ في كل ج كان في الشكل الثالث فلذلك قد يشك مثال
فيما قاله ارسطوطاليس ههنا غير انه يشبه ان يكون انما اخذ السالبة الكلية
في قياس الخلف مقدمة صغرى والموجبة الكلية الصادقة البينة الصدق
مقدمة كبرى ثم صار بعد هذا الى المطالب الباقية   فاما كان القياس الذي
بالخلف سالبا فان الموضوع يكون ان آ موجودة في بعض ب وقياس ذلك المستقيم

مس

المطلوبين

في

في الشكل الاول وهو ان آ غير موجودة في شيء من ج و ج في كل ب   اخذ الان بين ان المط
اذا كان سالبا كليا وبين صدقه بقياس خلف في الشكل الثاني فانه اذا رد الى المستقيم
كان ذلك المستقيم في الشكل الاول والسالب الكلي آ ولا في شيء من ب وبعضه المشكوك فيه
آ في بعض ب يسمى في الشكل الثاني ان نضيف الى نقيضه سالبة كلية و هي
آ ولا في شيء من ج وهي الصادقة فيحصل آ ولا في شيء من ج و آ في بعض ب فالموجبة ههنا
هي الصغرى لا محالة ينتج ج ليست في بعض ب وذلك كاذب فيرده الى المستقيم بان
ياخذ نقيض الكاذب وهو ج في كل ب ومعنا آ ولا في شيء من ج وذلك هو الصادق
فيحصل في الشكل الاول آ ولا في شيء من ج و ج في كل ب فا آ ولا في شيء من ب ولا يكون غير
ذلك لانه لا ينتج هذا القياس الخلف ت ليست في بعض ج ولا ايضا كان يمكن ان يضاف
نقيض السعي الكاذبة الا الى مقدمة آ ج السالبة ثم اتبع ذلك بذكر السالب الجزئي
ولذلك يعرض ايضا والا يمكن القياس كليا مثل ان آ غير موجودة في بعض ب و
قياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الاول وهو ان آ غير موجودة في شيء من ج و ج
في بعض ب   يعرف ان المط اذا كان سالبا جزويا وبين بقياس خلف ثم رد الخلف
الى الاستقامة صار المستقيم ايضا في الشكل الاول والسالب الجزوي آ ليست في بعض ب
نقيضه موجبة كلية وهو آ في كل ب نضيف اليه سالبة كلية آ ولا في شيء من ج
ينتج ولا شيء من ب وذلك كاذب فاخذ نقيضها وهو ج في بعض ب ونضيفه
الى السالبة الكلية الصادقة فيحصل آ ولا في شيء من ج و ج في بعض ب ينتج آ في بعض ب
وذلك هو المط الاول وهذا آخر ما قاله في رد مقاييس الخلف التي في الشكل الثاني
الى الاستقامة وعرف مع ذلك في اي شكل يكون المقاييس المستقيمة التي اليها
ترد مقاييس الخلف التي في الشكل الثاني فبين انها كلها في الشكل الاول ثم اخذ بعد
ذلك يتبين كيف يرد قياسات الخلف التي في الشكل الثالث الى الاستقامة
وايضا ليتبين بالخلف في الشكل الثالث ان آ موجودة في كل ب نوضعنا ان آ

مس

ليست في كل ب فعلى هذه الجهة يعرض الحق وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الاول وهو ان آ موجودة
في كل ج وج في كل ب   ابتداء من الشكل الثالث بان جعل المط آ الذي يقصد الى بيان
صدقه بقياس الخلف في الشكل الثالث وذلك ان آ في كل ب ونقيض هذا آ ليست في بعض ب
ونسعى ان نضيف هذا النقيض المشكوك فيه الى مقدمة كلية موجبة صادقة ولتكن ذلك
ج في كل ب فيحصل آ ليست في بعض ب وج في كل ب وهذا هو الضرب الخامس من الشكل
الثالث ينتج آ ليست في بعض ج وذلك محال فنرد هذا الخلف الى القياس المستقيم بان ناخذ
نقيض النتيجة الكاذبة وهي آ في كل ج وج في كل ب وههنا ايضا لا يمكن غير ذلك ثم ننتج
هذا المط آ اذا كان موجبا جزئيا   ولذلك يعرض وان كان البرهان على بعض الموضوع
موضعنا ان آ غير موجودة في شيء من ب وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الاول
وان آ موجودة في كل ج وج في بعض ب   يريد ان بين ان المط اذا كان موجبا جزئيا
وكان قياس الخلف الذي ينتجه في الشكل الثالث ورد الى المستقيم كان ذلك المستقيم
في الشكل الاول في الموجب الجزوي آ في بعض ب ونقيضه آ ولا في شيء من ب نضيف
الى هذا اما ج في كل ب او ج في بعض ب وعلى كلا الجهتين الوجهين ينتج آ ليست في بعض ج
وذلك محال فاذا اردنا ان نرد هذا القياس الى المستقيم اخذنا نقيض النتيجة وهو آ
في كل ج وج قد كانت في كل ب او في بعضها ينتج آ في كل ب او في بعضها وقد عمل
فيما قد سبق من قوله ان جعل الصادقة موجبة جزئية وهو قولنا ج في بعض ب ينتج وقوله
ان كان البرهان على بعض الموضوع يعني اذا برهن وجود آ في بعض ب الذي هو الموضوع
وقوله موضعنا ان آ غير موجودة في شيء من ب يذكر بهذا ما قد تقدم من قبل وهو
انه لا ينبغي ان نضع الضد في قياس الخلف بل المناقض   فقد كان القياس الذي
بالخلف سالبا فان الموضوع يكون ان آ موجودة في بعض ب وقياس ذلك المستقيم
يكون في الشكل الثاني وهو ان يوجد آ غير موجودة في شيء من آ وموجودة في كل ج
الحد الآن يبين ان المطلوبين السالبين اذا كان قياسهما قياس الخلف فرد

الى الاستقامة من اي شكل يصير فابتدا من السالبين بالسالب الكلي والسالب الكلي
آ ولا في شيء من ب فناخذ نقيضه آ في بعض ب ونضيف اليه ج في كل ب ينتج في بعض آ
وذلك كاذب فناخذ ج ولا في شيء من آ وذلك كاذب فناخذ ج ولا في شيء من آ وكانت معنا
ج في كل ب فذلك هو الشكل الثاني ينتج آ ولا في شيء من ب   وكذلك يعرض وان لم يكن البرهان
فالموضوع هو ان آ موجودة في كل ب وقياس المستقيم هو ان ب غير موجودة في شيء
من آ وموجودة في بعض ب وذلك الشكل الثاني   لما بين امر السالب الكلي اذا كان
مطلوبا صار بعد ذلك الى السالب الجزئي وهو قولنا آ ليست في بعض ب ونقيضه آ في
كل ب ونضيف اليه ج موجودة في كل ب يلزم ج في كل آ وذلك محال واذا اردنا
ان نردها الى الاستقامة اخذنا نقيض النتيجة الكاذبة وهو ج ولا في شيء من آ و
معنا ج في بعض ب فيحصل القياس المستقيم في الشكل الثاني فقوله وان لم يكن البرهان كليا
يعني لم يكن برهان الخلف معمولا على مطلوب كلي بل كان برهان الخلف معمولا على سالب
جزئي وقوله والموضوع ان آ موجودة في كل ب يريد ان المط اذا كان سالبا جزئيا
فالذي ينبغي ان نضعه مشكوكا فيه هو قولنا آ موجودة في كل ب وذلك ان هذه
نقيض السالبة الجزئية وقد بين فيما تقدم ان قياس الخلف ينبغي ان يبنى على
النقيض لا على الضد ونضاف اليه هذه ج موجودة في بعض ب ينتج ج في بعض آ واذا
اخذنا نقيض نتيجته الكاذبة كانت ج ولا في شيء من آ ومعنا ج في بعض ب فيحصل
اقتران في الشكل الثاني ينتج آ ليست في بعض ب   فقد بين كيف ترد قياسات الخلف الى
القياسات المستقيمة وبين مع ذلك كيف يرد المستقيم ايضا الى [illegible] وبين ايضا في كل قياس
خلف في اي شكل يكون القياس المستقيم الذي اليه يرد الخلف   فقد بين
ان كل المسائل التي يبرهن بالبراهين التي بالخلف يمكن ان تبين بالمقاييس المستقيمة
وبحدود واحدة وان في كل الحدود التي مقاييسها مستقيمة يمكن ان يقاس اليه
بالخلف الكائنة عن المقاييس المستقيمة هي هي المقاييس المنعكسة باعيانها

فاذا المعروف ايضا بالاشكال التي بها يكون كل واحد من المقاييس هي لنا موجودة توجد
ايضا كل مسئلة على كلتا الجهتين تبرهن بالخلف و بالاستقامة ولا يمكن ان يفترقا
اخذ الان بذكر الاشياء التي يبين في اخر فصول هذا الباب فقال فقد تبين ان
كل المسايل التي تبرهن بالبراهين التي بالخلف يمكن ان تبرهن بالمقاييس المستقيمة
وبحدود واحدة وانما نحتاج الى بيان هذه ههنا لان البراهين التي بالخلف قد
تبين من امرها في كتاب البرهان انها دون البراهين المستقيمة فعرفه ههنا ان
الشيء متى برهن ببرهان الخلف فاذا رددناه ان يزول عن البرهان الذي يلحقه والنقص الذي
يظن انه يلحقه رددناه الى القياس الذي هو افضل من برهان الخلف وانه لا فرق
بينهما في صحة ما تبين بهما وانه لا ينقص الشان وصحته ان يكون البرهان بالخلف ومع ذلك
فانه قد تبين ايضا في كتاب البرهان ان العلوم سبيلها ان يكون المقاييس المستعملة
فيها مقاييس الشكل الثاني اذا احتيج الى ان يستعمل في العلوم في بيان المطلوبات السالبة
لم يمكن ان يجعل القياس المستعمل فيه في الشكل الاول او يجعل تلك المقاييس بالخلف
فكذلك يسعى ان يعلم اذا حصل قياس معمل في الشكل الثاني على مطلوب سالب كيف لنا ان نرده
الى قياس الخلف فيكون تاليفه تاليف الشكل الاول فلهذا السبب احتاج ايضا الى ان تبين
ههنا ان الحدود التي منها ياتلف قياس الخلف هي باعيانها الحدود التي ياتلف منها
القياس المستقيم فلذلك قال واما في كل الحدود التي مقاييسها مستقيمة على ان يقاس
بالخلف اذا وضعت نقيض النتيجة ثم عرف السبب فيه فقال لان المقاييس التي بالخلف
الكاينة عن المقاييس المستقيمة هي هي المقاييس المنعكسة باعيانها فهذا الذي قاله
هو الموضع الذي يكون فيه قياس الخلف و القياس المنعكس شيئا واحدا بعينه ثم قال
فاذا المعروف ايضا بالاشكال التي بها يكون كل واحد من المقاييس هي لنا موجودة
هذا انما قاله من قبل انه لما كان قياس الخلف اذا رد المستقيم اليه هو بعينه القياس المنعكس
على ذلك المستقيم و قد تبين لنا في باب انعكاس القياس في اي شكل يكون القياس

المنعكس

المنعكس على القياس المستقيم فاذا كان كذلك تبين في كل قياس خلف رد اليه قياس مستقيم
في اي شكل يكون ثم قال و قد تبين ايضا ان كل مسئلة على كلتا الجهتين تبرهن بالخلف و
بالاستقامة ولا يمكن ان يفترقا في بيان صدق الشيء وينبغي ان يعلم ان هذا الباب
الذي ذكره انما ينتفع به اكثر ذلك في البراهين لا في ساير الصنايع والقياس المنعكس
انما ينتفع به في الجدل واما قياس الخلف فهو اقل نفعا في الجدل على ما تبين في كتاب طوبيقا
وقد تحصل لنا هذه الاشياء في اول باب قياس الخلف   واما في اي شكل يمكن   تبين شكل
ان يقاس على الشيء من مقدمات متقابلة وفي اي شكل لا يمكن فانه تبين على ما نخبر واصفوه   اماه
والمتقابلات في اللفظ اربعة مثل كل ولا واحد كل ولا كل بعض ولا واحد بعض
ولا بعض واما بالحقيقة فثلاثة لان بعض ولا بعض انما يتقابل باللفظ ومن هذه
المتقابلات ما تتقابل تقابل تناقض من متقابلين هو ان ياتلف قياس من موجبة   اقول معنى القياس الكاين من
وسالبة متقابلين وذلك ان يفرض موجبة ويقرن اليها السالبة المقابلة
لتلك الموجبة فياتلف منهما قياس مثل قولنا كل لذة خير ولا لذة واحدة خير و
لان الموجبة والسالبة المتقابلين يلزم ضرورة ان يكونا مشتركين في الحدين
يلزم ضرورة ان يكون محمول الموجبة ومحمول السالبة شيئا واحدا فيشتركان بالحد
المحمول وكذلك موضوعهما يسعى ان يكون شيئا واحدا بعينه فيشتركان بالموضوع
فعرض من ذلك ان يكون اقترانهما اقترانا قياسيا مثل قولنا آ ولا في شيء من ب
آ في كل ب فان شئت جعلتهما مشتركين في الموضوع وهو ب فاوجبت له ا و
سلبت عنه آ فيكون في الشكل الثالث فان شئت جعلت اشتراكهما في المحمول
واخذت الموضوع المحمول مرتين وكالمتباينين ويكون في الشكل الثاني وتاليف
القياس من موجبة وسالبة متقابلين هو مغالطة يكون في الجدل يغالط بها
السايل وذلك انه يسئل عن الشيء فاذا تسلمه رام ان يتسلم بعد ذلك مقابلة
حتى اذا اجتمع له المتقابلان انتج على المجيب وانما ساغت هذه المغالطة في الجدل

من قبل ان المتقابلين جميعا قد يكونان مشهورين و يستعملهما صاحب الجدل لا على ان يستعملهما معا
في قياس واحد بل في قياسين وعلى مطلوبين ومع مجيبين او مجيب واحد في وقتين في مطلوبين
فاما اذا استعملهما السائل على ان يؤلف منهما قياسا واحدا فقد استعملهما على
غير الجهة التي سبيل المتقابلين ان يستعملا في الجدل واما في البراهين فلا يقع المغالطة
من هذه الجهة من قبل ان المتقابلين لا يستعملان في البراهين اصلا لانه انما يستعمل الصادق
منهما و يترك الكاذب واما في الجدل كما قلنا مرارا كثيرة ليس يلتفت الى الصادق من
المتقابلين و الكاذب فيستعمل ذاك و يتجنب هذا بل انما يراعي في المقدمات شهرتها
و يستعمل المتقابلات متى كانا مشهورين مثال ذلك انما هو اعسر وجودا فهو آثر فهذا
مشهور وقولنا ما هو اسهل وجودا فهو آثر فهذا ايضا مشهور و هما متقابلان
فلما كان المتقابلان مستعملين في الجدل فسال السائل المجيب عن مقدمة فسلمها له
اذا كانت مشهورة فانه لا يمتنع ان يسلم ايضا عن مقابل تلك المقدمة اذا كان
مشهورا ايضا فيسلمه المجيب فيجتمع منهما ما يبطل به على المجيب و المتقابلات لما كانت
على الاصناف التي ذكرت في كتاب المقولات كان منها اضداد وعدم و ملكة
وموجبة وسالبة امكن ان يكون القياس المؤتلف من المتقابلات احيانا من
متضادين احيانا من عدم و ملكة واحيانا من موجبة وسالبة وقد احصيت
هذه لكنها في المقالة الثامنة من كتاب طوبيقا الا انه لم يثبت هناك كيف
يكون تاليفه وفي اي شكل من اشكال المقاييس يمكن ان يكون اقترانات من مقدمات
متقابلة ولكن انما بين هناك كم اصنافها وفي اي حال يستعملها السائل و مع
ذلك فانه انما ذكر هناك المقاييس الكائنة عن مقدمات متقابلة فيما كان مقابله
مشهورا بحسب الظن ليس في المقابلة التي هي بالحقيقة متقابلة الا بما اتفق منها ان كان
المظنون في ما هو في الحقيقة متقابل وما هو بحسب الظن متقابل و احد المتقابلات
هو الموجبة والسالبة والموجبة والسالبة اعم من سائر المتقابلات اعني من العدم و

معه — انما هو — ظ لم يبين

وذلك او جب
والملكة ومن المتضادين وذلك ان كل متضادين فانه يلحق احدهما الايجاب والاخر سلب الذي
مثل زيد ابيض وزيد اسود فان المحمول على زيد متضادان اذا اوجبنا البياض لزيد
ثم اوجبنا السواد له لزم ضرورة من ايجاب السواد لزيد سلب البياض عنه وكذلك
في قولنا زيد بصير وزيد اعمى في ايجابنا انه اعمى سلب البصر عن زيد واما سلب البصر عن زيد
فليس يلحقه العمى لا محالة على ما بين في كتاب المقولات ثم في الفصل الثالث من باريرمينياس
وكذلك اذا سلب البياض عن زيد لم يلزم ضرورة وجود السواد فان كان كذلك فان
الايجاب و السلب المتقابلين اعم من المتضادين و من العدم والملكة ولما كان كلامه
في المقاييس المعمولة من متقابلين كلاما على العموم يشمل المتقابلات احتاج ضرورة
ضرورة الى ان بين كيف يكون المقاييس من متقابلات الموجبة والسالبة
فكذلك حصر كلامه في هذا الكتاب في المقاييس المتقابلة بالايجاب و السلب واما
جزويات هذه فانه سيذكرها في المقالة الثامنة في كتاب طوبيقا و ينبغي ان يعلم
ان المستعمل للمقاييس الكائنة من متقابلات الايجاب و السلب ليس يبلغ القحة بهم
ولا الجسارة على ان يتكلموا بالهذر و بالباطل وما هو خارج عن طريق الجدل الى
ان يصرحوا عند مسائلهم بمتقابلي الايجاب و السلب حتى يفطن المغالطتهم
لكن يستعملوا اخفاء حتى لا يظن انه استعمال متقابلين في قياس واحد
ما ينوي به هو ابدال الاسماء وذلك في الاشياء التي اسماؤها مترادفة مثال ذلك
العدل نافع والانصاف غير نافع فيظن ان الموضعين متباينين في ذواتهما وانه قد ايتلف
في الشكل الثاني قياس ويقع اخفاء ذلك حتى لا يفطن به ناسا كثيرة في الكتب احصيت
التي ذكر فيها الاشياء التي من جهتها يكون المغالطة والتوهم الا ان قوة
الاسماء المترادفة قوة اسم واحد وسائر تلك الاشياء التي يخفى بها على المجيب القياس
من متقابلين حتى يظن المجيب انه لم يسلم متقابلين فانه لا حاجة به الى ان يذكرها
ههنا ولكن انما يقصد الى قول عام ينطوي تحته جزويات القياسات الكائنة من

شكل

متقابلين كانت بحسب الحقيقة او بحسب الظن او على جهة المغالطة فابتدأ فقال واما في اي
يمكن ان يقاس على الشي من مقدمات متقابلة وفي اي شكل لا يمكن فانه س على ما نحن
واصفوه هذا الذي قاله هو القول العام في المقاييس المتقابلة وهو ان يعرف
كيف تأليف القياس من مقدمتين متقابلتين وفي اي شكل يمكن وفي اي شكل قوله يمكن
ان يقاس على الشي يعني على الموضوع والمحمول وليس يقتصر على ان سس في اي شكل يأتلف
القياس من مقدمتين متقابلتين بل يضيف الى ذلك بان يعرف كيف حال نتائجها
والمتقابلة ههنا ينبغي ان يفهم منه كما قلنا متقابلات الايجاب والسلب فقط واذا اما
على هذين في المقاييس الكاذبة من مقدمات متقابلة اردف ذلك بالقول في التي
تلحق المقاييس الكاذبة من مقدمات متقابلة وكيف يستعمل وكيف يغلط الانسان
حتى يقع فيه ويجمع الى ذلك حل شك يلحق فيما قاله ويختم به الباب فلما اراد ان س
في اي شكل يكون ذلك وفي اي شكل لا يكون ابتداء فقسم متقابلات الايجاب
والسلب فجعلها اربعة المتضادين وما تحت المتضادين وصنفي المتناقضين
فهي الاربعة فاخبر انها بحسب ما يوجبه حرف النفي اربعة فقال والمتقابلات اما في
اللفظ فاربعة يعني بحسب اللفظ بحرف النفي فهو اربعة جعل احدها كل ولا واحد اراد به
الايجاب والسلب اللذين في الايجاب منهما كل وفي السلب ولا واحد وهما المتضادان
والثاني كل ولا كل يعني به الايجاب والسلب اللذين في الايجاب منهما كل وفي السلب
ليس كل وذلك ان يكون الايجاب كليا والسلب جزئيا وهذا احد صنفي المتناقضين
والثالث بعض ولا واحد يعني الايجاب والسلب اللذين في الايجاب منهما بعض وفي
السلب ولا واحد وهو الذي ايجابه جزوي وسلبه كلي وهو الصنف الثاني من
المتناقضين والرابع بعض ولا بعض وهما تحت المتضادين ثم قال فهي في اللفظ
اربعة واما في الحقيقة فثلثة لان بعض ولا بعض انما يتقابل باللفظ يعني بحسب
ما يدل عليه حرف النفي وذلك ان حرف النفي يسلب البعض كما يسلب الكل والايجاب

للبعض

للبعض والرابع عن البعض مما متقابلات في اللفظ الا انه لم يكن ثلثة اذا اوجب للبعض ثم رفع
عن البعض هل البعض الذي نفي عنه المحمول هو البعض الذي اوجب له المحمول لم يكن
السلب والايجاب بالضرورة متقابلين واما تلك الثلثة فان اليقين يكون في السلب انه
سلب عن ذلك الذي اوجب ضرورة وذلك انا اذا اوجبنا محمولا لبعض شي ما ثم نفينا ذلك
المحمول عن جميع ذلك الشي فقد دخل ذلك البعض الذي اوجبنا له في جملة ما نفي عنه المحمول
وكذلك متى اوجبناه لكل موضوع ما ثم نفيناه عن بعض ذلك الموضوع فقد حرمنا من
الايجاب ضرورة واذا اوجبنا لجميع موضوع ما ثم سلبنا عن جميع ذلك الشي كان هذا
اتم في المقابلة فلذلك صارت هذه الثلثة تتقابل ضرورة وبعض ولا بعض المقدمات عني
التي في موجباتها سور جزوي وفي سوالبها سور كلي سالب فلما حصل المتقابلات
التي هي بالضرورة وبالحقيقة متقابلات جعلها قسمين وفي حد من هذه فقال فمن
المتقابلات ما يتقابل تقابل تضاد مثل كل ولا واحد كقولنا كل علم فاضل ولا علم
واحد فاضل واما ساير ما يتقابل من المقدمات فان تقابله تقابل تناقض والموجبة
والسالبة المتقابلتان منها متضادة ومنها متناقضة والمقاييس المتقابلة
يكون على صنفين اما من مقدمتين متناقضتين واما من متضادتين ثم ابتداء
يعرف في اي شكل تحدث القياسات من مقدمات متقابلة وفي اي شكل لا يمكن
فقال وفي الشكل الاول ليس يكون من مقدمات متقابلة قياس لا
ولا موجب ولا سالب واما موجب فلا يمكن من قبل انه ينبغي ان يكون مقدمات
القياس الموجب موجبة واما المتقابلات فموجبة وسالبة واما قياس سالب
فلا يمكن من قبل ان المتقابلات يوجب شيئا واحدا بعينه لشي واحد بعينه و
سلبه عنه والواسطة التي في الشكل الاول ليست تحمل على كل الحدين ولكن
احد الحدين مسلوب عنها في القياس السالب والاخر موضوع لها وهذه المقدمات
ليست متقابلة اخذ سر ان الشكل الاول لا يمكن ان يكون على ما ط او المط في الجملة

مس

فيه قياس من مقدمتين متقابلتين
وعرف السبب في انه لا يمكن والقياس
يكون لا محالة صح

اما موجب واما سالب فالقياس ينقسم اولا هذين القسمين احدهما ينتج الموجب والاخر ينتج السالب
والذي ينتج الموجب ينبغي ان يكون من مقدمتين موجبتين والذي ينتج السالب
من مقدمتين احديهما سالبة والاخرى موجبة فقال وفي الشكل الاول ليس يكون
من مقدمات متقابلة قياس بتة لا موجب ولا سالب يعني لا يكون في الشكل الاول قياس
من مقدمات متقابلة لا قياس ينتج الموجب ولا قياس ينتج السالب ثم بين كيف لا يكون
فيه قياس ينتج الموجب فقال اما موجب فلا يمكن من قبل انه ينبغي ان يكون مقدمات
القياس الموجب موجبة واما المتقابلات فموجبة وسالبة وهذا الذي
قاله بين بنفسه وذلك ان القياس الذي ينتج الموجب مقدماته كلها موجبة والموجبات
لا تتقابل التقابل الذي عبر عنه ههنا وذلك انه انما اريد بالمتقابلين ههنا الموجب
والسالب ليس الاضداد ولا العدم والملكة فاذا كان كذلك فالقياس الذي
ينتج الموجب في الشكل الاول لا تتقابل مقدماته ثم اخذ يبين في القياس الذي ينتج السالب
في الشكل الاول ان مقدماته لا يمكن ايضا ان يكون متقابلة فقال واما قياس
سالب فلا يمكن ثم عرف السبب فيه فقال من قبل ان المتقابلات توجب شيئا واحدا
بعينه وتسلب عنه والواسطة التي في الشكل الاول ليست تحمل على كلا الحدين
ولكن احد الحدين مسلوب عنها في القياس السالب والاخر موضوع لها فهذه المقدمات
ليست متقابلة وهذا ايضا كالبين بنفسه والقياس الذي ينتج السالب لما كانت
احدى مقدمتيه موجبة والاخرى سالبة كان الطمع في ان يكون ذلك
القياس من متقابلين اقوى فلذلك خص امره بهذا الطريق بان اخذ في بيانه
شريطة الايجاب والسلب المتقابلين وذلك ان من شرايط الايجاب والسلب
ان يكون موضوعهما شيئا واحدا بعينه ومحمولهما شيئا واحدا بعينه والقياس
الكاين في الشكل الاول من موجبة وسالبة ليس موضوعهما واحدا بعينه
ولا محمولهما واحدا بعينه وذلك مثل آ ولا على كل شي من ب و ب على كل ج فان

قولنا

قولنا ب على كل ج ايجاب موضوعه ج وقولنا آ ولا على شي من ب سلب موضوعه ب
وكذلك محمولهما مختلفان فان محمول الموجب ب ومحمول السالب آ فهما اذا ليستا
متقابلتين فقال والواسطة التي في الشكل الاول ليست تحمل على كلا الحدين يعني
ان ب التي هي الواسطة ليست محمولة على كلا الحدين اعني على موضوع الايجاب و
موضوع السلب جميعا حتى يمكن ان يكونا متقابلين وذلك ان من شرايط المتقابلين
ان يكون فيهما واحدا بعينه وهذا ان ليس محمولها واحدا بعينه ثم قال ولكن
احد الحدين مسلوب عنها اي عن الواسطة في القياس السالب والاخر موضوع
لها فهذا تبين ان الموجب والسالب لا يشتركان في محمول الا ولا في موضوع فلذلك
قال وهذه المقدمات ليست متقابلة فلما بين ان الشكل الاول لا يمكن ان يكون فيه
قياسات متقابلة اخذ يعرف في اي شكل يمكن ان يكون واما في الشكل
الثاني فانه يمكن ان يكون قياس من مقدمات متضادة ومتناقضة وبيان
ذلك ان يكون آ فاضل وب وج علم فان قيل ان كل علم فاضل وايضا ان ولا واحد
من العلوم فاضل فان آ موجودة في كل ب وغير موجودة في شي من ب فاذا ب
غير موجودة في شي من ب اي ولا واحد من العلوم هو علم وكذلك ان قيل
ان كل علم فانه فاضل ثم قيل بعد ذلك ان صناعة الطب ليست فاضلة
لان آ يكون موجودة في كل ب وغير موجودة في شي من ج فاذا بعض العلوم
ليس بعلم فان كانت آ موجودة في كل ج وغير موجودة في شي من ب فكانت
ب علما وج صناعة الطب وكانت آ ظنا فانه قد قيل ان ولا واحد من العلوم
ظن وان بعض العلوم ظن لما عرف ان الشكل الاول لا يمكن ان يكون فيه قياسات
من مقدمات متقابلة اخذ يعرف انه يمكن ان يكون في الشكل الثاني وفي الشكل
الثالث وذلك بين ويمكن ان يفهم ذلك مما قاله في الشكل الاول وذلك
انه لما كان من شرايط الايجاب والسلب المتقابلين ان يكون محمولهما واحدا

مس

فامكن لذلك ان يكون

وافق شريطة هذه ان كانت بعينها شريطة الاقترانات في الشكل الثاني
المتقابلات ويأتلف منهما قياس في الشكل الثاني ولما كان ايضا من اخذ شرايط تقابل
الايجاب والسلب ان يكون موضوعهما شيئا واحدا بعينه ووافقت هذه الشريطة
فيه شريطة الاقترانات في الشكل الثالث وكذلك امكن ان يكون قياس من مقدمتين
متقابلتين في الشكل الثالث ايضا فانه لما كان في المتقابلات شريطتان وكانت
احديهما هي بعينها شريطة تاليف الشكل الثاني والاخرى شريطة تاليف الشكل
الثالث امكن ان يكون في هذين الشكلين الا انه ابتداء يبين كيف يكون ذلك في
الشكل الثاني فقال واما في الشكل الثاني فانه يمكن ان يكون قياس من مقدمات
متضادة ومتناقضة فالمتضادة يكون في كليات الشكل الثاني والمتناقضة
في جزئياته وذلك ان كل متقابلين تقابل تضادهما كليان فاما المتناقضان فان
احدهما كلي والاخر جزوي وفي الشكل الثاني هو ان يكون المحمول فيهما في المقدمتين
جميعا شيئا واحدا بعينه وهو الحد الاوسط ثم اخبر كيف يكون ذلك فقال
وبيان ذلك ان يكون آ فاضلا وب وج عالم هذا الذي قاله هو الجهة التي بها
يكون في الشكل الثاني قياس من مقدمتين متقابلتين واخذ ثلثة حدود
آ وب وج فجعل الحد الاوسط محمولا على الطرفين وب هو الطرف الاكبر
وج الطرف الاصغر فاذا اردنا ان يكون آ محمولا مشتركا في مقدمتين متقابلتين
احتجنا الى ان نجعل ب موضوع احدهما وج موضوع الاخر واذا كان من شرايط
المتقابلين ان يكون الموضوعان جميعا شيئا واحدا بعينه اخذ مادتي الطرفين
شيئا واحدا بعينه فسلب آ عن ب واوجبه لج ومادتهما شي واحد بعينه
فحصل قياس من مقدمتين متقابلتين واخذ حد آ مكان قوله فاضل ثم
قال وب وج علم فجعل مادة الطرفين شيئا واحدا بعينه وهو العلم فسلب
آ عن ب واوجب آ لج فابتداء اولا فجعل المقدمتين المتقابلتين متضادتين

صارت

مسلوبة

فصارت آ مسلوبة عن كل ب وهو موجبة لكل ج آ وآ موجبة لكل ب و
عن كل ج وب وج شي واحد بعينه وآ جعل مادته قولنا فاضل فيكون الفاضل
مسلوبا عن كل ب وهو علم وفاضل موجبا لكل ج وهو علم فيكون كل علم فاضل
وهو ان كل ب هو انتم لما كان ولا ج واحد هي آ كان ولا علم واحد فاضل فيكون
المقدمتان متقابلتين فعلى هذه الجهة يأتلف قياس في الشكل الثاني من مقدمتين
متقابلتين ولذلك قال فان قيل كل علم فاضل وايضا ولا واحد من العلوم فاضل
كان آ يكون موجودة في كل ب وغير موجودة في شي من ج انما قال هذا لان المقدمتين
المتقابلتين انما يوخذان بالسؤال في العادة لا يوخذا جميعا في وقت واحد
بل في وقتين ويدخل فيما بينهما اقاويل اخر ومسايل اخر فلذلك قال فان قيل
ان كل علم فاضل اي ان تسلم السايل اولا ان كل علم فاضل ثم تسلم من بعد ذلك
ولا واحد من العلوم فاضل فانه يكون قد تسلم آ في كل ب وآ ولا في شي من ج
ثم عرف انه اذا تسلم هاتين المقدمتين كيف يكون السبيل الكاينة عنهما فقال
فاذا ب غير موجودة في شي من ج اي ولا واحد من العلوم هو علم يعني انه اذا
كان تسلم آ في كل ب وآ ولا في شي من ج يكون النتيجة باضطرار ب ولا في شي
من ج فاذا كان ب هو بعينه ج يلزم ان يكون الشي مسلوبا عن نفسه فلذلك
يكون السبيل ولا واحد من العلوم هو علم فهذا ابين الوجوه التي يكون بها
القياس من مقدمتين متقابلتين وهذا الذي جاء هو من متضادتين وقد
يمكن ان يجعل المتقابلتين متضادتين حتى يكون آ في بعض ب اولا في شي من ج
وب وج شي واحد بعينه مثل قولنا الفاضل في بعض العلوم والفاضل مسلوب
عن كل علم فيكون تاليفه تاليف الضرب الثالث من الشكل الثاني ومنه بعض العلوم
ليس بعلم فهذا احد الوجوه التي يمكن ان يولف منها قياس من مقدمتين متقابلتين
في الشكل الثاني وقد يمكن ان يغير مكان السالبة فيجعل آ ولا في شي من ب

وآ في كل ج أو جعلت آ ليست في بعض ب وآ في كل ج مثل أن الفاضل ليس في بعض العلوم
والفاضل في كل علم يلزم أن يكون بعض ما هو علم ليس بعلم والقياس الذي يعمل من
مقدمتين متقابلتين في الشكل الثاني ربما كان أحد طرفيه بالآخر الآخر
جرى ذلك الشيء وهذا أحد الأصناف التي ذكرها في كتاب طوبيقا مثل أن يقول
قائل كل علم فاضل وصناعة الطب ليست فاضلة فأخبر أنه إذا أعمل القياس من
مقدمتين متقابلتين على هذه الجهة لم يكن بينهما وبين الجهة الأولى فرق فقال
ولذلك إن قيل إن كل علم فإنه فاضل ثم قيل بعد ذلك أن صناعة الطب ليست
فاضلة يعني أنه إن يسلم أولاً أن كل علم فاضل ثم من بعد ذلك يسلم أن صناعة
الطب ليست فاضلة أن يسلم إيجاب شيء لكلي وسلب ذلك الشيء الكلي عن ذلك الكلي بعينه
أو يسلم إيجاب شيء لكلي ثم يسلم ذلك الشيء الكلي عن جزئي ذلك الكلي وأن صناعة الطب
علم ما وكذلك إن لزم أن صناعة الطب ليس بعلم يكون قد لزم أن بعض العلوم
ليس بعلم ولما قال إنه لا فرق بين الثاني وبين الأول أعطى السبب في ذلك فقال لأن آ يكون
موجودة في كل ج وغير موجودة في شيء من ج فإذاً بعض العلوم ليس بعلم عرف
بهذا أن الطرفين في هذا الوجه الثاني هما أيضاً شيء واحد بعينه وذلك أنا إن جعلنا
ج صناعة الطب وب العلم فإن صناعة الطب هو علم وكان الفضل قد وجبت
لكل علم وسلبت عن بعض العلم ليس بعلم والسبب في ذلك ما قاله في طوبيقا وهو أن
صناعة الطب أخذت وحدها مرة وأخذت مع غيرها أخرى فكان الشيء الذي
أوجب لها وهي مع غيرها سلب عنها حتى أخذت وحدها فلذلك لم يكن بين
هذا الوجه وبين الوجه الأول فرق ولما ذكر هذين الوجهين وكانت الموجبة
في الوجهين جميعاً هي مقدمة ك والسالبة مقدمة أ الصغرى أخذ الآن
يعرف مثل ذلك إذا جوّز موضع السالبة فجعلت ع ب والموجبة ع ج
فأخبر أن الحال في هذا وفي الأول حال واحدة فقال فإن كانت آ موجودة في كل ج

العلوم

ولا واحد من العلوم

وغير موجودة في شيء من ب وكانت علماً وج صناعة الطب وكانت آ ظناً فإنه قد عمل
ظن بعرفانه لا فرق بين أن يكون الموجبة هي المقدمة الصغرى أو يكون الموجبة هي
المقدمة الكبرى فإن الحال فيهما جميعاً حال واحدة وذلك أنا إذا قلنا آ في كل ج وآ ولا
في شيء من ب ثم جعلنا مكان ب العلم ومكان ج صناعة الطب وآ جعلناه مكان الظن
فإنا يكون قد قلنا ولا علم واحد ظن وبعض العلوم ظن لأن صناعة الطب هي بعض العلوم

وقد يختلف حال المقاييس في ارتجاع الحدود بالسلب والوجود لأن الوجود
مرة يكون عند ب ومرة عند ج فقوله وقد يختلف حال المقاييس في ارتجاع
الحدود في السلب والوجود لأن الوجود مرة يكون عند ب ومرة عند ج هذا القول
يعرف به أنه قد يكون في هذا الشكل قياس من مقدمتين متقابلتين كيف ما كانت
الحدود في كيفيتها بعد أن يكون إحدى المقدمتين سالبة والأخرى موجبة كا
السالبة كبرى والموجبة صغرى أو كانت على ضد ذلك ويعني بالوجود الإيجاب
فعرف أن القياسات تختلف في أن يجعل السالبة مرة من المقدمة الكبرى ومرة المقدمة
الصغرى وقوله يختلف يعني يختلف ضروب المقاييس وقوله ارتجاع الحدود يعني
أن يعطى الإيجاب الصغرى ثم يرجع الإيجاب منها فيعطى الكبرى وكذلك يرجع السلب
من الكبرى فيعطاه الصغرى وكأنه قال يختلف ضروب المقاييس بأن يرجع السلب
من إحدى المقدمتين ويعطى الأخرى ويرجع الإيجاب من أحدهما ويعطى الأخرى
ثم جعل كيف ذلك فقال لأن الوجود مرة يكون عند ب ومرة عند ج يعني أن الإيجاب
قد يكون أحياناً في المقدمة الكبرى وأحياناً في المقدمة الصغرى ولما بيّن ذلك
في المتضادات التي يكون في الكليات من الشكل الثاني انتقل إلى المتناقضات التي
يحدث منها المقاييس الجزئية التي هي مقدمات متقابلة ولذلك إن كانت
المقدمة الواحدة غير كلية اوسطه ابداً مسلوب عن احد الطرفين و
موجب على الآخر فإذا أميل أن يصح المتقابلان غير أنه ليس أبداً ولا بالضرورة ولكن

اذا كان الطرفان اما شيئا واحدا واما احدهما جزء الآخر واما على جهة اخرى فليس يمكن
ان ينتج المتقابلات لان المقدمات لا يكون بجهة من الجهات لا اضداد ولا متقابلة
عرفت ان الحال في المناقضة مثل الحال في المتضادات وان احدى المقدمتين
المتقابلتين اذا اخذت كلية والاخرى جزئية كانت النتيجة هي ايضا سلب الشيء عن نفسه
مثل ان يكون ا ولا على شيء من ب وا في بعض ج ويكون ج اما هي بعينها او يكون ج جزءا
من ب مثل ان يكون نوعا من انواعه فانه يلزم ان يكون الشيء مسلوبا عن نفسه ثم
قال لان الحد الاوسط ابدا مسلوبا على احد الطرفين وموجب الاخر يعني في هذا
الشكل ثم قال فاذا يمكن ان ينتج المتقابلات غير انه ليس ابدا ولا بالضرورة يعني يمكن
ان يكون المتقابلات المعرب منتجة ويحتمل ان يكون اراد به يمكن ان ينتج المتقابلات
ويريد بانتاج المتقابلات ان يسلب الشيء عن ذاته ثم اخبر ان الشيء ليس يسلب عن ذاته
ولا يلزم ارتفاع الشيء عن ذاته دايما ولا بالضرورة ويعني بالضرورة ان يكون طباع القياس
ان يلزم ارتفاع الشيء عن نفسه ثم اخبر في اي حالة يكون ذلك فقال اذا كان
الطرفان اما شيئا واحدا واما احدهما جزء الاخر يعني ان يكون احدهما نوعا
للاخرى ان احد الطرفين يكون نوعا للطرف الاخر اما ان ب وج اذا كانا شيئا
واحدا فان المقدمتين متقابلتان لا محالة واما اذا كانت ج جزءا من ب فان المقدمتين
هما المتقابلتان في القوة وذلك ان ايجاب الحيوان الكل ناطق وسلبه عن كل انسان
هما متقابلان في القوة فانه لا فرق بين ان يقول كل ناطق حيوان او لا انسان او احد
حيوان لان الانسان هو ناطق ما ثم قال واما على جهة اخرى فليس يمكن ان ينتج المتقابلات
يعني اذا لم يكن الطرفان شيئا واحدا ولا احدهما نوعا للاخر فاذا لم يكن الطرفان
على واحدة من هاتين الحالتين فليس يلزم نفي الشيء عن نفسه او نفي الشيء عما يوصف
به الشيء مثل ان يكون ما هو علم ليس بعلم ثم قال لان المقدمات لا يكون بجهة من
الجهات لا اضداد ولا متقابلة يعني اذا لم يكن الطرفان باحدى هاتين الحالتين

لا يكون

لا يكون المقدمات متضادة ولا متناقضة وقد يشك شاك فيما قاله ههنا انه ما قاله
في كتاب طوبيقا وذلك انه يرى ان الشيء متى كان لازما للشيء ثم سلب محمول واحد عن احدهما
واوجب للاخر وتسلمت المقدمتان جميعا ان القياس الكائن منهما من مقدمتين متقابلتين
مثل طلوع الشمس وانارة النهار فانا اذا قلنا في طلوع الشمس انه موجود وفي النهار
انه موجود وسلمنا هاتين المقدمتين مثلا يكون قد الفنا القياس من متقابلتين
فنقول له انك لا فرق بين النهار وطلوع الشمس وبين الانسان والناطق وبين الطب و
العلم فان النهار مع طلوع الشمس فاذا كان احدهما موجودا فالاخر موجود كما ان
الانسان اذا كان موجودا فالناطق موجود وايضا فانا نقول في المحمول اذا اوجب
لشيء وسلب عن شبيهه فحمل منهما قياس جعل القياس حادثا من متقابلين فيشبه ان يكون
الذي قاله في طوبيقا هي التي تعد متقابلات بحسب الظن واما ههنا فانه قصد
الى ذكر ما هو بالحقيقة متقابلات وذلك انه صرح في طوبيقا ان المصادرة على
المتقابلات اما ما كان منها في الحقيقة فقد قلنا ها في انالوطيقا واما ما هو
بحسب الظن فنحن قايلون فيه الآن فلذلك اقتصر من امر المتقابلات في هذا الكتاب
على هاتين الجهتين اعني ان يكون الطرفان شيئا واحدا واحد الطرفين نوعا من الاخر
ولكن اما ما كان مثل طلوع الشمس وضوء النهار فانه لا فرق بينه وبين الانسان
والحيوان وكذلك ينبغي ان يكون ايجابنا الطلوع الشمس هو ايجاب النهار وسلبنا
عنه هو سلب عن النهار فلذلك لا يجب ان يعد هذا في المتقابلات وبالجملة كل
شيئين وصف احدهما بالاخر ووصف كل واحد منهما بالاخر وصفا كليا فيسعى
ان يكون داخلا في هذا الباب واما المتشابهان فانهما بعيدان من هذا الباب ولهذا
السبب يعني بعينه من قوله او احدهما جزء للاخر انه نوع له او شخص له لكن جزء
على الاطلاق بعد ان يكون موصوفا بالشيء وصفا كليا فيحصل في هذا الباب اربعة
قياسات كل واحد من مقدمتين متقابلتين الا ان الضرب الاول من الشكل الثاني و

مقدمات يتقابل على

الضرب الثاني منه من مقدمات متقابلة على طريق التضاد والضرب الثالث والرابع من
طريق التناقض وكل واحد من هذه الاربعة اما ان يكون الطرفان فيه شيئا واحدا بعينه او
يكون احد الطرفين موصوفا بالآخر كليا فيصلح هذا الشكل لان قياسات حادثة من
المتقابلات وسعى ان يعلم ان الاشياء المتقابلة ليس انما يولف منها الانسان القياس
عند سؤاله المجيب لكن قد يتفق ان يغلط الانسان فيكون قد صنع قياسا من متقابلين من
حيث لم يشعر وذلك انما يكون متى اوجب محمول الشيء ما ثم سلب ذلك المحمول عن جزئي بعيد
لذلك الشيء فان نفيه ذلك المحمول عن ذلك الجزئي البعيد هو نفي له عن بعض ما هو موصوف
بذلك الكلي فيلزم منه ما لم يلزم عن ذلك وكذلك حال اللوازم البعيدة مثال ذلك
قول من قال ان العالم كرى او يتحرك دورا ثم يقول والعالم غير متناه او من يعتقد ان
النقطة كمية وان النقطة لا ينقسم هو من هذا الجنس   واما في الشكل الثالث
فانه لا يمكن اذا كان القياس موجبا ان يكون المقدمات متقابلة للعلة التي قيلت في
الشكل الاول واما اذا كان القياس سالبا فانه قد يكون من مقدمات متقابلة اذا
كانت حدود القياس كلية   لما عرف كيف يكون القياسات مؤتلفة من مقدمات
متقابلة في الشكل الثاني هو عرف ان القياس قد يكون من مقدمتين متقابلتين في
الضروب الشكل الثاني كلها اخذ يعرف كيف يكون القياس من مقدمتين متقابلتين
في الشكل الثالث وفي اي ضروبه يكون وفي اي لا يكون وذلك ان الشكل الثالث
يشارك الشكل الاول في انه قد يمكن ان يوخذ فيه القياس من مقدمتين موجبتين
وقد يكون القياس فيه من سالبة وموجبة واما الشكل الثاني فان ضروب القياسات
التي فيه احدى مقدمتيه موجبة والاخرى سالبة فلذلك صار في ضروبه كلها
يمكن ان يكون من مقدمات متقابلة واما الشكل الثالث فانه قد يكون فيه قياسات
من مقدمات متقابلة ويكون فيه ضروب لا يمكن ان يكون مقدماتها متقابلة فابتداء
في اي ضرب من ضروبه لا يمكن ان يكون مقدماته متقابلة فاخبر انها الضروب الموجبة

مص

منها

متقابلة و

منها فقال واما في الشكل الثالث فانه لا يمكن اذا كان القياس موجبا ان يكون المقدمات
القياس الموجب في الشكل الثالث هو الضرب الاول والثالث والرابع وهي ثلثة ضروب ثم
اعطى السبب فيه فقال للعلة التي قلت في الشكل الاول فانه بين في الاول السبب في ذلك وذلك
ان الموجبة على هذه الطريق الذي وضع التقابل ههنا لا يتقابل موجبة فاذا كان القياس
من موجبتين لا يمكن ان يكون مقدماته متقابلة وعلى انه قد يكون قياس من مقدمات موجبة كلها
اذا كان تقابلها تقابل تضاد لا تقابل تناقض وليس يوجد المتقابلات في هذا الباب في
هذا الا التقابل الايجاب والسلب فلذلك لا يمكن في الضروب الموجبة من الشكل الثالث
ان يكون مقدماتها متقابلة ثم اخبر في اي الضروب يمكن ان يكون مقدماته متقابلة
فقال واما اذا كان القياس سالبا فانه قد يكون من مقدمات متقابلة فهذا هو
الذي عرف به في اي ضروب الشكل الثالث يكون مقدماته متقابلة وذلك
اذا كان القياس ينتج نتيجة سالبة وذلك ان يكون احدى المقدمتين سالبة والاخرى
موجبة وقد يكون القياس الذي احدى مقدمتيه موجبة والاخرى سالبة قياسا
كليا اعني يكون مقدماته كلية فابتداء يعرفنا ذلك في القياس السالب الذي مقدماته
كلية وذلك ان مقدماته اذا كانت كلية كان المتقابلان اللذان منهما يأتلف
القياس متضادين واذا كان القياس احدى مقدمتيه كلية والاخرى جزئية كان
المتقابلان اللذان منهما يأتلف القياس متناقضين فقال   فليكن ب و ج علما
ولكن آ ظنا فان قيل ان كل طب علم وايضا ولا شيء من الطب علم فان ب يكون في
كل آ و ج غير موجودة في شيء من آ فاذا يجب من هذا ان يكون بعض العلوم لا علم و
كذلك يعرض ايضا وان لم يوخذ مقدمتا ا الكلية لانه ان كانت بعض الطب
علما وكان ايضا ولا شيء من الطب علما لزم ضرورة ان يكون بعض العلم لا علم
اخذ الان كيف يكون القياس من مقدمتين متقابلتين كليتين فاخذ آ مكان
الحد الاوسط الموضوع للطرفين و ب و ج مكان الطرفين المحمولين على

الشكل ه

مص

هو احدى شرايط

الحد الاوسط وينبغي ان يكونا جميعا كما قيل فيما تقدم شيئا واحدا لان هنا
المتقابلين فجعل الحد الجزئي الذي اخذه مثالا مكان آ الطب وفي مكان الطرفين
العلم فقال فليكن ب وحـ علما يعني الطرفين ثم قال فليكن آ ظنا يعني الحد الاوسط
ثم قال فان قيل ان كل طب علم وايضا ولا شيء من الطب علم فان ب يكون في كل آ و حـ
غير موجودة في شيء من آ يعني انا اذا قلنا آ وسلمنا او سلمنا ان كل طب علم وسلمنا
بعد ذلك ايضا ولا شيء من الطب علم يكون قد قلنا ب في كل آ و حـ ولا في شيء من آ و حـ و ب
شيء واحد وهو العلم فقد اوجبناه للطب وسلبناه من الطب فيحصل قياس من مقدمتين
متقابلتين تقابل التضاد ثم ذكر اي شيء ينتج فقال فاذا يجب من هذا ان يكون بعض العلم
لا علم يعني يلزم من هذا ان يكون حـ مسلوبة عن كل آ وذلك لان بعض ما هو علم ليس بعلم
فيلزم سلب الشيء عن ذاته فهذا هو الضرب الثاني من الشكل الثالث وهو الذي
مقدمتاه كليتان والمتقابلات اللذان منهما ائتلف القياس متضادان ثم صار الى ان يعرف
كيف يكون ذلك في القياس الجزئي فقال وكذلك آ مرض ايضا وان لم يوجد مقدمة ب آ
كلية لانه ان كان بعض الطب علما وكان ايضا ولا شيء من الطب علما يلزم ضرورة ان يكون
بعض العلوم لا علم فقد اخذ ههنا المقدمة الموجبة جزئية فاخبر ان الذي يلزم
عن القياس الجزئي اذا كان من متقابلين هو الذي يلزم عن القياس الكلي الذي مقدمتاه
متقابلتين فقال ولذلك يعرض وان لم يوخذ مقدمة ب آ كلية يعني الموجبة التي
اخذت مكان الكبرى وذلك ان يكون ب في بعض آ و حـ ولا في شيء من آ على ان يكون
حـ و ب شيئا واحدا وهو العلم ويكون آ الطب ثم ذكر هناك هذا التاليف واستعمل
فيه هذه الحدود باعيانها فقال ان كان بعض الطب علما وكان ايضا ولا شيء من الطب
علم فاذا انتجت هاتان المقدمتان يكون ب في بعض آ و حـ ولا في شيء من آ ثم ذكر
ما يلزم عنه فقال يلزم ضرورة عنه ان يكون بعض العلوم لا علم وذلك انه يلزم
ان يكون بعض ما هو ليس وهما شيء واحد فيكون الشيء مسلوبا عن ذاته فقد تبين ان

اللازم عن الضرب السادس اذا كان من متقابلين هو اللازم عن الضرب الثاني اذا كانت
مقدمتاه متقابلتين وارسطوطاليس انما ذكر الضرب السادس وكذلك يلزم لو جعلت
السالبة جزئية حتى يحدث القياس من متقابلين في الضرب الخامس مثل ان يكون ب
ليست في كل آ و حـ في كل آ فيلزم ان يكون ب ليست في بعض حـ وذلك ان يكون بعض الطب ليس
بعلم وكل طب فهو علم يلزم ان يكون بعض ما هو علم ليس بعلم فاذا
كان حدود القياس كلية يكون المقدمتين متضادة واذا كانت احدى المقدمتين
جزئية فان المقدمات تكون متناقضة لما عرف ان المقاييس الحادثة من
المتقابلات يكون في الشكل الثالث في ثلاثة ضروب منها عرف بعد ذلك اي ضرب يكون المقدمات
المتقابلة فيه تقابلها تقابل تضاد وفي اي ضرب تقابلها تقابل تناقض فقال
واذا كانت حدود القياس كلية يكون المقدمات متضادة وهذا الذي قال عام
للشكل الثاني والشكل الثالث جميعا وهو ان مقدمات القياس الكائن من
متقابلات اذا كانت كلية كانت المقدمات متضادة ولكن في الشكل الثاني
كلية وفي الثالث يكون السور جزئية ثم قال واذا كانت احدى المقدمتين
جزئية فان المقدمات تكون متناقضة يعني ان المقاييس السالبة الجزئية
اذا كانت مقدماتها جزئية فان تقابلها يكون تقابل تناقض
وينبغي ان يستقصي النظر في انه يمكن ان توجد المتقابلات على نحو ما قلنا
ان كل علم فانه فاضل وايضا ان ولا واحد من العلوم فاضل او ان ليس كل علم فاضل
يشبه ان يكون هذه الوصية انما هي من ان الحد الاوسط الذي
اخذه في الشكل الثالث انما جعله نوعا من انواع العلوم وهو الطب وجعل العلم
هو الطرفان جميعا فعرف بعد ذلك انه اذا جعل الحد الاوسط عرضا من اعراض
الشيء يكون الحال فيه كالحال اذا جعل الطرفان جنس الحد الاوسط وذلك
ان الفاضل هو عرض في العلم فاذا جعلنا العلم مكان الحد الاوسط وجعلناه

المقدمتان متضادتين

او الفاضل مكان ب وحه مثل كل علم فهو فاضل ولا علم واحد هو فاضل يكون
ويكون النتيجة بعض ما هو فاضل ليس بفاضل وقوله وان ليس كل علم فاضل ليس بفاضل
اراد به ان يجعل احدى المقدمتين جزئية والاخرى كلية مثل ان كل علم فاضل و
ليس كل علم فاضلا لزم منه ان بعض ما هو فاضل ليس بفاضل او يجعل ايضا
انما جاء مثال ليعرف انه قد يكون ايضا في الضرب الخامس من الشكل الثالث قياس
من مقدمتين متقابلتين وذلك انه اخذ السالبة في هذا المثال كلية مرة
وجزئية مرة واخبر انه لا فرق بين ان يوخذ كلية وبين ان يوخذ جزئية فانه يلزم
عنه تلك النتيجة بعينها التي كانت تلزم اذا اخذت المقدمتان كليتين وذلك
انه في المثال الذي تقدم لم يكن اخذ السالبة جزئية بل انما اخذ الجزئية المقدمة
الموجبة فيكون زاد في تعديد ذلك بالضرب الذي سالبته جزئية فيكون قد حصل
في الشكل الثالث القياس من مقدمتين متقابلتين في ثلثة اضرب منها وقوله
وقد ينبغي ان يستقصي النظر انما قاله لانه في الضرب الثاني والسادس بين كل
البيان كانه لما ذكر مما اتبع ذلك بان اوصى انه لا ينبغي ان يترك في شكل من
الاشكال ضرب يمكن ان يكون فيه قياس من متقابلتين الا ذكر وقوله على نحو
ما قلنا اي على نحو ما قلنا في الشكل الثاني وقوله انما يمكن ان يوخذ المتقابلات
يعني ان المتقابلات في الشكل الثالث قد يمكن ايضا ان يكون محمولها عرضا
للموضوع كما اخذنا في الشكل الثاني ولكن ينبغي ان ينظر في هذا الشكل هل يمكن
ان يكون الطرفان احدهما جزء للاخر مثل ان الطب علم ليس بملكة والطب علم فيكون
العلم ليس بملكة فيكون بعض ما هو ملكة ليس بملكة غير ان هذا القياس هو شبيه
ما تقدم في الشكل الثاني في قوته فهو قياس حادث عن متقابلين وذلك ان
فعله الاخير فعل المتقابلين وينبغي ان يكون اعم الطرفين هو الذي يسلب عن
الاخص في هذا والقياس الشكل في يكون قوة القياس فهو قياس كلي عن متقابلين

جزء

فيحمل ان يكون فيه قوله وينبغي ان يستقصي النظر انما اوصى به الى المثال هذه المتقابلات
فلذلك في تلك مما لا يخفى معرفتها فيه انما قال ذلك بانه بسبب ينبغي ان يحفظ في هذا
الشكل خاصة ان يكون اعم المحمولين هو الطرف الاكبر واما اذا كان اعم المحمولين هو
الطرف الاصغر لم يكن القياس من متقابلات وكانت النتيجة صادقة مثال ذلك انه ولا طب
واحد علم وكل طب ملكة فاذا ملكة ما ليس بعلم وذلك صادق فلهذا السبب افرد وينبغي
ان يستقصي النظر وهذه الوصية انما اوصى بها في الشكل الثالث خاصة لا في الشكل الثاني
وذلك ان الشكل الثاني يكون الحد الاوسط فيه محمولا على الطرفين جميعا و
يكون المقدمتان فيما اذا كانتا كليتين لم يبال اي الطرفين جعلته محمول النتيجة وانما
جعلته موضوع النتيجة فلذلك كيف ما جعلته في المتقابلين الكليين النتيجة
كاذبة واما في الشكل الثالث اذا كانت كليتين وهما متقابلتان فانه
اي الطرفين محمول النتيجة كانت النتيجة كاذبة لان النتيجة جزوية فقد ينبغي ان يكون
مع ما ان يكون النتيجة كاذبة في القياس الذي مقدمتاه في القوة متقابلتين
ان يكون محمول النتيجة اعم الطرفين فلهذا ينبغي ان يحفظ في الشكل الثالث
مثل ما قلنا ان يحصل القياس من متقابلتين في القوة وكليتين بان يتامل ايهما ينبغي
ان يجعله كبرى وايهما ينبغي ان يجعله صغرى واما في الشكل الثاني فليس يحتاج
فيه الى هذا التحفظ فلهذا قال في هذا الشكل ينبغي ان يستقصي النظر ولم يقل
في الشكل الثاني وينبغي ان يعلم ان هذا الذي نبه عليه ارسطوطاليس هو عدة
عظيمة لاشياء ينتفع في العلوم وينتفع بها منفعة عظيمة في قياسات الامتحان
وهو المغالطة العلمية وينتفع في باقي الصنائع من المقاييس الفاسدة
وارسطوطاليس ياتي فيما بعد بكلام يومي به الى هذا الراي نبهنا عليه نحن
واذا صرنا الى ذلك الموضع من هذا الكتاب لخصنا هنا المعنى الذي نبهنا عليه نحن
واذا صرنا الى ذلك الموضع من هذا الكتاب لخصنا هنا المعنى الذي نبهنا عليه ههنا و المقدمات

والتفاوت نسبة بين الشكل الثاني و الثالث

المقدمتان

فيحدث قياسات

التي ليست هي متقابلة في انفسها بل قوتها قوة متقابلة ربما لم يشعر بها انها متقابلة
فاسدة وينبغي ان يوخذ في هذا الموضع المقاييس الحادثة من متقابلات هي في انفسها
متقابلة ثم من بعد ذلك يتامل ساير ما قوتها قوة المتقابلات وهي التي قوتها
قوة هذه المتقابلات المذكورة ههنا وهي متقابلات الايجاب والسلب التي هي اوايل
المتقابلات كما قد بينا فاول هذه الانواع التي ذكرت في كتاب طوبيقا الا ان تلك انما
ذكر منها ما كان مشهورا وههنا القياس المعمول من متضادين مثل قولنا زيد ابيض
زيد اسود ومن عدم وملكة مثل ان الطب علم والطب جهل فبينها المعمول من
متقابلي الايجاب والسلب متى كان احد الطرفين جنسا للطرف الآخر وهذا ابعد
امر قريب من البيان مثل المثالات التي سلفت وذلك مثل العلم والملكة والطب
متى جعل الملكة احد الطرفين في الشكل الثالث والعلم الطرف الاكبر فهذه
امور بينة وقد يمكن ان يكون الحد الاوسط في الشكل الثالث شيئا ما وقد
اوجبت للحد الاوسط من ما ثم سلب عن الحد الاوسط عرض لازم لجنس الطرف
الآخر او يكون سلب عنه لوازم جنسه مما ليس بجنس ذلك الجنس فالامر في امثال هذه بحيث وهذا
عام في الشكل الثاني والثالث جميعا والمثال الذي اثبتناه ههنا يمكن ان يجعل في
الشكلين جميعا او هو مثل ماخوذ من العرض فهذا المعنى هو الذي قصد التنبيه
عليه فلهذا السبب جعل المثال مثالا يصلح ان يستعمل في الشكلين جميعا وجعل مادة المثال
من الاعراض اللازمة لحقوق في امثال هذه او وصى ان يستقصى النظر ووجه استقصاء
النظر في هذا ان يوخذ اولا المقاييس المؤلفة من المتقابلات الاول وهي التي يكون
الطرفان فيها جميعا شيئا واحدا من كل الجهات فان المقاييس المؤلفة من امثال هذه
المتقابلات هي المقاييس الاول من المقاييس المتقابلين في الشكلين جميعا ثم من بعد ذلك
يوخذ الكاينة من المتقابلات الموجبة اعني الاضداد والعدم والملكة وهي
التي ذكرت في كتاب طوبيقا ثم من بعد ذلك يوخذ التي ليست متقابلة في انفسها بل قوتها

قوة

التي ذكرها ههنا

متقابلين ونعدل الى اظهرها وهي التي اخذ المتقابلين جزءا للآخر مثل المثالات
ثم من بعد ذلك ينظر الى المقاييس التي يعمل من احد المتقابلين ومن لوازم المقابل الآخر
ومن لوازم لوازمه كانت اعراضا او غيرها وينبغي ان في ذلك ما امكن وتفصيل هذه
الاشياء غير ممكن ههنا بل بعضها يذكر في كتاب طوبيقا وبعضها في البرهان فلذلك
ترك الامر ههنا مجملا الا انه اوصى انه ينبغي ان يستقصى ذلك لعظم غناه في
العلوم على ما سنبينه نحن فيما بعد في الموضع الذي اومى فيه الى هذا المعنى واما
الآن فانا نحتفظ بنظام اقاويله ونصير الى تلخيص ما بقي في هذا الباب
فلان للموجبات ثلث متقابلات يلزم ان يكون المقابل على ست جهات كل ولا واحد كل
لا كل بعض ولا واحد فهذه ثلث مقابلات فاذا ارتجعت من حدودها صارت
ستة مثل آ موجودة في كل ب وغير موجودة في شيء من ج او موجودة في
ما موجودة في كل ج او بالعكس ولذلك يعرض في الشكل الثالث فاذا هو بين
في اي الاشكال وعلى كم جهة يمكن ان يقاس بالمقدمات المتقابلة
لما اوصى انه سعى ان يستقصى النظر في المقاييس الكاينة من مقدمات متقابلة
وقد لخصنا في اي شيء منها ينبغي ان يستقصى النظر اخذ بعد ذلك يعطينا
الاوايل التي منها ينبغي ان يبتدى عندما قصد الاستقصاء وهذه الاقاويل
هي احصاء جميع القياسات الكاينة من متقابلات الايجاب والسلب التي
هي متقابلة في انفسها فان الاستقصاء ليس يمكن ويحصى بالمقاييس الاول
من المقاييس المتقابلة التي انما يصير ساير المقاييس المتقابلة متقابلة متى
رجعنا الى هذه او كانت داخلة تحت هذه فابتداء يعرف كم قياس يأتلف
من مقدمات متقابلة في كل شكل من هذين الشكلين فاخبر انه يلزم ضرورة
ان يكون المقاييس المتقابلة في كل واحد من الشكلين ستة ستة فيكون جميع
المقاييس الاول من المقاييس المؤتلفة من المتقابلات اثنا عشر قياسا فعرف اولا

السبب في ذلك فقال فلان للموجبات ثلاث مقابلات يلزم ان يكون المقابل على ست جهات يريد
ان المقدمات الموجبة لها ثلاث مقابلات من السوالب فيحصل المقابلات
ثلثة ازواج فكل زوج منها يتضاعف فيصير اثنين اثنين فيحصل المقاييس المتقابلة
ستة مقاييس ضرورة في كل واحد من الشكلين ثم شرع في بيان ما قاله فقال كل وكل واحد
كل لا كل بعض ولا واحد فهذه ثلاث مقابلات من السوالب فقولنا كل ولا واحد زوج
من المتقابلات وقولنا كل ولا كل زوج ثان وقولنا بعض ولا واحد زوج ثالث فهذه
ثلث مقابلات فان قال قايل كيف قلت في باب انعكاس القياس انها
اربعة وقلت هاهنا انها ثلاثة فالجواب في ذلك ما قد قاله هو نفسه وذلك
ان الرابع هو متقابل في اللفظ واما المعاني فليست متقابلة ولذلك انهما قد يكونان
صادقين ومع ذلك فان قولنا بعض ولا بعض وهو الرابع من المتقابلات التي احصاها
في اول باب انعكاس القياس جعلهما في ذلك الباب متضادين في الجزئيات و
احتاج الى ذلك في باب انعكاس القياس لان القياس لا ينعكس بالتضاد في
الجزئيات كما ينعكس بالتضاد في الكليات واما في هذا الباب فلم يحتج الى
ذلك لانه انما احتاج الى ذلك لانه انما احتاج منها الى ما لا يمكن ان يكونا صادقين
فلذلك لما احصى في اول هذا الباب الذي نحن فيه المتقابلات الاربعة حصل
منها التي تصلح لهذا الباب فجعلها ثلثة ومثال قولنا كل ولا واحد آ في كل ب
آ ولا في شيء من ب ومثال قولنا كل ولا كل آ في كل ب آ ليس في بعض ب مثال قولنا
بعض ولا ثم بين على اي طريق يلزم ان يكون المقاييس الكاينة عنها ستة و
كيف يتضاعف كل زوج منها فيصير كل واحد منها اثنين فقال واذا ارتجعت
في حدودها صارت ستة يعني ان يكون الموجبة والسالبة تبدلا ولان
امكننا فيهما قياسان فيصير اولا الموجبة هي الكبرى والسالبة هي الصغرى
ثم جعل السالبة هي الكبرى والموجبة هي الصغرى فهذا معنى قوله اذا

ارتجعت

ارتجعت في حدودها صارت ستة يعني ان يكون الموجبة ضربين ضربين فيحصل في
شكل ستة مقاييس ثم اخذ يذكر مثالا لها بالحروف فقال مثال ان آ موجودة في كل ب
وغير موجودة في شيء ج او موجودة في كل ج وغير موجودة في شيء من ب او موجودة
في كل ب وغير موجودة في كل ج او بالعكس هذه مثالات ما الايجاب والسلب في
مقدماتها تبدلا او فيصير مرة الكبرى موجبة ومرة الصغرى فاولها المتقابلان
اللذان تقابلهما على جهة التضاد وذلك قولك آ في كل ب آ ولا في شيء من ب
غير ان القياس من متقابلين لما كانا اذا استعملا في الشكل الثاني او في الشكل
الثالث لم يستعمل الطرفان فيه شيئا واحدا من كل الجهتين والا كانت تكون
المغالطة فيه بينة لكن يستعملان بينهما اسان ما ولذلك جعل الطرفين
اللذين في الشكلين وهما في الحقيقة شيء واحد كشيئين متباينين على الجهة
التي يستعملان فجعل احد الطرفين ب والطرف الاخر على ان ب هو ج و ج هو
ب فاذا كان كذلك فليكن احد المتقابلين آ في كل ب والمتقابل الاخر في الشكل
الثاني آ ولا في شيء من ب ايضا غير انه تخالف بين ب التي في السلب وبين التي
في الايجاب بشيء ما حتى يخفى موضع المغالطة فيوهم انهما ليسا متقابلين
فلذلك سمى ب بحال ب التي في السلب مسمى بغير اسم ب فليكن ج فيكون آ
في كل ب ولا في شيء من ج فهذا هو الزوج الاول من المتضادين فاذا نقلت السالبة
التي عند ج الى ب والموجبة التي عند ب الى ج حدث منه زوج ثان
آ ولا في شيء من ب آ في كل ج فهذان قياسان كاينان من مقدمتين متقابلتين
تقابل تضاد والزوج الثاني ايضا يتضاعف هذا التضاعف مثال ذلك آ في كل ب
آ ليس في بعض ج فاذا نقل السالبة الى مكان الموجبة والموجبة الى مكان السالبة
حدث ايضا زوج ثان وهو آ ليس في بعض ب آ في كل ج فهذان زوجان اخران في
المتقابل الثاني وكذلك الثالث يتضاعف هذا التضاعف مثال ذلك آ في بعض ب

فلهذا السبب يصير في كل زوج منها صـ

آ ولا في شيء من ج فاذا نقلت السالبة الى مكان الموجبة والموجبة الى مكان السالبة
حدث زوج ثانٍ في هذا التقابل وهو آ ولا في شيء من ب آ في بعض ج فهذه ستة قياسات
حادثة من مقدمات متقابلة في الشكل وقوله او بالعكس يعني ان يجعل الموجبة مكان
السالبة والسالبة مكان الموجبة فلما بين كيف يحدث من المتقابلة في
الشكل الثاني ستة قياسات قال بعد ذلك وكذلك يعرض في الشكل الثالث
يعني انه يلزم في الشكل الثالث ايضا ان يكون المقاييس الحادثة عن المقدمات
المتقابلة فيه ستة ايضا ونحن نجعل لها مثالا الان فليكن آ ولا ب في كل آ ج ولا
في شيء من آ ثم نجعل ب ولا في شيء من آ ج وفي كل آ فيحدث قياسان اثنان كليان ويحدث
في الجزئيات اربعة مقاييس اخر وليكن آ ولا ب في كل آ ح ليس في بعض آ واذا نقلت
السالبة الى مكان الموجبة والموجبة الى مكان السالبة حدث ايضا قياس اخر
مثل ان يكون ب ليس في بعض ا ح في كل ا وليكن ايضا في المتقابل الثالث في بعض ا ح و
لا في شيء ا فاذا نقلنا السالبة الى مكان الموجبة والموجبة الى مكان السالبة
حدث ايضا قياس اخر مثل ان يكون ب ليس في بعض ا ح في كل ا وليكن ايضا في المتقابل
الثالث ب في بعض ا ح ولا في شيء من ا فاذا نقلنا السالبة الى مكان الموجبة
والموجبة الى مكان السالبة حدث قياس اخر وهو ب ولا في شيء ا ح في بعض ا
فهذه ستة مقاييس في الشكل الثالث حادثة عن مقدمات متقابلة فاذا الاول
المقاييس الحادثة من مقدمات متقابلة اثنا عشر قياسا وينبغي ان يعلم انه في هذه
المقاييس ليس يبقى الطرف الاكبر محفوظا شيئا واحدا بعينه بل يكون احيانا
ذلك الذي كان في احد القياسين الطرف الاكبر يصير في القياس الثاني الطرف الاصغر
فبهذا الجواب ينبغي ان يجاب من تشكك في هذه القسمة التي قسمها ارسطوطاليس
في ان جعل كل قياسين من ذلك ان القايل ان يقول في الضروب التي ينتج الجزئية

من هذه المقاييس في ان جعل ههنا ب في كل و ح ليس في شيء من ا فهذا هو كبرى موجبة كلية
والصغرى سالبة كلية في الشكل الثالث فجعله ههنا منتجا وفي المقابلة الاولى
جعله غير منتج وكذلك سايرها والجواب في ذلك هو الذي قلناه وهو انه انما
صيره في المقالة الاولى غير منتج لانه حفظ فيه بالطرف الاول شيئا واحدا بعينه
وبالطرف الاصغر شيئا واحدا بعينه في جميع اصناف الاقترانات ولم يجعل
الحد الاصغر في اقتران ما حدا اكبر في اقتران اخر واما ههنا فانه لم يحفظ بالشيء
الذي جعله حدا اكبر بل صير ذلك الذي كان حدا اكبر في اقتران ما حدا اصغر في
اقتران اخر والسبب في انه لم يحفظ فهذا ههنا واحتفظ به في المقالة الاولى و
فيما قيل في هذا الباب من هذه المقالة انه انما قصد تعريف القياسات في المقالة
الاولى على اوضاع غير محدودة صار كثير من الاقترانات التي جعلها غير قياسية
يكون قياسية وذلك مثل ان يكون الكبرى موجبة كلية والصغرى سالبة كلية
في الشكل الاول فانه جعله اقترانا غير قياسي وينبغي ان يعلم انه غير قياسي بالاضافة
الى وضع ما اي وضع اتفق وقد صرح بهذا ارسطوطاليس عند ما حسم كلامه
في اشكال المقاييس الوجودية وفي هذا الباب انما اراد ان يحصي المقاييس الكاينة
من مقدمات متقابلة لا على اوضاع محدودة لكن على اي وضع اتفق والسبب في انه احق في
هذا الباب المقاييس الحادثة من المتقابلات على اوضاع غير محدودة ان الطرفين
في القياس هو شيء واحد بعينه فلذلك لم يبال كان الذي يلزم هو النتيجة
او عكسها وذلك مما لا يمكن فيما تقدم من قبل انه اذا كان الذي يريد ان ينتج
ب ليس في كل ح على ان ب و ح متباينان وليس هو ولا في وجه هو فانا نحتاج ضرورة
ان نجعل في القياس الطرف الاكبر فيكون ب ولا في شيء ا و ح في كل آ فيلزم ب
ليس في بعض ح ولا ينعكس هذا فيكون ح ليس في بعض ب واما في هذا الباب الذي نحن فيه
فان ب و ح شيء واحد بعينه وانما يختلفان بالاسم فقط فاذا سلب عن بعض ح

فقد سلبت ب في الحقيقة عن بعض ذاتها فقولنا ب ليس في بعض ج هو في الحقيقة قولنا ب
ليس في بعض ب فلا فرق بين ان يعبر عن ب باسم ب او باسم ج اذ هما مترادفان على
شيء واحد بعينه فلهذا السبب اذا قلنا ب ليس في بعض ج او قلنا ج ليس في بعض ب
على مثال انا لو قلنا الازار ليس في الردا فقد قلنا الردا ليس في بعض الازار والجمل
ليس في بعض البعير فقد قلنا البعير ليس في بعض الجمل ولما كان الامر هكذا في هذا الباب
لو كرر فقط ما الحد الاكبر لان الحد الاكبر والحد الاصغر شيئا واحدا بعينه فلذلك صارت
القياسات الكاينة من المتقابلات في الشكل الثاني ستة وغير المتقابلة اربعة وفي
الشكل المقاييس السالبة اذا كانت من مقدمات غير متقابلة ثلثة واذا كانت
من متقابلة فستة فهذا الذي يقال في حل الشكوك العارضة في هذا الباب
ثم ختم القول في هذا الباب بان قال فاذا هو بين في اي الاشكال وعلى كم جهة يمكن
ان يقاس بالمقدمات المتقابلة اما قوله في اي الاشكال ففي الشكل الثالث واما
قوله على كم جهة فانه يريد به هذا الذي بينه ان في كل شكل ستة على ان بعضهم
قد قال انه اراد به ذلك الذي قاله في الشكل الثاني في هذا الباب ان الطرفين اما
ان يكونا شيئا واحدا بعينه او ان يكون احدهما جزءا للاخر فهذا يحتمل الكن قوله او يكون
احدهما جزءا من الاخر هو احد الوجوه الذي ذكرها في طوبيقا لان تلك الوجوه
ليست خاصية بهذا الكتاب لانها جزئيات وانما يتكلم ههنا في كليات تلك التي
يذكرها في طوبيقا وقوله يمكن ان يقاس بالمقدمات المتقابلة يعني يمكن
ان يولف قياسات عن مقدمات متقابلة وهو ايضا بين انه قد يمكن ان ينتج
من مقدمات كاذبة نتيجة صادقة كما قد قيل فيما تقدم واما في المقاييس المتقابلة
فليس يمكن ان يجتمع صدق لان القياس ابدا يكون مقابلا للشيء الموجود كالقول
ان الخير ليس بخير وان الحي ليس بحي وذلك من قبل ان القياس يكون من مقدمتين
متناقضتين وان الطرفين اما ان يكونا شيئا واحدا واما ان يكون احدهما جزءا للاخر

فلذلك لم يبعد ان يكون اراد
ههنا بقوله على كم جهة الوجوه
التي ذكرها في طوبيقا صح

للاخر لما عرفهم قياسا يأتلف من مقدمتين متقابلتين في الشكل الثاني والثالث
ولم يكن بين حال نتائجها اخذ بعد ذلك يبين كيف حال نتائجها في الصدق والكذب وبين
ان حال المقدمات في الصدق والكذب بين من قبل ان المقاييس الكاينة من المتقابلات
بعضها من مقدمات متضادة وبعضها من متناقضة فالمتناقضتان احدهما صادقة و
الاخر كاذب فيكون كل قياس الف على متقابلين على طريق واحدى مقدمتيه يكون صادقة
والاخرى كاذبة وربما كانت المقدمتان جميعا كاذبتين وهذه بينة من كتاب باري ارمنياس
فلذلك لم يحتج الى ان يبين احوال مقدمات القياس الكاين من متقابلين في الصدق والكذب فقال
وهو ايضا بين انه قد يمكن ان ينتج من مقدمات كاذبة نتيجة صادقة كما قد قيل فيما تقدم واما في
المقاييس المتقابلة فليس يمكن ان يجتمع صدق انه عرف بهذا القول فرق ما بين نتائج المقاييس
سائر الكاينة من متقابلات وبين سائر المقاييس التي مقدماتها كاذبة وذلك ان المقاييس
الكاينة من مقدمات متقابلة فهي ايضا من جملة المقاييس التي مقدماتها كاذبة اما بعضها
واما كلها غير ان المقاييس التي مقدماتها كاذبة وغير متقابلة قد ينتج نتيجة صادقة
على ما بين في الفصل الثاني من هذه المقالة واما المقاييس الكاينة من المقدمات المتقابلة من بين
سائر المقاييس التي مقدماتها كذب فلا يمكن ان يكون نتيجتها صادقة ثم اعطى السبب في ذلك
فقال لان القياس ابدا يكون مقابلا للشيء الموجود كالقول ان الخير ليس بخير وان الحي ليس بحي
يعني ان السبب في انه لا يمكن ان ينتج من قياس كاين عن متقابلين نتيجة صادقة ان النتيجة ههنا تكون سالبة ويكون
سالبة الشيء عن ذاته وذات الشيء اذا كانت موجودة فان النتيجة يكون رفع ذات الشيء فالقياس
اذا ههنا ينتج رفع ذات الشيء الموجود وهو لا وجود الشيء الموجود فلذلك قال لان
القياس ابدا يكون مقابلا للشيء الموجود يعني هذا القياس ابدا انما يلزم رفع الشيء
الموجود وسلب الشيء الموجود فلذلك يلزم ابدا مقابل الشيء الموجود ومقابل الشيء
الموجود كذب لا محالة ثم ذكر مثاله فقال كالقول ان الخير ليس بخير وان الحي ليس بحي فلما افاد
هذا القول امكن ان يقول قائل كيف يمكن ان يكون النتيجة ابدا مقابلة للشيء الموجود حتى

يكون كاذبة مثل ان الخير ليس بخير فالذي يمنع ان يكون الموضوع في السالبة وهو ذاته يسلب عنه
غير موجود مثل قولنا عزايل غير موجود فيكون السالبة صادقة وذلك انه لا يمنع ان يقول
قايل لا انسان عزايل ولا انسان ليس عزايل فيكون عزايل ليس عزايل فهذه السالبة صادقة
واحدى المقدمتين كاذبة فكيف قال انه لا يمكن ان تصدق من مقدمات متقابلة وكيف
يكون السالبة مقابلة للشي الموجود فلذلك اتبع هذا القول بما يمكن ان يحل به هذا
الشك ويبين قوله ان السالبة يكون مقابلة للشي الموجود فقال وذلك من قبل ان المقاييس
يكون من مقدمتين متناقضتين وانما الطرفين اما ان يكونا شيئا واحدا واما ان يكون
احدهما جزء الاخر فقوله ان القياس يكون من مقدمتين متناقضتين يعني مثل
قولنا كل انسان عزايل مثلا وليس كل انسان عزايل وهذان متناقضان وسيحدد هذا ان اخذ
في الشكل الثالث بعض ما هو عزايل ليس بعزايل فاذا كان كذلك فهذه السالبة
يناقض ذاتها وذلك ان بعض ما هو كذا ليس هو كذا فالكذب في هذه السالبة اما ان يكون
قولنا بعض ما هو عزايل او يكون قولنا ليس بعزايل وذلك ان قولنا بعض ما هو عزايل
فقد اخذ فيه ان شيئا ما هو عزايل ثم حكم على ذلك الشي انه ليس بعزايل و
السالبة قد جمعت هذين ففيه كذب لا محالة وانما يلزم ذلك من قبل ان السالبة ينطوي
فيها بالقوة ما في المقدمتين جميعا ومن هاهنا ظن ثاوفرسطس ان نتايج الشكل
الثالث يعلم بانفسها اذا كانت مقدماتها هي نتايجها او قريبة من نتايجها
وذلك ان موضوع السالبة في الشكل الثالث انه قد انطوى فيه المقدمة الصغرى
ومحموله انطوت فيه الكبرى مثال ذلك كل انسان حيوان ولا انسان واحد طاير ينتج بعض
ما هو حيوان اذا ليس هو بطاير فقولنا بعض ما هو حيوان هو محمول قولنا كل انسان حيوان
لان لا انسان هو بعض حيوان وقولنا ليس هو بطاير هو سلب ايضا عن ذلك البعض الذي
وصف انه حيوان فاذا كان ذلك فان المقدمتين اذا كانتا متناقضتين كانت السالبة صادقة
في موضوعها ومحمولها جميعا فلا يكون قد انطوى فيها كذب بوجه اصلا فاذا قلنا كل

بكون ا

في الشكل الثالث ح

كل انسان حجر وكل انسان حيوان ينتج بعض ما هو حجر حيوان فالكذب في السالبة قد انطوى فيها
بسبب موضوعها وذلك ان بعض ما وصف بالحجر وصف صفة كاذبة واما من جهة محمولها
فليس يكذب من قبل ان البعض الموصوف بالحجر صفة كاذبة قد لا يمتنع ان يصدق الحيوان
عليه وعلى هذا المثال قولنا كل انسان حيوان ولا انسان واحد حجر ينتج بعض ما هو
حيوان ليس بحجر والسالبة صادقة من الجهتين جميعا فعلى هذا المثال متى اخذت مقدمتين
متناقضتين والفتا منهما قياسا مثل قولنا كل انسان عزايل ولا انسان واحد عزايل
ينتج بعض من وصف بعزايل ليس بعزايل فالكذب في هذه السالبة من جهة موضوعها
فلذلك لان القياس من مقدمتين متناقضتين يريد بها ان احدى المقدمتين كاذبة
لا محالة والاخرى صادقة فهو بالضرورة ينطوي في السالبة كذب من جهة احدى مقدمتيه
ثم قال وان الطرفين اما ان يكونا شيئا واحدا واما ان يكون احدهما جزء الاخر فهذا
جزء من القول الذي حل به الشك وذلك ان الطرفين اذا كان جميعا شيئا واحدا
كان الكذب لا محالة منطويا في السالبة وذلك ان سلب الشي عما افترا وجبله الشي هو
بالضرورة فيه كذب وقوله واما ان يكون احدهما جزء الاخر مثل قولنا كل
انسان ولا حيوان واحد حجر فاذا ما هو حيوان ليس بحيوان وما هو انسان ليس بحيوان واذا كان
موضوع السالبة نوعا لما سلب عنه كان المسلوب جزء حد المسلوب عنه فاذا كان
كذلك يكون قد انطوى في قولنا ان لا انسان ليس بحيوان فالكذب اللاحق للنتيجة التي موضوعها
المسلوب عنها هو بعينه الكذب اللاحق للسالبة التي موضوعها هو بعينه المسلوب عنه
فقد تبين ان في المقاييس الفاسدة الاشياء يمتنع ان يكون للموضوع فيها نقيضه
مثال ذلك اذا كان الموضوع ان بعض الاعداد فرد يكون المقدمة انه ليس بفرد لانه قد
تبين ان القياس المضاد من المقدمات المتقابلة يكون بان اخذ في القياس اشياء متقابلة
فانه يكون للموضوع نقيضه لما عرف كيف يمكن ان يكون مقاييس من مقدمات
متقابلة وكيف لا يمكن وفي اي شكل يكون وكم ضرب في كل شكل وما حال نتايجها

قال ص

س

أخذ الآن يعرف أمرا هو لازم وغريب في القياسات المتقابلة وهو أمر إنما يعرض في الصنائع النظرية
وهو الذي قلنا إن أرسطوطاليس أشار ومال إليه إيماء وذلك أن كل صناعة كما قد يعلم من كتاب
البرهان إنما تشتمل على موجودات خاصة مثل علم الهندسة وعلم الأعداد فإن علم العدد
يشتمل على العدد وعلى المناسبة للعدد وكذلك حال كل صناعة والقياسات الفاسدة
كما قد قيل مرارا قد يكون فسادها من جهة فساد أشكالها وقد يكون فسادها من كذب
مقدماتها والعلوم إنما يكون فساد المقاييس فيها الأكثر دال من كذب مقدماتها
والمقاييس الفاسدة إذا وقعت في صناعة ما فإنما ليس يكون جميع المقاييس التي ألفها
الناظر في تلك الصناعة مقاييس فاسدة بل قد يكون فيها أيضا مقاييس فاسدة إما أن تكون
مقدمة لمقاييس صحيحة وإما متأخرة وإما لا متقدمة ولا متأخرة وأعني بالفاسدة
المتقدمة للصحيحة أن يكون مقاييس كاذبة ويكون نتايجها صادقة وتستعمل تلك الصادقة
مقدمات مقاييس فيكون نتائج المقاييس الفاسدة أقدم من المقاييس الصحيحة وكذلك قد يكون
مقدمات كاذبة قد جعلت نتايج لأشياء قد أخذت فيها ما ليس هي أسبابا لهذه السبب
الكاذبة على أنها فإذا كان كذلك يكون المقدمات الصادقة التي هي
مقابلة للمقدمات الكاذبة ترك أخذها في الصناعة وأخذت الأشياء التي يلزم
يلزم تلك الصادقة والأشياء اللازمة عن تلك الصادقة فيكون قد انطوى عن الأشياء
الصحيحة التي وقف الواقف عليها من الصناعة قد انطوى فيها مقابلات الكاذبة
التي غلط فيها الناظر في تلك الصناعة فيكون تلك الصادقة التي عملها الناظر في
تلك الصنايع إما أشياء متقدمة لتلك الفاسدة أو أشياء متأخرة فإن كانت متأخرة
كانت أجزاء من الصادقة المقابلة للأشياء الفاسدة وإن كانت متقدمة للأشياء الفاسدة
فإن الكاذبة يكون مقابلة لجزئيات المقدمات الصادقة فإن كان كذلك يكون قد
أخذنا في الصناعة قياسا من مقدمات كاذبة ومن جزئيات مناقضاتها أو من كليات
مناقضاتها فعلى كلا الجهتين يلزم أن يكون هناك قياسات أيتلف من مقدمات

متقابلة بالضرورة فإذا كل قياس فاسد في صناعة ما كان فساده من قبل كذب مقدماته
فإنه يأتلف من تلك المقدمات ومن ساير أجزاء الصناعة قياسات من مقدمات متقابلة ينتج أن
الشيء ليس شيء والموجود ليس موجود وهذا عام في كل قياس فاسد في أي صناعة كانت و
لذلك قال ثامسطيوس أيضا إن في المقاييس الفاسدة لا شيء يمنع أن يكون للموضوع فيه نقيضه
يريد به المعنى الذي لخصناه وهو أن القياس الفاسد في صناعة ما إذا وضع فيه مقدمات
كاذبة فلا شيء يمنع أن يكون مقدمات صادقة متأخرة عنها أو متقدمة فيكون تلك
المقدمات الكاذبة قد سلم مع ذلك جزئيات نقائضها الصادقة أو كليات نقائضها
فيأتلف منها مقاييس متقابلة فيلزم أن يكون المقدمة الموضوعة في تلك القياسات
متقابلات أو جزئيات متقابلات أو كليات متقابلات فيكون قد حصل منها قياسات
من مقدمات متقابلة وقوله لا شيء يمنع من أن يكون للموضوع فيها نقيضه و
يعني لا شيء يمنع أن يكون المقدمات الموضوعة في المقاييس الفاسدة نقائضها تأتلف
منها ومن المقدمات الكاذبة التي ذكرت مقاييس متقابلة ينتج عنها كما قد قلنا أشياء
متقابلة للشيء الموضوع ثم ذكر مثال ذلك فقال مثل أنه إن كان الموضوع أن بعض الأعداد
فرد يكون المقدمة أنه ليس بفرد يعني أنه إن كان أخذ في القياس الفاسد أن بعض الأعداد
فرد وكان هذا كاذبا يلزم ضرورة أن يكون هناك أشياء إما جزئيات للصادقة المقابلة
لهذا الكاذب أو كليات الصادقة المقابلة لهذا الكاذب فيكون فيها قوى الصادقة
المقابلة لهذا الكاذب فيأتلف قياس من متناقضين أحدهما أن بعض الأعداد فرد
والثاني أن ذلك البعض من الأعداد ليس بفرد فيلزم منهما أن يكون ما هو عدد فرد ليس
بفرد وقوله لأنه قد تبين أن القياس أيضا من المقدمات المتقابلة يكون يريد أن
القياس الذي ينتج أن شيئا ليس هو ذلك الشيء إنما يأتلف من مقدمات متقابلة ثم قال
فإن أخذ في القياس أشياء متقابلة فإنه يكون للموضوع نقيضه يعني أنه إن
أخذ الشيء ويكون قد أخذ مع ذلك ما هو بقوة نقيضه وذلك مثل قولنا إن

قوة

الطب علم ولا شي من العلوم مظنون يلزم من ذلك ان الطب ليس بعلم وهذا هو نقيض الموضوع وذلك انه قد وضع ان الطب علم فيكون بعض العلوم ليس بعلم وهذا الذي قاله ههنا نافع في الاقوال الامتحانية التي انما تؤلف من مقدمات مسلمة من راى يختص المجيب من صناعة ما فان الانسان متى كان له آرا خاسية في صناعة ما فاخذت آراؤه التي يسلمها في بيان اشياء او في ابطاله على الحق من تلك الصناعة فانه يلزم ان يكون قد اخذت اشياء متقابلة في بيان ذلك الشي الصادق ويكون تقابلهما على الجهة التي قلناها وذلك ان يكون احد المتقابلين هو الراي الكاذب الذي يسلمه والثاني صادق اما كلي او جزوي لنقيض الراي الكاذب الذي تسلمه وبهذا الباب ناقض ارسطوطاليس انباذقليس في المقالة الثانية من كتابه في الكون والفساد وكذلك مناقضته لانباذقليس في اول المقالة الاولى فان جميع ما استعمله في الموضعين جميعا ينحل الى الذي قاله ههنا مثل قوله ما يقوله انباذقليس لم يكن مناقضا بعضه لبعض ومناقض لما يوجد عيانا وذلك ان انباذقليس لم يكن اقاويله انفسها متناقضة ولا انفسها مناقضة للمحسوس لكن كانت المحسوسات جزئيا مناقضات ارائه فلذلك لم يشعر بها ولذلك كان يكون راي له مقابلا الكلي راي له اخر فلا يشعر انه قد اخذ اشياء متقابلة وكذلك سائر ما اشبه هذا مما في كتب ارسطوطاليس وليست هذه فقط بل جميع القياسات الفاسدة في الصنايع فان جلها ينحل الى هذا الباب فيكون الغالط في صناعة ما يلزمه ان يكون قد عمل مقاييس من مقدمات متقابلة وعلى هذا المثال يكون الاراء المضادة للافعال لانها يكون منها قياسات متقابلة وذلك مثل من يعتقد او يجادل على ان الماء والنار شي واحد بعينه في جوهريهما ثم يتقي النار ويستغيث منها بالماء فان افعاله مناقضة لقوله وآرائه فيكون قد حصل من هذين قياسين مؤتلف من مقدمات متقابلة وليس يكون فعله مناقضا لرائه ولكن يكون فعله كابنا عن راي مناقض

انفانه

لرائه فيكون فعله اذا جمع الى رايه الكاذب في قوة قياس مؤتلف من رايه الكاذب ومن راي مناقض له الكاذب عند فعله ولهذا السبب يلزم عن قول من يقول ويرى انه لا علم البتة ان يكون ههنا علم ماخوذ فيكون لزم عن الشي نقيضه وذلك انه راي من رايه انه لا علم اصلا فيكون هذا الراي فعلا لمن قد حصل له ان السالبة اذا صدقت كذبت الموجبة معه وقولنا ان السالبة اذا صدقت كذبت الموجبة وقولنا لا علم اصلا هي سالبة كلية فهذا هو فعل من يرى ان ههنا علما وكذلك ما اشبه هذه فانها قياسات متقابلة يلزم ان يكون موجودة في انفس اصحاب الاراء الفاسدة وكذلك قول من يقول ان كل ما نتكلم به باطل يلزم ان يكون عنه قياس من مقدمتين متقابلتين فان قولنا ما نتكلم به باطل فعل من قد حصل في نفسه ان الموجبة اذا صدقت كذبت السالبة وان الذي نقوله موجبة فاذا كان كذلك فهنا كلي المقابل لقوله فلذلك يلزم عن قوله نقيض ما يقوله وهو ان بعض ما نتكلم به ليس بباطل وعلى هذا المثال ناقضه ارسطوطاليس الذين يطلبون المعارف في المقالة الثالثة من كتاب ما بعد الطبيعة فان كلها داخلة تحت هذا الباب وكذلك ما يحكى عن افلاطن في مناقضته فروطاغورس والى هذا ينحل ما قاله ارسطوطاليس في المقالة الثامنة من السماع الطبيعي من انه يلزم من قال انه ولا شي يتحرك ان يكون ههنا شي ما يتحرك ومن قال ان كل الاشياء متحركة يلزمه ان يكون قد اعتقد ان ههنا شيا ما ساكنا وذلك ان رايه ينبغي ساكنا في نفسه والا لزم ان يكون رايه يتغير ولا يمكن ان يعتقد هذا الراي ولا يسيرا من الزمان فان تلك كلها يرجع الى هذا الباب في بان تلك الاشياء هي التي ذكرت ههنا   وقد ينبغي ان نعلم انه لا يمكن ان يجتمع المتقابلات من قياس واحد كقولنا ان الخير ليس بخير او ما شاكل ذلك الا ان يكون مقدمتا القياس كقول القايل ان الحائط الابيض ليس بابيض والانسان حي وليس بحي مثل ان يتقدم في القياس بوضع النقيض اذا كان يقصد الى انتاج المتقابلات

الكاين

عند

مس

ان كل علم ظن وكل طب علم ولا شي من الطب ظن كنحو ما يكون من المقاييس المركبة من قياسين
لما بين كيف يكون القياس الكاين عن مقدمتين متقابلتين وكيف يكون
نتايجهما واى الاشياء من العلوم البرهانية يرجع الى هذا الباب اتبع ذلك بقول
عرفنا به على اى وجه يمكن ان يستعمل القياس الكاين من مقدمات متقابلة فابتداء
اولا فعرف ان الانسان اذا اراد ان ينتج مقابل الشى او ان ينتج المتقابلات من قياس
واحد يعنى بالمتقابلات ايجاب الشى ونفيه معا مثل قولنا ان ما هو ابيض ليس
حاس هذا يشبه ان يكون عرف به انه لا يمكن ان يفعله الانسان الا فيما بينه و
بين نفسه ولا فيما بينه وبين غيره من قياس واحد وذلك انه اذا انتج من قياس
واحد كان ذلك من مقدمتين متقابلتين بانفسهما او يشعر به الانسان فيما بينه وبين
نفسه او يشعر به ذلك الذى يجادله فلما قال هذا اخذ بعد ذلك يبين على اى
جهة يستعمل ذلك حتى يخفى على المجيب الذى يجادله فلما قال هذا اخذ بعد ذلك
فاخبر انه ينبغى ان يستعمل مع ذلك وجوها من المغالطة التى تخفى على المجيب
حتى يظن ان التى يسلمها منه ليست متقابلة واعطى ههنا وجهين فقال الا ان يكون
مقدمة القياس كقول القايل ان الحى الابيض ليس بابيض والانسان حى فهذا الذى
قاله هو وجه من المغالطة يمكن ان يستعمل الانسان فيه المتقابلات فلا يشعر به
وذلك ان قولنا الابيض ليس بابيض هو ظاهر التقابل ولا يسلم الانسان هذه المقدمة
اذ كان تقابلها ظاهرا ولكن اذا قلنا الحى الابيض ليس بابيض كان هذا احرى ان يسلم
لان الحى الابيض مركب من شيئين ويسلم ان المركب من شيئين ليس هو احد جزئى المركب
فاذا قلنا ان الحى الابيض ليس بابيض يكون قد قلنا ان الحى الابيض المركب من شيئين ليس
هو ابيض وحده بلا حى فاذا كان كذلك فان المجيب قد يسلم هذه المقدمة واذا
تسلمناها بعد ذلك ان الانسان حى لزم ضرورة ان يكون الانسان ليس بابيض ويكون
قد لزم ان بعض ما هو ابيض ليس بابيض وهذا الذى استعمل ههنا ماخوذ من احد

تلك المواضع السوفسطائية التى ذكرت فى كتاب سوفسطيقا وهو ان يكون ما هو مركبا
يوجد مفردا او ذلك نحو من انحاء المغالطة وهذا احد الوجهين اللذين اذا استعملا فى
المقدمات المتقابلة سهل تسليمها وسهل به انتاج المتقابلات معا على المجيب ثم
قال فسعى ان يتقدم فى القياس بوضع النقيضة ان كان يقصد الى انتاج المتقابلات
مثل ان كل علم ظن وكل ظن علم ولا شى من الطب ظن كنحو ما يكون المقاييس المركبة من قياسين
فهذا وجه ثان من وجوه اخفاء المتقابلات التى تتسلم وذلك ان يوخذ المتقابلات
فى جملة مقدمات كثيرة ويكون المقابل الاول اذا تسلم اولا بحيث اذا جمع الى بعض
المقدمات التى تسلمت منها بعد يأتلف منها قياس ويكون المقابل الاخر الذى يتسلم
اخيرا اذا جمع الى بعض ما يتسلم بعد او قبله يأتلف منها قياس اخر فعند ذلك يخفى
على المجيب السير التى قصد السايل انتاجها فيكون قد سلم المتقابلات وهو لا يشعر بها
فهذه هى جملة ما به وقد حصر فى هذه الجهة جهة اخرى وهو ان يسلب الشى عن امر ما
فيتسلمه من المجيب ويسلم المجيب ذلك ثم من بعد ذلك يتسلم منه ايجاب ذلك الشى عن كل
ذلك الامر او عن جزئه فيكون يفعله هذا قد تسلم مقدمات متقابلة فقوله
كنحو ما يكون المقاييس المركبة من قياسين اما المقاييس المركبة فقد بينا امرها فى
المقالة الاولى وهى قد يكون مركبة من قياسين ومن ثلثة قياسات واكثر من ذلك
وقوله كل علم ظن وكل طب علم ولا شى من الطب ظن هى ثلث مقدمات اذا اخذت
المقدمة الاولى مع الباقية ايتلف منهما قياس فى الشكل الاول وهو قولنا كل علم
ظن وكل طب علم واذا اخذت الثانية مع الثالثة ايتلف منهما قياس فى الشكل الثانى
كذلك قولنا كل طب علم ولا شى من الطب ظن وكذلك اذا اخذت المقدمة الاولى
والثالثة ايتلف منهما قياس فى الشكل الثالث وذلك قولنا كل علم ظن ولا شى من الطب
ظن فاذا كان الذى يتسلم من المجيب يترتب ترتيبا حيث ما يخاطب المجيب يغيب المقدمات
القياس المركب خفى على المجيب النتيجة التى يقصد السايل انتاجها فيكون قد تسلم

المتقابلات وهو لا يشعر وذلك ان احد المتقابلين يكون قد تسلم منه بالقوة و
قد تسلم منه بالتصريح فانا اذا تسلمنا ان كل علم ظن ثم تسلمنا ان كل طب علم يكون قد
تسلمنا بالقوة ان كل طب ظن ثم اذا تسلمنا بعد ذلك انه ولا شيء من الطب ظن يكون قد
سلمنا بالتصريح مقابل المقدمة التي تسلمنا قوتها فينتج ح ان الظن ليس بظن وان
ليس طب من قبل ان القياس الذي ينتج الشيء اذا تسلمناه يكون قد تسلمنا ذلك الشيء بالقوة
واذا اضفنا مقابل ذلك الشيء الى مقدمات القياس الذي ينتج الشيء فلا فرق بين
القياس الذي ينتج الشيء وبين الشيء فاذا اضفنا مقابل الشيء الذي ينتج الشيء يكون قد
جمعنا بين المتقابلين وتسلمنا هما من المجيب والمجيب لا يشعر وشريطة القياس المركب
ان يذكر مقدمتا القياس الاول فيستبع عن السهو ثم يردف بعد ذلك بالشيء الذي
قصدنا اذا اضفناه الى نتيجة القياس الذي ذكرناه ان يأتلف منهما قياس اخر فاذا تسلمنا
ان كل علم ظن وكل طب علم يكون قد تسلمنا القياس الذي ينتج قولنا كل طب ظن ولا يكون
فصرحنا في المقدمتين اللتين تسلمنا هما واذا تسلمنا بعد ذلك ان ولا شيء من طب ظن
يكون قد تسلمنا مقدمة مقابلة للنتيجة التي كنا سكتنا عنها واضمرناها في المقدمتين
اللتين تسلمناها فيحصل ح قياس مؤتلف من متقابلتين صرح باحد المتقابلين
وذكرت قوة المقابل الاخر ويكون ذلك باضطرار كقياس مركب من قياسين من قبل
ان الكائن من متقابلين ليس هو في الحقيقة قياسا لان القياس هو الذي اجزاؤه
الثلثة متباينة في انفسها ومختلفة والمتقابلان جميعا حدودهما واحدة فان
المحمول في احدهما هو المحمول في الاخر والموضوع فيهما جميعا شيء واحد بعينه والمقدمتان
جميعا من حدين اثنين فقط مختلفين والقياس من ثلثة حدود فالذي يكون
المؤتلف من متقابلين في الحقيقة قياسا ولكن بالمغالطة المستعملة فيه يكون
كالقياس ولا يكون قياسا في الحقيقة قياسا مركبا ولكن بسبب المغالطة التي فيه
اشبه القياس وكذلك نحو ما يكون المقاييس المركبة من قياسين وقوله فينبغي

ان

وشرط القياس المركب ٥

وان القياس هو الذي يكون اجزاؤه الثلثة متباينة في انفسها ٥

ان يتقدم في القياس بوضع النقيضة اكان يقصد الى انتاج المتقابلات يعني بوضع النقيضة
اما مصرحا بهما واما بالقوة والمصرح بهما لا يشعر بهما المجيب فلا يسلمهما فلذلك ينبغي ان
يصير المتقابلان موضوعين في القياس احدهما مصرحا به والاخر بالقوة وعلى هذا
المثال لو تسلم المتقابلان جميعا واحد منهما بالقوة مثل قولنا كل علم ظن وكل طب علم
ثم يتسلم كل طب علم ثم يتسلم كل طب صناعة ولا صناعة واحدة ظن يكون قد تسلمنا ان كل طب
ظن ولا شيء من الطب ظن وذلك انه وان يتسلم مصرحا بهما فقد تسلمنا بالقوة فهذا
اخر ما تكلم به ارسطوطاليس في هذا الباب واما وضع المط الاول فهو في
جنس ما لا يبرهن من الموضوعات والموضوع يعرض له الا يبرهن على جهات لانه اما
ان لا ينتج البتة مما قيل واما ان ينتج مما هو اخفى منه او من مجهولات مثله واما ما هو
بعد لانا لا نبقى البرهان انما يكون مما هو اصدق واقدم معنى المصادرة على المط الاول
ان يكون المط انه شيء ما فيؤخذ ذلك الشيء بعينه في بيان الذي فرضناه مثلا ان يكون
مطلوبنا هل ا ح او ليس ح واردنا ان نبين ان ا ح فينبغي ان يؤخذ في بيانه
مقدمتين فاذا جعلنا احدى مقدمتي القياس ا ح او جعلنا ا ح كلا مقدمتي القياس
يكون قد اخذنا المط نفسه الذي نريد بيانه مقدمات القياس وهذا ليس
يبلغ فيه العناء بالناظر والمجيب وبالمجيب ان يكون المط شيئا ثم يؤخذ القياس من
ذلك المط بعينه فلا يشعر به ولكن هذا ايضا انما يكون اذا كان هناك ما يلتبس
على الانسان فيظن بالاشياء التي اخذها بالقياس انها غير المط الذي اراد ان يبينه
واشد ذلك ان يكون المط له اسامي مترادفة مثل ان المط قولنا هل اللذة خير
فانا ناخذ ان اللذة فرح وكل فرح خير وكل فرح خير هو قولنا كل لذة وانما يختلفان
باللفظة فقط فان الفرح واللذة مترادفان فقد اخذ في بيان ان اللذة خير
هو المط الاول فمعنى المصادرة ان يقر الانسان على شيء ما انه كذا وينفقان عليه
فاذا كان المطلوب الذي يريد ان يسهو على المجيب ان اللذة خير وانما يقصد الى ان يسلم منه

متن

ابتداء المصادرة على المط الاول ٥

قولنا ان اللذة خير فقد صودر على المجيب المط الاول

مقدمات يصادره عليها ويقاربه على انه اقربهما ثم يولف منها قياسا ينتج عليه ان
اللذة خير فلذلك ان الذي صادر به عليه لينتج عليه المط فقولنا الفرح خير فقد صادر به
على المط وانما كان يجاب بصادره على مقدمة اخرى غير المط الاول فلفا قيل فيه
المط الاول لان في ابحل مط اول ومط ثان ومط ثالث والمصادرة قد يكون على
المط الثاني والثالث فلا يفسد القياس به بل انما يفسد القياس اذا رام السايل
ان يصادر المجيب على المط الاول واما معنى المط الاول والمط الثاني والمط الثالث
فهو هذا وذلك انه اذا كان قصدنا ان نبين آ في كل ج فاردنا ان نبينه بقولنا آ في كل ب
و ب في كل ج ثم كان قولنا آ في كل ب و ب في كل ج غير بين فاحتجنا الى ان نبينه
ثم نستعمله في بيان ج يصير قولنا آ في كل ج مطلوبا ايضا الا انه مط ثان وكذلك
ان كان قولنا ب في كل ج غير بين فاردنا ان نبينه بقياس ثم نستعمله في بيان ج
يصير قولنا ب في كل ج مطلوبا ايضا الا انه مطلوب ثان واذا اردنا ان نبين ب
في كل ج فقولنا ب في د و د في كل ج غير بين فاردنا ان نبينه ثم نستعمله في بيان
قولنا ب في كل ج يصير قولنا ب في كل د و د في كل ج مطلوبا ثالثا وانما قيل آ في
كل ج مطلوبا اولا لان الانسان اول ما يريد ان يبين انما يقع في وسمه آ في كل ج ثم
اذا نظر في القياسات التي يبين فراى فيها مقدمة غير بينة صارت تلك المقدمة
مطلوبا ايضا وذلك بعد ان كان مطلوبا ج فقولنا ب ج انما يصير مطلوبا بعد
ان يكون آ في كل ج مطلوبا فلذلك سمي آ في كل ج المط الاول وقولنا ب في كل ج اذا
كانت خفية فاردنا انتاجها كان مطلوبا ثالثا وعلى هذا المثال يكون مط رابع
وخامس فمتى كان المط آ في كل ج وكان الذي يبين آ في كل ب و ب في كل د وكانا
جميعا خفيين وصادر السايل المجيب على آ في كل ج كان القياس المولف فاسدا
بل لا يكون قياسا اصلا مثل ان يكون المط اللذة خير فيقول اللذة فرح والفرح خير
فاللذة اذا خير فان قولنا الفرح خير واللذة خير هما شيء واحد بعينه فاذا كان

ان نبينه ر

في كل ج

كذلك

انما هو
كذلك فانما يحصل القول على ان اللذة فرح فقولنا اللذة فرح هو قولنا اللذة لذة و
تكرير اسم واحد مرتين فاذا لم يحصل قياس اصلا وانما هو مظنون انه قياس فهو قياس
فاسد وليس هو قياسا اصلا في الحقيقة واما المصادرة على المط الثاني فانه يحصل بها قياس
في الحقيقة الا ان مقدماته تكون غير بينة ولكن يكون مقدمات يوافق عليها
السايل والمجيب فهو قياس ماخوذ من مقدمات تسالما لا لان فيما بينهما واما
المصادرة على المط الاول فهو ليس بقياس اصلا وانما هو تكرير اسم واحد مرتين واذا
لم يحصل قياس اصلا وانما هو مظنون انه قياس وهو قياس فاسد وليس هو قياسا بوجه
من الوجوه الا بالاسم فقط والقياس الكاين من متقابلين فهو احرى ان يكون قياسا
من المصادرة على المط الاول وذلك ان النتيجة في الكاين من المتقابلين هو لا محالة غير
المقدمتين الماخوذتين في القياس ولكن يكون جزءا النتيجة هما شيء واحد بعينه
وليست يكون اجزاء القياس هي باعيانها اجزاء النتيجة بل يكون طرفا القياس شيء واحد بعينه
واما في المصادرة على المط الاول فان الحد الاوسط غير جزئي النتيجة والمصادرة على
المط الاول والمصادقة على المتقابلات متشابهان غير ان المصادقة على المتقابلات اقرب
الى ان يكون قياسا من المصادقة على المط الاول واما المصادقة على المط الاول فان النتيجة يكون
صادقة واما في المصادقة على المتقابلين فان النتيجة لا محالة يكون كاذبة فلذلك قال ارسطو
في كتاب طوبيقا ان الفساد عند المصادقة على المتقابلات هو في النتيجة والفساد عند
المصادقة على المط الاول هو في القياس وانما قال ذلك بسبب ما يلزم في كل واحد منهما ضرورة
وذلك ان الذي يلزم ضرورة عند المصادقة على المط الاول من الفساد هو في القياس وذلك
دايما واما النتيجة فقد يكون صحيحة والذي يلزم ضرورة عند المصادقة على المتقابلات
من الفساد هو في النتيجة ضرورة وذلك ان نتيجة كاذبة واما القياس الكاين من المتقابلين
فان احدى مقدمتيه صادقة لا محالة والحد الاوسط فيه غير كل واحد من جزئي النتيجة
والفساد والقياس الكاين من الاوسط ليس من جهة الحد الاوسط لكن من الطرفين

والمصادرة على
المط الثاني ه

اللذين هما جزآء السور فلذلك لحق السور الفساد وانما يمكن ان يصادر على المطلوب الاول
اذا غولط المجيب فخيل اليه في المطلوب الاول انه ليس هو المطلوب الاول وكذلك يغلط الانسان
فيما بينه وبين نفسه فياخذ مطلوبه الاول جزء القياس الذي يريد ان يبين به
مطلوبه وانما يغلط باشباه يلتبس عليه فيخيل اليه ان الذي اخذه في القياس ليس هو الشيء
الذي يريد بيانه وهذا شيء يقع في الصنائع كلها وذلك في العلوم وفي الجدل و
في الخطابة الا انه اذا استعمل ذلك في الخطابة لم يكن خارجا عن صناعة الخطابة
كما دل في كتاب الخطابة واما اذا استعمل في الجدل كان خارجا عنها بقصده وفي هذا
وكذلك اذا استعمل في العلوم البرهانية كان خارجا عنها بقصده وفي هذا الفصل ان يبين امر المصادرة على
المطلوب الاول على القصد وليس بين المصادرة على المتقابلات وهو ان يبينها باعم وجوهها
كما بين امر القياس الكائن من المتقابلات ويعرف كيف يكون تاليفه وفي اي شكل
يكون وعلى كم ضرب في كل شكل ويبين اصناف المصادرات على اشياء هي داخلة في جنس المصادرة على
المطلوب الاول ويذكر ليست هي المصادرة على المطلوب وكثير منها يظن بها انها مصادرة على المطلوب الاول وليست
كذلك في الحقيقة ولكنها اما بعضها فقياسات صحيحة واما بعضها فان الفساد انما
يدخلها من جهة انها مصادرة على المطلوب الاول لكن من جهة اخرى سيبينها ولم يبين
التي هي في الحقيقة مصادرة على المطلوب الاول فقال واما وضع المطلوب الاول فهو في جنس ما لا يتبرهن
من الموضوعات ابتداء او لا فاخبر بجنس المصادرة على المطلوب الاول وهو جنسه الذي يعمه
وغيره واخبر ان جنسها هو ما لا يتبرهن من الموضوعات ويعني بالموضوعات ههنا
المطلوبات وذلك ان الموضوع والوضع قد يقال على معان كثيرة وارسطوطاليس
يستعمل هذه اللفظة في امكنة مختلفة على اشياء مختلفة فانه قد يستعمل الوضع
ويريد به ان يعرض الانسان شيئا ما يجعله مطلوبا وقد يستعمل هذه اللفظة و
يعني بها ان ياخذ الانسان الشيء ملتمسا من غير برهان ويستعمله على انه معلوم
او مشهور او متسلم وقوله ما لا يتبرهن من الموضوعات يعني بالموضوعات ما فرض

يبين ه

والوضع يطلق على اشياء مختلفة ٥

مطلوبا

مطلوبا للتعلم كيف حاله فهذا الوضع ضد للوضع الاول لان الاول هو ان يفرض الشيء معلوما
او مشهورا او مسلما والثاني ان هو ان يفرض الشيء لا معلوما ولا مشهورا ولا متسلما
بل يفرض ليوخذ بالقياس الذي نتيجة وقد يستعمل الوضع في كتاب البرهان على معنى اخر
ليس يحتاج اليه ههنا بل انما يحتاج من معاني الوضع الى المعنيين اللذين ذكرناهما
والمصادرة على المطلوب الاول سماه وضع المطلوب وذلك ان المصادرة انما يكون من انسان
مع اخر واما وضع المطلوب فانه قد يكون فيما بين الانسان وبين نفسه فاراد
ان يجعل القول ههنا عاما فيما يفعله الانسان بينه وبين غيره وفيما بينه و
بين نفسه فلذلك لم يقل المصادرة على المطلوب الاول لكن قال وضع الاول والمصادرة التي
من انسان الى اخر قد يكون عند الجدل وقد يكون في العلوم عند التعليم فان المعلم
لا يؤمن ان يغلط فيصادر على المطلوب الاول وقد يغلط الانسان فيما بينه وبين نفسه
في العلوم فياخذ المطلوب الاول على انه جزء قياس ولا يشعر وقوله وضع المطلوب الاول
شامل لهذه الثلثة نوع المطلوب الاول للسبب الذي قدمنا نحن تلخيصه فاخبر ان وضع
المطلوب الاول هو داخل في جنس ما لا يتبرهن من الموضوعات فان ما لا يتبرهن من الموضوعات
جنس وضع المطلوب الاول وذلك ان ما لا يتبرهن من المطلوب هو جنس شامل لاشياء كثيرة احدها وضع
المطلوب الاول ولاشياء اخر سنذكرها الان فهذا الباب فابتداء بان عرف جنس وضع
المطلوب الاول وبين في اي جنس يدخل الشيئين احدهما ليعرف جهة الفساد وهو انه
داخل ههنا في المغالطين والسبب الثاني ليعرف سائر الاشياء الداخلة مع وضع المطلوب
الاول في هذا الجنس ليميز بعضها من بعض ويعرف فصل ما بين وضع المطلوب الاول
وبين سائر الاشياء الداخلة معه بوجه ما بابا عاما ما لا احصاء جميع اصناف ما لا يتبرهن
من الموضوعات الا ان الغرض فيه اولا بالذات هو بيان وضع المطلوب الاول ثم شرع
بعد هذا في احصاء اصناف ما لا يتبرهن من الموضوعات فاخبر من كم جهة يلحق المطلوب
ان لا يتبرهن فقال في الموضوع قد يعرض لما لا يتبرهن على جهات لانه اما ان لا ينتج البتة

المط ه

مما قيل واما ان ينتج مما هو اخفى منه او من مجهولات مثله واما مما هو بعيد فهذه
الجهات التي منها يلحق المطا لا يبرهن احدها ما قاله وهو انه ان لا ينتج البتة فهذه
الجهات مما اهل برهان يكون المطا يولف عليه قول ما ثم لان المطا لازما عن ذلك
القول وهذا يكون على وجوه منها ان يكون القول الذي الف على المطا غير
قياسي والثاني ان يكون التاليف قياسيا ويكون المطا نفسه واحدا في
القول الذي الف على المطا وقد يمكن ان يكون هذا المعنى يدخل فيه ان يكون
القياس نفسه المولف على المطا من مقدمات كاذبة اما بعضها واما كلها وذلك
ان النتيجة غير لازمة عن القياس بما انها اذا كانت مقدماته كاذبة على ما تبين فيما تقدم
فقد يمكن ان يدخل فيه ما يذكره في الباب الذي بعد هذا وهو اخذ ما ليس
بسبب على انه سبب للنتيجة ولما كان المطا اذا الف النتيجة من مقدمات كاذبة فانه
لا يجب ان يكون المؤلف للقياس كاذبا فيما بينه وبين نفسه او بينه وبين غيره يشعر
انها كاذبة وهذا ما لا اخذ الامر بلعب واكان لا يشعر بكذب المقدمات فانما يولف
القياس على ان تلك المقدمات صادقة فلذلك هو داخل اما في المقدمات المحمودة
عند الذي يؤلفه فهو داخل بوجه ما من الوجوه في الاقاويل القياسية المنتجة واما
اخذ المقدمة على انها سبب وليست هي سببا لوجود النتيجة فاذلك انما يكون متى كان في
القياس مقدمة زايدة على الذي ينتج المطا على ما سنبين في الباب الذي بعد هذا
او يكون القياس ليس بين مقدماته وبين النتيجة نسبة اصلا مثل ان يوجد قياس
زينون في الحركة وينتج منها ان القوى على خطين متوسطين اصم واشباه ذلك
لكن يشبه ان يكون المطا الذي ليس بينه وبين مقدمات القياس المولف عليه
نسبة تامة داخلا تحت قوله لا ينتج البتة مما قيل وامثال هذه المقاييس هي التي
لا ينتج المطا ولكن ينتج اشياء اخر غير المطا فيحتمل ان يكون قولنا اما ان لا ينتج
البتة مما قد قيل الحصر فيه اخذ ما ليس بسبب على انه سبب وهو ان يكون القول

بكون د

عليه القياس د

قياسا ولكن ينتج شيئا اخر غير المطا ولا ينتج المطا وهذا هو الذي يخص باخذ ما ليس بسبب على انه سبب
وان يكون القول الذي الف على المطا لا ينتج شيئا اصلا لا المطا ولا غيره وان يكون مقدمات
هو المطا الاول فهذه الثلثة يجب ان يكون قد انحصر في قوله ان لا ينتج البتة مما قيل
غير ان القول الذي الف على المطا وينتج غير المطا والذي لا ينتج لا المطا ولا غيره ادخلهما
ارسطوطاليس في كتاب طوبيقا في جملة القياسات التي تنتج مؤلفا عليها واما اذا كان
القياس جعل في مقدماته المطا الذي عليه يولف ذلك القياس فانه جعله خارجا عن النوع
والانها غير ان القول الذي لا ينتج شيئا اصلا هو داخل في القياس المرائي والذي ينتج شيئا اخر
غير القول الذي لم ينتج شيئا اصلا هو داخل في اخذ ما ليس بسبب على انه سبب فهذا المعنى
قوله ان لا ينتج البتة مما قيل يريد بقوله مما قيل مما قد اخذ في القول الذي الف على
المطا وقوله البتة يحتمل ان يكون اراد به دفع ما هو بالذات وما هو بالعرض جميعا
فلذلك قال البتة فلذلك يشبه ان يكون المقاييس الكاينة من مقدمات كاذبة خارجة
عنها قاله هيهنا لان نتايجها لا تنتج عن مقدماتها الا بالعرض وهذا احد جهات الاتيان
من الموضوع ثم قال واما ان ينتج مما هو اخفى منه هذا النوع غير ما تقدم و
ذلك ان الذي تقدم هو ان يكون المطا لا ينتج اصلا عن القول الذي الف عليه وهذا
هو ان ينتج المطا الا ان المقدمات التي اخذت في القياس يكون اخفى من المطا وهذا
يعرض في البراهين وفي الجدل اما في الجدل فمثل ان يكون المطا له شهرة ما وحمد عند
كثير من الناس ويكون المقدمات مما ليست هي مشهورة اصلا عند الناس ولا ايضا شنعة
بل ان لا يكون للناس فيه قول اصلا فعلى هذه الجهة يكون اخفى في الجدل واما في
البراهين فان يكون الشي مما قد شهد له الحس ويكون مقدماته غير معلومة بنفسها
ولا بقياس ولا بان يشهد له الحس فحينئذ يكون المقدمات اخفى من المطا مثل ان معرفتنا
ان الدايرتين لا يمكن ان يتقاطعا في اكثر من موضعين او انهما لا يتماسان في اكثر
من موضع واحد وان الدايرتين المتماستين ليس مركزهما بواحد هو اقرب

يخص د

غير القول ط

المحسوس د

الى ان يكون معلوما عندنا من ان يكون الزاوية التي عند المركز ضعف الزاوية التي عند المحيط
متى كانت الزاويتان يوترهما قوس واحدة بعينها فاذا كان المطلوب في الظهور مثل ان الدائرتين
لا يتماسان في اكثر من موضع واحد والمقدمات الماخوذة في القياس مثل ان الزاوية التي
على المركز ضعف الزاوية التي عند المحيط اذا كانت قاعدتهما واحدة بعينها كانت نتيجة
مقدمات القياس اخفى من المطلوب ثم قال او من مجهولات مثله فهذا هو الثالث مما لا يبرهن
وذلك ان يكون المطلوب مجهولا ومقدمات القياس مرتبتها في الجهل بها مرتبة المطلوب وهو
ان يكون المطلوب مشكوكا فيه ومقدمات القياس شيء يميل النفس الى احد النقيضين دون
الاخر وهذا امره بين ثم قال واما ما هو بعده يريد ان يكون المطلوب اقدم من مقدمات
الذي الف على المطلوب فقد حصل هذا في جملة ما لا يبرهن من المطلوب وهذا الذي قاله عليه
شكوك والامر فيه مشكل وذلك انه يقول في كتاب البرهان ان البرهان على المطلوب قد
يكون مما هو متاخر عن المطلوب متى كان المتاخر عندنا من المطلوب الذي هو في نفسه اقدم
مثل استدلال ضوء القمر وكريته شكله فان استدارة ضوئه متاخر عن كرية شكله
واستدارة ضوئه اعرف عندنا من كرية شكله فلذلك يكون لم يرد به هذا المعنى
فقد يقول قايل كيف قال ههنا ان المطلوب لا يبرهن متى كانت مقدمات القياس
مؤلفة على المطلوب من اشياء متاخرة عن المطلوب اذا كانت اعرف من المطلوب انه برهان
ويسميه برهان الوجود فقد يجوز ان يحل هذا الشك بان يقال ان البراهين صنفان
احدهما يعطي الوجود فقط والاخر يعطي السبب والوجود وهذا اخص مما يقال فيه انه
برهان باسم البرهان فيكون قوله ان المطلوب اذا كان اقدم من مقدمات القياس الذي ينتجه
كان ذلك المطلوب داخلا في جملة ما لا يبرهن بالبرهان الحقيقي الذي يعطي السبب وان كان
داخلا في البرهان الذي يعطي الوجود وقد يحتمل ان يكون قوله مما هو بعده اراد
المتاخر في العلم فقط ولم يرد به المتاخر في الوجود فكانه متى كان شيئان سبيل
احدهما الا يعلم او يعلم قبله الاخر مثل آ و ب ويكون ب انما حصل لنا بها المعرفة

امراة ح

وانا استدارة ضوء القمر اعرف عندنا ح

متى حصلت عندنا آ و ب ويكون ب انما يحصل لنا بها المعرفة متى حصلت عندنا
او كانت آ هي التي يوقفنا على ب ثم اخذنا في بيان آ فانا حينئذ يكون قد اخذنا
ما هو في المعرفة اشد تاخرا في تبيين الشيء الذي سبيله ان يكون المعرفة به في الزمان
قبل المعرفة به فهذا فقد يقول قايل فهذا ما الفرق بينه وبين البيان الدوري والفرق بينهما
ان بيان الدور انما يكون بعكس احدى المقدمتين كما قيل فيما تقدم وهذا يكون
من غير عكس واحدة من مقدمتي القياس وذلك ان يكون سبيل آ في كل ج ان لا يعرف
قبله آ في كل ب و ب في كل ج ثم اخذنا آ في كل ج مقدمة في تبيين آ في كل ب فقد
يقول قايل الان كيف يمكن ان يوجد آ في كل ج في بيان آ في كل ب من غير ان يكون
مع ذلك ج في كل ب فحينئذ يلزم ان يكون آ في كل ب واذا كان هكذا كان قولنا
ج في كل ب هو عكس احدى المقدمتين ضرورة وكيف يمكن ان يبين كل واحدة
من المقدمتين بان يوجد الشيء احدى مقدمتي القياس الا بان يعكس المقدمة الاخرى
فيحصل بيان الدور وان كان هذا هكذا فبيان الدور يكون جزءا من موضع المطلوب
وافرده في بابه على حدته ويحتمل ان يكون اراد بهذا شيئا اخر وذلك ان يكون آ في
كل ج لا يعلم الا بان يكون آ في كل ب و ب في كل ج فيلزم ان يكون آ في كل ج ثم يكون
آ في كل ج لا يمكن ان يعلم او يعلم قبله آ في كل د و د في كل ج فيحصل آ في كل ج ما حد
قولنا آ في كل ج في بيان آ في كل ب فنقول آ في كل ج و ج في كل ب يلزم ان يكون آ في كل ب
ثم ناخذ آ في كل ب في بيان آ في كل ج على ما قلنا ثم يوخذ آ في كل ج في بيان آ في كل ج
فحينئذ يكون آ في كل ج مطلوبا اخذ في القياس الذي يبين به ذلك المطلوب بعينه
فيكون آ في كل ج مطلوبا قد اخذ جزء القياس الذي بين به الا انه ليس جزء قياسه
القريب لكن جزء قياسه البعيد فبهذا يحل الشك الذي تقدم في امر بيان الدور
فانه ليس يلزم من ذلك ان يكون قد عكس مقدمة القياس بل انما يلزم ذلك في بيان
القياس القريب فاما القياس البعيد فانه يمكن ان ياتي بمقدمة غريبة مباينة للمقدمات

فعل

الغريب مثل مقدمتي ب فلا يلزم منه عكس احدى المقدمتين كما قد بين الا ان غرضه
لقايل ان يقول ان المقدمة الغريبة هي بالقوة عكس احدى مقدمتي القياس القريب وذلك
انا اذا اخذنا آ في كل ح وح في كل ب فانتجا منهما آ في كل ب معولنا في كل ب يكون قد
اخذنا في كل ح وذلك لانه اذا كانت ب وب قد كانت في ح فقد لزم ان يكون ح
في ح وذلك هو عكس المقدمة الصغرى من مقدمتي القياس القريب فيكون هذا
ايضا من بيان الدور فيكون هذا الصنف اخذ فيه ما هو بالقوة عكس مقدمة القياس
القريب معولا ان هذا وان كان هكذا فانه خارج عن بيان الدور لانه لم يقصد ان يوصل
الشيء فيبين بها مقدمة القياس القريب بان يضاف الى الشيء المقدمة الاخرى و
هذا كان معنى بيان الدور واما ان يوجد المطلوب الاخير فيبين بعض مقدمات القياس
القريب لا محالة وذلك انه ليس لقايل ان يقول انا اذا اخذنا ب يكون قد اخذنا ح
لا محالة وذلك ان ب ليس يلزم ضرورة ان يقال على ح وعلى ء فان اخذنا في كل ب
فقال قايل قد اخذنا بالقوة ء في كل ح وهي عكس الصغرى من القياس القريب فليس
هو باولى من ان يكون قد اخذ فيه ء في كله بالقوة فهذا المعنى يجب ان يكون اراد بقوله
واما مما هو بعده ∴ ان يقول قايل هل قولنا ا عرف ام قولنا ء او ليس واحد
منهما معلوما او كلاهما معلومين بان ب فقد استعمل الاخفى في بيان الاعرف
فيكون داخلا في قوله ان يبين مما هو اخفى وان كانا مجهولين على السواء فهو داخل
في قوله او من مجهول مثله وان كانا معلومين على السواء فليس واحد منهما يمكن
ان يبين بالاخر يبين بالدور في ذلك ان الشيء الواحد ليس يمتنع ان يعرض له الفساد
من جهات بعضها من جهة تخصه وبعضها من جهة تعمه وغيره فقد حول هذا
عن ان يبين مما هو اخفى منه لا يمتنع ان يعرض له وكذلك ايضا لا يمتنع ان يعرض له ان يبين
من مجهول مثله الا ان الجهة التي تخصه من الفساد ليس هي ان يكون احد هذين اما
او واما ان احدهما اخفى من الاخر او يكونا مجهولين على السواء لكن الجهة التي

بنفسه
تخصه سيقال فيه من بعد وهو ان يروم الانسان ان يبين الشيء بنفسه وهو مما ليس بينا
ولا يمكن ان يبين الا بغيره فهذه هي الجهة الخاصة من الفساد اللاحق لوضع المط
الاول وهذا سيذكره بعد قليل وقوله لان ما يأتلف البرهان انما يكون مما هو اصدق و
واقدم قوله البرهان يعني به الذي يكون بالحقيقة برهانا فيما اسسه وذلك ان
البرهان هو الذي يكون مما هو اقدم واصدق يعني بالاصدق الشيء الذي انما يقع
التصديق به بنفسه واقدم يعني به ما هو سبب ذاتي للشيء المط وقد يحتمل ان يكون
قوله اصدق يعني به ما يقع التصديق به ليست بنفسه فقط ولكن عن قياسات الكنها
اقل من شيء اخر وقع التصديق به وذلك ان الشكل الخامس من كتاب اقليدس مثلا انما يتبين بجميع
الاشكال التي قد تقدمت والشكل الرابع يبين لا باشكال متقدمة لكن بقياسات
مقدماتها المبادي الاول في الهندسة والشكل الخامس يبين بالرابع وبكل ما تقدم
فلذلك يقال في الرابع انه اصدق من الخامس ويراد به اقرب الى المبادي الاول الواضحة فيها
بانفسها والشكل الخامس ابعد من المبادي الاول وقوله اقدم يحتمل ان يكون اراد اقدم
في المعرفة فاذا كان كذلك فان قوله ان ما يأتلف البرهان يكون قد اراد به صنفي البرهان اعني جميعا
برهان ان وبرهان لم فلما احصى من كم جهة يعرض للمط ان لا يتبين وكان وضع
المط الاول هو احد ما لا يتبين من المطلوبات ايضا بعد هذا الى ان بين امر وضع
المط الاول وبين على كم صنف هو واي فساد يلحقه واي شكل يكون وفي اي مادة
واي شيء يلحق ذلك المادة حتى يمكن وضع المط الاول وليس وضع المط الاول
هو ان لا يتبين المط الموضوع وذلك ان من الاشياء ما يعرف من نفسه ومنها ما يعرف
من غيره لان الاوايل من نفسها يعرف واما ما تحت الاوايل فمن غيرها فاذا تعاطا احد
ان بين الشيء من نفسه وهو مما لا يتبين الا من غيره فحينئذ يقال لذلك وضع المط الاول
ويكون ذلك اما بان يستعمل في المقدمتين المط الذي يقصد البرهان عليه واما ان يستعمل
الاشياء بيانها بالمط فيعطا بين المط منها مثلا ان يوضع ان آ ب و ان

والاصدق
ح
والاقدم

فيه
متن

... وبيان ... بالانه يعرض للذين يحسبون هكذا ان يبينوا الشيء بنفسه كفعل الذين يظنون
انهم يبرهنون الخطوط انهم يستعملون في المقدمات ما لا يتبرهن الا بالخطوط المتوازية فاذا
يعرض للذين يقيسون هكذا ان يقولوا ان كل واحد من الاشياء موجود ان كان كل واحد
منها موجودا وعلى هذه الجهة يكون الاشياء كلها معلومة بنفسها وذلك مع
ما عرفوا ان من وضع المط الاول هو داخل تحت جنس ما لا يتبرهن من المطلوبات واحصى
اصنافها لا يتبرهن وبعد ذلك ان وضع المط الاول والمصادرة على المط الاول ليس هو
بالاطلاق فان لا يتبرهن المط لكن لا يتبرهن المط وهو بحال ما فهذا معنى قوله وليس وضع
المط الاول هو ان لا يتبرهن الموضوع وذلك ان الموضوع كما قد قيل يقال انه لا يتبرهن
على جهات كثيرة فلذلك صارت المصادرة على المط الاول ليس هو على الاطلاق ان لا يتبرهن
المط بالجهة التي يقولها الا ان المصادرة على المط الاول كما قد قلنا هو يكون في العلوم
البرهانية وقد يكون في الجدل الا انها يكون في الجدل ما هو مظنون انه مصادرة على
المط الاول اما في العلوم البرهانية فما هو بالحقيقة انه مصادرة على المط الاول وذلك انه
اذا عرف كيف هو في الحقيقة امكن ان يعلم الذي هو في الظن مصادرة على المط الاول واذا
... ما هو بحسب الظن لم يمكن ان ... ما هو بالحقيقة مصادرة على المط الاول ولذلك
ابتداء اولا بجعل كلامه في الذي هو على الحقيقة مصادرة على المط الاول فيما قال انه
ليس على الاطلاق ان لا يتبرهن المط هو المصادرة على المط الاول ... من اي جهة
اذا كان المط غير متبرهن نصير مصادرة على المط الاول فقال وذلك ان من الاشياء ما يعرف
من نفسه ومنها ما يعرف من غيره يريد ان المقدمات صنفان احدهما مقدمات
يعلم بانفسها مثل ان الكل اعظم من الجزء والثاني مقدمات انما سبيلها ان يعلم بمقدمات
اخر فقد اخبر انها تعلم من نفسها او انها تعلم من مقدمات اخر غيرها فقال كالاوايل
من نفسها تعرف واما ما تحت الاوايل فمن غيرها يريد بالاوايل مثلا ان الكل اعظم
من الجزء وقوله ما تحت الاوايل يعني به مثل ان المثلث زواياه مساوية لقايمتين

في مقدمات البرهان ح

وقوله

انفسها
وقوله الاوايل من نفسها يعرف يريد ان الاوايل يوجد مقدمات قياس بين بها الاوايل
لكن يعني به ان معرفتها حاصلة لنا لا بمقدمات الف منها قياس يعرف به معرفة
عرفت لا انما عرفناها بمعرفة اخر غيرها او بان عرفنا قبل ذلك اشياء اخر غيرها
وقوله تحت الاوايل يعني به الاشياء التي يتبرهن بالاوايل فان ذلك انما عرفت
بان عرفت الاوايل قبلها فبمعرفة الاوايل عرفت هذه ويحتمل ان يكون قوله تحت
الاوايل الجزئيات التي تحت الاوايل مثال انا قد عرفنا اولا ان كل كل فهو اعظم من جزئه
واما ان العشرة اعظم من جزئها او هذه العشرة اعظم من جزئها هذا او الجسد
اعظم من الشيء هي جزؤه فانا انما عرفناه بمعرفة المقدمة المحيطة بهذه او يحتمل
اراد بقوله ما تحت الاوايل كل شيء سبيله ان يتبرهن بالاوايل كان جزئيا له او
لازما لكن يشبه ان يكون جميع ما يتبرهن انما يتبرهن على انها جزويات الاوايل
فيكون الاوايل الكلية هي مبادي المعارف بان عرف قبلها مقدمات تحيط بها
فلذلك قال ان الاوايل من نفسها يعرف ولما قسم المقدمات قسمين بعد ذلك فقال
فان تغلط احد ان يبين الشيء من نفسه وهو ما لا يبين الا من غيره حينئذ يقال
لذلك وضع المط الاول يقال كذا لذي وضع المط فقد عرف بهذا القول على اي
جهة لا يتبرهن المط حتى يكون مصادرة على المط الاول فقال هو ان يكون الشيء
الذي سبيله لا يبين الا بمعرفة شيء غيره فيرام تبيينه من نفسه وذلك
ان الشيء الذي بين بنفسه متى اردنا ان نبينه بقياس يعمله من نفسه
لم يكن في ذلك القياس شيء سوى تكراره مرارا فلا يحوج الشيء سوى انه استعمل فيه
فضل ليس يحتاج اليه فاما اذا كان شيء ما غير بين بنفسه فاراد انسان ان يعمل
بيانه من قبل نفسه اعني ان ياخذه معلوما من نفسه حتى يصير به هو
معلوما دايما فان هذا يعرف به مع تعريفه ما المصادرة على المط الاول
اي فيما يخصه وهو ان ياخذ الشيء الذي هو غير بين على انه بين ثم عند اخذه

اناص

اراد به ص

البدن ص

انه بين بنفسه يكون قد اخذ انه ليس بين من قبل نفسه وذلك انه حيث ياخذه
مطلوبا ياخذه وهو خفي الامر ومن حيث ياخذه وهو قياس عليه بنفسه ياخذه
على انه بين بنفسه فعند وضع المطا جزء الاول سعى ان يكون ذلك المطا الاول
ليس بينا بنفسه وسبيله ان يبين بغيره فيروم ان ياخذ جزو قياس على انه
بين بنفسه في بيان ذلك المطا بعينه فالقياس الذي يلحقه هو انه في وقت واحد اخذه
معلوما ومجهولا معا من جهة واحدة فانه لا
ان يكون شي ما خفيا ويكون المقدمة الكلية المحيطة بها بينة بنفسها فيكون الجزوي
غير بين والكلي بينا والجزوي بالقوة هو الكلي فيكون الشي الواحد معلوما وغير معلوم
لكن لا من جهة واحدة وهذا فقد افرد له ارسطوطاليس قولا فيما بعد وهذا ابعد
ليس له وضع المطا الاول ولكن اذا وجد ذلك المطا من غير ان يغير شي من جزئه في المعنى
ويوخذ مقدمة في القياس الذي يرام به بيان ذلك المطا فيكون قد اخذ شي واحد
من جهة واحدة معلوما ومجهولا معا وهذا غير ممكن ثم اخبر على كم جهة يكون هذا
فقال او يكون ذلك اما بان يستعمل في المقدمة المطا الذي يقصد البرهان عليه
واما ان يستعمل الى اشياء بيانها بالمطا فيتعاطى بيان المطا منها جعل المصادرة
على المطا الاول صنفين احدهما ان يوخذ المطا فيستعمل جزء قياس في القياس
القريب منه والثاني ان يستعمل في تبيين المطا مقدمتين احدهما لا يمكن ان يعلم
او يعلم المطا قبلها فيكون قد استعمل في بيان المطا مقدمات تلك المقدمات
تتبين بالمطا والمطا هو الذي يوخذ في بيانها وذلك ان يكون المطا مثلا اح
ويتبين بان يوخذ ا في كل ب و ب في كل ح ثم كانت المقدمتان جميعا غير بينتين و
كانت مقدمة اب يتبين بان يوخذ ا على كل ى و ى في كل ب ثم كانت مقدمة
ا ى يتبين بان يوخذ ا في كل ح و ح في كل ى فانما يكون قد اخذنا في بيان ا في كل ح
قولنا ا في كل ب الذي انما بين بقولنا ا في كل ى وهذا بين بقولنا ا في كل ح

فعلى هذه الجهة يكون قد استعملنا اح المطا على انه ظاهر وخفي معا من جهة واحدة
وهذا الصنف الاخير قد يغني عنه الانسان بعد ما يبين الموضع الذي حقق اح ان يعلم
فيه وبين الموضع الذي ياخذه مطلوبا وذلك انه اذا علم اولا ا في كل ح ثم تمادى
بعد ذلك في سائر المقدمات التي سبيلها في الصناعة ان يعلم بعد اح فانه لا يومن انه ينسى
انه علم اح فيروم الان بيانه ويستعمل في بيانه الاشياء التي قد تبينت له بقولنا
اح المعلومة اولا فلانه ليس يصرح في المقدمة بقولنا اح وانما يصرح فيها
بما يحتاج عليها انه قد استعمل اح في بيان اح المطا الان وربما كانت في الصنائع
مقدمة اح اخفى من مقدمات ا ى على الطريق الذي قلناه فيميل الى المقابل ان
ا ى مما يلزم ان يستعمل في بيان اح و ا ب لا يتبين الا باح مثل ما عرض في الشكل
الثاني من كتاب اقليدس فان اكثر الناس يستعملون فيه الشكل الثالث الذي لا يبين الا
بالشكل الثاني وهم لا يشعرون وذلك انهم يصلون بين النقطة المعلومة و بين
الخط المعلوم بخط ويعملون على الخط الحادث مثلثا متساوي الاضلاع فاذا
اخرجت الخطوط التي تخرج بعد ذلك الى غير نهاية ثم اديرت الدوائر عرض من ذلك
ان يكون قد فصل من اطول الخطين خط مساو لاصغرهما ولا يشعر به وجعل
مثال المطا الذي هو جزو قياسه البعيد او المطا الذي اخذت الاشياء
التي لا تتبين الا به فجعلت اجزاء قياسات في بيانه بان قال مثل ان موضع
بيان اب و بيان بح و بيان حد بان ناخذ كل واحد من هذه الحروف مكان مقدمة
فحرف ا يكون مكان قولنا ا في كل ح وحرف ح مكان قولنا ا في كل ب و ب
في كل ح وقوله ح فليكن مكانه قولنا ا في كل ى و ى في كل ب وقوله ا يكن مكان
قولنا ا في كل ح و ح في كل ى فاذا كانت ا في كل ح و ح في كل ى بينا ان ا في كل ى ثم
يستعمل ا في كل ى و ى في كل ب فيبين به ا في كل ب ثم يستعمل ا في كل ب و ب
في كل ح ويتبين به ا في كل ح فهذا اذا قلنا لا يستعمل هكذا بان يجعل وضع بعضها

الموضوع

والسكل الثاني والثالث
كلام في
من كتاب اقليدس

من في ذلك

من بعض ما القول ويكون آ و ب كانهما اظهر قليلا من ج على ما بينا فيستعمل آ في كل ب و ب في كل ج في بيان ا ج ويستعمل آ في كل ج و ب في كل ج في بيان ب من غير ان يذكر مع هذا بيان ا ب بمقدمتين فانه اذا كان كذلك وكان سبيل ا ج ان تبين الا بمقدمة ا ب يكون قد استعمل مقدمة ا ب في بيان ا ج والامر فيه بين ثم قال لانه يعرض للذين يقيسون هكذا ان يبينوا آ ب بنفسه يعني انه يلزم الذين يقولون القياس على ا ج من مقدمات حالها الحال التي ذكرناها ان يكونوا قد بينوا ا ب بنفسه ثم اخذ مثال ذلك من علم الهندسة فقال كفعل الذين يظنون انهم يبرهنون الخطوط المتوازية لانه يعني عن هولاء في بيان الخطوط انهم يستعملون في المقدمات ما لا يبرهن الا بالخطوط المتوازية والذين يظنون انهم يبرهنون بالخطوط المتوازية ويكونون قد استعملوا المصادرة على الامر المطلوب اول هم الذين يسوون ان كل خطين عليهما خط فيصير الزاويتين اللتين في كل واحدة من الجهتين مجموعهما مساو لقائمتين فان ذينك الخطان متوازيان برهان ذلك انهما ان لم يكونا متوازيين فيلتقيا على نقطة ما وفي جهة ما من اي الجهتين اتفق فيكون قد حصل مثلث وكل مثلث فزواياه الثلث مساوية لقائمتين فيكون الزاويتان اللتان على القاعدة مع التي عند ملتقى الخطين ثلثتهما مساوية لقائمتين فيكون اذا الزاويتان اللتان عند القاعدة وهما اللتان في جهة واحدة اقل من قائمتين وليس كذلك فاذا الخطان لا يلتقيان ولا في جهة واحدة فهذا البرهان قد استعمل فيه ان كل مثلث فزواياه الثلث مساوية لقائمتين وهذا انما يتبين بان يكون الزاويتان اللتان في جهة واحدة من الخطين المتوازيين مساوية لقائمتين فهولاء هم الذين ذكر انهم يبرهنون الخطوط المتوازية فاخبر عنهم يعني عنهم انهم يستعملون في المقدمات ما لا يتبرهن الا بالخطوط المتوازية وذلك انهم يستعملون ان المثلث زواياه مساوية

لقائمتين

لقائمتين لا يتبرهن الا بالخطوط المتوازية والامر في المثال الذي ذكره بين وهذه حال ما يكون قد استعمل في بيان المطلوب نفسه في القياس البعيد فاما في القياس القريب فانه اذا استعمل فانما يستعمل على احد وجهين اما على طريق بيان الدور واما على طريق بيان الدور وعلى انه في بيان الدور يستعمل فيه المطلوب نفسه وهذا شي قد صرح به في بيان الدور فقال ويعرض في البراهين التي بالدور ان يستعمل الشي المبرهن مقدمة في تبيين ما كان يبرهنه الا ان الفرق بينهما ان الذي ذكره هنا ما لم ينعكس فيه المقدمة الاخرى فانما يكون كذلك متى كان المطلوب غير مخالف للمقدمة التي اخذت الا بالاسم فقط ثم قال فاذا يعرض للذين يقيسون هكذا ان يقولوا ان كل واحد من الاشياء موجود ان كان كل واحد منها موجودا يريد انه يلزم من يعمل تاليف قياسه على احد هذين الوجهين ان يعتقد او يقول ان آ يكون في كل ج ان كانت آ في كل ج وقوله ان كل واحد من الاشياء موجود ان كان كل واحد منها موجودا يعني ان الاشياء من جعل مقاييسه كلها هكذا يلزمه ان يقول في كل مطلوب انه موجود هكذا ان كان موجودا هكذا او يحمل الذي يكون اراد بقوله يعرض للذين يقيسون هكذا ان يقولوا اولئك الذين ذكرهم في كتاب البرهان انهم يرون ان المبادي الاول يبرهن ايضا لانها انما يبرهن بالاشياء المتاخرة التي بعدها وتلك الاشياء المتاخرة التي بعدها وتلك الاشياء المتاخرة تبين بالاوايل فهولاء هم الذين يلزمهم ان يقولوا ان كل واحد من الاشياء موجود ان كان كل واحد من تلك الاشياء باعيانها موجودا فانهم ليس يخصون بها الاوايل دون الاوايل بل يجعلون حال المبادي كلها هذه الحال واذا كان كذلك فهم يقولون ان كل واحد من الاشياء موجود ان كان كل واحد منها موجودا ثم قال وعلى هذه الجهة يكون الاشياء كلها معلومة بانفسها وذلك محال وانما يلزمهم هذا من قبل انهم اذا جعلوا المقدمات كلها مطلوبات ثم اخذوها انفسها مقدمات قياس فقد جعلوها

في ابطال اثبات الشيء بنفسه ٥

عندما اخذوها مقدمات القياس معلومة بانفسها فيكون الاشياء كلها معلومة
وذلك قبيح ويلزم مع هذا ايضا ان يكون الاشياء كلها خفية لانهم اذا جعلوها
كلها مطلوبا لزمهم ان يجعلوها كلها خفية واذا كانوا يجعلونها مطلوبات
ومقدمات عليها انفسها لزمهم ان يكون الاشياء كلها معلومة مجهولة
معا في وقت واحد وبالقياس الى شيء واحد فهذا يلزم اولئك الذين ذكرهم
كتاب البرهان واما من راى ذلك في بعض الاشياء دون بعض لزمه هذا المحال في
الاشياء كلها ولكن في تلك الشيء فهذه انما يلزم من يرى تصحيح الاشياء ببيان
الدور واما من سهوله ان يكون قد استعمل بيان الدور واتفق له ان صادره على المط
الاول بالاتفاق على جهة الغلط والعناد وذلك ليس يلزمه هذه المحالات لانه ليس
يرى ان المصادرة على المط الاول ولا بيان الدور مما يستبان بهما شيء ما

متن

فان كان غير بين ان ا موجودة في ج و في ب وقيل ان ا موجودة في ج فانه غير بين
ان ذلك هو وضع المط ولكنه بين انه لم يبرهن لانه ليس اول البرهان ما كان مجهولا
مثل المط فان كان ب و ج شيئا واحدا اما لانهما يتراجعان واما لان احدهما
يتبع الاخر فانه بين انه قد وضع المط الاول لان تلك بين ان ا في ج ان كان
ارتجاع كالنحو القياس واما ان فعل ذلك فانه قد يكون ما قيل ويكون بالعكس في القياس

وكذلك د

بثلاثة حدود وذلك لو عرض ان وضع ان ب موجودة في ج وان ا في ج وكانا بالسوية
مجهولين فانه ليس بين انه وضع المط الاول بل انه لم يبرهن فان كان ا و ب
شيئا واحدا اما بالارتجاع واما باتباع كل ب فانه وضع المط لانا قد بينا ما معنى
وضع المط الاول وهو ان يبين بنفسه   لما ذكر ما معنى وضع المط الاول
وعلى كم جهة يكون واي فساد يخصه اتبع ذلك بالفرق بينه وبين سائر اصناف
ما لا يتبرهن من الموضوعات وبان بين في اي مادة واي شيء يعرض لها حتى يمكن
وضع المط الاول فاجزائها انما يكون ولا في المقدمات المجهولة وهي التي يمكن ان توجد

مطلوبة

مطلوبة وان يكون مع ذلك موضوع المط او محموله يترادف عليهما اسم واحد ففي هذه
المقدمات يكون المصادرة على المط الاول وذلك ان يكون المط ا في كل ب ويكون مجهولا
هل هو كذا او ليس كذا ثم يكون ب اسمان مترادفان فيوخذ ا محمولا على ج معبرا عليه
باحد اسميه اذا كان مطلوبا او يعبر عنه باسمه الاخر فيوخذ مقدمة مثل
ان يكون ب يسمى ب ويسمى ج فاذا اردنا ان نبين ا في كل ب واحدنا ا في كل ج
و ج في كل ب وانتجنا ا في كل ب يكون قد صادرنا على المط الاول وذلك ان
قولنا ا في كل ج هو بعينه ا في كل ب المط فيكون المقدمة الكبرى في القياس هي
بعينها المط فيكون لا فرق بين هذا القول وبين ان يقول ا في كل ب و ب في كل ب
فاذا ا في كل ب فيكون ب ب قد كرر مرتين لكن باسمين مختلفين هذا
ان كان موضوع المط والحد الاوسط شيئا واحدا بعينه ولكن المط ا في كل ب
واذا اخذنا ا في كل ا و ا في كل ب يكون ا في كل ب ولكن ليس يستعمل هكذا بل
توجد الاسماء الاخر فليكن ج محمولا ا في كل ج و ج في كل ب فيكون ا في كل ب
فقولنا ج في كل ب قولنا ا في كل ب فقد استعمل المط مقدمة صغرى في القياس
وكذلك في الشكل الثالث من ان يكون ا في كل ج و ب في كل ج على ان يكون ب
و ج مترادفين على شيء واحد فيكون ا في بعض وكذلك ان اخذنا في الشكل الثالث
ا في كل ج و ب في كل ج على ان يكون ب و ج مترادفين على شيء واحد يكون ا
في بعض ب ويكون قد استعملنا مقدمتا على ان ا في ا و ب في ج على ان
ب في كل ا فاذا كانت ب في كل ا كانت ا في بعض ب فيكون قد اخذ المط
بعينه مقدمة القياس ففي لم يكن حال المط من المقدمات هذه الحال ولم يكن
المط مجهولا فالف عليه قول لم يكن ذلك مصادرة على المط الاول وذلك انه اذا
كان المط ا في كل ثم كانت ج التي توجد حدا اوسط مباينة للجزئين جميعا
لم يكن يمكن ان يكون به مصادرة على المط الاول وان الفساد الواقع في القياس يكون من جهة

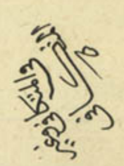
اخرى عن المصادرة على المطلوب الاول وذلك ان يكون آ على كل ج و د على كل ب فيجب آ في كل ب
ويكون ج ليست هي ب ولا هي آ ر فان ذلك ليس هو مصادرة على المطلوب الاول ولكن ليس مطلوب مجهول
بقياس مقدماته مجهولة فهذا لم يصادر على المطلوب لكن انه لم يبرهن وقوله فان كان غير
بيّن ان آ في ج و في د بعينه لا المطلوب ان كان آ في كل ب وكانت المقدمة المأخوذة
في بيان آ في كل ج و د في كل ب ثم كان قولنا آ في كل ج وهو الكبرى و قولنا آ
في كل ب المطلوب غير بيّن بل كانا مجهولين ثم اخذت آ في كل ج و د في كل ب واُنتج
آ في كل د فانه غير بيّن ان ذلك هو وضع المطلوب بقوله وقيل ان آ في كل ب فانه
ينبغي ان ينتج آ في كل ب بعد ان تاخذ آ في كل ج و د في كل د فانه غير بيّن ان هذا
القياس صودر فيه على المطلوب الاول فقوله غير بيّن اما ان يعني به انه يعد ما يحتاج
الى شرايطه اخرى حتى يظهر انه المصادرة على المطلوب الاول لان يزاد و يقال
ان يكون ب و د شيئا واحدا ثم قال ولكنه بيّن انه لم يبرهن فانه لما قال انه
في هذا لم يكمل شرايط المصادرة على المطلوب اخبر انه قد اكمل شريطة انه لم يبرهن ثم
اعطى السبب في انه لم يبرهن فقال لانه ليس اول البرهان ما كان مجهولا مثل المطلوب
يعني انه ليس ينبغي ان يكون مقدمة البرهان الذي يقصد به بيان المطلوب
مجهولا مثل المطلوب وذلك ان المقدمة اذا كانت مجهولة لم يتبين بها المطلوب
وانما ذكر من اصنافها لا يتبرهن من المطلوب بل لان هذه هو اشد مباينة
للمصادرة على المطلوب الاول من ان لا ينتج المطلوب من المقدمات المأخوذة من ان يكون
المطلوب الاول يؤخذ في بيانه ما بعده وذلك ان الذي لا ينتج المطلوب قد
يدخل في جملته المصادرة على المطلوب الاول و كذلك الذي يؤخذ في بيانه ما بعده
فانه يدخل فيه المصادرة على المطلوب الاول اذا كان في القياس البعيد فلذلك
انما ذكر ما ينتج من مجهول مثله وجعل الذي ينتج ما هو اخفى منه مثل ما ينتج
من مجهول مثله وجعلهما جميعا في قسم واحد في قسم واحد و عبّر عنهما

برباط واحد من باطلات القسمة في اول هذا الباب وفي ذلك انه قال واما ان ينتج ما هو
اخفى منه او من مجهول مثله فقد جمعا في جزء واحد ثم قال فان كان ب و ج شيئا
واحدا اما لانهما يرجعان و اما لانهما يتبع الاخر فانه بيّن انه قد وضع المطلوب
المطلوب الاول عرف بهذا باي شريطة اذا كانت آ في كل ب مجهولة و آ في كل
ج ايضا مجهولة اي شيء يضاف اليهما من الشرايط حتى اذا قيل آ في كل ج و ج في كل
ب و كان المطلوب آ في كل ب يكون الفاعل لذلك مصادرا على المطلوب الاول فاخبر انه
انما يكون ذلك اذا كانت ب و ج شيئا واحدا والشيئان قد يكونان واحدا في الجنس
و واحدا في النوع و واحدا في العدد والواحد في العدد قد قسم على ثلثة انحاء
احدها ان يكون شيء واحد له اسمان فالمسمى بهذا هو المسمى بذلك الاسم
والثاني ما كان واحدا في الحد مثل ان الانسان والحي المشاء ذو الرجلين شيء
واحد بعينه والثالث ما كان من جهة العرض مثل ان الانسان النحوي و
الانسان الموسيقار هما واحد بعينه اذا اتفق ان كان الواحد موسيقارا
ونحويا وقد زاد قوم من المفسرين اشيا اخر غير هذه وقد ذكرناها كلها
في تفسيرنا لذلك الموضع من كتاب طوبيقا وقد يقال الواحد بالعدد من جهة
الخاصة مثل ان الانسان والضحاك شيء واحد بعينه فاذا آ على كل ج و ج في
كل ب فانه لا يمكن ان يكون ب و ج تحت نوع واحد ولانه غير منقسمين تحت جنس
واحد وذلك ان الذي تحت نوع واحد او تحت جنس واحد لا يمكن ان يحمل
احدهما على الاخر فلذلك لا ينبغي ان يفهم قوله ههنا ان كانت ب و ج شيئا
واحدا انهما واحد بالنوع او بالجنس او في الجملة بشيء كلي يحمل عليهما وان كانت
آ على كل ج و ج في كل ب وكانت ج و ب شيئا واحدا بالخاصة او بالعرض
او بالقوة فانه بالضرورة يكون قياسا صحيحا فان ج ان كانت حدا لب او
خاصة لب او عرضا يحمل على ب كان ظاهرا ان هذا القول صحيح قياس فان كانت

والواحد بالعدد بعينه

احد مجهولة ان كان القياس لا حقا للقياس من جهة ان مقدماته مجهولة لا من جهة
انه مصادر على المطلوب الاول اما اذا كانت ا على ج وج في كل ب وكانت ج وب شيئا
واحدا من قبل كثرة الاسماء المترادفة فهو بين انه واضع للمطلوب الاول في الحقيقة
واما اذا كانت ا على كل ج وج في كل ب وكانت ا في ج مجهولة وا في كل ب مجهولة
ثم كانت ج جنسا لا ا فانه لا يكون هذا القياس قد اخذ منه المطلوب الاول في الحقيقة
وكذلك ان كانت ا على ج وج في بعض ب ثم كانت ج نوعا لا مثل ان يكون
الناطق على كل انسان والانسان على بعض الحيوان فالناطق على بعض الحيوان وكذلك ان كانت
ب لازمة لج او كانت لازمة لب او كانا جميعا متكافئين في لزوم الوجود
فان القياس يكون صحيحا في التاليف فان كانت مقدماته مجهولة لم يكن الفساد
لاحقا للقياس من جهة انه مصادر فيه على المطلوب الاول لكن انه استعمل مجهولا
في بيان مجهول فالمصادرة على المطلوب الاول من بين هذه القياسات المولفة انما هي
ما كانت ب وج واحدا بالمعنى مختلفا في الاسم فقط واما ساير التاليفات
فليس فيها شيء هو بالحقيقة قياس مصادر فيه على المطلوب الاول لكن كثير منها هو
مظنون به انه مصادر فيه على المطلوب الاول وذلك ان يكون ب وج شيئا
واحدا من قبل الخاصة او من قبل ان احدهما جزء للاخر مثل ان يكون احدهما
نوعا او جنسا للاخر فهذه قد بين ارسطوطاليس فيها في المقالة الثامنة من
كتاب طوبيقا من اي جهة يظن بها انها مصادرة على المطلوب الاول وقوله اما لانهما
يرجعان واما لان احدهما يتبع الاخر ظاهر هذا القول انه ذكر صنفين من اصناف
ما يكون به الشيئان واحدا احدهما ان يكون من طريق الخاصة او من طريق الحد
والثاني ان يكون من طريق ان احدهما جنس للاخر او لازم غير مكافئ فكانه ذكر
شيئين احدهما الذي لزومه متكافئ والاخر ما لزومه بغير تكافؤ والمتكافئ
مثل الانسان والضاحك وغير المتكافئ مثل الانسان والحيوان فان الانسان اذا وضع

لزم



لزم وجود الحيوان والحيوان اذا وضع لم يلزم وجود الانسان فالحيوان يتبع الانسان
في الوجود والانسان لا يتبع الحيوان فقوله احدهما يتبع الاخر ان يكون احدهما
مثل الحيوان والاخر مثل الانسان مثل ان يكون ب الحيوان وج الانسان او يكون بالعكس
واما اللذان يرجعان فهما مثل الانسان والضاحك فيكون قد اخبر ان ب وج اذا
كانا شيئا واحدا بان يكون ج وب مثلا يرجع كل واحد منهما للاخر على التكافؤ
او يكون احدهما لازما للاخر لا على التكافؤ في كلا الحالين يكون القياس قد صودر
فيه على المطلوب مثل ان يكون الناطق على كل انسان والانسان على كل ضحاك ويكون وجود
الانسان للضحاك غير بين فانه على ظاهر ما هاهنا يكون مصادرا في القياس على المطلوب
الاول وكذلك ان كان بينا ان الحيوان مقول على كل انسان ثم كان غير بين ان المايت
مقول على كل الحيوان او غير الحيوان بين ان المايت مقول على كل الانسان ثم القينا
المايت على كل حيوان والحيوان على كل انسان يكون قد صادرنا على المطلوب الاول فهذا
اما بالحقيقة فليس هو مصادرا على المطلوب الاول واما بحسب الظن فقد يكون مصادرا على
المطلوب الاول فكانه اراد بقوله ان يجعل فيه عاما الذي هو في الحقيقة مصادرة
على المطلوب الاول والذي هو بحسب الظن مصادرة على المطلوب وذلك ان الاسمين المترادفين
ايضا مما يرجعان احدهما على الاخر فهذه التي قلناها ينحل جميع الشكوك التي
يتشكك بها على قول ارسطوطاليس في هذا الموضع فلذلك قال فانه بين انه
قد وضع المطلوب الاول يعني انه اذا كانت ب وج شيئا واحدا باحدى هاتين
الجهتين انه قد وضع المطلوب الاول اما في الحقيقة فاذا كانا مرتجعين بسبب الاسم فقط
واما بحسب الظن فساير الوجوه ثم قال لانه مثلا ان كان آ في ب ان كان ارتجاع
يعني لحسن وجود آ في ب ان كان كما ارتجاع على ج وجاز ارتجاع على ب بان تلازما
لزوما تاما على التكافؤ وذلك اما في الحقيقة واما بحسب الظن والمانع من ان يكون
واضعا للمطلوب الاول هو ان لا يكون ارتجاع لا نحو القياس يعرف بهذا الذي

وان يكون ب الحيوان وج الانسان او بالعكس

حال لا يكون واضعا للمط الاول لاخبار به وبالجملة لم يكونا من تجعه لا يكون مصادرة
على الاول والذي يزيل عن القياس ان يكون قد صودر منه على المط الاول هو
ان لا يكون ب و ج من تجعين لا نحو القياس يعني ليس ان يكون القياس غير مجهول المقدمات
بعني ان يكون القياس معلوم المقدمات ليس هو وحده يكون مانعا ان يكون القياس
صودر فيه على المط الاول الخبر به لان ملاك الامر في وضع المط ليس ان يكون
ب على ج معلومة لكن الذي يزيل عنه المصادرة على المط هو ان لا يرتجع ب و ج
ثم قال فاما ان فعل ذلك فانه يكون ما قيل يعني ما لو كان مرتجعا اي ان ب و ج
ان كانا مرتجعين فانه يكون ما قيل من انه يكون قد صودر في القياس على المط
الاول ويحتمل ان يكون هذا القول في قياس المصادرة على المط الاول معنى ان يكون
ب و ج يرتجعا ولما كان بيان الدور قد يشارك هذا وذاك انا قد كنا ان ناخذ آ
ونضيف اليه ج ب معكوسا بينه احرف ان الذي يفرق بين بيان الدور
وبين المصادرة على المط الاول ليس ان المصادرة على المط الاول يؤلف نا لنقيا ما
وسائط ليف اخر لكن انما يمنع بيان الدور ان يكون مصادرة على المط الاول هو ان لا يكون
حدود القياس منعكسة كلها بعضها على بعض فاذا كانت كذلك كان وضع المط
ولم يكن بيان الدور فاما ان فعل ذلك يعني ان كان حدود القياس منعكسة بعضها
على بعض فانه قد يكون ما قيل في بيان الدور ثم قال ويكون بالعكس في القياس
بثلثة حدود يعني ان بيان الدور انما يكون ان ينعكس في الحدود الثلثة بعضها على
بعض لا ان يكون حدان منعكسين فقط لانهما اتفق كانت ب و ج منعكسين او آ و ج منعكس
وعلى انه اذا كانت هكذا امكن ايضا ان يكون البيان مثل ان يكون آ و كل ج و ج في كل
يكون آ في كل ب فاذا اخذنا آ و ج في كل ج كانت آ في بعض ج الا انه لا يكون ا ب كليه
كما وضع في هذا يفارق وضع المط الاول بيان الدور مع ذلك فان ب و ج قد
يمكن ان يكونا اسمين واما في بيان الدور فلا يكونا اسمين بل معنيان ينعكس احدهما

على

على الاول اما اذا كانت آ و ج مما ينعكس فالوجه بيان الدور لا الاول من الشكل الاول على ما ينبغي في
بيان الدور فاذا يجب ان يكون لكل من معا ان يكون بيان الدور ان ينعكس الحدود الثلثة
في القياس واما المصادرة على المط الاول فانه يحتاج فيها الى ان يكون احدى المقدمتين
منعكسة فقط ولما كان العرض الذي يعرض للمط ولحدود القياس حتى يكون القياس
قد صودر فيه على المط الاول احيانا في مقدمة القياس الصغرى واحيانا في الكبرى
ذكر الذي يعرض منه في المقدمة الصغرى وهو الارتجاع على التكافؤ واشتغل بعد ذلك
الى ما يعرض منه في المقدمة الكبرى فجعل المقدمة الكبرى اي والصغرى به و ج السيه
التي هي المط الاول ا ج وظاهر ان الارتجاع انما يكون في المقدمة وحدها معلومة
والتي تكون مجهولة هي الاخرى التي لا يكون منعكسة وذلك ان المنعكس في الاول
كانت مقدمته ج ب والمجهولة مقدمة ا ج وههنا اخذت المجهولة مقدمة
ب ج والمعلومة مقدمة ا ب وجعل الحروف المأخوذة ههنا بدل الحدود
مخالفها في ترتيبها للحروف التي اخذها بدل الحدود في الاول وذلك انه جعل
ههنا حرف ب هو الحد الاوسط وحرف ج هو الحد الاخير والمط جعله
ا ج فقال وكذلك يعرض ان وضع ب موجودة في ج وان آ و ج كانا بالسوية
مجهولين يعني انه الف آ في كل ب و ب في كل ج ولزم آ في كل ج وكانت ب ج
ا ج هي المط وهي مجهولة فكانت آ في كل ب معلومة و ب في كل ج مجهولة مثل
ا ج فوضعت ب في كل ج وانتج آ في كل ج وكانت مقدمة ب ج و ا ج
مجهولتين على السواء فاخبر انه يبين انه وضع المط الاول يعني انه ليس يصح
ان يقال في هذا انه صودر على المط الاول بل يقال انه لم يتبرهن لانه قد بين انه
ليس الذي يصادر على المط هو على الاطلاق لم يبرهن اذا كان انواع ما لا يتبرهن من
المطلوب كثيرة حتى يزاد شريطة على ما قيل اولا ثم ذكر الشريطة فقال ما كان
آ و ب شيئا واحدا اما بالارتجاع واما بانه علة فانه اذا وضع للمط هي ان مط

كان مجهولا وقولنا في كل ح مجهول ثم اخذنا
آ في كل ب وكانت آ و ب شيئا واحدا بعينه فانه يلزم ضرورة ان يكون قد
وضع المط في القياس وهو ج وذلك مثل ان يكون آ خيرا و ب حسنا و ح لذة
فيكون الخير ادا على كل لذة فقولنا الحسن على كل لذة هو قولنا الخير على كل لذة فاذا كانت
حدود ا ب ح الثلثة مثل ان يكون ح لذة و ب مختارا و ا الخير فقولنا كل لذة مختارة
وكل مختار خير قياس صحيح الا ان قولنا كل لذة مختارة مجهولة مثل قولنا كل لذة خير
فهذا القياس لم يصادر فيه على المط الاول لكل من مط مجهول بمقدمة مجهولة و
وهذا الاحق من قبل تبيين مجهول بمجهول فان كانت آ و ب شيئا واحدا اما بالاتجاع
واما باتباع لب فانه يكون واضع المط اما بالارتجاع فمثل الانسان والضحاك او
الانار والردا او الخير والحسن واما باتباع لب فان يكون ب اذا وضعت تبعها
بالوجود آ مثل ان يكون آ حيوانا و ب انسانا اذا كان تاليف القياس من معاني يتبع
بعضها بعضا او من معاني يلزم بعضها بعضا بالتكافي فان القياس يكون صحيحا
ولا يكون مولفة قد صودر على المط في الحقيقة لكن ربما ظن به في صناعة الجدل انه قد
وضع المط على مثال ما سمي طوسقا وانما يكون واضعا للمط متى كانت آ و ب
شيئا واحدا فح يكون مقدمة ب ح المجهولة هي بعينها مط آ ح المجهول ثم عرف كيف
صا هذا خاصة واضعا للمط الاول فنقول انا قد بينا ما معنى وضع المط الاول
وهو ان ما بين بنفسه ما ليس بينا بنفسه بعلو ان يكون حدود القياس هي باعيانها
وبالفعل اجزاء النتيجة فح يكون النتيجة مكررة مرتين مثل ما يقوله اصحاب الرواق
اذا كان النهار موجودا فالنهار موجود الكن النهار موجود فالنهار موجود غير ان
النفر بن لم يقع في وضع المط الاول بلفظ واحد بعينه بل بلفظين مترادفين فكون
قد اخذ ما هو ليس بينا بنفسه على انه بين بنفسه وهذا هو الذي عرفنا مما سلف
من هذا الباب انه وضع المط الاول فالمقدمة المجهولة والمط المجهول اما في الاول

ومعنى وضع
المط الاول

فمجهولهما شي واحد بعينه وفي الثاني فموضوعهما شي واحد بعينه وذلك ان الصغرى
اذا جعل جزويهما جميعا شيئا واحدا كانت المقدمة التي بها صودرت وكان المط
هي الكبرى ومحمول الكبرى هي النتيجة في الشكل الاول محمول واحد بعينه واما اذا
جعلت الصغرى هي التي بها وقعت المصادرة كانت المقدمة المجهولة والمط موضوعهما
شي واحد بعينه لان المجهولة يكون الصغرى وموضوع الصغرى وموضوع النتيجة
المط شي واحد بعينه فقد بين في اي مادة يعرض ان يمكن المصادرة على المط الاول
واي عرض يعرض له حتى يصير القياس المؤتلف صودر فيه على المط الاول فينبغي
بعد هذا ان ينظر في كم شكل وكم ضرب من كل شكل يكون المصادرة على
المط الاول وما منها في الحقيقة وما منها بحسب الظن فان كان وضع المط
الاول هو ان بين هو بنفسه ما ليس هو بينا بنفسه وذلك الا بين وكانت التي
بها آ بين المط آ المجهولة مثله اما بان يكون اشياء هي شي واحد بالحقيقة
يقال على شي واحد واما بان شيئا واحدا يقال على اشياء كثيرة وهي بالحقيقة
شي واحد فان في الشكل الثاني والثالث يمكن على كلتا الجهتين وضع المط
الاول واذا كان القياس موجبا فانه يمكن في الشكل الثالث والاول
ان يوخذ اي المقدمات اتفق وكذلك الشكل الثاني لانه ليس يجمع الحدود
في المقاييس السالبة لما بين ما وضع المط الاول واي نحو من القياس يلحق القياس
الذي عمل من المصادرة على المصادرة وفي اي مادة يمكن ان يصادر على القياس المولف
الذي صودر منه على المط واين يقع المجهول من مقدمتي هذا القياس هل
يقع ومكان الصغرى ومكان الكبرى او يكون المجهول من المقدمتين ايهما
اتفق صغرى او كبرى وذلك بين مما سلف في هذا الباب وذلك انه قد بين ان
وضع المط في القياس او القياس الذي صودر فيه على المط الاول يلزم ان يكون
احد جزئي المط هو بعينه حدين من حدود القياس وان يكون ذينك الحدين

فمجهولهما

مس

المط الاول

من حدود القياس وان يكون ذينك الحدين شيئا واحدا في العدد مثل ان يكون المط القياس في الشكل الاول آ في كل ب و ب في كل ح يكون آ و ب جميعا شيئا واحدا بعينه وان يكون مع ذلك احدى المقدمتين مجهولة والاخرى معلومة ويكون المجهولة مجهولة مثل السهو ويكون المعلومة هي التي اخذناها جميعا سيا واحدا بعينه مثل ان يكون القياس الذي صودر فيه على المط الاول آ في كل ب و ب في كل ح ويكون آ و ب شيئا واحدا بعينه ويكون المعلوم هو وجود آ في كل ب وذلك يلزم ضرورة اذا كانا جميعا اسمين مترادفين فانه ليس يخفى اذا كانا مترادفين ان كل واحد منهما محمول على الاخر فيكون المقدمة المجهولة التي هي قولنا ب في كل ح وكذلك اذا كانت ب و ح شيئا بعينه فان مقدمة ب ح يكون هي المعلومة ومقدمة ا ب هي المجهولة وبين ايضا انه انما يكون في المادة التي يقال فيها شيئان على شيء واحد او في التي يقال فيها شيء واحد على شيئين مثل ان يكون ا و ب يقالان جميعا على شيء واحد وهو ح فيكون آ مطلوبة في ح و ب يوخذ و ح وسعى ان يكون آ و ب شيئا واحدا بعينه فحينئذ يأتلف في الشكل الاول آ في كل ب و ب في كل ح ويكون قد صودر فيه على المط الاول وكذلك اذا كانت ا يقال على ب وعلى ح وكانت ب و ح شيئا واحدا بائتلف في الشكل الاول آ في كل ب و ب في كل ح ويكون قد صودر فيه على المط الاول ويكون المجهولة ههنا مقدمة ا ب والمعلومة مقدمة ب ح وفي الاول يكون المعلومة مقدمة ا ب والمجهولة ب ح وينبغي ان يسأل هذا القياس يكون في الاشكال كلها وفي ضروبها كلها ولكن اذا كانت القياس الذي صودر فيه على المط قياسا موجبا اعني من مقدمتين موجبتين امكن ان توجد المعلومة فيها احيانا الكبرى واحيانا الصغرى والمجهولة كذلك واما متى كان القياس سالبا فانه لا يمكن ان يوجد المجهولة منهما اي المقدمتين اتفقت

المط الاول

وذلك انه لما كان حد كل قياس من هذه المقاييس اسمين مترادفين لم يمكن ان يكون الاسمان المترادفان في ايجاب احدهما على الاخر فاذا كان كذلك فالمقدمة السالبة انما يكون الاخرى التي ليس حداهما اسمان مترادفان وذلك لانه ضرورة فاذا كان كذلك فالمجهولة في القياس السالب يكون هي السالبة فاي قياس كانت السالبة فيه هي الكبرى فقط وفي الشكل الثاني يكون الكبرى احيانا والصغرى احيانا اما في الضرب الاول من الثاني فان المجهولة يكون هي الكبرى ولا يمكن ان يكون الصغرى وفي الضرب الثاني من الشكل الثاني انما يكون المجهولة هي الصغرى ولا يمكن ان يكون الكبرى واما القياس الذي صودر فيه على المط توجد في الاشكال كلها فذلك بين مرات في كل قياس مقدمة موجبة تحمل تلك التي حداها جميعا شيء واحد بعينه والاخرى المجهولة التي حداها متباينان اي المقدمتين اتفقت احيانا صغرى واحيانا كبرى واذا كانت المقاييس سالبة كانت المعلومة التي حداها شيء واحد بعينه هي الموجبة وجدها صغرى كانت ام كبرى وليكن الاول في الموجبات الضرب الاول من الشكل الاول وذلك آ في كل ب و ب في كل ح فيحدث من هذا التاليف صنفان وذلك انا ناخذ المجهولة احيانا مقدمة ا ب واحيانا مقدمة ب ح فيكون المط آ قد وضع في القياس فيكون المط الذي في الاسم احيانا ا ب واحيانا ب ح وكذلك المعلومة التي حداها شيء واحد بعينه ثم ليكن الضرب الثالث اما اذا كانت آ و ب شيئا واحدا وكانت المجهولة هي مقدمة ب ح كان بينا انه يحدث منه قياس صودر فيه على المط كما هو في ذلك ان المط الاول جزوي وهو آ في بعض ح والمجهول المساوي له في القياس هو ايضا جزوي وذلك ب في بعض ح و ب و آ شيء واحد فاذا قولنا آ في بعض ح هو قولنا ب في بعض ح فقد صودر في هذا القياس على المط الاول لا محالة وتنزل التي المعلومة هي

مقدمة ب ح والمجهولة مقدمة ا ب فيكون ح و ح شيئا واحدا بعينه والمط الاول
آ في بعض ح واذا آ في بعض ب واذا كانت المجهولة آ في كل ب يكون المط الاول جزئيا و
قد صودر في القياس على ذلك المط مكررة كلية فيكون الذي صودر عليه في
القياس ليس هو المط بعينه وذلك ان المط جزئي وهذا المط صودر عليه على انه
كلي فلذلك اذا كانت مقدمة ا ب هي المجهولة في الضرب الثالث من الشكل الاول
لم يحدث قياس صودر فيه على المط الاول فهذا يوقع الشك فيما قاله ارسطوطاليس
وذلك انه اطلق القول في القياس الموجب فقال واذا كان القياس موجبا فانه يمكن في
الشكل الثالث والاول ان يوجد اي المقدمات اتفقت مجهولة مثل السينة فقد يشك
شاك فيقول كيف اطلق القول في موجبات الشكل الاول وهذا انما يصح في الضرب
الاول فقط واما الجزوي وهو الضرب الثالث فليس يصح فيه وذلك انه كما قد بين
ليس يمكن ان يكون قد صودر فلذلك يشبه ان يكون الذي اطلق القول انما
راد به المقاييس التي مقدماتها ليس كلية القياس الجزوي وعلى انه قد يمكن على
وجه اخر ان يحل هذا الشك وذلك ان يجعل اللذان هما شيء واحد بعينه ليس
ب و ح لكن ب وبعض ح حتى يكون قولنا ب هو لقب لبعض ح فيكون لا فرق بين
قولنا بعض ح وبين قولنا ب فيكون آ في كل ح و ب بعينه هو بعض ح ولا يكون
بين قولنا آ في كل ب وبين قولنا آ في كل ما هو بعض ح فرق فيكون قد صودر في
على المط الاول فهذا يوقع الشك فيما قاله ارسطوطاليس وذلك انه اطلق
القول في القياس الموجب فقال الذي كان واذا كان القياس موجبا فانه يمكن في الشكل
الثالث والاول ان يوخذ اي المقدمات اتفقت مجهولة مثل السبر فقد يشك شاك
فيقول كيف اطلق القول في موجبات الشكل الاول وهذا انما يصح في الضرب الاول فقط
واما الجزوي وهو الضرب الثالث فليس يصح فيه وذلك انه كما قد تبين ليس يمكن
ان يكون قد صودر فلذلك يشبه ان يكون الذي اطلق القول فيه انما اراد به المقاييس

التي

التي مقدماتها كلية ليس القياس الجزوي وعلى انه قد يمكن على وجه اخر ان يحل هذا الشك
وذلك ان يجعل اللذان هما شيء واحد بعينه ليس ب و ح لكن ب وبعض ح لكن
يكون قولنا ب هو لقب لبعض ح فيكون لا فرق بين قولنا بعض ح وبين قولنا ب
فيكون آ في كل ب و ب بعينه هو بعض ح فرق فحينئذ يكون قد صودر في القياس على المط
الاول فحينئذ يكون الضرب الثالث يصادر فيه على المط الاول من الجهتين جميعا على
مثال ما في الضرب الاول فليكن الان القياس الموجب في الشكل الثالث وليكن اولا
الضرب الاول من الشكل الثالث وذلك ان يكون آ في كل ح و ب في كل ح فينتج
آ في بعض ب وليكن اولا آ و ب شيئا واحدا ويكون المجهولة هي مقدمة ح ب و
المعلومة التي حدها شيء واحد بعينه مقدمة ا ب فيكون حقا ان يكون آ في كل
ب لانهما شيء واحد بعينه مقدمة ا ب فيكون حقا ان يكون آ في كل لانهما شيء
واحد بعينه في العدد ولان النتيجة آ في بعض ح و آ هي بعينها ب يكون لا فرق بين آ في
بعض ح و ب في بعض ح لكن ب في بعض ح لم يوجد في القياس وانما اخذ في
القياس ح في كل ب لكن هذه المقدمة وهي قولنا ح في كل ب قوتها قوة قولنا
ب في بعض ح ما بين في اوايل المقدمة الاولى من هذا الكتاب واذا الذي صودر
في هذا القياس هو قوة المط الاول ولا فرق بينهما فعلى هذه الجهة يمكن في هذا
الضرب من الشكل الثالث ان يحدث قياس صودر فيه على المط الاول وليكن ايضا ح و ب
شيئا واحدا بعينه فيكون آ في كل ح و ح هي بعينها ب فيكون آ في كل ح فهو اذا في بعض
فقد صودر اذا على هذه الجهة في هذا القياس على المط الاول ولكن اذا كانت آ على بعض ح
ولم يكن يصدق على كله وكانت ح بعينها ب كان ما صودر عليه في القياس كاذبا في الجزء
الا انه في الشكل الاول لا يجعل النتيجة متى كانت هذه المقدمة كاذبة في الجزء و
ذلك انها ان حدثت الاخرى كلية كانت الصغرى جزئية فاما في الشكل الاول فان الكبرى
اذا كانت جزئية كان القياس غير منتج فلذلك صار ذلك القياس الاخرى لا يكون المصادر فيه على

المط الاول وليكن الضرب الثالث من الشكل الثالث آ في كل ب و ج في بعض ب وليكن اولا ا و
شيئا واحدا فمن البين انه قد صودر في هذا القياس على المط الاول وذلك ان مقدمة ج ب
ينعكس على المط الاول وذلك ان مقدمة ج ب ينعكس فيحصل في بعض ج و ب هي آ فيكون آ في بعض ج
وليكن المجهول آ في كل ج و ب شيئا واحدا فيعرض في هذا ما عرض في الشكل الاول وذلك
ان المصادرة في هذا القياس يكون على غير المط الاول في ذلك انه ح و ب اذا كانا شيئا
واحدا وكانت آ على كل ب فهل على كل ج وسعى ان يكون القول في هذا ما قيل في
الشكل الاول لئلا يطول القول بالتكرير وليكن الضرب الرابع من الشكل الثالث آ في بعض ب
و ج في كل ب ففي هذا الضرب كيف ما اخذ المعلوم يكون قد صودر فيه على المط
الاول وذلك انا نترل اولا آ و ب شيئا واحدا فيحصل ج على كل آ فينعكس ذلك فيكون
آ على بعض ج فقد صودر القياس على نفس المط الاول وكذلك ان جعلنا ج و ب
شيئا واحدا يكون آ في بعض ب هو آ في بعض ج لا محالة فيكون قد صودر في هذا القياس
المط الاول فهذه حال الموجبات من الشكلين واما الشكل الثاني فليس يوجد فيه قياس
موجب ولما اراد ارسطوطاليس ان بين هذا المعنى افتتح بذكر ما قد تقدم من قوله في هذا
الباب فقال فاذا كان وضع المط الاول ان يبين بنفسه ما ليس بينا بنفسه وذلك
هو ان لا يبين ولذلك التي بها يبين المط مجهول مثله اما بان الشيئين هي شيء واحد
بالحقيقة يقال على شيء واحد واما بان شيئا واحدا يقال على اشيا كثيرة بالجمعه وهي
شي واحد   الشكل الثاني والثالث يمكن على كلتا الجهتين وقع
المط الاول لعمل بما يمكن ذلك في الشكل الثاني والثالث تابعا للمقدم ذكره و
المقدم جعل فيه ثلثة اشياء معنى وضع المط الاول وهو ان يبين بنفسه
ما ليس بينا بنفسه والثاني ان التي بها يبين المط مجهولة مثل المط والثالث بان
اشياء هي شي واحد بالحقيقة يقال على شيء واحد او شيئا واحدا يقال على
اشياء كثيرة وهي بالحقيقة شي واحد فقوله يبين بنفسه ما ليس بينا بنفسه

يريد به ان يبين الشي نفس ذلك الشي بعينه وذلك ان يوخذ في القياس الذي يبين به
الشي ذلك الشي بعينه فيكون المط هو بعينه هو القياس الذي يبين ذلك المط
وقوله وكانت التي يبين بها المط مجهولة مثله هي شريطة في الشي الذي يوخذ
في بيان نفسها بان يكون ذلك حين يوخذ قياس يكون مرتبته في الجهالة كمرتبة
ذلك الشي بعينه حين اخذ مطلوبا وقوله اما بان الاشياء هي واحد بالحقيقة
على شي واحد واما بان شيئا واحدا يقال على اشياء كثيرة وهي بالحقيقة شي واحد
اذا كان بالمادة التي فيها يكون المصادرة على المط الاول وكان وضع المط الاول ليس يعني
ان يجتمع فيه هذه الثلث شرايط وذلك ان يوخذ الشي المط في بيان نفسه
ويكون حين اخذ جزء قياس مجهولا في مرتبته جهلنا بالمط وبان يكون ذلك في
مادة يوخذ فيها اشياء كثيرة يقال على شي واحد او ان شيئا واحدا يقال
على اشياء كثيرة ويكون الاشياء الكثيرة في كلتا الجهتين شيئا واحدا بعينه وانما
اذكر بهذا لانه اذا كان كذلك لم يمكن ان يكون المقدمتان مجهولتين بل يكون
احديهما معلومة والاخرى مجهولة وذلك انه اذا كان الاشياء الكثيرة
شيئا واحدا بعينه لم يمكن ان يجهل وجود بعضها للبعض وذلك انه اذا كان
شيئان يوجدان لشي واحد وكان الشيئان واحدا بعينه لم يخف حمل احد الشيئين
على الاخر ويكون وجودهما لذلك الواحد مجهولا على السواء مثال ذلك الجمل
والبعير على هذا المشار اليه او الباتر والقاطع على السيف فانه ليس يمكن ان يجهل
ان البعير هو جمل ومتى كان الشي مجهولا ان هذا المشار اليه بعير فيكون جهلنا
بوجود كلا الشيئين لهذا المشار اليه مجهولا على السواء ولذلك اذا كان الحيوان
موجودا للبعير والجمل فان وجود البعير للجمل لا يمكن ان يجهل واذا كان وجود الحيوان
للجمل مجهولا كان وجود الحيوان للبعير مجهولا مثل الاول سواء فاذا كان كذلك فانا
اذا اخذنا المعلوم واضفنا اليه احد المجهولين انتلف قياس يصادر فيه على المط الاول

في حمل الجمل والبعير على هذا المشار اليه

والبعير

وذلك انا نترك البعير والجمل بقيا لان على ب ووجودهما الحدب مجهول على السواء
والجمل شي واحد فانا اذا اخذنا المطلوب وجود البعير لحدب واخذنا في بيان ذلك ان
البعير على كل جمل والجمل على كل ب ينتج البعير على كل ب وكذلك هذا بعينه لو اخذنا
البعير على كل جمل او في بعضه لا ينتج ان البعير في بعض ب ويكون قد اخذنا في
القياس المطلوب الاول بعينه ولو اخذنا الجمل على كل بعير والجمل على كل ب لكان التاليف
في الشكل الثاني ولان ينتج المقدمتين موجبتين وكذلك اذا كان شي واحد يقال
على اشياء كثيرة هي بالحقيقة واحد بعينه مثل يقال على آ وج وهما شي واحد بعينه
فيا خذ ب في كل آ وآ في كل ج فيكون ب في كل ج فيكون قد صادرنا على المطلوب الاول
ولذلك يمكن ان يولف هذا في الشكل الثالث فيكون ب في كل آ وج في كل آ فيكون
ب في بعض ج فيكون قد صادرنا على ما تقدم القول به على المطلوب الاول ولان هذه ايضا
موجبات فالمؤتلف منها في الشكل الثاني لا ينتج فاذا كان كذلك فالمادة التي منها
توخذ المقدمات التي يصادر فيها على المطلوب الاول هي مادة يأتلف في الشكل
الثاني والثالث وقوله فان في الشكل الثاني والثالث جميعا يمكن وضع المطلوب الاول
على هذه المواد وذلك ان هذه المواد كلها موجبات وفي الشكل الثاني والثالث
جميعا يمكن ان ينتج من موجبات لكن يعني انه يفهم منه ان القياس الذي يوضع فيه المطلوب
الاول انما يمكن تاليفه من حدود تاليفها تاليف الشكل الثاني والثالث فيكون
اراد بهذا القول ان وضع المطلوب الاول في الاشكال كلها انما يمكن ان يوخذ
من مواد اصل تاليفها في الشكل الثاني والثالث وكانه قال ان وضع المطلوب
اذا كان بالصفة التي وصفناها فان وضع المطلوب انما يمكن من مواد هي في الشكل
الثاني والثالث يمكن على كلتا الجهتين وضع المطلوب في الاشكال كلها وقد بينا نحن
فيما تقدم من كلامنا انه ذلك وقوله كلتا الجهتين يعني باحدى الجهتين ان يكون
اشياء هي واحدة في الحقيقة يقال على شيء واحد والجهة الثانية هي ان يكون

تاليفها الاول

شي واحد وقد تبين انه يمكن في الاشكال كلها وضع المطلوب في كلتا الجهتين اللتين احديهما
في الشكل الثاني والاخرى تاليفها الاول في الشكل الثالث وذلك بين لما وضع المجهول
من المقدمتين في الاشكال كلها وابتداء منها بالقياسات الموجبة فقال واذا
كان القياس موجبا فانه يمكن في الشكل الثالث والاول ان يوخذ اي المقدمات
اتفق مجهولة مثل السيرة وقد بينا نحن هذا فيما سلف بيانا تاما وذكرنا الشكوك
التي في هذا القول ووجه حلها ولما عرف امكنة المجهولة من المقدمتين في القياسات
الموجبة التي يصادر فيها على المطلوب الاول اعقب ذلك بذكر قياسات السالبة التي
يصادر فيها على المطلوب الاول فبين امكنة المجهول منها فقال واما اذا كان القياس
سالبا في الشكل الثالث والاول فليس يكون المجهول من مقدمتيه اي المقدمتين
اتفقت بل انما يكون المجهولة احديهما فقط دون الاخرى وهو لم يخبر هاهنا ايهما شيء هي
ان يكون المجهولة لكن قد اخبرنا عن فيما تقدم وذلك ان المجهولة ينبغي ان يكون هي
السالبة والمعلومة ينبغي ان يكون هي الموجبة منهما ولما ذكر ذلك في المقاييس
السالبة التي في الشكل الثالث والاول اردف ذلك بذكر مقاييس الشكل الثاني
فقال وكذلك في الشكل الثاني ولم يشترط في الشكل الثاني ان يكون للمقاييس فيه
سالبة لان قياسات الشكل الثاني كلها سالبة فيجب ان يكون المجهول من مقدماتها
هي السالبة فقط ولا يمكن ان يكون الموجبة ثم اعطى السبب في ذلك فقال لانه ليست
يرجع الحدود في المقاييس السالبة لان حدى مقدمتي السالبة لا يمكن ان يكونا
شيئا واحدا بعينه بل يكونان متباينين والمجهولة انما ينبغي ان يوضع المقدمة
التي حداها متباينان فاذا المجهولة بالضرورة هي المقدمة السالبة والمعلومة
فاذا المجهولة بالضرورة هي المقدمة السالبة لا التي هي الموجبة وسعى ان [illegible]
ذلك بالحروف كما بينا المقاييس الموجبة وليكن اولا الضرب الثاني من الشكل
الاول مثل ان يكون آ ولا في شيء من ح وب في كل ج ينتج آ ولا في شيء من ج فاذا

و ان المجهول هو المقدمة السالبة ح

صودر في هذا القياس على المطلوب الاول بان يكون ب و ح شيئا واحدا بعينه ويكون
سلب آ عن ب هو سلبا لها عن ح ولا يمكن ان يكون المجهول هو ب في كل ح وذلك
ان هذه المقدمة موجبة والمجهولة ينبغي ان يكون هي النتيجة والنتيجة سالبة فاذا
المجهولة لا يمكن ان يكون الصغرى لكن الكبرى والمعلومة ينبغي ان يكون ح ب جميعا
شيئا واحدا او آ في ح لا يمكن ان يكونا شيئا واحدا بعينه فاذا لا يمكن ان يكون معلومة
هي مقدمة آ ب بل الصغرى لكن الان الضرب الرابع من الشكل الاول وهي آ و
لا في شيء من ب و ب في بعض ح ينتج آ ليس في بعض ح فالنتيجة هي المط وينبغي ان يكون
المقدمة المجهولة مقدمة آ ب غير انها يكون قد صودر على النتيجة في القياس
كليه والنتيجة جزئية ويلحق ههنا ذلك الشك الذي لحق في الموجبة الجزئية
ووجه الحل ههنا هو ذلك الوجه بعينه الذي ذكر من قبل في الموجبات ثم ليكن
الضرب الاول من الشكل الثاني وهو ب ولا في شيء من ا ح في كل ح ينتج آ ولا في شيء
من ح فينبغي ان يكون المجهولة لانها في السالبة وهي الكبرى والمعلومة مقدمة ب ح
فيكون ح ح فيكون ب هي ح و آ و لا في شيء من ب اذ كانت ب و لا في شيء من آ و ب
هي ح والنتيجة او لا في شيء من ح فقد صودر اذا في هذا القياس على المط الاول اذا
كان الموضوع في هذا القياس عكس المط والامر فيه بين وليكن في الضرب الثاني
من الشكل الثاني ب في كل آ ح ولا في شيء من ح ينتج آ و لا في شيء من ح فالمجهول
من المقدمتين في هذا الضرب هي الصغرى السالبة وتلك مقدمة ب ح
وينبغي ان يكون ب و آ شيئا واحدا بعينه ومقدمة ب ا هي المعلومة فقد
صودر اذا في هذا الضرب على الضرب الاول ولا يمكن في واحد من هذين الضربين
ان يجعل المجهولة هي الموجبة وذلك بين وليكن القياس الجزوي في هذا الشكل
وليكن ب ولا في شيء من آ و ح في بعض ح ينتج آ في بعض ح والمجهولة هي مقدمة ب ا
فينعكس يكون او لا في شيء من ب و ب في بعض ح فيرانه قد صودر ههنا ايضا

مقدمة ب ا صح

المط صح

الحل

على المط الاول ويلحقه الشك الذي لحق القياس الجزئي السالب الشكل الاول ووجه
في ذلك الوجه الذي تقدم في الموجبات الجزئية وليكن ايضا الضرب الرابع من الشكل
الثاني ب في كل ا ب ليس في بعض ح ينتج آ ليس في بعض ح فيرى ان آ و ب و آ شيء واحد
بعينه فاذا كانت ب ليس في بعض ح و آ ليس في بعض ح فقد صودر ههنا على المط
الاول ولا يلحقه الشك الذي لحق الضرب الذي تقدمه من قبل ان ب
ينعكس على آ ثم ليكن السوالب من الشكل الثالث مثل ان يكون آ و لا في شيء
من ب و ح في كل ب ينتج آ ليس في بعض ح فيجب بحسب ما تقدم ان يكون المجهولة
هي السالبة ويكون ح هي ب فسلب آ عن ب هي سلب آ عن ح فقد صودر على
المط الاول ويلحقه الشك الذي لحق الموجب الجزئي ووجه الحل هو
الذي تقدم بعينه وعلى هذا المثال ليكن آ و لا في شيء من ب و ح في بعض ب
ينتج آ في بعض ح فالمجهولة ههنا هي السالبة والمعلومة هي الموجبة الجزئية
فقد صودر على المط الاول والشك ايضا لاحق لهذا الضرب الخامس من الشكل
الثالث مثل ان يكون آ ليس في بعض ب و ح في كل ب ينتج آ ليس في بعض ح فيجب
ان يكون ح و ب شيئا واحدا فيكون سلبنا آ عن بعض ح هو بين انه قد صودر
في القياس على المط الاول ولا يلحقه الشك المتقدم فهذه حال المقاييس السالبة
التي صودر فيها على المط الاول فوضع المط الاول اما في البراهين فانه
يكون بالحقيقة على ما وصفنا واما في المقاييس الجدلية فانه يكون بالحقيقة
على ما وصفنا بالظن الحسن لما بين ان وضع المط الاول قد يكون في قياسات
الاشكال كلها وبين الخلاف بين القياس السالب وبين القياس الموجب وبين
مع ذلك اين سعى ان يجعل مرتبة المجهول من مقدمتي القياس السالب الذي
صودر فيه على المط الاول في البراهين وعلى اي جهة يكون المصادرة على المط
الاول في البراهين وعلى اي جهة يكون المصادرة على المط الاول في المقاييس الجدلية فقال

عن ح

مس

اما في البراهين فانه يكون بالحقيقة على ما وصفنا يريد ان وضع المط الاول في البراهين بالحقيقة ويريد بالحقيقة ان الشي الذي هو مط هو بعينه يوجد في الحقيقة في القياس واما في القياسات الجدلية فان المط الذي ينتجه القياس الجدلي ليس هو بعينه في الحقيقة يوجد في القياس الجدلي الذي صودر فيه على القياس المط الاول لكن انما يوجد في القياس ما لا يقع في الظن انه هو المط شي واحد بعينه واما في البراهين فان الذي يوخذ في القياس الذي صودر فيه على المط الاول ما هو في الحقيقة هو المط الاول الذي ينتجه ذلك القياس وقوله وعلى ما وصفنا يريد به ما وصف في هذا الباب وذلك الذي وصفه هو عام لما هو في الحقيقة كذلك و لما هو في الظن كذلك وذلك انه عرف انه ينبغي ان يكون حدين من حدود القياس الثلثة شيئا واحدا بعينه في العدد بحسب الظن وقد يكون بحسب الحقيقة والذي بحسب الحقيقة هو الذي يوحد واحدا بعينه في العدد ويكون في نفسه ايضا واحدا بالعدد والذي بحسب الظن هو ما يظن انه واحد بالعدد من غير ان يكون في نفسه واحدا بالعدد واشترط في الظن ان يكون ظنا حسنا ويريد بالظن الحسن الراي المشهود عند الجمهور والذي ليس بحسن هو ما يموه على الانسان انه مشهور من غير ان يكون مشهورا والذي هو واحد بعينه في الحقيقة هو ان يكون الشي الواحد له اسمان مترادفان فالمسمى بهذا الاسم هو بعينه في العدد المسمى بذلك الاسم فاذا كان لاحد جزئي المط له اسمان واحد في المط باحد الاسمين واخذ ذلك الحد بعينه في القياس باسمه الاخر ثم اعيد الشي بعينه في القياس باسمه الاخر ثم اعيد ذلك الشي بعينه في القياس باسمه الذي اخذ في المط يكون قد اخذ في المط الاول بالحقيقة في القياس الذي ينتج ذلك المط وهذا مع انه في الحقيقة هو ايضا مشهور هو يدخل في البراهين وفي الجدل جميعا واما ما هو بحسب الظن الحسن مصادرة على المط الاول في الحقيقة فهو ان يكون المط جزئيا فيوخذ كليا في القياس مثال

ذلك ان يكون الخير والشر علمهما واحدا فيوخذ في القياس ان كل متضادين علمهما واحد وان الخير والشر المتضادان هما جميعا بحسب الظن شي واحد وكذلك ان كان المط ان كل متضادين علمهما واحد فصودر في القياس الذي ينتج هذا ان الخير والشر علمهما واحد وهو ان الصحة والمرض علمهما واحد فانه بحسب الظن قد صودر في القياس على المط الاول واما بحسب الحقيقة فلم يصادر ولا في واحد من القياسين على المط الاول فان القياس الاول هو قياس برهاني واما الثاني فهو استقراء وكذلك اللازم للشي المنعكس عليه يظن انه هو وذلك الاخر شيئا واحدا بعينه مثل الانسان والضحاك فانه يظن بهما شي واحد بعينه متى كان المط هل كل انسان يمكن ان يكون فيلسوفا ام لا واخذ في بيان ذلك ان كل ضحاك يمكن ان يكون فيلسوفا فانه اما بحسب الحقيقة فليس مصادرة على المط بل هو برهان صحيح واما بحسب الظن فهو مصادرة على المط الاول وامثال هذه القياسات التي صودر فيها على المط الاول بحسب الظن فانها توجد في صناعة الجدل ولا تقبل واما في الصنايع البرهانية فكلها مقاييس صحيحة وانما توجد في البراهين ما صودر فيه على المط الاول في الحقيقة فقط وهذا ايضا يوجد في الجدل في جملة المقاييس السوفسطائية واما في صناعة الخطابة فانه اصناف المصادرة كلها كانت بالحقيقة او بحسب الظن الحسن ليس يوجد منها شي بل هي خطابية كلها والسبب في ذلك ان المواضع السوفسطائية تستعمل في صناعة الخطابة فهذا اخر ما قاله في المقاييس التي صودر فيها على المط الاول واما ان مع الكذب ليس من قبل ذلك ولا من هذه الجهة على نحو ما اعتدنا ان نقول في الكلام فانه يعرض في المقاييس التي بالخلف اذا كان بنا القياس على انا نقض قول لانه ان لم يكن الاصل الذي عليه بناء الكلام مختلفا فلا حاجة بنا الى القول ان الكذب وجب ليس من هذه الجهة ولا من قبل الموضوع ولكنا نكتفي بان نقول قد وضع فيما تقدم من القول كذبا ولا في القياس المستقيم يجوز ان يقال ليس من هذه الجهة عرض

الكذب لانه ليس يضع احد في القياس المستقيم شيئا كما نقض   قال المفسرون
يحيطون غرض هذا الفصل القول في وضع ما ليس بسبب على انه سبب وبيّن ان وضع
الانسان في القياس ما ليس بسبب لانتاج المحال على انه سبب المحال اعم مما ذكر في هذا الفصل
فان الذي في هذا الفصل هو جزء من وضع ما ليس بسبب على انه سبب وذلك انه انما يتبين
انه يتكلم في وضع ما ليس بسبب للنتيجة الكاذبة على انه سبب لها وذلك انما يكون سببية
في القياس الخلف واما وضع ما ليس بسبب على انه سبب فانه قد يكون في قياس الخلف وفي
القياس المستقيم جميعا وفي الحملي وفي الشرطي على ما يتبين في المقالة الثامنة
من كتاب طوبيقا وذلك ان اصناف الاقاويل التي يكون بها التوبيخ والانتهاء الى خلف هي
في وضع ما ليس بسبب على انه سبب منها ان يكون القول غير منتج اصلا لا للمحال ولا لشيء
اخر غيره مثل التاليفات غير المنتجة اصلا ومنها ان يكون القول منتجا ولا ينتج المحال بل
شيئا اخر غير المحال وسائر الاصناف الخمسة من اصناف الاقاويل التي
فهي كلها داخلة تحت وضع ما ليس بسبب على انه سبب فيشبه ان يكون ارسطوطاليس
ان كان جعل غرضه في هذا الفصل القول في وضع ما ليس بسبب على انه سبب راى
ان يقتصر على ما يكون منها في قياس الخلف دون المستقيم لان الامر في المستقيم
بيّن كيف هو وذلك ان الصنف الذي لا ينتج اصلا بيّن مما تقدم في الاشكال
الثلاثة فانه قد احصيت هناك التاليفات غير المنتجة وكذلك الذي لا ينتج المحال
ولكن ينتج شيئا اخر فانه يمكن ان يعلم بما تقدم في الاشكال واما سائر اصنافه
فليس الخطاء فيه من جهة التاليف بل من جهة المادة فكذلك الذي
ليس سبيلها ان يذكر في انالوطيقا الاولى ولهذا السبب يشبه ان يكون اقتصر على ما يكون
منها في قياس الخلف وحده لانه من جهة التاليف والاخرى لان امتحانه
اخفى من امتحان ما كان منها في القياس المستقيم ووضع ما ليس بسبب هو في الجملة
مغالطة ما وانما يستعمل من المغالطة اخفاها ابدا اعني ما كان موضع المغالطة

فيه

فيه اخفى فاما ما كان موضع المغالطة فيه بيّنا او كان الامر فليس يستعمله الذي بقصد المغالطة
ولا ايضا يغلط الناظر بينه وبين نفسه الى ما موضع المغالطة فيه بيّن جدا بل
انما يغلط فيما موضع الغلط فيه خفي واخفى انواع وضع ما ليس بسبب على انه سبب هو ما كان
غير القياس المستقيم وكذلك لما ذكر ارسطو هذا في كتاب سوفسطيقا استعمل المثال
في ذلك من القياس الخلف وقصد في هذا الكتاب الى ما يكون منه في قياس الخلف
وحده وهذا الصنف من الغلط قد يكون في العلوم وفي المغالطة فهذا الوجه
قد يكون في الجدل وانما يغالط هذه المغالطة في الجدل السائل وذلك ان
السائل اذا تسلم من المجيب مقدمات واضافها الى الاصل الموضوع الذي السائل ابطاله
فلزم منها الكذب والمحال المشهور احال انه يكون قد ابطل بذلك الموضوع الذي
قصد ابطاله فعند ذلك ينبغي ان يروم المجيب بدفع السائل عن ابطال الوضع الذي
وضعه المجيب بان ينظر هل المحال اللازم هو عن الوضع الذي وضعه وانما لزم عن سائر
تلك المقدمات الاخر دون الوضع فانه ان صادق المحال لازما عن الوضع الذي وضعه
يكون قد دفع السائل عن مقصوده وهذا النحو من مخاطبة السائل انما يكون بعد
ان ينتج السائل فيعوقه عن ان ينتج الشنع والموضع الثاني هو بعد انتاجه الشنع وهذا
الصنف الذي نحن فيه هو مخاطبة المجيب للسائل بعد ان ينتج السائل الشنع متى كان
السائل استعمل على ما قلنا قياس الخلف في ابطال وضع المجيب وقد يكون ذلك في
المخاطبات العلمية وذلك انه اذا اتفق ان غلط بعض اصحاب العلوم فاستعمل
قياس خلف في تبيين شيء ما فكان المحال الكائن عن قياس الخلف لازما لا عن مقابل
الشيء الذي قصد بيانه فان الذي يروم التنبيه على غلطه واصلاح الخلل الداخل عليه
بخطائه بما يخاطب به المجيب السائل عند الجدل فيشبه ان يكون ارسطوطاليس
جعل الكلام مشتركا فيما يلقى المجيب السائل في الجدل وفي بين الذي يروم اصلاح
الخلل الداخل على صاحب علم من العلوم فانهما جميعا يخاطبان المستعمل القياس الخلف

جدليا كان او صناعيا علم بمخاطبة واحدة ولذلك جعل ارسطو افتتاح هذا الفصل بحكاية القول
الذي اعتاد المجيب بقوله للسايل عند استعماله هذه الجهة من المغالطة وهو بعينه
القول الذي يتلقى به من قصده اصلاح الخلل على من غلط في العلوم من هذه الجهة
فقال واما ان ينتج الكذب ليس من قبل ذلك ولا من هذه الجهة على نحو ما اعتدنا
ان نقول في الكلام فانه يعرض في المقاييس التي بالخلف ويحتمل ان يكون هذا القول
باسره واما ان ينتج الكذب ليس من قبل ذلك ولا من هذه الجهة باسره وهو حكاية
من ارسطوطاليس للقول الذي يقوله المجيب للسايل فان كان كذلك فهذا القول هو
متصل بقول لخرسيلمان بقوله المجيب نذكره ههنا ثم يردفه بهذا القول مثال ذلك
اما الوضع الذي وضعته فليس يبطل بما تسلمته من المقدمات واما ان ينتج القول
الذي سلمته لك انها السايل الكذب المحال فانه ينتج لكن ليس من قبل ذلك ولا من هذه
الجهة التي ظننتها انت او وهمتها فعلى هذه الجهة يكون هذا الفصل باسره
قولا للمجيب حكاه ارسطوطاليس وجعله افتتاحا لهذا الفصل الا قولنا ليس من قبل ذلك
ولا من هذه الجهة دون الجزء الاول وعلى انا اذا جعلنا القول باسره حكاية
لقول المجيب نفي الفصل بلا جزء واولا وافتتاح الذي يعطف الفصل على ما تقدم
من ساير الفصول واحتجنا الان نريد نحن من عند انفسنا رباط فصل الفصل
بما تقدم معقول واما قول القايل واما ان ينتج الكذب ليس من قبل ذلك
ولا من هذه الجهة فلهذين المسئلتين جعلنا التاويل الاول اشبه وقوله
ليس من قبل ذلك ولا من هذه الجهة فان قوله ذلك من هذه الجهة يريد بهما شيئا واحدا
وانما خالف بينهما اللفظ اتباعا لما يجوز ان يقوله المجيب فان المجيب ليس انما ينطق
كل وقت دايما عند مثل هذه الحال على احدى هاتين اللفظتين فقط بل هو
احيانا ان الكذب انتج ليس من قبل ذلك ولا من هذه الجهة ويريد بذلك ومن
هذه الجهة الوضع الذي يقبله المجيب حفظه والسايل ابطاله وذلك ان السايل

التيئيين ؟

يبطل

المقدمات التي
يبطل الوضع ههنا بان يضيفه الى المقدمات الاخر يتسلمها من المجيب وينتج عن الوضع وساير
معه المحال فيقول المجيب هو هذا المحال الذي انتج ليس من قبل الوضع الذي اضيف الى المقدمات
التي تسلمتها او يقول انه انتج لا من هذه الجهة التي ظننتها ايها السايل ويريد بهذه
الجهة الوضع الذي وضعه ثم قال على نحو ما اعتدنا ان نقول في الكلام يحتمل ان يكون
اراد بقوله الكلام في الجدل الجدل على عادة القدماء فانهم كانوا يسمون الجدل باسم
الكلام فكانه قال على حسب ما اعتدنا ان نقول في الكلام يحتمل ان يكون اراد بالكلام
المخاطبة في الجملة فان هذا القول ليس يقوله الا من يخاطب وعلى انه يحتمل ان يكون لم يرد به
المخاطبة على الاطلاق لكن مخاطبة يدفع بها قياس السايل يستعمل فيها غلطا او مغالطة
من هذه الجهة وانما قال على نحو ما اعتدنا لان المجيب ليس انما يقول احدى هاتين
اللفظتين فقط بل قد ينطق بما يقوم مقام هاتين اللفظتين مثل ان يقول ليس من
قبل الوضع عرض المحال وهذا القول هو اخبار بالحال التي عنها يقول القايل هذه
الكلمة فاخبر انها انما تكون في الجدل وايضا يقول المحدث اخبار اي نوع من القياس يدفعه
المجيب بهذا القول فقال فانه يعرض في المقاييس التي بالخلف ويحتمل ان يكون اراد
بقوله يعرض في المقاييس التي بالخلف ان انتاج المحال لا من قبل الوضع انما يجي في القياسات
التي بالخلف فانه انما وضع اذا استعملت المغالطة فان جعل وضع المجيب هو
السبب لانتاج المحال من غير ان يكون هو السبب في الحقيقة وهو بين ان السايل اذا اخذ وضع
المجيب فاضافه الى مقدمات تسلمها من المجيب فلزم محال فكان في الحقيقة انما يلزم لا عن وضع
بل عن ساير المقدمات التي تسلمها فانه يلزم محاله ان يكون ساير تلك المقدمات
كذبا كلها او يكون بعضها كذبا ثم اذا كان بناء القياس على نقض قول يحتمل ان يكون
اراد بهذا القول شرح امر المقاييس التي بالخلف وذلك ان المقاييس التي بالخلف انما يولف
كل واحد منها عن مقدمتين احدهما مقابلة للشي الذي يقصد بيانه فهو مولف
من مناقض قوم فيكون قوله اذ كان بناء القياس على ناقض قول يعني به اذا كان

للسايل ؟

معنيين الجدليين ان نقوله في الجدل في صص

قول

القياس قد يبنى اى الف وحمل من مناقض قول ما فيكون قوله اذا كان بناء القياس على مناقض
سس عن المقاسس التي بالخلف كيف يكون ويمكن ان يجعل هذا بدلا من قوله المقاسس التي
بالخلف مثل ان يقال فانه يعرض اذا كان بناء القياس على مناقض قول حتى يكون ذلك
مكان قولنا يعرض في المقاييس التي بالخلف ويحتمل قوله اذا كان بناء القياس على مناقض
قول الا ابدا اذا كان بناء القياس الذي بالخلف يقصد به مناقضة قول وضعه واضع
ان يقصد به انتاج نقيض وضع يتقلد آخر حفظه وذلك ان قياس الخلف قد يستعمله
الانسان فيما بينه وبين نفسه ليس ليقصد به ابطال وضع يتقلد حفظه المجيب ولكن
يستبين به الحق فليس يخاطب به انسانا حتى يقال له ان الكذب انما يلزم لا من قبل ذلك
ولا من هذه الجهة ويحتمل ان يكون اراد بقوله بناء القياس على مناقض قول ان يكون
مؤلفا من مقدمتين احديهما غير مشكوك فيها اصلا بل ان يكون بينة الصدق والثانية
على انها مشكوك فيها وذلك انه قد يغلط الانسان فيعمل قياس الخلف من مقدمتين
كلتاهما مشكوك فيها وان لم يكن احديهما مشكوكا فيها والاخرى كاذبة فاخبر ان
هذا انما يكون ان يتوقع في مقاييس الخلف متى كان كل واحد منهما مولفا من مقدمة
مشكوك فيها ثم من مقدمات ليست هكذا بينة ولا هي مشكوك فيها بل بينة الصدق
ثم قال انه ان لم يكن الاصل الذي عليه بناء الكلام مختلفا فلا حاجة بنا الى القول
ان الكذب وجب ليس من هذه الجهة ولا من قبل الموضع ولكنا نكتفي بان نقول قد
وضع فيما تقدم من القول كذب وقوله الاصل الذي عليه بناء الكلام يريد به
المقدمات التي عليها بناء الكلام ويشبه ان يكون اراد بالكلام المخاطبة اما
في الجدل او غيره وقوله ولا من قبل الموضوع اراد به الوضع الذي يتقلد المجيب حفظه
وقوله ليس من هذه الجهة قول مجمل الا انه يقصد به في هذا الموضع ما يقصد بقوله
من قبل الموضوع فيعني انه ليس يحتاج المجيب الى ان يقول ان الكذب ليس من هذه الجهة
ولا ان يقول ان الكذب ليس من قبل الموضوع بل يقول ان في القول الذي الفته

شي

قياس الخلف حتى

شي بين الكذب فليعرف ان هذا انما يتلقاه المجيب في قياس الخلف واخبر باي حال يكون
يمكن ان يبقى فيه هذا القول اتبع ذلك بان عرف ان هذا القول لا يمكن ان يتلقاه المستعمل
للقياس المستقيم فقال ولا في القياس المستقيم يمكن ان يبقى لبس امر هذه الجهة فيعرض الكذب فكانه قال
ان لم يكن قياس الخلف بالشريطة التي وصفنا لم يحتج الى ان يقال فيه هذا القول ولا ايضا في
القياس المستقيم يجوز ان يبقى فيه هذا القول ولا ايضا في القياس المستقيم فقال لانه ليس
يضع احد في القياس المستقيم شيئا كالمناقض يعني ان القياس المستقيم ليس يجعل احدى
مقدمتيه شيئا يقصد نقضه وابطاله ولا ايضا يجعل احدى مقدمتيه مخالفة للاخرى
بان يكون احديهما مناقضة والاخرى مشكوكا فيها وقوله ولا في القياس المستقيم يجوز
ان يقال في قد كان قال في قياس انه لا حاجة بنا الا ان القياس المستقيم لا يمكن ان يقال
فيه هذا القول واما قياس الخلف فهو ممكن فيه الا انه في الموضع الذي ذكره فيه هذا
القول لا حاجة بنا الى ان نقول هذا القول وان كان يمكن ان يقال فيه وذلك انه اذا كان
الذي اضيف الى وضع المجيب فقول كذب فان المجيب يمكن ان يقول فيه انه لم يلزمه لا من
جهة الوضع ولكن ليس به حاجة الى ان يقول ذلك بل هو ان الكذب انما لزم من
الذي لا يشك في كذبه قوله شيئا كمناقض ولم يقل مناقضا لانه اراد به شيئا
معدا لان ينقض وصورته صورة لم ينقض او يكون قوله كمناقض راجعا على الواضع
وكانه قال لانه ليس يضع كالمناقض احد شيئا في القياس المستقيم يعني انه ليس يأخذ احد
في القياس المستقيم شيئا يكون في ذلك الشيء صورته صورة من يبطله فلذلك قال
كمناقض واما في قياس الخلف فان الذي يستعمله يضع فيه شيئا يقصد له وضعه
ابطاله ونقضه فمتى كان ذلك الشيء مما يمكن ابطاله لا محالة فالانسان المستعمل
لهذا القياس مناقض لذلك الشيء في الحقيقة ومتى كان هناك من يدفع عنه او كان
مما قد يمكن ان لا يناقضه كما يكون ذلك في الجدل فان المستعمل له كالمناقض
المستعد لان يناقض لانه يناقض لا محالة بل على شيء الا ان يبطل نقضه فلذلك قال كمناقض

الف قياس الخلف

وقد يحتمل ان يكون قوله الاصل الذي عليه بني الكلام اراد به الشيء الذي من اجله
وذلك ان قياس الخلف انما يؤلف لابطال احد مقدمة ما لا اصل فالاصل الذي لاجله بني
قياس الخلف هو المقدمة التي يقصد ابطالها بقياس الخلف وقوله مختلفا يحتمل
ان يكون اراد به مختلف الحال عند المخاطبين على انه قد يجوز ان يكون اراد بقوله الاصل
الذي عليه بني الكلام المقدمتين جميعا وان المقدمتين جميعا ان كانتا مختلفتي الحال
عند المخاطبين حتى مشكوك فيهما فهو يمكن ان يقول المجيب ان الكذب لازم لا من
الوضع ولكن من المقدمة الاخرى لان الاخرى يمكن ان يكون ايضا فلا يمتنع ان يكون
الوضع صادقا ويكون الكذب انما لزم عن الاخرى فيكون للمجيب ان يقول ان
الكذب يلزم لا من قبل الوضع ولكن عسى لزم من الاخرى ولا يكون هذا القياس
مبطلا للوضع واما ان لم يكن المقدمتان جميعا مختلفتي الحال اعني مشكوكا فيهما
بل كان الوضع هو المشكوك فيه وحده والثاني صادق بين الصدق لم يمكن
ان يقول المجيب الكذب عرض لا من قبل الوضع لكن يلزم ضرورة ان يكون الوضع
كذبا فقوله ولكنا نكتفي بان نقول قد وضع فيما تقدم من القول كذب يعني اذا
لم يكن المقدمتان مختلفتي الحال عند المخاطبين بل كان الوضع هو المختلف الحال
والاخرى صادقة بينة الصدق فان السائل حينئذ يكتفي ان يقول قد وضع في قياس الخلف
لا محالة كذب فيكون الوضع الاول كذبا ويكون قوله وضع فيما تقدم من القول
يريد به الوضع الاول الذي يتقلده المجيب حفظه فكانه عرف بهذا القول انه يكون
للمجيب في هذه الحال له ان يقول هذا القول في قياس الخلف اذا كان القياس بسيطا وينبغي
ان يعلم ان هذا القول يقال على وجهين في موضعين احد الوجهين ان يقال ان الكذب
لزم لا من الوضع بل الكذب انما لزم عن الاخرى بمعونة ما من الوضع والثاني ان يكون
الكذب اللازم لا بمعونة من الوضع اصلا والاول انما يكون في القياس البسيط الذي
انما يكون عن مقدمتين فقط والثاني انما يكون عما هو اكثر من مقدمتين فكانه يعني

بل عسى عن

اولا باي حال يكون القياس الذي يلزم عنه الكذب ويقال فيه ان الكذب لزم عن الوضع
سائر ما مع الوضع بمعاونة الوضع فاخبر ان ذلك انما يكون متى كانت المقدمتان
جميعا مختلفتي الحال وكان الوضع الماخوذ فيها مشكوكا فيه والاخرى كاذبة بينة
الكذب ثم من بعد هذا بين ان القياس المستقيم لا يمكن ان يقال فيه هذا القول كان
بسيطا او مركبا فلما بين ذلك ايضا بعد هذا الى ان بين الوجه الثاني من هذا القول
في اي قياس يقال ويحتمل قوله ان لم يكن الاصل الذي عليه بني الكلام مختلفا يعني فيه
ان لم يكن المقدمات التي عنها عمل القياس متباينة بل كانت متصلة ولا حاجة بنا الى
ان نقول هذا القول ويعني به ان لم يكن الشيء الذي عمل القياس لابطاله مباينا لسائر
اجزاء القياس فلا حاجة بنا الى ان يقال في القياس هذا القول فيكون اراد بالمختلف
اختلاف الحدود اعني اختلاف حدود المقدمات التي منها الف القياس او ان يكون
الوضع الذي يقصد ابطاله مباينا لسائر اجزاء القياس فهذا اشبه التاويلين
لان القول الذي بعد هذا كالمبني فيما يظهر على هذا التاويل فان هذا التاويل
هو اصل هذا الباب به يميز بين الحال التي يلزم عن الوضع وبين التي لا يلزم عن الوضع
وايضا اذا اتصل شيء على استقامة تامة فانه غير جائز ان يقال انه ليس من
جهة الموضوع وجبت النتيجة لانه انما يجوز لنا ان نقول ليس من قبل الموضوع
عرض ذلك اذا كان القياس واجب السهو ووضع الموضوع ام رفع ذلك مما لا يكون
في القياس المستقيم   هذا القول لا يحتمل ان يكون اعطا سببا ما سوى ان
هذا القول لا يتفق في القياس المستقيم وذلك ان القياس المستقيم مركبا او بسيطا
يتصل النتيجة فيه بالمقدمات ايضا اتصالا تاما ولا يكون شيء في الموضوع فيه لسبب معونة
في انتاج السهو بل كل واحد منها له في لزوم السهو قسط فلذلك لا يمكن ان يقال
فيه هذا القول وقوله ايضا كالدليل على هذا التاويل فكانه دل بهذا على سبب ثان
مع السبب الاول الذي اعطاه في القياس المستقيم فقوله اذا اتصل شيء على استقامة

النحو
متن على ر
بسبب

ما ب ج اذا اتصلت نتيجة على استقامة هذه الحدود الثلثة المرتبة ترتيبا قياسيا
وكانت النتيجة المتصلة به اتصالا على استقامة ومعنى الاستقامة هو ان يكون
اول نتيجة كائنة عن هذه الحدود الثلثة هي الغاية المقصودة بهذه الحدود الثلثة
حتى لا يحتاج بعد كون هذه النتيجة الى الرجوع الى شيء اخر كما يكون في قياس الخلف و
اخبر انه اذا اتصلت نتيجة حدود ا ب ج المرتبة ترتيبا قياسيا يعني جائز ان تبقى
في النتيجة الكائنة فانها حادثة عن الاشياء الموضوعة في القياس فقوله الشيء
اراد به النتيجة واراد بالاتصال الذي لخصه في المقالة الاولى في الفصل الثاني
منها وهو ان يكون الحدود بعضها موضوعة لبعض ومحمولة على بعض وقوله ابج
اطلق وضعها ولم يعرف جهة اتصال بعضها ببعض من قبل ان هذه الحدود الثلثة
يكون في كل القياس يكون في الاشكال الثلثة فاطلق القول ليعرف ان هذه
الحدود الموضوعة القياسية هي عامة في الاشكال كلها لما كان ترتيبها الانسان
اي ترتيب شاء من ترتيبات الاشكال الثلثة ومن ضروب كل واحد منها ولذلك
خلاها غير موصولة بعضها لبعض وعلى ان يكون ب هو الحد الاوسط وا الاكبر و
ج الاصغر وقوله ليس من جهة الموضوع يعني به الموضوع في القياس المستقيم فظن انه ليس
يريد به المقصود وابطاله فلذلك قال وجبت النتيجة ولو يقل وجب الكذب ثم اعطى
السبب فيه فقال لانه انما يجوز لنا ان نقول ليس من قبل الموضوع عرض ذلك اذا كان القياس
واجب النتيجة وضع الموضوع ام رفع فجعل السبب في ذلك ان عرض في اي قياس فقال
هذا القول وهو ان يكون قياسا اخذ فيه موضوع ما ولزم عن ذلك القياس لزمت
النتيجة عن الثاني من اجزاء القياس فهو هذا القياس يقال النتيجة ليس من قبل الموضوع
لزم ثم قال وذلك لا يكون في القياس المستقيم يعني لزوم نتيجة القياس وضع فيه
الموضوع المشار اليه ام رفع وينبغي ان يفهم من قوله انه لا يكون في القياس
المستقيم انه اراد القياس المستقيم الذي يتصل فيه النتيجة على ان يكون متصلة

وسعى الاستقامة

حدودها كلها مثال ذلك آ على كل ب و ب في كل ج فاذا آ على كل ج فان النتيجة متصلة
بهذه الحدود الثلثة كلها وكذلك القياس المركب مثل ان يكون آ على كل ب و ب
على كل ح و ح على كل ج فاذا آ على كل ج والقياس الذي لا يتصل به النتيجة على استقامة
مثل ان يكون آ على كل ب و ب على كل ح و ح على كل ب فاذا ب على كل ح فان هذه
النتيجة لازمة عن هذا القياس من دون الوضع الذي فيه مقدمة اب فهذا هو
القياس الذي يكون واجب النتيجة وضع فيه الموضوع المشار اليه ام رفع فقد
احدما احد ما يمكن ان يتناول عليه هذا القول وقد يحتمل ان يكون اراد ان يبين
ان هذا القول ليس يمكن ان يكون في قياس الخلف او في القياس على الاطلاق
اذا كان القياس بسيطا عن مقدمتين فقط بل انما يقال هذا القول اذا كان
القياس عن اكثر من مقدمتين فيكون قوله اذا اتصل شيء على الاستقامة با ب ج
يعني اذا لزمت نتيجة على استقامة من حدود ثلثة فقط والحدود الثلثة انما يكون
مقدمتين فقط ويكون القياس البسيط ولما كان ما هو من معاني نسبه عاما في
الخلف وفي المستقيم جعل القول فيهما على العموم فلذلك قال غير جائز ان يقال
انه ليس من جهة الموضوع وجبت النتيجة يعني من جهة الموضوع وجبت النتيجة يعني
من جهة الموضوع في القياس كان قياس خلف او قياسا مستقيما وجبت النتيجة
صادقة كانت او كاذبة ثم من بعد ذلك اعطى السبب في كيف لم يمكن ذلك في القياس
البسيط فعرفان ذلك انما يمكن ان يقال في قياس صفته لا يمكن ان يكون بتلك
الصفة في البسيط لكن في المركب وهو ان يكون قياس واجب النتيجة وضع فيه ذلك
الموضوع ام رفع وذلك ان يكون القياس اذا رفع عنه ذلك الموضوع بقي
فيه اما مقدمتان او اكثر من ذلك لا يمكن ان يكون في القياس البسيط وذلك ان القياس
البسيط اذا رفعت احدى مقدمتيه لم يكن الباقية مما يلزم عنها النتيجة
ويكون انما سمي القياس البسيطة بالقياس المستقيم لان القياس المركب

والقياس الذي يتصل به النتيجة على الاستقامة

قياس البسيط

ليس اتصاله اتصالا يلزم بل ينقطع بتوسط النتيجة مثل ان يكون آ على كل ب و ب على
على كل ج و ج على كل د ثم ينتج آ على كل د غير ان اتصال هذه الحدود لا يوجب اتصال القياسات
وذلك ان نتيجة آ ج ينفصل بين القياس الذي حدوده ا ب ج وبين القياس الذي
حدوده ا ج د ونتيجة ا د ينفصل بين القياس الذي حدوده ا د ا و كان هذا القياس
المركب مركبا من ثلثة قياسات فيبطل اتصالها على استقامة او يكون جعل هذا
القول مشتركا بين الثاني والثالث ويحتمل ان يكون اتصالها على انه الاصل
الذي عليه بنى القول اذا لم يكن مختلفا لم يمكن ان يقال هذا القول بعد ذلك
كيف يكون حال القياس اذا لم يكن الموضوع مباينا لساير اجزاء القياس فاخبر انه
انما يكون كذلك اذا كانت اجزاء القياس متصلة هذا الاتصال بسيطا او مركبا
ولما عرف ذلك اخذ يخبر باي حال يكون قياس الخلف حتى يكون الموضوع الذي
وضع او رفع عنها لزم المحال فاخبر انه يجب ان يكون قياس الخلف قياسا مركبا على
اكثر من مقدمتين فقال فهو اذا بين انه انما يقال الشيء من هذه الجهة ولا
من قبل الموضوع في المقاييس التي بالخلف اذا كانت نسبة المحال الى الاصل هكذا
اعني هكذا اي بهذا ان يحمل المحال موضوعا كان للاصل او مرفوعا
لما اخبر ان هذا القول انما يقال في قياس الخلف وحده لا في المستقيم ثم بين ان قول
القايل ان المحال لزم عن القياس لكن لا عن المقدمة المفروضة انما يكون في القياس
المركب لا في البسيط ابتغ ذلك بان عرف ان القياس الخلف الذي يقال فيه هذا
القول يلزم ضرورة ان يكون بحال ما لا يكون تلك الحال لقياس الخلف اذا كان
بسيطا انما يكون له اذا كان مركبا فقال فهو اذا بين يعني انه بين مما تقدم
والذي تقدم شيئان احدهما ان الوضع الذي يقصد ابطاله اذا اخذ في
قياس فيلزم عنه محال انما يمكن ان يجعل المحال غير لازم عن ذلك الوضع اذا كان
الوضع مباينا لساير اجزاء القياس والثاني ان هذه المباينة انما يمكن على

فيه لتبطل مباينة الاجزاء التي صح

في القياس المركب مستقيما كان او خلفا فاذا يلزم من ذلك ضرورة انه انما يقال في الوضع
الماخوذ في القياس الخلف الذي يلزم عنه محال ان المحال انما يلزم من قبل الوضع اذا كان
نسبة المحال الى ذلك الوضع هكذا وقوله الاصل يعني به الوضع الذي انما الف قياس
الخلف لابطاله وسماه اصلا لانه يجتمع فيه امران احدهما انه مادة القياس
والثاني انه غاية القياس فان قياس الخلف انما عمل لاجل ابطاله ولذلك صار
القياس معمولا منه وله ثم لخص ما اراد بقوله هكذا فقال اعني هكذا ان يجب
المحال موضوعا كان الاصل يضاف الى مقدمات اكثر من واحدة فيلزم عنها محال و
يكون ذلك المحال لازما عن ساير اجزاء القول بعد ان يرفع الوضع وذلك لا يكون الا
اذا كان الباقي بعد ان يرفع الوضع مقدمتان او اكثر وهذه هي نسبة النتيجة الكاذبة
الى الوضع الذي اخذ في قياس الخلف اذا كانت النتيجة الكاذبة لا تلزم منه لا عن
الوضع الذي قصد ابطاله وهذا كما قلنا انما يكون اذا كان القياس وضع
اكثر من مقدمتين ويكون ذلك على جهتين على ما سنبينه احدهما ان يكون المجيب
وضع آ في كل ب فيبطل السايل ذلك بقياس الخلف ويريد بان يبين آ ليست في كل ب
بان يقول ان لم يكن كذلك فليكن آ في كل ب ونضيف اليه ب في كل ج و د في كل ب
فاذا ج في كل د وذلك محال فاذا آ ليست في كل ب ويكون ليست لها نسبة اصلا الى
ولا الى ج و د ويكون الوضع وهو آ في كل ب ليس الواحد من جزئيه نسبة الى
ساير الحدود الماخوذة معه فهذا احد النحوين والثاني ان يكون الاصل الموضوع
الذي يقصد السايل ابطاله آ في كل ب بان يبين آ ليست في كل ب فيروم ابطاله بانها
ان لم يكن آ ليست في كل ب فليكن آ في كل ب و ب في كل ج و ج في كل د فاذا آ في
كل د وذلك محال فاذا آ ليست في كل ب فالاصل الموضوع ههنا او هو آ في كل ب وضع
او رفع فان المحال يلزم عن الباقي وارسطو يروم ان يبين هذين الوجهين وابتدا
بالوجه الاول منهما فقال فانه بين لا محالة ان ما يقال فيهما انه لم يعرض الكذب من

جهة الاصل الموضوع اذا كانت الحدود الواسطة غير واصلة بين المحمول والموضوع
كما قيل في صناعة الجدل لان وضع غير العلة كالعلة هو ان لا يكون المحال العارض لـ
الموضوع بسببه مثل انه ان اراد احد ان يبرهن ان القطر والضلع ليس يعدهما
مقدار ما واحد واستعمل في ذلك قياس ابين على انه ليس حركة وقطع الكلام الى ذلك من
المحال فانه ليس هذا الكذب الموضوع بجهة من الجهات لما افادنا الاصل العام
لقياس الخلف الذي يلزم محال لا عن الموضوع الذي قصد السائل ابطاله بقياس
الخلف بل انما يعرض ذلك من دون الوضع الذي اخذه السائل في القول واخبر ان
ذلك من دون الوضع الذي اخذه السائل في القول واخبر ان ذلك انما يكون وبالجملة
متى كان المحال لازما عن قياس الخلف وضع فيه ذلك الوضع ام رفع اخبر بعد ذلك ان
قياس الخلف الذي يكون نسبة المحال الكاين عنه الى الاصل الموضوع فيه يكون
على نحوين احدهما ان لا يكون ولا الواحد من جزوي الموضوع نسبة لا الى النتيجة الكاذبة
ولا الى شيء من اجزاء المقدمات بل يكون الاصل الموضوع مباينا لها في اجزاء القياس
ومباينا ايضا للنتيجة بالكلية والثاني ان يكون للاصل الموضوع نسبة ما الى باقي
اجزاء القياس والنتيجة فانه يبتدي اولا بتعريف النحو الاول وهو الذي يكون الاصل
الموضوع فيه مباينا بالكلية للنتيجة واما في اجزاء مثل ان يكون الاصل الموضوع
آ في كل ب وبعض الب ح في كل ء و ء في كل ب ح و في كل ب وذلك محال
فيقال بعد ذلك ء اذا آ في كل ب محال ثم غير ان يكون لقولنا آ في كل ب نسبة
لا الى ح ولا الى ء ولا الى ز فاخبر ان هذا النحو هو ابين الانحاء وانما قال فيه انه
ابين الانحاء لانه ليس يخفى في مثل هذا القياس ان المحال لم يلزم عن الاصل الموضوع
اعني ان الاصل الموضوع رفع او ترك كان المحال لازما لازمة ولا يخفى ذلك على احد
ادنى فطنة ولا يغلط الى مثل هذا الا الغبي جدا قال فاما بين الانحاء التي يقال فيها
انها لم يعرض الكذب من جهة الاصل الموضوع اذا كانت الحدود الواسطة غير واصلة

فيه م

والاصل الموضوع م

بين المحمول والموضوع بينة فقد فهم بهذا القول القياس الذي يقال فيه انه لم يلزم الكذب فيه من
جهة الاصل الموضوع الماخوذ في القياس لي انحاء وان الانحاء التي يقال فيها انه
يعرض الكذب من جهة الاصل الموضوع منها ما ظهورها واجزوها لا يخفى وهو هذا
النحو الذي ذكره الان ثم عرف اي نحو هو من انحائه فقال اذا كانت الحدود الواسطة
ينبغي ان يكون كثيرة بين الموضوع وبين المحمول الاصل الموضوع لا محالة هو من جزئين
فينبغي ان يكون الحدود الباقية حدودا يأتلف منها مقترنا على الاصل فينبغي
ان يكون اذا كان على الاول ثلثة حدود فليكن الاصل الموضوع آ في كل ب والحدود الثلثة
التي بعدها ح في كل ء و ء في كل ه ويكون المحال اللازم ح في كل ه فهذه الحدود الثلثة
المتوسطة بين ح ه المحمول وبين اب الموضوع ينبغي الا يكون واصلة بين محال
ح ه وبين موضوع اب وانما يكون كذلك متى لم يكن ولا واحد من حدي الموضوع
وهما اب نسبة الى شيء من الحدود الثلثة لا الى ح ولا الى ء ولا الى ه واعني بالنسبة
ان لا يكون آ او ب لا موضوعا ولا محمولا ولا واحد من ح و ء و ه فاذا كانت كذلك كانت
الحدود المتوسطة حينئذ غير واصلة بين المحال وبين الموضوع بينة وذلك شيء قد
بين في صناعة الجدل وذلك في المقالة الثامنة من كتاب طوبيقا وقد تكلم فيه ايضا
في كتاب سوفسطيقا والذي في كتاب طوبيقا وفي سوفسطيقا هو القول في اخذ
ما ليس بسبب على انه سبب على الاطلاق واحصا اصنافه واحد اصنافه هو هذا الذي تكلم فيه ههنا
ولما قال ان ابين الانحاء هو هذا الذي ذكره كما قد قيل في صناعة الجدل اخبر كيف صار
ما قال ههنا داخلا فيما تكلم فيه في صناعة الجدل فقال لانه وضع غير العلة
كعلة هو ان يكون المحال اللازم عن قياس الخلف لا عن الاصل الموضوع في ذلك القياس
بسببه ووضع ما ليس بسبب على انه سبب قد يكون على انحاء كثيرة احدها ان يكون القياس
غير منتج اما لا المط ولا لشي اخر والثاني ان يكون القياس ينتج شيئا ما غير المط و
هذا النحو الذي تكلم فيه ههنا هو داخل في النوع الذي يكون القياس فيه

ووضع ما ليس بسبب على انه سبب م

القياس لكن

منتجا الكون ليس الخط بل شيء آخر سوى الخط فان الاصل الموضوع في قياس الخلف ليس سبب لبطلان هذا
هذا القياس بطل نسبه الى شيء آخر وذلك فيه بين فقد اخبرنا ان ما نتكلم فيه ههنا هو داخل في
اخذ ما ليس بسبب على انه سبب في صناعة الجدل ثم ذكر مثال قياس الخلف الذي ليس بين المحال الكاذب
عنه وبين الموضوع فيه نسبة مثل انسان اراد احد ان يبرهن ان القطر والضلع
ليس بعدهما مقدار واحد ويستعمل في ذلك قياس زنن على انه ليس حركة ورفع الكلام
الى ذلك من المحال هذا المثال وذلك في قولنا القطر مباين للضلع ليس يشارك شيئا
من اجزاء قياس زنن هو الذي ذكره في المقالة السادسة من السماع الطبيعي وذلك
اربع قياسات كل واحد منها يلزم عنه محال وقصد بها كلها ابطال الحركة
ونحن فليست بنا حاجة الى ان نذكر قياساته كلها بل نذكر منها اشهر عند الناس وهو
ان الشيء الواحد الموجود في مكانين في وقتين مختلفين ان كان قد يتحرك من احد
المكانين الى الآخر فقد قطع نصف المسافة التي بينهما قبل جميعها ونصف نصفها
قبل نصفها كذلك الى ما لا نهاية وكذلك سائر الانصاف وانصاف الانصاف والمتقدمة التي
قبلها وهذه الانصاف بلا نهاية اذ كان الجسم ينقسم ايضا بلا نهاية اما ان يكون
الذي فرض متحركا لم يتحرك اصلا وان كان تحرك فقد تحرك في زمان متناه انصافا
بلا نهاية وذلك محال لان ما هو بلا نهاية لا يمكن ان يؤتى عليها كلها فان
اراد انسان ان يبرهن ان القطر مباين للضلع فجعل الاصل الموضوع في ذلك ان القطر
مشارك للضلع فان كان كذلك فان المتحرك من مكان الى مكان يقطع انصافا من
المسافة بلا نهاية فيكون قد قطع في زمان متناه مسافة غير متناهية في الانصاف وذلك
محال فاذا القطر ليس بمشارك للضلع فهذا المبرهن قد استعمل قياس زنن على
الا حركة ولم يبين به ان القطر غير مشارك للضلع وليس ولا واحد من جزئي
الاصل الموضوع له نسبة الى شيء من اجزاء القياس الكاذب فقوله ورفع الكلام الى
ذلك من المحال يعني استعمل قياس الخلف الذي استعمله زنن وساق الكلام الى

واشهر قياس زنين

نصف نصف نصفها قبل نصفها ما

بقطع

ذلك المحال الذي ساق اليه زنن والمحال الذي ساق اليه زنن وهو ان يكون المتحرك
مسافة غير متناهية في زمان متناه وذلك محال ثم قال فانه ليس بسبب هذا الموضوع بجهة
من الجهات فالموضوع في هذا البرهان ان القطر مشارك للضلع والكذب اللازم عن القياس
هو ان المتحرك يقطع مسافة غير متناهية في زمان متناه وواحد من حدي الاصل الموضوع
محمولا او موضوعا ولا الواحد من جزئي المحال اللازم عن قياس زنن بوجه من الوجوه
اصلا فهذا احد نحوي قياس الخلف الذي يقال فيه ان المحال لزم لا عن الاصل
الموضوع بسببه والنحو الاخر ما يقال فيه ليس من قبل الموضوع عرض المحال هو ان يكون
حدود الواسطة متواصلة بين المحال والموضوع غير انه لا يمكن وجوبه من قبل الموضوع
وذلك يكون الى فوق والى اسفل بانتصال مثال انه ان وضع ان آ موجودة في ب وب في
ج وج في د وكانت ب د كذبا ثم رفع ا ب الموضوع وبقيت مقدمات
ب ج د فانه يكون ب د الكذب يعرض من قبل الموضوع وكذلك يعرض اذا اخذ
اتصال الحدود الى فوق مثال انه ان كانت آ تحت ب و ب تحت آ و ز تحت ه وكانت
ب ه كذبا فان هذا الكذب يعرض وان رفع الموضوع لما ذكر النحو الاول من
انحاء قياس الخلف الذي يلزم عنه المحال من دون الوضع الذي اخذه السايل وهو
الذي ليس ولا لواحد من جزئي الاصل الموضوع نسبة لا الى النتيجة الكاذبة ولا الى شيء
من اجزاء المقدمات الباقية اخذ الآن يذكر النحو الثاني وهو الذي يكون للاصل الموضوع
فيه نسبة واتصال الى باقي اجزاء القياس والى النتيجة وهذا النحو الثاني هو النحو الذي
يخفى به الامر فيما يلزم فيه المحال دون الوضع وقد تبين فيما تقدم من هذا الباب
ان قياس الخلف الذي يلزم عنه المحال دون الاصل الموضوع وهو قياس الخلف
مركب وانما يحتاج الى قياس الخلف المركب لان المحال ربما لم يكن ما يعلم اول الامر الانسان
انه محال فيكون القياس الاول ينتج محالا ليس بين لنا انه محال فيكون القياس الاول
ينتج محالا ليس بين لنا انه محال حتى نضيف اليه مقدمة اخرى يلزم عنها ويكون

مس

ويكون النتيجة محالة وربما لم يكن في السعة الثانية انه محال ويلزم عنها محال
ثالث وكذلك ابدا الى ان ينتهي بنا هذه القياسات المتوالية الى شيء محال فاذا
معلوم من اول الامر انها محالة فمن ذلك يلزم ان يكون تلك النتايج المتقدمة محالة
فاذا جمعت هذه القياسات وحذفت نتايجها المتقدمة واقتصرت فيها على الشيء
الاخيرة التي هي بينة الاحالة امكن ان يحصل في خلال تلك المقدمات الاصل
الموضوع ويحصل المحال لازما من دون الموضوع ويحصل الاصل الموضوع اتصال
من ساير المقدمات فيخفى عند ذلك حد لزوم المح من دون الوضع بل يظن ان المحال
يلزم عن الوضع فهو يقصد في هذا الموضع الى تعريف جهات اتصال الوضع الذي
من دونه يعرض المحال بساير المقدمات الاخر وقياسات الخلف المركبة قد يكون في كل واحد
من الاشكال الثلثة وقد يكون قياسات بعضها من الشكل الاول وبعضها من الثاني
وبعضها من الثالث الا ان ارسطوطاليس اقتصر على قياسات الخلف الكلية من الشكل الاول
لان تيسر امرها اسهل والاصل الموضوع الذي ابطاله بقياس الخلف فربما كان له
اتصال ما في المقدمات ولا يكون له اتصال بالشيء وربما كان له اتصال بالشيء و
بالمقدمات فانه لا يمكن ان يكون له اتصال بالنتيجة وبالمقدمات فانه لا يمكن ان يكون له اتصال
بالشيء من غير ان يكون له اتصال بالمقدمات التي انتجت الشيء الكاذبة بل اذا كان له اتصال
بالنتيجة الكاذبة كان له اتصال بالمقدمات لا محالة والاصل الموضوع الذي من دونه
يعرض المح ما يكون له اتصال بالمقدمات دون الشيء على انحاء فليكن الاصل الموضوع قضية
ا ب وان يكون آ على كل ب فربما اتصل بها في المقدمات بحد الموضوع وهو ب وربما اتصل
بحد المحمول وهو آ فيحدث من ذلك صنفان احدهما ان يتصل بحد الموضوع والثاني ان يتصل
بحد المحمول ولكل واحد في اجزاء القياس ج د ه فليكن اولا متصلا بحد المحمول بان يكون المحمول
في الاصل الموضوع محمولا على ج مثال ذلك ليكن الاصل الموضوع آ على كل ب وآ على كل ج
وج على كل د ود على كل ه واذا ج على كل ه وذلك محال ونقول النقيض فاذا آ على كل ب محال

يقصد

المحمول

فهذا النحو واحد مما يلزم فيه الكذب من دون الاصل الموضوع ثم ليتصل الموضوع بحده
بان يكون حد المحمول موضوعا وذلك ان يكون ج على كل د ود على كل ه وه على كل آ وآ على كل ب
فاذا ج على كل ب ونقول القايل فاذا آ على كل ب محال فهذا النحو ثان ثم ليكن الاصل الموضوع
متصلا بباقي المقدمات بحد الموضوع بان يكون آ و لا محمولا على الحدود الباقية ومثال ذلك ان يكون آ
على كل ب وب على كل ج وج على كل د ود على كل ه فيلزم ج على كل ه وذلك محال فاذا آ على كل ب
محال فهذا النحو ثالث وليكن ايضا متصلا بحد الموضوع بان يكون موضوعا للباقي الحدود
مثل ان يكون ج على د ود على ه وه على كل ب وآ على كل ب يكون الشيء ج على كل ه وذلك
كذب فاذا آ على كل ب محال فهذه اربعة انحاء وقد يمكن ان يحدث انحاء اخر من اتصال
كل واحد من حدي ا ب بباقي الحدود مثل ان يكون ج في كل د وج في كل ه وآ في كل د غير انه
لا حاجة بنا الى احصاء جميع ما يحدث منها فهذه انحاء قياسات الخلف التي عرضت فيها
المحال للاصل الموضوع مما لا يشارك فيه الاصل الموضوع الشيء الكاذبة والذي
فيه ربما شارك بحد الموضوع المحمول وربما شارك بحد الموضوع فمنها ان يكون آ
في كل ب في كل ج وج في كل د ود في كل ه ينتج ب في كل ه وذلك محال فاذا آ في كل ب
محال فهذا اتصال الاصل الموضوع بالنتيجة الكاذبة بحد الموضوع واما اشاركته بالشيء
بحد المحمول فهو مثل ان يكون آ في كل ب وآ في كل ج وج في كل د ود في كل ه فاذا آ في كل ه وذلك
محال فاذا آ في كل ب وذلك محال وفي كلا هذين النحوين يكون حد الاصل الموضوع محمولا
في الشيء واما ما يكون حداه موضوعين في الشيء فكذلك مثل ان يكون ج في كل د ود في كل ه
وه في كل ب وآ في كل ب ينتج في كل ج وذلك محال فاذا آ في كل ب محال وايضا ان يكون ج في كل د
ود في كل ه وه في كل آ وآ في كل ب وينتج في كل آ وذلك محال فاذا آ في كل ب محال فهذه اربعة انحاء
احد فيها يتصل وهذه كلها في قياسات الخلف الكاينة من الشكل الاول في الموجبات منها وكذلك
ان كان الاصل الموضوع سالبة كلية والنتيجة الكاذبة ايضا سالبة فانه يحدث منه ثمانية
اصناف نظاير للثمانية التي في الموجبات مثال ذلك آ في بعض ب ان لم يكن كذلك فليكن الاصل الموضوع

آ ولا في شيء من ب و ب في كل ج و ج ولا في شيء من د و د في كل ا فاذا ا ولا في شيء من ه وذلك كذب فاذا آ ولا
في شيء من ب و ب ولا في شيء من ج و ج في كل د و د في كل ه فيلزم ب ولا في شيء من ه وذلك كذب فاذا آ ولا
في شيء من ب كذب وليس يعسر احصاء ساير اصنافه الباقية وكذلك في الضروب الجزئية من الشكل الاول
فليس يعسر احصاء اصنافها وعلى ذلك المثال في الشكل الثاني مثال ذلك ليكن الاصل الموضوع آ ولا
في شيء من ب و آ ولا في شيء من ج و آ في كل د و ج في كل ه ولا في شيء من ه وذلك كذب فاذا آ ولا في
من ب محال وكذلك في الشكل الثالث مثال ذلك آ ولا في شيء من ب و ج في كل ب و د في كل ث
ينتج و بعض [illegible] وذلك كذب فاذا آ ولا في شيء من ب محال وانت فليس يعسر عليك بعد هذا ان
على كم جهة يحدث قياسات الخلف التي يعرض فيها المحال من دون الاصل الموضوع في الشكل الثاني
وفي الثالث واذ قد بينا ذلك فليس يعسر تفهم ما قاله ارسطوطاليس في هذا الباب وذلك
انه لما اراد ان يبين هذه الاشياء قال والنحو الآخر مما يقال فيه ليس من قبل الموضوع عرض
الكذب هو ان يكون الحدود الواسطة واصلة بين آ ج والموضوع غير انه لا يكون وجوبه من
قبل الموضوع هذا الذي قاله بيّن واراد بالحدود الواسطة الحدود التي يأتلف منها في
المقدمات سوى الاصل الموضوع وقوله واصلة بين آ ج والموضوع اراد به النحو الذي
يكون فيه الاصل الموضوع مشاركا باحد حديه للنتيجة الكاذبة فهذا النحو بيّن فيما يظهر من كلامه
انه قصد بيانه دون الآخر الذي ذكرناه نحن وهو النحو الذي لا يشارك فيه الاصل الموضوع
للنتيجة الكاذبة ولا بواحد من حديه وانما اقتصر على هذا الوجه لانه اخفى الانحاء واحراها
ان يكون بها مغالطة ثم قسم هذا الصنف الى نحوين فقال وذلك يكون الى فوق والى
اسفل باتصال يعني بقوله الى فوق ان يكون حد الموضوع او احدهما موضوعا للحدود الباقية
ويريد بقوله اسفل ان يكون حد الاصل الموضوع او احدهما محمولا على الحدود الباقية
فهذا معنى قوله الى فوق والى اسفل باتصال ثم قال مثل انه ان وضع آ موجودة في
ب و في ج و ج في ب وكانت [illegible] كذبا فهذا المثال هو مثال للذي هو الى اسفل
من قبل انه ابتدأ من اصل الموضوع وهو آ ب واخذ منه الى اسفل ويريد بالاسفل

الذي يكون
بالاسفل ما كان من جانب الموضوع ويريد بالفوق ما كان الى جانب المحمول فهذا هو النحو
حد الموضوع محمولا على ما في اخر المقدمات وهو النحو الذي تشارك الاصل الموضوع فيه
النتيجة بان يكون موضوع الاصل محمولا على النتيجة الكاذبة وذلك بيّن في الحروف التي
اخذها في المثال وهذا النحو من الانحاء الثمنية التي ذكرناها نحن وقوله ثم رفع اب
الموضوع وبقيت مقدمات [illegible] يكون [illegible] ان الكذب لم يعرض من قبل الموضوع
فهذا الذي قاله بيّن بنفسه وهو انه اذا رفع الاصل الموضوع من هذا النحو ومن
ساير الانحاء التي ذكرناها وبقيت ساير المقدمات الاخر كانت النتيجة الكاذبة لازمة
عن ساير المقدمات من غير ان يحتاج في لزومها الى الاصل الموضوع يكون بيّنا ان
الكذب لم يلزم عن اصل الموضوع ولا كان للاصل معونة في لزوم الكذب [illegible] ثم
ذكر الذي يكون حد الاصل الموضوع او احدهما موضوع لحدود المقدمات الباقية
فقال وكذلك يعرض اذا اخذ اتصال الحدود الى فوق يعني انه اذا ابتدئ من حدود
الاصل الموضوع جعلت موضوعة لساير الحدود الباقية وارتقى منها الى فوق بان يؤخذ
ساير الحدود محمولة على حدود الاصل الموضوع ثم لما رفعت بقيت النتيجة الكاذبة لازمة
على الحدود الباقية هو بعينه يلزم فيما اخذت الحدود فيه الى فوق ثم قال مثل
انها ان كانت آ تحت ب و ه تحت آ و ز تحت ه وكانت [illegible] هذا الكذب يعرض وان رفع
الموضوع هذا الذي قاله بيّن غير انه على حسب ما هو ظاهر من هذا اللفظ لا فرق بين
هذا المثال وبين المثال الذي تقدمه سوى انه اخذ فيه الاصل الموضوع عكس الاصل
الموضوع في المثال المتقدم الذي تقدم وكان في المثال المتقدم كان الموضوع للاصل
الموضوع وهو محمول النتيجة الكاذبة كذلك في المثال الثاني [illegible] في المثال الاول كان
حد ب هو المحمول في النتيجة الكاذبة وفي الثاني كان حدا ماخوذا موضوعا للاصل الموضوع
واحد محمولا في النتيجة [illegible] في النتيجة التي ترجمت غلط وذلك ينبغي ان يكون
هكذا آ تحت ب و آ تحت ه و ه تحت ز ثم يكون الكاذبة [illegible] و هو ان ز في كل

باقي اجزاء ر

سساد

فيكون ح

وذلك كذب فاذاً آ في كل ب محال وذلك انا اذا رفعنا مقدمة اب لزم المحال من الحدود الباقية
وينبغي ان نجمع مع هذين النحوين اللذين ذكرهما ارسطوطاليس سائر الانحاء التي قد يمكن ذكرها
وغير ذلك مما ارشدنا الى استخراجه ولكن ينبغي بعد ان يكون الحدود الواسطة
واصلة بين الح والوضع بعد ان يكون الحدود الواسطة واصلة بين الح اذا وضع الموضوع
فقط لا اذا رفع لان هذا النحو يكون وجود الح من قبل الاصل الموضوع ومثال ذلك
ان يوضع الحدود الواصلة بينهما من فوق ومن اسفل اما من اسفل فلنوضع الحدود
الواصلة بين الح وبين الحد الحد المحمول في الاصل الموضوع فان كان محالا ان يكون آ موجودة
في ج ثم د ثم ه فانه لا يمكن وجود الكذب وذلك يكون بوضع الحدود التي الى اسفل
واما الى فوق فانه ان كان لا يمكن ان يكون ز تحت ح ثم د تحت ت فانه لا يعرض الح
وكذلك يعرض في المقاييس السالبة لما وصفنا المقاييس التي يلزم عنها الح و
لا يكون لزوم الح فيهما من قبل الاصل الموضوع اخذ الان يعرف باي حال ينبغي ان يكون
مقاييس الخلف حتى يكون الح اللازم عنها لازما عن الاصل الموضوع فاخبر انه
ينبغي ان يكون فيه شريطتان اثنتان احديهما ان يكون الحدود الواسطة واصلة بين
الح وبين الموضوع وان يكون لزوم الح اذا وضع الموضوع فقط لا اذا رفع ومعنى هذا
القول ان يكون احد حدي اصل الموضوع ايهما اتفق هو بعينه احد حدي النتيجة
الكاذبة والثاني ان يكون الاصل الموضوع ان طرح من القول لم يلزم ذلك بعينه من
المقدمات الباقية واذا وضع الاصل الموضوع لزم الح عنه واذا طرح لم يلزم عنه ذلك
الح بعينه وان كان قد يلزم عن الباقي ايضا محال اخر فهاتان الشريطتان اذا كانتا في قياس
الخلف كان الح اللازم لازما عن الاصل الموضوع فهذا معنى قوله ولكن ينبغي ان يكون
الحدود الواسطة واصلة بين الح والموضوع ان يكون وجود الح اذا وضع الموضوع
فقط لا اذا رفع يريد بانه اذا لم يكن الاصل الموضوع مشاركا لسائر المقدمات او لا
للنتيجة الكاذبة على الح اللازم بينا انه ليس من الاصل الموضوع بل كان من معا ان يكون

الكاذبة في
الح لازما عن القياس من قبل الاصل الموضوع ان يكون الاصل الموضوع مشاركا للنتيجة
حد الحدين غير انه ربما كان الاصل الموضوع مشاركا لاحد حدي النتيجة الكاذبة ويكون
الح لازما عن القياس لا من قبل الاصل الموضوع مشاركا للنتيجة الكاذبة ان يكون الح اللازم
عن القياس انما يلزم اذا وضع فيه الاصل الموضوع واذا طرح الاصل الموضوع من القياس
لم يلزم محال فقوله ان يكون الحدود الواسطة واصلة بين الح والموضوع يعني ان يكون
الحدود المتوسطة التي بين الاصل الموضوع وبين النتيجة الكاذبة يلزم ضرورة ان يكون
احد جزئي النتيجة هو بعينه احد جزئي الاصل فهذا معنى قوله ان يكون الحدود الواسطة
واصلة بين الح والموضوع وقوله اذا وضع الموضوع فقط لا اذا رفع يعني ان لزوم
الح ينبغي ان يكون لا عند كلا الحالين اعني عند وضعه ورفعه جميعا حتى يلزم عند
رفعه ذلك الح بعينه الذي يلزم عند وضعه بل يكون الح لازما عند وضع الاصل
الموضوع لا عند رفعه ثم قال لان بهذا النحو يكون وجود الح من قبل الاصل
الموضوع مثال ما يجتمع فيه الشريطتان جميعا ان يكون الاصل الموضوع آ على كل ب
يضاف اليه ت على كل ح و ح على كل ء و ء على كل ه و نجعل النتيجة آ على كل ه وذلك كذب
فاذا آ على كل ت محال فهذه النتيجة لازمة عن القياس من قبل الاصل الموضوع وذلك
ان الحدود المتوسطة اوجبت ان يكون آ على كل ه واذا رفعنا مقدمة اب واطرحناها
لم يلزم عن الباقي شيء اه واذا وضعنا مقدمة اب لزمت شيء اه والاصل الموضوع
ربما جعل في القياس مقدمة كبرى وذلك بين من المثال الذي ذكرناه ثم لم يكن مقدمة
صغرى ولنضف اليه آ تحت ه وه تحت ى وى تحت ج ينتج ح في كل ت وذلك كذب فاذا
آ في كل ت محال وهذه النتيجة الكاذبة لازمة عن هذا القياس من قبل الاصل الموضوع
لاجتماع هاتين الشريطتين فيه ثم قال ومثال ذلك ان يكون الحدود الواصلة
بينهما من فوق ومن اسفل يروم بهذا القول احد المثالات بان يجعل الاصل
الموضوع مقدمة صغرى فاذا جعل الاصل الموضوع مقدمة كبرى كانت الحدود

الواصلة

المتوسطة يلزم ان يكون محمول الاصل الموضوع محمولا للسور الكاذبة فيكون الحدود ماخوذة من اسفل الى من جانب موضوع الاصل الموضوع مثال ذلك آ على كل ب و ب على كل ج و ج على كل د و آ اذا على د وذلك كذب فاذا آ على كل ب محال فان الحدود هي ب و ج و د وصلت بين آ من اسفل لانها للرتبة الى جانب موضوع آ واذا كانت واصلة بينهما من فوق كانت الحدود الغريبة و موضوعه من جانب محمول الاصل الموضوع مثال ذلك ه على كل ج و ج على كل آ على كل ب فاذا آ على كل ب فهذه الحدود واصلة بين الاصل الموضوع من فوق ثم لخص كيف يكون الحدود واصلة من اسفل فقال اما من اسفل فلتوضع الحدود الواصلة بين آ و بين الحد المحمول في الاصل الموضوع يعني ان التي يصل من اسفل الى فوق هي ان يكون الحدود واصلة بين آ و بين محمول الاصل الموضوع حتى يكون آ الذي يلزم عن هذه الحدود يلزم منه ان يكون احد جزئي آ هو الحد المحمول في الاصل الموضوع وهو يعرف بهذا كيف تاليف قياس الخلف الذي يوجد فيه الاصل مقدمة كبرى في الشكل الاول ثم ذكر الذي الى فوق فقال واما الى فوق فلتوضع الحدود الواصلة بين المحال و بين الحد الموضوع في الاصل الموضوع فعرف بهذا تاليف قياس الخلف الذي يجعل الاصل موضوعا فيه مقدمة صغرى وذلك ان يرسم القياس الحدود التي يصل بين آ و بين الحد الموضوع في الاصل الموضوع يعني الحدود التي يلزم ضرورة ان يكون احد جزئي المحال هو الحد الموضوع في الاصل الموضوع وهذان القولان يعمان الاشكال كلها فلذلك فلما صار الى تبيينها بالحروف لم يجعل الحروف مرتبة ولا ترتيب واحد من الاشكال الثلاثة على انه يحتمل ان يكون ترتيب الحدود في مثال هذين ترتيب الشكل الاول على مثال ما عمل فيما تقدم ثم قال فان كان محالا ان يكون آ موجودة في د ثم رفعت آ فانه لا يمكن وجود الكذب هذا مثال لما يوضع الحدود الواصلة فيه واصلة بين آ و بين محمول الاصل الموضوع فجعل المحال ه على د و جعل آ موجودة في كل ج على ان يكون آ محمول السور و موضوعهما و على ان آ محمول الاصل الموضوع

كان المحال

وانما يكون كذلك اذا كانت آ في كل ب و ب في كل ج و ج في كل د يلزم ان يكون آ في كل د وان قولنا آ في كل ج ثم رفعنا مقدمة احد لم يمكن ان يلزم هذا الكذب وهو قولنا آ في كل د وذلك ان مقدمتا ب اذا رفعت كان رفعها على احد الوجهين اما ان يطرح الحدان جميعا او ب فيبقى فصل الحدود وهذا اذا انفرد لم ينتجا ولا توافق ان كانت السابقة اكثر من حدين حتى يكون ج في كل د و د في كل ه فليس لا يكون هناك محال الاخر وذلك غير ان الذي يبقى من الحدود ليس هو المحال الاول بعينه وانما يبين ان كان لا بد محال الاخر فقوله لا يمكن وجود الكذب يعني انه يفهم منه انه لا يمكن وجود ذلك الكذب بعينه مما يبقى من الحدود ثم قال وذلك يكون بوضع الحدود الى اسفل وهذا بين فان الحدود الغريبة التي توضع انما ترتيب الى جانب موضوع الاصل الموضوع ب ان يجعل فانه لا يعرض آ بعينه ان يكون الشيء فيهما خطأ وذلك انه ينبغي ان يجعل حرف ز محمول السور الكاذبة وظاهر الكلام يوهم ان حرف ز موضوع السور الكاذبة فليجعل الاصل الموضوع وهو آ على كل ب مقدمة صغرى و فيضا اليها ز على كل آ و ز على آ و آ على كل ب يلزم ز على كل ب وهي الكاذبة فاذا آ على كل ب محال فاذا اطرحنا مقدمة آ ب وذلك يكون باحد وجهين اما باسقاط حديها جميعا فيبقى عند ذلك ز و وهذان الحدان ان انفرد ا و لو كان الباقي ثلثة حدود او اكثر ان ينتج ذلك آ بعينه على ما تقدم فقوله ان كان لا يمكن الا يكون ز تحت ب يريد ان السور الكاذبة المحالة ان كل ب هو ز و قوله ثم رفعت ب يعني اذا اطرحت مقدمة آ ب التي هي الاصل الموضوع و قوله فانه لا يعرض آ ينبغي ان يفهم انه لا يلزم ذلك آ بعينه وان لزم محال اخر ولما كانت هذه الامثلة امثلة المقاييس السالبة يعني ان الاصل الموضوع متى كان سالبا او كانت السور كاذبة سالبة ثم وضعت بين الاصل الموضوع و بين آ السالب حدود يصل بينهما من فوق واما من اسفل كان آ اللازم عن القياس ذي الاصل الموضوع هو القياس الذي اذا اطرح منه الاصل الموضوع لم يلزم آ

مثال ذلك ان ترتب الحدود الواصلة من فوق الى اسفل فليكن الاصل الموضوع آ ولا في شيء من ب
على كل ج و ج على كل د يلزم ان يكون آ ولا في شيء من د وذلك كذب فاذا آ ولا في شيء من ب
كذب محال فهذه الحدود واصلة بين الاصل الموضوع وبين المح من اسفل الى فوق و
هذه الحدود يلزم ضرورة ان يكون الحد المحمول في الاصل الموضوع احد جزئي السيه
الكاذبة ثم لنوضع الحدود المرسلة الى فوق ويجعل السالبة مقدمة صغرى وهذا
لا يمكن في الشكل الاول لمكان ان يكون الكبرى التي يضاف اليها سالبة ويكون السيه
الكاذبة سالبة وهذا الذي قاله في هذا الباب عام للاشكال كلها وهو اخذ
المثالان كلاهما من الشكل الاول للسبب الذي قلنا ولو ليكن في الثاني الاصل الموضوع
اما سالبا واما موجبا فليكن سالبا وليكن آ ولا في شيء من ب ولا في شيء من ح ولانه
لا يمكن كما قد بين في المقالة الاولى ان يكون قياس مركب على هذه الجهة دون ان تقترن
ثانيا فالشكل الاول نضيف الى ان د على كل ب يلزم ب في كل د فاذا اطرحنا مقدمة
ان لم يلزم المح واذا وضعناه لزم المح فانما قال عندما اراد ان يطرح المقدمة
بعضت [illegible] ولم يقل بعضت ان لانه انما قصد الى اطراح الاصل من جزئه الذي
يشارك به السيه وذلك ان مقدمة [illegible] مطرحة وان اطرح حده
الذي يباين به السيه لا انه لا يرتفع المح بارتفاع ان [illegible] ان تقع جزؤه الذي يباين السيه
فلذلك قال في المثال الاول بعضت لان آ هو الحد الذي يشارك به الاصل الموضوع
السيه الكاذبة فقد ينبغي ان ننظر الان هل اذا اطرحنا الاصل الموضوع يمكن لزوم
محال اخر فليكن آ على كل ب و ب على كل ج و ج على كل د و د على كل ه فليطرح آ ولا في شيء معنا
ب على كل ج ج على كل د وهذه ان كان ممتنعا ان يكون عند [illegible] كاذبة فينبغي ان يكون
مقدمات [illegible] اما كاذبة او بعضها فان كانت هذه كاذبة لم يبين ان الاصل
الموضوع كاذب فلذلك ينبغي ان يكون كلها صادقة فان كان ممتنعا ان يكون السيه
محالة ويبين ذلك متى اظهرت نتائج هذه القياسات الثلث فليكن آ على كل د على

كلح

كل ح ينتج آ على كل ح فان كان هذا ممتنعا ان يكون محالا فسواء ان يكون مقدمتيه صادقتين واذا
اخذنا سيه احد وهي آ على كل ح على انها اصل موضوع واضيف اليها ح على كل ك يلزم آ على كل ب
فان كان ممتنعا ان يحمل آ على كل ك اصلا موضوعا ونضيف اليه [illegible] في كل ح ينتج من ذلك
على كل ه فسواء ان يكون مقدمتيه [illegible] ومقدمته [illegible] صادقة كلها فاذا لا يمكن ان يكون الحدود
الباقية اصلا لا المح الاول ولا محالا اخر فقد تبين ان الذي سوا ان يفهم من قول
ارسطوطاليس انه لا يلزم المح انه لا يلزم على الباقي محال ما   فاذا هو بين اذا لم يكن الحدود
الواسطة واصلة بين الموضوع وبين المح فانه ليس بعرض المح من قبل الموضوع لانه ان لم يوجد
آ في ب ولكن في د و د في ح في د فان على هذه الجهة يبقى المح وكذلك يعرض ايضا وان كانت
الحدود واصلة بينهما من فوق واذا كان المح يعرض بوضع الموضوع ورفعه فانه
غير واجب من قبل الموضوع ومعنى قولنا برفع الموضوع ليس هو ان يوضع مكانه
اخر غيره ولكن اذا اوجب ذلك المح بعينه من سائر المقدمات بعد رفع الموضوع
بلا زيادة شيء اخر حينئذ يقال ان المح عرض برفع الموضوع لانه ليس بممكن ان يعرض
كذب واحد من مقاييس [illegible] مختلفة مثل الخطوط المتوازية يلتقي والزاوية الخارجة
اعظم من الداخلة وان زوايا المثلث اعظم من قائمتين فالقياس الكاذب يكون من
الكذب لان كل قياس اما ان يكون من مقدمتين واما من اكثر فان كان من مقدمتين
فاحديهما لا محالة كاذبة او كلتاهما لانه لا يمكن ان ينتج الكذب من مقدمات
صدق فان كان في القياس اكثر من مقدمتين مثل انه ان كان [illegible]
[illegible] وان بعض مقدماته [illegible] يكون كذبا ومن قبل ذلك الكذب انتج
كذبا لان مقدمات [illegible] بتلك المقدمات ينتج فاذا من قبل بعض المقدمات [illegible]
عرضت والكذب   اخذ الان يذكر شيئا مما تقدم بيانه فقال فاذا هو بين
انه اذا لم يكن الحدود الواسطة واصلة بين الموضوع وبين المح فانه ليس يعرض
المح من قبل الموضوع هذا هو النحو الاول من انحاء القياس الذي يلزم المح عنه

مس

بعينه

من الموضوع وذلك ان يكون الحدود الواسطة التي بين الحد وبين الاصل الموضوع غير واصلة
بين الحد وبين الموضوع اصلاً وذلك لانه لم يكن الاصل الموضوع يشارك السهم الكاذبة و
لا واحد من جزئيه وهو الذي جعل مثال الاصل الموضوع فيه ان القطر يشارك الضلع ومثال
القياس الذي عنه يعرض الحال قياس زينن فاخبر انها اذا كانت بهذه الحال كان المحال اللازم
عن هذا القياس لا من قبل الموضوع ثم اذ ذكرنا بالفصل الثاني فقال ولا ايضا اذا كانت الحدود
واصلة بين الحد وبين الموضوع فانه لا محالة يعرض الحال من قبل الموضوع فهذا هو النحو الثاني
من انحاء قياس الخلف الذي يلزم المحال عنه لا من جهة الاصل الموضوع الماخوذ فيه فاخبر
ان الحدود الواسطة اذا لم يكن واصلة بين الحد وبين الاصل الموضوع كان المحال لازما
من دون الموضوع ثم اخبر ان الحدود المتوسطة وان كانت واصلة بينهما فليس باضطرار
يلزم الحال من جهة الاصل الموضوع في قياس الخلف بل يحتاج مع ذلك الى شريطة
اخرى ثم عرفنا السبب في ان الحدود وان كانت واصلة بينهما فانه قد يوخذ منها ما يكون
لزوم الحال فيه لا من جهة الاصل الموضوع فقال لانه ان لم يوخذ آ موجودة في ب وبكس
في ق وق في ح وح في د وكان على هذه الجهة فالحال هذا هو السبب في ان القياس محدود
وان كانت واصلة بينهما فان الحال قد يجوز ان يلزم لا عن الاصل الموضوع وذلك ان
الاصل الموضوع قد كان مقدمة آ في كل ب والحال اللازم عنه آ في كل د وبين الحدود
المتوسطة التي كانت رتبته من مقدمات ومن محال اذا كانت اكثر من واحد
فجعل تلك الحدود ههنا ق وح ود واخبر ان مقدمات قد يمكن ان يطرح ويبقى
آ د فيكون محال اذا لان ما في هذا القياس وان اطرحت منه مقدمات واطرحها
كما قد قلنا على وجهه الا انه انما يمكن ان يبقى محال اذ متى كان اطراح مقدمات
باسقاط حده الموضوع فقط وقوله ان لم يوجد آ موجودة في ب يريد اطراح
قضية ان اطراح موضوعها فيبقى ح حده المحمول على حاله ويكون محمولة على
ق وق في ح وح في د فيبقى آ على حاله من قبل اطراح مقدمات ثم يكون حال

كلتا الجهتين يمكن لزوم
من حد ق على الحد وجهين وذلك اما ان يكون ب محمولة ايضا على د واما ان يكون مباينة لها فعلى
كلتا الحالين وان اطرح حد ب وذلك انه اذا اتفق ان كانت محمولة على ق وعلى د وكانت ب غير محمولة
على شيء من ق وكانت الحدود الواصلة بين آ وبين د هي حدود ق وح ولم يكن لحد ب الى شيء
من هذه الحدود نسبة اصلا امكن كما قد بينا انه ان يلزم محال اذ دون قضية آ ب فهذا
وجه واحد وقد يمكن ان يكون ب محمولة على ق الا ان الذي يستعمل القياس لا يأخذ مقدمة
آ ب ويطرح ب ويأخذ بدلها قضية آ ق فيعرض حينئذ المحال ولكن اذا كانت مقدمة آ ق
كاذبة وكانت ب متوسطة بين آ وبين ق فانما يكون قد استفاد الكذب من
كذب قضية آ ب اذا كانت مقدمة ب ق صادقة فيكون حينئذ محال اذ لازما
في الحقيقة عن مقدمة آ ب فيكون المحال لازما من قبل الاصل الموضوع ولذلك
ليس يسع ان يفهم عن ارسطاطاليس هذا المعنى وهو ان يحمل الحد ب ايضا على ق بل
ان لا يحمل له اتصال بحسب ما يكون على احد وجهين اما ان لا يكون لحد ب نسبة الى شيء
من الحدود التي بعدها وان يكون آ مقولة على ب وعلى ق وكلا هذين يقال ان على ح
فيكون من اجل انه يمكن ان يجمع عن قياسين مختلفين فيكون آ على كل ب وب على كل ح وح على
كل د فيكون آ على كل ح فيكون مقدمة آ ب اذا اطرحت وهي توصل بين حد آ وبين حد ب
حد آ ح واصل بين آ وبين د فهذا وجه ثان اذا استعملت وكانت الحدود ايضا
واصلة بينهما كان المحال اللازم بعد اطراح الاصل الموضوع هو المحال الذي يلزم
بعينه عن الاصل الموضوع وقوله فان على هذه الجهة يبقى المحال وهذه الجهة يسعى
ان يفهم احدى جهتين ولكن الاشبه بما اثبت يحمل ب وق حدين او وسطين
بين آ وبين د وذلك ان القول الذي يسعى هذا اشد مطابقة لهذا المعنى من مطابقة
المعنى الاول ولما كانت هذه الحدود التي رتبتها مرتبة الى اسفل عرفنا انها اذا رتبت
الى فوق لزم ذلك الذي يلزم اذا رتبت الى اسفل فقال ولذلك يعرض ايضا وان كانت
الحدود واصلة بينهما من فوق ولم يكن الاصل الموضوع آ على ب ولترتب الحدود الى فوق

سع

يكون على ف وعلى آ

حتى يكون ب على آ و ح على ق و ب على ج ويكون المحال فيه بعد ب او يجعل ق و آ مقولان على د و ح

و ى و على ج و ذلك ممكن مثل ان يكون بدل ب الانسان وبدل آ الماشي ومكان د الناطق

ويوخذ مكان ق الحيوان ومكان ا المتنفس وبدل اللاخذ ما لا يمكن وجوده من الانسان

بدل الاشياء الموجودة فليكن الحجر وليكن ق الحايط وما جانسه فاذا اخذنا هذين موجودين

الاشيا وكان هذان جميعا يحمل عليهما الا متنفس ويحمل ب عليهما الا متنفس لا متغذى

او لا نامي وما اشبه ذلك فان هذا المحال يبقى على حالته فان مقدمة ا ب و ذلك انه يلزم

من حذف على جميع الطراح ان يكون الانسان غير متغذ و غير نام و ذلك ايضا محال فقد تبين

ان الحدود الواصلة فان تبقى في قضية ان طرحت او بقى المحال على حالته فقد

تبين انه ليس يكفي في ان يكون المحال لازما من جهة الاصل الموضوع ان يكون الحدود التي

بين المحال وبين الاصل الموضوع واصلة بينهما فلما تبين ذلك واتبعه بالجملة التي يلزم

عن هذه فقال واذا كان المحال يعرض مع وضع الموضوع و رفعه فانه غير واجب من قبل

الموضوع فهذا شي قد تردد في هذا الباب مرات كثيرة ومعناه مفهوم مما تقدم

واذا كان رفع الاصل الموضوع يكون على وجوه منها اطراح حد يجب و جميع ما منها اطراح

احد حد به وكان ما يلزم منه احد حديه يوخذ بعد ذلك على احد وجهين اما ان يوخذ حد

بدل الحد المطرح شي اخر يقام مقام ذلك الحد المطرح مثل اخذنا في مكان ب اذا

رتبنا الحدود الى اسفل او بدل ا ان رتبناها الى فوق والثاني ان لا يوجد بدله شي

اخر يقوم مقامه و ذلك يكون على الوجوه الثمانية التي احصيناها فيما تقدم اخذ

معرف كيف اطراح قضية ان الذي سر به ان المحال لازم من دون الموضوع فقال و

معنى قولنا الموضوع ليس هو ان يوضع مكانه اخر غيره و ذلك يكون متى كانت آ في ب

و في ف و كانت ب و ق موجودتين في ح وكان الاصل الموضوع ا ب على ان يكون ب

في ح و ح الحدود الباقية هو بعينه المحال اللازم عن هذه و عن تلك التي اطرحت كان

المحال لازما من قبل الاصل الموضوع وكذلك لو كان المحال لازما عن هذه الحدود اذا انفردت

لكان المحال ايضا لازما من قبل

دون الاول التي اطرحت و كان ذلك المحال ايضا لازما عن الحدود التي اطرحت او انفردت

الاصل الموضوع مثل ما يكون متى كانت آ في ب و في ق وكان هذين في ح و ح في ى و اما متى اطرحنا حدود

لزم ذلك المحال بعينه الذي كان يلزم عند تركناه على حالته ولذلك لو اطرحنا و وافقنا

ب د و ر و لكان المحال اللازم عن الحدود الباقية هو بعينه المحال اللازم عن الحدود

الاول اذا انفردت ولذلك لو جمعت الى الحدود الثانية فيكون حينئذ كذب واحد بعينه

من حدود مختلفة ومقاييس مختلفة فيكون المحال لازما عن الاصل الموضوع فاذا

كان من معا ان يكون المحال لازما عن قياس الخلف المستعمل من دون الاصل الماخوذ فيجب ان يكون

المحال عن الحدود الباقية ليس هو اللازم عن الحدود المطرحة انما يكون كذلك اذا كانت

الحدود المطرحة ليس لها في الحدود الباقية شي يقوم مقامه والسبب في ذلك هو ما قاله

انه ليس يمكن ان يلزم كذب واحد من مقاييس مختلفة ولما كانت المقاييس المختلفة يكون

على جهتين احدهما ان يكون حدودها كلها متباينة والثانية ان يكون حدودها

مشتركة فالحدود المشتركة اما ان يكون الاطراف باسرها واما ان يكون حدود

الوسطى فقط او يكون الحدود الوسطى مع احد الطرفين وهذه ممكنة ومثال

ما يتباين حدوده كلها آ في ب و ب في ح و ى في و و ه في ى فهذان متباينا الحدود ومتى

ما يتباين في الحدود الوسطى فقط آ في ب و ب في ح و آ في ح و ى في ح فهي هذه خاصة

يمكن ان يلزم محال واحد من قياسين مختلفين على هذه الجهة واما في الاول فلا يمكن

ان يكون لهما نتيجة واحدة بعينها فضلا عن ان يكون صادقة او كاذبة ومثال

ما يشترك في الحدود الوسطى و يتباين في الاطراف وذلك على وجهين اما ان يتباين

في الطرف الاصغر واما ان يتباين في الطرف الاكبر مثال ما يتباين في الحدود الوسطى

و في الاطراف الصغرى و يشترك في الاطراف الكبرى آ على د و ب على ح آ على ى و ى

على ه وذلك ممكن من موجود في المواد مثل الحيوان ان الحيوان الموجود في الفرس

والفرس في هذا الفرس و مثال ما يتباين في الحدود الوسطى و يشترك في الاطراف الصغرى

الموجود والانسان والانسان في زيد و ص

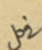
آ على كل ب و ب على كل ج د على كل ه و ه على كل ج مثل الانسان في و لزم محال اح ثم يطرح حد ب ويوخذ مكان ب ف فيكون
آ على د ف و ف على كل ج فيلزم ذلك اح الاول بعينه فيكون لزومه عن د ب او سطين فاخبر انه ليس
يعني بقوله من رفع الاصل الموضوع هذا المعنى فانه بهذه الجهة يلزم محال واحد بعينه ترك
الاصل الموضوع في القياس واطرح ثم اجرى نحو ارادم لما لا طراح فقال ولكن اذا و جب
ذلك المحال بعينه من ساير المقدمات بعد رفع الموضوع ولا في مادة شي اخر حينئذ يقال
ان المحال عرض من رفع الموضوع يريد ان المحال بعينه اذا كان يلزم بعد اطراح الاصل الموضوع
عن الحدود الباقية وهي التي كانت قد اخذت مع الاصل الموضوع في اول الامر وذلك يكون
على الوجوه المختلفة التي لخصناها وان قضية الى اذا اطرحت عن القياسات المعمولة
على الوجوه الثمانية التي ذكرناها كان المحال اللازم بعد ذلك لازما ايضا عن الحدود
الباقية بعد اطراح الاصل الموضوع واما ومثل آ على ج على ق و ب و ق جميعا في
فان قضية الى اذا اطرحت قام مقامها حد ق وكان المحال اللازم حينئذ لازما
عن قضية الى د قضيتان و قضية او بفعلان فعلهما احد او لكل واحد منهما
معونة في لزوم المحال و لذلك متى كان انما يكون المحال لازما عن رفع الاصل الموضوع
الا يكون في الحدود الباقية شي هو م مقام ب ولا ان يراد اطراح ب شي اخر يقوم مقام
فاذا كان كذلك حينئذ يقال ان المحال انما لزم من رفع الاصل الموضوع مثال ذلك ان يكون
آ على كل ب ب على كل ج و ج على كل د ب على كل د فاذا اطرحنا مقدمة اب و اطراح حد ا
كان المحال لازما ايضا وكذلك اذا كانت آ على كل ب و آ على كل ج و ج على كل د وكان المحال
قولنا آ على كل ج وكانت ج ليس له نسبة الى شي من هذه الحدود الاخر فانا اذا اطرحنا
اب كان المحال لازما من رفع الاصل الموضوع وكذلك اذا كانت آ على كل ج و ب على
كل ج و ج على كل د و د على كل ه وكان المحال اللازم قولنا ح على كل ه في هذه الوجوه كلها
وساير ما ذكرناه معها فيما تقدم يكون المحال لازما بعد رفع الموضوع ومن غير ان يبقى
هناك شي يقوم مقامه ما رفع ولا ايضا يراد اطراح الحدود الباقية شي اخر بعد رفع الاصل

الثمانية

الموضوع ثم اعطى السبب في ان المحال اذا كان لازما عن الحدود الباقية كان المحال اللازم اخيرا غير ممكن
لزومه عن تلك الحدود باعيانها اذا كان معها الاصل الموضوع وانه اتفق ان كان هناك محال
اخر فليس المحال لان شيئا واحدا بعينه ولا هذا المحال الواحد عن الحدود الباقية هو عن ذلك الاول بعينه
فانه متى امكن ان يكون المحال اللازم عن و هو قابل للعلم ما شئ وكل ما شئ مدرك وكل قابل
للعلوم والصنايع فالحق ولما كانت المقاييس يكون مختلفة على هذه الوجوه لخص اي نحو
من الاختلاف اراد هاهنا فقال مثل ان الخطوط المتوازية يلتقي وان الزوايا الخارجة اعظم
من الداخلة فان زوايا المثلث اعظم من قائمتين يريد ان المقاييس المختلفة في حدودها
باسرها مثل تباين هذه القضايا في حدودها كلها لا يمكن ان يلزم عنها كذب واحد
ولا شي واحد اصلا ولانه لو يكن قصده ان يعرف ان الشي الواحد لا يمكن ان ينتج عن
مقاييس مختلفة هذا الاختلاف جعل المثالات التي اخذها للمقاييس المختلفة التي اراد
هاهنا قضايا كلها كاذبة فيحتمل ان يكون جعل هذه القضايا الكاذبة مثالات
للمقدمات الكاذبة التي توجد في القياسات فيلزم عنها محالات مختلفة ويحتمل
ان يكون اخذ هذه القضايا مثالات للنتايج الكاذبة التي يلزم عن مقاييس مختلفة في
حدودها باسرها فاذا كان كذلك والمحال اللازم عن الحدود الباقية بعد اطراح
الاصل الموضوع اذا لزم عنه المحال فليس يمكن ان يلزم ذلك المحال بعينه عن قياس اخر
معمول من حدود اخر فاذا كان كذلك فهذا المحال لا يمكن ان يكون لزم عن الاصل الموضوع
اصلا والمحال الذي لزم دون الموضوع ولما بين باي حال يكون القياس حتى يكون المحال اللازم عنه
من قبل الاصل الموضوع وباي حال يكون حتى يكون المحال اللازم عنه لا من قبل الاصل الموضوع
وكان المحال اللازم عنه لا من قبل الاصل الموضوع وكان المحال اللازم هو نتيجة كاذبة ثم
عرف بعد ذلك ان الكذب لا يمكن ان يلزم من مقاييس مختلفة اذا كان اختلافها الاختلاف
الذي ذكروا ان المحال عن الحدود الباقية لا يمكن ان يكون هو بعينه لازما عن الاصل الموضوع
اخبر بعد ذلك ان المحال الذي كان مزمعا ان يلزم عن الحدود الباقية فينبغي ان يكون المقدمات

المقدمات الكاذبة من الحدود الباقية كلها او بعضها كذبا فقال القياس الكاذب يكون
من الكذب بعنوان القياس الذى ينتج نتيجة كاذبة يكون موتلفا من كذب ليس من
ذلك المقدمات التى يولف من الحدود الباقية يكون فيها كذب ثم اخذ يبين
ذلك ويعطى السبب فقال لان كل قياس اما ان يكون من مقدمتين او اكثر فان كان من مقدمتين
فاحديهما لا محالة كذب او كلتاهما لانه لا يمكن ان ينتج الكذب من مقدمات صدق
هذا بين بنفسه وانما يكون قياس الخلف من مقدمتين فقط متى كان الكذب اللازم
عن تينك المقدمتين ظاهرا متى كان بنفسه لا يحتاج فى ان يبين انه كذب الى قياس
اخر واذا كان الكذب اللازم عن قياس الخلف غير بين بنفسه جعلت النتيجة اصلا
موضوعا واضيف الى مقدمة اخرى صادقة واخذت النتيجة الكاذبة عنه
فان كان كذبها ظاهرا بنفسه تبين كذب النتيجة الاولى والا جعلت النتيجة الثانية
اصلا موضوعا الى ان ينتهى بنا الامر الى كذب ظاهر بنفسه فهنالك يتبين ان النتايج
المتقدمة كلها كاذبة فلما اراد ان يبين هذا قال فان كان القياس اكثر من مقدمتين
مثل ان كان من ج ب ا ب و ا ب د ه د فان بعض مقدمات ه ه د يكون
كذبا ومن قبل ذلك الكذب ينتج كذب فانه اخذ بدل النتيجة الكاذبة واحدة ه ب
مكان مقدمتى القياس على ان احدى المقدمتين و ب المقدمة الاخرى وجعل
كل واحدة من المقدمتين غير بينة بنفسها بل يحتاج الى ان يبين بغيرها واخذ ه ب
مكان مقدمتى قياس يبين به مقدمة ا و ه مكان مقدمتى قياس يبين به مقدمة
فاذا كانت نتيجة كاذبة بينة الكذب وكانت مقدمة ا و ه غير بينتى الكذب
الذى حصل فى ح لاجل كذب اما فى احدى مقدمتى ه ه او فى كلتيهما واما فى
مقدمتى د ه او كلتيهما فيكون الكذب الذى فى احدى مقدمتى د ه ه والذى
فى مقدمتى د ه سببا الكذب الذى فى احدى مقدمتى ه والذى فى مقدمتى د ه
سببا الكذب مقدمتى ا و ب او كلتيهما و كذب مقدمتى ا ب او احديهما هو

امامن ه



فصل



فى كل ه فقوله فان بعض مقدمات ه ه د يكون كذبا يريد انه يكون الكذب اما فى مقدمتى
ه ه او احديهما او مقدمتى د ه او احديهما ثم قال ومن قبل ذلك الكذب انتج كذب
يعنى من قبل الكذب الذى فى ح ه او احديهما او كذب د ه او احديهما انتج كذب
فى ح ثم قال لان مقدمتى ا ب بتلك المقدمات ينتج اعنى ان السبب فى ان حصل
كذب فى ح عن الكذب فى ه ه او د ه ان مقدمة ا و ب اللتان عنهما لزمت نتيجة
ح انما انتجا عن مقدمتى ه ه ومقدمتى د ه ولا بد ان يكون فى مقدمتى ا ب كذب
اذ كانت نتيجة ح كاذبة ولا يمكن ان يكون النتيجة الكاذبة تلزم عن مقدمتين
صادقتين فالسبب فى الكذب الذى فى مقدمتى ا ب هو الكذب الذى فى مقدمات
ه ه د عرضت السبب والكذب يعنى نتيجة ح والكذب الموجود فيها فيشبه
ان يكون هذا الذى قاله هو القانون الذى يحتوى به هل الكذب اللازم هو
من جهة الاصل الموضوع الاول من جهته وذلك اكثر ما يخفى هذا انما يخفى
فى القياس المركب فكانه اوصى ان ذلك القياس المركب ينبغى ان يكمل النتايج
التى حذفت منها على ما يخص من امره فى المقالة الاولى ثم يفصل القياسات
بعضها من بعض الى ان يرتقى من ذلك القياس الى اول قياس فيه ان كان
الاصل الموضوع من قبله عرض المحال ام لا فانه وحد القياس الاول لا ينتج الا اذا
وضع الاصل الموضوع فان كان غير ذلك وكان اذا رفع لم ينتج ان
المحال اللازم هو عن الاصل الموضوع فان كان غير ذلك كان المحال اللازم
من دون الاصل الموضوع هذا اخر ما قاله فى هذا الباب







